

أفريقيانا

في نهاية قرن



حلمى شعراوى

أفريقيا في نهاية قرن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فَإِنَّمَا الزُّبْدُ قَيْدُ هَبِّ جُفَاءٍ وَأَمَّا
مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَنْفَعُكَ فِي الْأَرْبَعِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ

دار الأمين

طبع • نشر • توزيع

القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية
(من نويار) السيدة زينب - لاطو غلي
تليفون ٧٩٥٤٣٧٦ فاكس ٣٩٠٠١٣٠
ص.ب: ١٣١٥ العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ شارع سوماج من شارع
الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش)
الهرم - تليفون : ٥٦٣٤٦٩٩
ص.ب: ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١
جمهورية مصر العربية

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
للمنشر ولا يجوز إعادة طبع أو اقتباس أي
جزء منه بدون إذن كتابي من الناشر .

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ١٣٩٣٥ / ٢٠٠٠

ISBN : 977-279-298-2

التفيل الطباعي : دار الأمين للطباعة

أفريقيا فد نهاية قرن

حلمى شعراوى



تقديم

أمضت افريقيا قرناً واكثر قليلا في تجارب مريرة مع كافة أشكال القوى الاستعمارية، وذلك منذ أعلنت هذه القوى تقسيمها رسمياً فيما بينها في مؤتمر برلين الشهير ١٨٨٤/١٨٨٥، وكان قد سبق ذلك اكثر من قرنين مما احتسب استعمار بوضع اليد. وها هو العالم يتحدث الآن عن قرن جديد وألفية جديدة، ولكن أفريقيا لاتستطيع الحديث عن ذلك إلا من حيث افتقاد «خصوصيتها الاستعمارية»، ودخولها مع غيرها تحت مظلة أكبر تتسم بالعالمية، لتعنى لها أيضاً استمرار ألوان أخرى من السيطرة والهيمنة والتهميش، أو قل ضمن عمليات النفي المتجددة من التاريخ.

ولا يدعى هذا الكتاب المتواضع أنه يقدم دراسة في وقائع قرن، بل على العكس من ذلك، إنه قراءة، أو إضاءة مبسطة لبعض وقائع نهاية ذلك القرن هنا تبدو بعض أحداث القرن وقد تبلورت أحياناً، أو نضجت بقدر يكفى لرؤيتها جيداً؛ معبرة عن خبرة ذلك القرن الحزين، بتفاعلاته، وآلامه، وآماله ...

فما يسمى بالقرن العشرين في حياة القارة الافريقية، لم يكن بحيرة ساكنة، غرقت فيها شعوب القارة، وإنما هو قرن من الفعل ورد الفعل، من الحضور والنفي، شهدت فيه شعوب أفريقيا ألوانا من القهر المباشر والإبادة والاسترقاق الجماعي، كما شهدت فيه المشروع الاستعماري، استغلالا وإدارة وتحديثاً، من كيب تاون حتى القاهرة .. شهدت فيه الملايين من أبنائها الارقاء في رحلتهم الاطلنطية ليؤسسوا مجد أمريكا الزراعي والصناعي، وملايين أخرى تخدم في الحروب «العالمية» بين مستغليها، وشهدت الثروات تنزح، واللغات تفرض والثقافات تبدد والشعوب تفتت، والحدود تصطنع، من المملكة المغربية وحوض النيل إلى حوض النيجر والزمبيزي، وممالك المتابيلي والزولو.. وخليج غينيا.. والقرن الافريقي. وتحول كل ذلك إلى وقائع مجهضة لمحاولات شعوبها.. للبقاء، أو اكتشاف طريقها الخاص في النهوض، أو لتحرير نفسها من هذه الكوابيس الوافدة، جيوشاً ومستوطنين وتجارا وشركات ومستثمرين، وفي عمليات تحريرية طويلة، خسر البعض فيها رؤيتهم، وحاول البعض «التحرر» عن طريق

الاندماج اكثر واكثر، وإن حاول آخرون قطع العرق بالسلاح، بدائياً أو مستورداً من هذا المنافس أو ذاك.. وفي معركة التحرر الوطنى، التقت شعوب افريقيا بشعوب أخرى أحياناً، وتجمعت وحدها أحياناً أخرى... فكرت وحدها أحياناً، وتمثلت أفكاراً عالمية تحريرية أو اجتماعية أحياناً أخرى، ونضجت عملية التحديث بدرجة أو أخرى، وشوهدت بأكثر من درجة، وتحولت القارة لأرض صراع لم يتوقف بين كل ذلك على مدى قرن على الأقل...

ها هو القرن قد مضى، ولا يستطيع أحد أن يجرى حساباً بسيطاً للمكاسب والخسارة... لكن تاريخ القارة الطويل، منذ التقت آثار الفراعنة مع آثار «النوبة» و«الفولا» و«الولوف» و«الماندنج»، و«الباغنده» و«التوتسى» و«زيمبابوى» تشير كلها إلى أننا كنا أمام سنوات طويلة من الآمال فى انسان متفاعل متجدد، حمل مشروعات نهوضه الدائم.. باتفاق بعيدة،.. وتعثرات لم تتوقف..

وعلى قمة القرن الأخير من حياة ذلك الانسان، الذى لم تُقرأ وقائع حياته عربياً بشكل مناسب، نتوقف، وفى الحلق غصة- نأمل أن تكون مؤقتة - عند الآمال الضائعة...

وهذه المقالات التى كتبها على مدى عام ونصف فى نهاية ذلك القرن؛ قد تعكس بعض هذه التفاعلات التى عاشها الانسان فى أفريقيا، من جنوبها لشمالها، ومن شرقها لغربها، عربياً وافريقياً؛ إن جاز هذا التقسيم.. كتبت هذه المقالات فى عدد من الصحف والمجلات العربية، فى «الأهالى» و«اليسار» و«الأهرام»، بمصر، وفى «الهدف» بدمشق، و«الاتحاد» السودانية، و«الاتحاد» الإماراتية و«الشاهد» اللبنانية، و«الفجر» القرن افريقية بلندن و«الاقتصاد السياسى» الجنوبى أفريقية.

ولم يحل تعدد مواقع الكتابة من أن تعبر جميعها عن خبرة ومشاعر صاحبها التى اكتسبها على مدى حوالى أربعين عاماً، أتاحت له فيها ظروف الترحال والتجوال فى انحاء القارة، وها هو يبحث بعض آثار ذلك بين سطور.. قد لا تقول شيئاً فى النهاية..

وإن كنت أملت أن تقول هذه الاسطر شيئاً ولم أفعل.. فلن يكون ذلك إلا استكمالاً للآمال الضائعة.. باعتبارى انساناً عربياً أفريقياً!

فى النهاىة .. أشكر كل من قرأ هذه الأوراق قبل نشرها ولم يلق بها فى وجهى،
وأشكر الذين نشرها لى، وأشكر توحىده توفىق التى تحملت ظروف كتابتها، ثم صححت
وصوبت وعدلت طلبا للوضوح. وأشكر هبه حمدى التى نسقتها فى شكلها الحالى،
والاصدقاء بمركز البحوث العربىة والافرىقىة الذين تحملوا شطحاتى الافرىقىة، وزعموا أنها
تستحق النشر !

حلمى شعراوى

القاهرة يوليو ٢٠٠٠

القسم الأول

الجماعة الأخرى

أفريقيا ... وقرن الآمال الضائعة

فى مطلع العام ١٩٠٠ احتشد فى لندن عدد من الأفارقة - معظمهم من زنوج الولايات المتحدة الأمريكية - بقيادة عدد من الشخصيات العاملة فى مجال توحيد الأفارقة الأمريكين، برز بينهم لمدة نصف قرن بعد ذلك الدكتور وليم ديبويس (توفى ١٩٦٣) وهو من أصل كاريبى وأكثر ارتباطا بالقارة الأفريقية وقضية توحيدها. ومن هذا المؤتمر الذى يعتبر تأسيسيا لحركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism حتى انعقاد آخر نماذجها فى أوغندا ١٩٩٥، انطلقت صيحة "ديبويس" الشهيرة بأن القرن العشرين هو "قرن صراع اللون"، أو بالأحرى قرن التمييز بين الشماليين البيض، والشعوب الملونة. واعتبر الاجتماع هو المؤتمر الأول للزنوج الذين لم ينسوا ما فعلته بهم تجارة الرقيق عبر الاطلنطى، وتحدث ديبويس باسمهم لتحرير الزنوج من ضنك التمييز العنصرى، بل وساند الكثيرون بعد ذلك دعوته لتأسيس "أفريقيا الكبرى"، أى الموحدة؛ انطلاقا من مستعمرات بلجيكا خاصة فى الكونغو. ويمكننا إذن تصور الآمال التى تصيغها الشعوب على رأس كل مائة عام كما يحمل تراثنا العربى تماما.

ولم تكن أفريقيا وحدها التى تطرح آمالها فى الوحدة والتحرر، فقد كان هناك جمال الدين الأفغانى والكواكبي وغيرهما ممن طرحوا فى نفس الفترة فكرة الجامعة الاسلامية منطلقة من مصر وعدد من الاقطار العربية والاسلامية، بل وكان هناك من يطرح فكرة الجامعة العربية ونظم لها مؤتمرها الأول فى باريس عام ١٩١٣.

كانت الظروف المحيطة كلها تدعو لمواجهة المشروع الاستعماري وتهديداته المتنوعة الأساليب ضد شعوب القارات الثلاث، فحوض الكونغو نفسه بأكبر الثروات فى العالم أعلنه ملك بلجيكا مزرعة خاصة، "والبوير" البيض المتعصبين حاربوا بريطانيا نفسها للانفراد بأغنى بقعة أخرى فى جنوب القارة، "والاتفاق الودى" الانجليزى الفرنسى يقسم الشمال الأفريقى، مزارع اللقطن فى مصر والسودان، أو أرض للاستيطان فى الجزائر والمغرب. والمشروع

الصهيوني بقيادة هرتزل يزحف لتأكيد اغتصاب فلسطين، مثل قيادة سيسيل رودس لحركة الاستيطان في الجنوب الأفريقي، مخططا لوصول المستعمرات البريطانية من كيب تاون حتى القاهرة، مروراً بوسط وشرق أفريقيا.

وببدأ القرن العشرون إذن والمشروع الاستعماري في عنفوانه بعد تقسيمات مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ للمستعمرات الأفريقية، بنفس أسلوب الاتفاق على اقتسام آسيا من قبل، وترك أمريكا الجنوبية شأنها خالصاً لأمريكا الشمالية.

كان الوعد الأوربي بأن استقرارهم في القارة، بل والاستقرار عموماً تحت مظلة النظام الاستعماري، يعنى للأفارقة التحديث، والانتقال من التصارع القبلي، أو النظم المتخلفة (إقطاعية أو جماعية بدائية) إلى الإدارة الحديثة والاستثمار المفيد لثرواتهم، وزراعة المحاصيل النقدية، والاتصال التنويري بعالم الحضارة والرسالة المسيحية، وفي مقابل ذلك كان الأمل الأفريقي في التوحد والاستقلالية ونهضة الحضارات المحلية القديمة التي عرفت من أقصى الشرق واضحة في آثار زيمبابوي والزولو إلى أقصى الغرب في بنين وتومبوكتو، إلى الشمال في المسالك المغربية، ناهيك عن أحاديث الأصول الأفريقية للحضارة الفرعونية نفسها (ومازال الفولا واليوروبا والباغنده والتوتسي يتناقلون أساطير الأصول العرقية هذه في مناطق من القارة). وكل ذلك حمله المفكر والداعية "وليم ديبيويس" وهو يؤسس لآمال الوحدة الأفريقية.

وبينما الأحلام الأفريقية تمضى على هذا النحو المثالي، مثل أحلام غاندى والكواكبي وغيرهم، كانت الرأسمالية الأوربية تمضى بالدول الاستعمارية بفارق سرعة الطائرات عن الجمال والأفيال. وأدى بهم التصارع نفسه إلى خوض حرب عالمية طاحنة هي الحرب الأولى التي أكدت بمسمياتها وبشكل نهائي أن "العالمية" تعنى حركة الشمال الأوربي الذي يتخذ من بلدان الجنوب وقوداً لصراعاته.

لكنهم أدركوا أن استمرار الصراع قد يدمر المعبد على رؤسهم، ولذا سرعان ما اتفقوا على مبدأ البقاء للأصلح (فيما بينهم طبعاً) ولكن على تقسيمات أفضل لمصالحهم من جهة، وعلى إكساب هذه التقسيمات شرعية دولية بإقامة عصبة الأمم ونظام "الانتداب" لإدارة

الممتلكات الاستعمارية من جهة أخرى. وعندها استطاعوا تدمير إمبراطوريات ملغومة بعناصر المقاومة (العثمانيين) وقدموا وعد بلفور للصهاينة، وأعادوا تأكيد اقتسام جنوب وشرقى آسيا، واحتلوا الكومنتانج نفسه فى الصين وحاصروا الثورة الاشتراكية المضادة لمصالحهم فى روسيا.

وتستقر عولة النظام الاستعماري - حتى مع صراع الحرب "العالمية" الثانية - تستقر بوعود كاذبة طالما نثروها بين الشعوب المقهورة، قهرتها الإدارة "الحديثة" ودعاوى التعليم والتوير الحديث، قهرها سلب الثروات، وقهرتها النخب المضيفة مع هذه الوعود.

ولا تزيد نتائج الحرب العالمية الثانية الأوضاع فى أفريقيا - بل والعالم العربى إلا بؤسا. إذ تطوق القارة بإعلان نظام "الأبرتايڊ" فى جنوب أفريقيا، والكيان الصهيونى على حدودها الشمالية الشرقية. وتقام "الأمم المتحدة" - متحدة ضد الاتحاد السوفيتى وحركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث حتى تتبعث الآمال فى باندونج ١٩٥٥ لتعلن أن حركة التحرر الوطنى، هى بدورها عالمية مثلما أن الرأسمالية والإمبريالية عالمية. وتصطدم الآمال الطموحة بالوعود الكاذبة لتنتقل معارك التحرر الوطنى بأمل التحرر الفعلى الذى يتطلع للاستقلال والتنمية، فى ظل دعوات القومية والوحدة والتحول الاجتماعى، وموازنة معسكر الاشتراكية بمعسكر الاستعمار، وانطلاق طاقة الشعوب لتسهم بنفسها - وليس فقط بالنخب المضللة فى أحيان كثيرة.

كان وعد الستينيات كبيرا، فها هى أعلام الاستقلال وزعاماته، تملأ الدنيا بحركة عدم الانحياز، وحركات التحرير الوطنية، وما لا يتم بالسياسة، يجرى تحديه بالكفاح المسلح، وبرامج التنمية والخطط الخمسية ومشروعات التصنيع والكهرباء هنا وهناك. واجتماعات الوحدة الأفريقية وفلسفات الاشتراكية الأفريقية ولجان التحرر على قدم وساق؛ ودول الشمال الأفريقى تنغمس فى قضايا الكونغو وروديسيا قدر انغماسها فى فلسطين والجزائر، بما يكسر حواجز بين العرب وأفريقيا وضعتها ثقافة استعمارية بعيدة المدى.

لكن الحلم الكبير فى السبعينيات لا يكتمل ولا يلحق بالفجر المأمول لاستقلال حقيقى وعالمية جديدة، إذ سرعان ما تتفاعل عوامل داخلية لا تقل جذرية عن العوامل الخارجية لتطيح

بعدد من زعامات ومواقع التحرر وعدم الانحياز وتحول النخب الاجتماعية والسياسية إلى جماعات من الانتهازيين والاستغلاليين، ويتحول عدد من الجيوش من دورها الوطني إلى قوى انقلابية مدمرة، ومن لم يلحق بهم الانقلاب أو التحول النخبوي، تعاجله قوى الاستغلال العالمية بضربات قاتلة مباشرة وامتد ذلك من غانا نكروما إلى مصر عبد الناصر، إلى اللومومبية في الكونغو، بينما يقوى حلف النظام العنصري في جنوب أفريقيا مع قرينه في الكيان الصهيوني. ولم تكن حرب فنتام ولا حصار كوبا يبعيد عن مسامح القابعين في بعض العواصم الباقية التي ارتقت من الفئمة بالصمت...

أوهام البترول والانفتاح الاقتصادي

في أكثر من لحظة خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين، بدت ملامح جديدة لظواهر كبرى في العالمين الأفريقي والعربي بوجه خاص، لم تكن مطمئنة في معظمها لكن السبعينيات بدأت بأحداث كبيرة أخرى باعثة للأمل مثل انتهاء حرب فنتام باقتصار ثوارها، ووقوع حرب ١٩٧٢ في الشرق الأوسط بمعجزة عسكرية ضد إحدى قوى الإمبريالية الفرعية، لذا بدت فورة البترول الدلارية، يقدر سلبياتها كمشكلة طاقة ومديونية في أنحاء العالم الثالث، مثيرة لاحتمالات التعاون والتضامن العربي الأفريقي من جهة بل واحتمال تعاون الشمال والجنوب بطريقة إيجابية جديدة من جهة أخرى، وتصور البعض أن تشهد القارة حركة تنمية نتيجة هذا التعاون الجنوبي، تتغلب على مأسى ارتفاع أسعار البترول وتمضي بالأمال القديمة في الاستقلال الاقتصادي قدر أمالها في التحرر السياسي. لكن العقد الثامن لم يكتمل حتى بدت معالم الكارثة التي أطاحت بكل أمال التنمية عبر "السيولة المالية" العربية أو الأفريقية الآسيوية (حيث نيجيريا وجابون وماليزيا وإندونيسيا من أكبر مصادر البترول أيضاً) وبدلاً من تدارك مجتمعات الكارثة مشكلاتها بمزيد من الضبط لحركة الإنتاج وتوزيع الدخل وتنظيم الأسواق الداخلية والعلاقات الخارجية، تستسلم هذه المجتمعات بسرعة ملفقة - بقيادات اجتماعية بدت أكثر استغلالاً من القوى الاستعمارية نفسها - لبرامج المؤسسات المالية الدولية حول ما سمي بسياسات الانفتاح والإصلاح

الاقتصادى والتكيف الهيكلى! وبات علينا أن نتأمل ما يعنيه "الانفتاح" على قوى الاستغلال التاريخية - مرة أخرى - وما يعنيه "الإصلاح" لما يعتبر سياسات التخطيط فسادا بينا، وما يعنيه "التكيف الهيكلى" أى التعبير البنئوى المتكيف مع المصالح الاستعمارية الجديدة! وبهذه المصطلحات تعطلت التنمية الفعلية بينما بلغت الودائع المنقولة من بلدان القارة الأفريقية والبلدان العربية وحدها إلى بنوك أوروبا وأمريكا أكثر من رقم الديون نفسها. وبات على شعوبنا والطبقات التى تعاني فيها بوجه خاص أن تقوم بسداد هذه الديون التى تبلغ خدماتها السنوية أكثر من ٦٠٪ من دخل بعض البلدان الأفريقية بل وتصل إلى ١٠٠٪ فى بعضها الآخر، وهى فى أحسن البلدان قدرة على التخطيط لا تقل بحال عن ٢٥٪ من الدخل القومى. قد يسهل الحديث عن مسئولية الشعوب الأفريقية، أو المشاركة فى توزيع تهم التخلف.. إلى غير ذلك من أساليب نفى أثر العوامل الخارجية، تمهيدا للتسليم بأن "النظام العالمى الجديد" أو العولمة، حين بدأت تصيغ "تضبيطاتها" مع أوائل التسعينيات تحت شعارات "التنمية المستدامة" ومغالبة الفقر فى بلدان الجنوب، إنما تقوم بعملية إحسان لهذه البلدان، شبيهة فى نظر البعض بما شكله الاستعمار نفسه من قيم الإحسان والتحضر والتنوير فى فترة سابقة، وأن الرفض الدائم لنعم العولمة، وحتى الاستعمار مجددا، هو من آفات الرافضين للتقدم، والمرتبطين دائما بالفرص - أو بالأحرى - بالآمال الضائعة.

لكنى أتصور أن السيناريو الأليم المحبط الذى مررت على بعض عناصره فى لحظة اكتئاب فرضها تأمل نتائج قرن من الزمان على شعوب القارة الأفريقية، ليس السيناريو الحتمى بالنسبة للمستقبل البعيد على الأقل. لقد دمرت الدول "الرأسمالية" المتقدمة نفسها فى حربين عالميتين، ومع ذلك استطاعت أن تنهض بعد ما شاعت أتعس الفلسفات عن نتائج هذا التدمير، ولعل فى استعادة روسيا نفسها لقوتها بالرأسمالية بقدر ما كانت قوية بالاشتراكية، أن يجعلنا نتساءل عن "جذر النهوض" فى عناصر الدولة القومية التى مازالت تشكل ملامح العصر، وأن العولمة لا تشكل تلقائيا نفيا لقوة الدول الوطنية وتطلعاتها؟

إن الأمر يبدو قريبا من ذلك فى تماسك بعض الدول الأفريقية نفسها مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا وغيرها، وعلى الساحة العربية تتوفر أمثلة أخرى، ناهيك عما يكشفه الواقع

الآسيوى والأمريكى اللاتينى من فرص. ويجعلنى ذلك أتأمل مطلع القرن الجديد - ودعونا من ترقيمه - فهو عندى قرن الاستعمار والتحرر وكفى - وأتأمل فيه إمكانيات لا بد لمتقضى هذه المنطقة من تأملها؛ وقد يعيدهم ذلك لقراءة "ديبويس" والكواكبي "وساطع الحصرى"... من أجل موجة جديدة نحو التحرر تستدعى:-

أولاً: إعادة تأمل البنية الداخلية للدولة الوطنية وطبيعة النخب السائدة ومسئوليتها فى بعث موجة التحرر الوطنى، بديلة لاقتصادوية فكر التنمية فى عصر الانفتاح والتكيف الهيكلى.

ثانياً: قراءة إمكانيات النظام الاقليمى، على المستوى الأفريقى والعربى، وضرورة التفكير الجدى فى آليات التعاون العربى الأفريقى المؤسس والمقنن مع عدم تجاهل العمل الثقافى والفكرى داخله.

ثالثاً: عدم تبسيط أهمية حوار الجنوب / جنوب، قبل الحوار مع أنماط العولمة بالسياسات المالية المفروضة، التى تصيغ وحدها حوار الشمال/جنوب.

ويتعلق الأمر هنا بقضية الديون وشروط الاستثمار بالنسبة للشمال، كما يتعلق بتكوين موقف تكتلى مناسب فى حركة الجنوب على نحو ما بدا فى إمكانيات مجموعة الـ ١٥ من جهة أو الموقف داخل منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى وكانت آخر مظاهره فى "سياتل" التى فرضت على كلنتون نفسه الخروج على "النص المتعالى المكتوب".

إننى لا أفهم استمرار اجتماعات "الموظفين" فى هذه الدوائر حتى على المستويات الوزارية، دون أن يجرى تنسيق اجتماعات جادة للمثقفين فى مناطق التفاعل هذه. ولا أفهم أن تدفع بعض المنظمات الأهلية بكل هذا الثقل فى "سياتل" ولا يندفع بنفس القوة ممثلو شعوبنا الحقيقين.

قد يدفعنا ذلك لدخول "قرن جديد" بروح جديدة؛ وإن كانت قد سبقتها الروح الاستعمارية وروح الهيمنة "العولمة"، فقد تلحق بها - مرة أخرى- روح التحرر والتقدم.

أثر العوامل الخارجية على الصراعات الأفريقية*

تساؤلات ضرورية

تتعدد صور الصراعات الأفريقية. كما تتعدد أسبابها، ولا بد من التساؤل إذن عن البعد الخارجى والداخلى لهذه الصراعات. كما لا بد أن نجد تفسيراً لوضعنا العوامل الخارجية فى المقدمة وكأننا سوف نتجه للأخذ بمفهوم المؤامرة؟ وليس منطقياً أن يتجه عمل بحثى لمثل هذا الاتجاه، وإنما المنطقى أن نبحث عن العوامل الخارجية فى بنية الظاهرة نفسها، أى فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والثقافية. وقد يساعدنا ذلك على تعميق فهم الماضى من الواقع الحاضر، ليساعدنا ذلك أيضاً على فهم المستقبل وأى العوامل ستحكم احتمالاته. وتساؤلاتنا الرئيسية هنا، من داخل البنية الأفريقية تتضمن الانتباه لبعض الحقائق؛ على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً :- لم تكن أفريقيا دائماً ساحة لمثل هذه الصراعات المدمرة قبل اتصالها بالظاهرة الرأسمالية الاستعمارية منذ خمسة قرون، أو حتى بالادارة الاستعمارية خلال القرنين الماضيين. بل عرفت مثل أوروبا وآسيا الامبراطوريات والممالك المستقرة على أرض غانا وبنين ومالى والزولو وزيمبابوى ومصر والمغرب الأقصى.. وغيرها الكثير، حتى أحدث الاستعمار قطيعتها التاريخية مع المستقبل أو ما اسماءه "كابرال" و "والتر رودنى" بالنفى من التاريخ؟ وحتى لو سُجّلت بعض مظاهر الصراع هنا وهناك اثناء بناء الدولة الامة فلم يصل ذلك لمثل الصراع الرأسمالى الأوروبى فى حربين عالميتين مضحيا بحوالى خمسين مليون نسمة فى قارات ثلاث على الأقل؟ يقتضى الحق أن نقول ان: هذه النهضات التاريخية الأفريقية لم تقم على أشلاء البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لغيرها من الشعوب مثلما تم مع الأمريكتين أو خلال الفترة الاستعمارية لأفريقيا كأكبر عامل خارجى فى حياة القارة بالطبع.

* ندوة منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ومركز البحوث العربية - ٢٠-٢٤ إبريل ٢٠٠٠.

ثانياً :- مرت القارة فترة الاستقلال السياسى ومحاولات بناء الدولة nation state مرة أخرى بعد الحرب الأوربية الثانية فى ظروف أنماط مستوردة للدولة، وحدود مورثة من عصر التكايب scramble الأول، لكن ذلك لم يقترن أيضا بمثل هذه الصراعات المدمرة، اللهم إلا بعض الازمات الحدودية والخلافات السياسية المتوقعة فيما سماه المعلم جوليس نيريرى أمراض التكايب الثانى second scramble حول أفريقيا، وكانت "الدولة الوطنية" هى النموذج الذى حاول من مواقع مختلفة فى القارة أن يعالج ذلك بأشكال الفيدرالية والتجمعات الاقليمية والوحدية التى طرحت خلال اكثر من عقد من الزمان. فهل يحسب ذلك على العجز والتشاؤم الافريقى أم لحساب الرغبة فى النهوض فى ظروف غير مواتية أصلاً وكيف يتكرر ذلك مؤخرًا؟

ثالثاً :- عمدت "المراكز الكبرى" العالمية إلى تهميش "أطرافها" peripheries حين انتعشت الرأسمالية العالمية بثروات النفط وبتطور آليات الرأسمالية المالية عالمياً، حتى غرقت مشروعات الدول الوطنية فى الانقلابات، والديون، وانهارت أسعار المواد الخام والمحاصيل الزراعية. ورغم تطلع افريقيا إلى آفاق التنمية الحقيقية التى سبق أن استغرنا أنماطها أيضا من المراكز إن لم نقل أنها فرضت بدورها؛ فإنه بدلا من ذلك أصبح منتج الثمانينات والتسعينات هو هذا الحجم من القروض والديون، وبرامج التكيف الهيكلى مع مخططات المؤسسات المالية الدولية لإزاحة دور الدولة الوطنية تدريجيا. وعندما حدثت الاضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار تم التوجه مباشرة لأساليب "التدخلية" interventionism والمشروطية conditionality وتحديد دور التنظيم الدولى الشرعى ومؤسساته خاصة مع سقوط قوى المنافسة الاشتراكية فى مجال الاستقطاب؛ لكى تبقى العلاقات ثنائية واستغلالية فقط ممثلة فى جماعية الهيمنة ضمن عملية الاستقطاب الجديدة وتفتيت ردود الفعل فى الاطراف؟

رابعا :- ومع الضجيج السائد حول الحروب والصراعات الإفريقية فإنه لا يذكر الكثير بالمثل عن الجهود الذاتية الافريقية لتفعيل إمكانياتها الداخلية، الاقتصادية منها والسياسية فى انحاء مختلفة من القارة؛ وذلك رغم مظاهر "التكايب الثالث" السائد والمحاولات المستمرة

لاستيعاب الثروة بعد استيعاب الاستقلال السياسى من قبل. وكما تُسجل مظاهر الادراك الافريقى للزمنة ومعالجاتها، فإن الاعلام الدولى الذى يتحدث عن المذابح والحروب لا يذكر شيئاً عن الشركات الدولية وتحركات المراكز للعب بثروات الماس والبتترول وتجارة السلاح... الخ. مما يجعل المسكوت عنه اكثر خطراً من المعلن عنه فى عملية تشوية مقصودة وغير مبررة إلا بواقع الاستغلال الخارجى.

خامساً :- أصبحت العوامل الخارجية أكثر تشابكاً وبنوية مع الواقع الافريقى إزاء تطور النظام المركزى فى العالم من الدولى internatenal إلى العولة globalization اقتصادياً وتشريعياً؛ مع استفحال دور المؤسسات المالية والشركات عابرة الدول والحكومات، ومع عسكرة القطب الأوجد لآليات الهيمنة. ومن هنا أصبح التساؤل أكبر عن مصير الوحدات الأصغر من دول وشعوب القارة التى لا تتركس بعد وحدتها الوطنية أو القارية. إن ذلك فى تقديرى هو ما يجعل "الخارجى" يزداد تغلغلاً فى البنية الداخلية، بل ويمكن أن يخضع المصائر الداخلية كلية بصراعاتها وحروبها - لهذه العوامل الخارجية. فبالى أى حد يمكن قراءة الواقع الافريقى على هذا الأساس؟

إجابات متعثرة

أولاً : لا نريد أن نفوص فى التاريخ إلا بقدر ما يطرح علينا من إجابات حول الواقع المدمر الذى تعيشه القارة، لنبحث معاً كيفية الخروج من دائرته الجهنمية. لقد فرض علينا التاريخ الاستعمارى - كعامل خارجى - بنية اقتصادية تقوم على عدة محاصيل نقدية فى انحاء مختلفة، تحاصر عملية تقسيم العمل، وتنسيق الانتاج كما وتحاصر عملية التكامل الاقتصادى، وتحرم الشعوب من أوليات الاكتفاء الذاتى الغذائى. وقد منح ذلك السوق "العالمى" للقطن والبن والكاكاو والفول السودانى والشاى على سبيل المثال، الكلمة العليا فى حياتنا الاقتصادية، حيث لا يمثل أى من هذه المحاصيل استجابة يومية أو حاجة غذائية مباشرة لشعوبنا فى القارة، ومثل ذلك يقال عن تعدين الذهب والماس والبتترول... الخ. ومثله يقال بالتالى عن واقع البنية التحتية فى البلدان الافريقية. لقد تم نتيجة ذلك عملية دمج وإلحاق كاملة لمصير الشعب

الإفريقي بالسوق العالمى منذ قرنين على الأقل- وفى مواقع من القارة منذ خمسة قرون نتيجة الاستيطان فى الجنوب الإفريقي كله. فأى سياسة يمكن تصورها الآن بعد هذا الإلحاق؟ لا تتصور إلا صراعات حول لقمة العيش البسيطة، أو صراعات النخبة من أجل أنماط الرفاه المستوردة؟ وما هى تنظيمات التجارة الدولية منذ "الجات" وحتى منظمة التجارة العالمية لاتحدث إلا عن "حرية السوق" وحرية التجارة، وحرية الأسعار، لمواد لانملك إزاعها اية قوة تفاوضية أو مساومة.

فإذا تأملنا قرارات مؤتمر القمة الأوربية الإفريقية الأخير، فإنها لا تتحدث بهذا الصدد عن سياسة تسعير للمواد الخام أو المواد الغذائية مقابل هذه المواد الخام وإنما يتحدث الاعلان العام عن "تيسير" ادماج افريقيا فى السوق العالمية؛ هكذا بكل بساطة. مما يجعل الحديث عن "الاستقرار والأمن" فى افريقيا، مجرد حديث لضمان سهولة الإدماج فى "السوق العالمية" وتيسير قبول الشعوب لذلك. بينما يتطلب الموقف المأسوى فى القارة الحديث عن دور السوق الإفريقية المشتركة فى إعادة صياغة "المشاركة" partnership والعلاقات المتكافئة، لا الإدماج بهذه الصورة.

ثانياً : من التهم السائدة ضد الدولة والمجتمع فى أفريقيا كمصدر داخلى للصراع والتقاتل صفة الدولة الهشة fragile State بمعنى ضعف الدولة وفشلها Failed state وقد لا نحتاج كثيراً للإشارة مرة أخرى إلى التاريخ، وقد ذكرنا بعضاً منه. لكن دعونا نتذكر أن المحاولات الوطنية الأولى فى أعقاب الحرب الأوربية الثانية وحتى منتصف السبعينيات كانت قد جعلت للدولة والمجتمع معنى لا يخفى، رغم التفتت المصطنع والقبلية المفروضة، والعرقية التى صنعتها الدراسات الأنثروبولوجية الاستعمارية. وهذه الدولة الوطنية التى ارتضت فلسفات التحديث الأوربية والأمريكية لبناء الدولة nation Building هى التى جعلت أرقام معدل التنمية تصل الى ٦-٨٪ أواخر الستينيات. وكان ذلك رغم معاشة محاولات التكالب الثانى، وبمقاومة وطنية متناثرة، ومعاشة حروب التحرير الوطنية فى أكثر من موقع بالقارة جنوباً وغرباً وشمالاً على الأقل.

لكن الذى يلفت نظرنا أيضاً، أنه رغم عملية "التكالب الثالث" على افريقيا من حول البترول

والمعادن، مقترنة بشروط سحب دور "هذه الدول" عبر برامج التكيف الهيكلي وفرض منطق السوق الحرة، ومنطق المساعدات والقروض بديلاً لمنطق التبادل العادل والتسعير العادل، استطاعت أغلبية هذه الدول الضعيفة أن تمضي بإخلاص في تطبيق شروط السوق لتحصل على الشهادات العالمية بتقدمها في مجال "معدل النمو" وفق النموذج المقروض، وإن لم يتصل ذلك بأية تنمية حقيقية وفق تخطيط من قبل "الدولة والمجتمع" المنشودين، وذلك واضح من الجدول المذكور هنا عن "تقرير الاقتصاد الأفريقي ١٩٩٨" الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باديس أبابا.

Table 1.1: Frequency Distribution of African Countries According to Growth Performance

GDP Growth Rate (%Points)	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Negative	18	15	19	16	12	6	2	3
0-3	10	16	15	12	13	11	12	15
3-6	14	13	12	17	20	23	28	26
6-8	6	6	5	4	4	6	9	7
8*	4	2	6	2	4	7	2	2
Total	52	52	52	22	53	53	53	53

نكرر هنا أن الحديث عن "مفهوم النمو" يختلف حتى عن حديث المدرسة التنموية التحديثية التي انتشرت في عصر "الإلحاق الأول" "للدولة الحديثة" في الستينيات، وأثر ذلك على عدم تناقض هذا "النمو" مع مظاهر تفتت المجتمع وانسحاب دور الدولة ومن ثم إمكان شيوع الصراعات والحروب في أنحاء مختلفة من القارة. والذي قد لا يخفى على القارئ أن ٢٦ دولة تتحرك في معدل نمو ٣-٦٪ وأن ٩ دول تتحرك نحو أكثر من ذلك. لكن القارئ إذا ما راجع القائمة التفصيلية لن يفوته أيضاً أنه حتى ذلك "النمو" الملحوظ إنما يبرز لدى نماذج استقرار الدولة وقوتها السابقة أو اللاحقة من غانا وزامبيا إلى ساحل العاج، وحتى أنجولا.

ثالثاً : لتعرف على بنية العامل الخارجى فى الصراعات والحروب الأهلية فى عدد من الدول الأفريقية، ومدى ارتباطه بالبنية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسة دعونا نتذكر ما تردد كثيراً عن علاقة الانهيار الصومالى بادئا بالحرب الباردة حول اثيوبيا، ووصولاً لأحاديث الحاجة إلى مناطق لدفن النفايات الذرية؛ وهو الحديث الذى يمتد إلى الأسباب الأولى لصراع ليبيريا وسيراليون، ثم أحاديث صراع شركات البترول الفرنسية والأنجلو أمريكية حول الكونغو برازافيل وكابيندا، ثم الماس والذهب فى منطقة البحيرات، وأخيراً الأرض فى زيمبابوى. وجذور مثل هذه الأحاديث كامنة فى دعم النظم العنصرية والأبارتهد لعدة قرون لأسباب اقتصادية عالمية أكثر منها محلية مروراً بحالات الانفصال فى كاتنجا وبيافرا. وقد لا يستسلم المنكرون لهذه الصورة "الخارجية" ملحين على بنيتها الداخلية، ونحن لا ننكر ذلك تماماً ولكننا نتوقع أن يمتد التساؤل عمن يدعم لوردات الحروب والصراعات أو يشكل لهم بيئة التعامل والاستقرار على ما هم عليه من مواقف التصارع.

لنأخذ مثلاً عن تشابك علاقة "تجارة الماس" ناهيك عن الذهب والبتترول - بتجارة السلاح، واستمرار التصارع والحرب فى بلدان تمتد من أنجولا والبحيرات الكبرى إلى ليبيريا وسيراليون. وأحدث التقارير حول ذلك صادر عن "لجنة مجلس الأمن" بشأن "الموقف فى أنجولا" برئاسة روبرت فولر R. Fowler فى ١٠ مارس ٢٠٠٠، ومن قبلها تقارير لجنة الشراكة الكندية الأفريقية غير الحكومية PAC فى ١٠ يناير ٢٠٠٠، وغيرهما عشرات التقارير الاخبارية عن المجلس الأعلى للماس ببلجيكا... الخ. لنجد عدة حقائق مذهلة لا مجال هنا لتفاصيلها، لكن من أبرز ما تتضمنه :-

أ- حصول سافمبى الذى لا يخضع لأية قرارات مصالحة على ٤ مليارات دولار من تحكمه فى مناطق الماس وبعض مناطق البترول فى أنجولا بالتعاون مع الشركات الأوروبية المستفيدة بين ٩٢/٢٠٠٠.

ب- التصدير الرسمى للماس من ليبيريا (مهربا من سيراليون) لا يزيد عن ١٠٠ ألف قيراط سنوياً (٩٨/٩٤) بينما الذى تم تصديره بالفعل ٣١ مليون قيراط فى نفس الفترة بشكل غير رسمى لصالح قوات التمرد فى سيراليون متعاونة مع قرينتها فى ليبيريا طوال هذه الفترة.

ج- قيام شركة De Beer المستقرة في لندن مع المجلس الأعلى للماس (في بلجيكا) في التعامل مع هذه "السوق الحرة" لصالح المتمردين بما يوفر لها مليارات الدولارات لعدم التزامها بمبدأ "شهادة المنشأ" في تجارة استراتيجية مثل هذه (تتخذ مراكز لها في عدد من الدول الإفريقية غير المنتجة تتهم بالتهريب).

د- أن عملية الاتجار في الماس أدخلت أطرافاً ليست عالمية بطبيعتها لكن تركز ضدها التقارير تعتد من إسرائيل حتى التوجو وساحل العاج بل ولبنان.

هـ- يتم استهلاك ٥٦٪ من ماس العالم في الولايات المتحدة، ومن ثم فمصلحة المستهلك أن يستمر مصدر أرخص للحصول على هذه "المادة الجميلة".

و- تتحرك كميات الماس من منطقة الجنوب الأفريقي والبحيرات الكبرى إلى "نول" وسيطة في نفس المناطق تشكل مصالح دائمة بدورها من استمرار القتال!

إذا كان الأمر كذلك فلا مانع أن يطور متمرديو سيراليون عددهم في عدة شهور من ٥٠٠ إلى ٢٠ ألفاً (حسب التقارير) وأن يتم شراء السلاح من أوكرانيا وبلغاريا لد المتمردين بأنوات الاقتتال. كما أنه لا يصير من المدهش أن يجري الحديث عن "لوردات الحروب" المحليين ومثلهم من المرتزقة الأجانب بل والوسطاء من المنظمات الدولية في مجال الإغاثة مما يقدم صورة درامية لا قبل لأحد أن يتصور خباياها بسهولة.

رابعاً : عبوة الفساد : ليس أكثر من ظاهرة الفساد التصاقاً بالواقع الاجتماعي الاقتصادي الداخلي، وما أيسر أن تضع منظمات الشفافية الدولية، عدداً من المجتمعات الإفريقية على رأس قائمة الفساد التي تؤدي للتصارع ثم الحروب الأهلية. ولا شك أن كثيراً من آليات الفساد أصبحت "مؤسسات فساد" حولت مؤسسات عسكرية كبيرة إلى مؤسسات اجتماعية تتسم أساساً بالفساد، كما حولت أحزاباً وقيادات لقطاع الدولة أو القطاع العام إلى كبار المفسدين، وكلها اعتبارات داخلية لا تنكر. ولكن يلفت النظر أن معظم ذلك قد ارتبط أيضاً بفترة انسحاب دور الدولة الوطنية وتطبيق سياسات الأسواق المفتوحة والحرية بما ربط مظاهر الفساد بهذه الحرية في الحركة للخارج أكثر من كونها مجرد ظاهرة اجتماعية داخلية محدودة أو تتعلق بإحكام التنظيم الاقتصادي الوطني.

ولنتساءل هنا، كيف أصبحت الودائع الفردية الأفريقية بالبنوك الأوروبية تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار، ومن دولة واحدة أحياناً أكثر من ٥٠ ملياراً؟ وكيف صار بعض الأفراد يملكون بالخارج أكثر من عشرة مليارات، وليست كل أفريقيا بترولية أو منتجة للماس والذهب. إن منطق التجارة الحرة وحده هو الذي يسمح لشركة "دي بير" مثل البنوك السويسرية أو البريطانية وغيرها لتقول إنها ليست "شرطياً" يحد من "الإرادة الحرة" للمتعاملين (تصريحات ممثل شركة "دي بير" بلندن).

خامساً : سياسات العولة : لا شك أن أفريقيا مطالبة بصياغة مفاهيمها الخاصة حول ما هو "دولى" وما هو "عولى" قبل أن تمضى طويلاً فى الطريق الصعب "للاندماج" كما يصفه بعض فلاسفة العولة. إن تقارير كثيرة أصبحت تكشف طبيعة الصراع الأمريكى الأوروبى على الأقل حول هذه المفاهيم بدءاً من محاولات التجاهل الكامل لاتفاقيات لومى وأفريقيا والكاريبي ACP، ومروراً بأى لقاء أفريقى مع مجموعات بلدان الجنوب فى أطر مثل مجموعة ال ٧٧ أو مجموعة ال ١٥ .. الخ. وصولاً إلى فرض شروط التجارة العالمية الحرة منفصلة عن قواعد التسعير للصادرات الأفريقية أو طبيعة الديون، وظروف الإقراض والسداد للمديونية... الخ. الأخطر من ذلك فى تقديرى هو نظام القيم نفسه الذى يفرض بدوره من الخارج نوعاً من ثنائية التعامل بدلاً من أى جماعية، أو خاصاً بشرط حرية التجارة مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير المجتمع المدنى... الخ، أو تجاهل شمول العولة لمقرطة التنظيم الدولى للأهم المتحدة.

وترتبط العولة بهذا الشكل بتعظيم دور العامل الخارجى فى المشاكل الأفريقية دون أى اعتراف فعلى بذلك يؤدى للتفكير فى عملية تضبيب ومواجهة. ويتطلب هذا التضبيب مراجعة الأجندة الأوروبية الأمريكية نفسها بدءاً من سياسات استنزاف العقول والودائع، إلى سياسات الهجرة ومعاملة العمالة المهاجرة، إلى طبيعة الوثائق الاستراتيجية للاطلنطى المنفرد بالسلطة العالمية وأحاديثها عن التمدد جنوباً، والسيادة المحدودة، والأمن والاستقرار لتأمين الاندماج وليس لتقوية عود الدولة الوطنية وبرامجها المخططة مثلاً، أو لتقوية دور التنظيمات الإقليمية والحدوية الأفريقية على المستوى الاقتصادى على الأقل.

خاتمة

إن دور العامل الخارجى البنىوى كما تحدثنا عنه، أى فى مساسه بالبنية الداخلية التى تتفاعل فيها عوامل الصراع والاقتيال، أصبح مرتبطاً أيضاً ببحث مسألة آليات حل الصراعات التى تبسط تحت اسم عمليات حفظ السلام، وهذه مصطلحات أصبحت موضع الصراع الدولى بدورها. وقد بدأت بحسن النية حول التدخل الوقائى الذى وصل إلى التدخل من أجل أهداف انسانية... الخ.

وأعتقد أن ذلك يجب أن يظل على الأجندة الإفريقية للسلام الاجتماعى الاقتصادى أولاً وفك الارتباط بين الجهد الجماعى الإفريقى اجتماعياً وسياسياً - لتحقيق سلام اجتماعى حقيقى يقوم على العدل الاجتماعى بدوره، وبين إتاحة المجتمع الإفريقى نهياً للتدخلات الخارجية بحجة حفظ السلام.



عودة الاستعمار أم تجديده ؟

تردد فى بعض وسائل الإعلام العربية جدل مجدد حول عودة الاستعمار القديم إلى مناطق نفوذه لحماية الاستقرار أو لإعادة الرخاء النسبى فى ظلّه، وربما أشار البعض بسخرية إلى مناطق أصبحت محسوبة على العرب مثل أهالى جزر أنجوان (جزء من جمهورية جزر القمر الإسلامية) الذين يعملون على فصل جزيرتهم عن دولة القمر ويتبنى بعضهم فيها الدعوة للعودة إلى منطقة النفوذ الفرنسى كما كان الحال حتى عام ١٩٧٥.

وفى أعقاب انهيار دولة الصومال (العربية أيضاً!) منذ أوائل التسعينات ومذابح رواندا فى منتصف العقد، انطلقت دعوات من الولايات المتحدة سواء من أعضاء الكونجرس أو كتاب معروفين مثل هوجلاند وعلى مزروعى (كينى من أصول عربية) يداعبون فيها فكرة عودة الإدارة الاستعمارية السابقة باسم الوصاية الدولية إلى مناطق نفوذها أو ما أسماه "مزروعى" بالاستعمار الذاتى من قبل قوى أفريقية إقليمية كبيرة تقوم نيابة عن المجتمع الدولى باقتسام دور الرجل الأبيض السابق فى المناطق المضطربة المجاورة فى شكل وصاية جديدة لوقف الاضطراب الذى يجرى فى هذه البلدان.

وقد تكون تصريحات هنا أو هناك أو كتابات صحفية، هى رد فعل متوقع لحالة اضطراب مؤسفة فى مجتمع أفريقى أو آخر ، تدفع إلى تصور تحقيق استقرار من نوع ذلك الذى ارتبط بالتسلط الاستعمارى، لكن الملفت أن هذه الدعوات فى منتصف التسعينات أو الآن إنما ترتبط بفترات ضغط "عولى" آخر من أجل التدخل فى "مناطق الاضطراب" كما ترتبط ببروز أدوار الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع دور حلف الأطلسى ليتوحد مع المطامح الأمريكية للسيطرة هنا وهناك فى بقاع العالم من العراق للبلقان لمنطقة البحيرات الأفريقية الخ، وتجد أفكار "التدخلية" والسيادة المحدودة، من يفلسفها ويدور حولها من القائلين بتحديد سلطة الدولة أو تناقص قوتها مع النظام العالمى الجديد .. الخ.

يلفت النظر أن الثقافة السياسية العربية تقع في عدد من التناقضات الخطيرة حينما لا تعالج مثل هذه المسائل بالدقة العلمية والفكرية الضرورية. وسوف يجد المتابع للكتابات العربية أن الذين يتسامحون مع التدخلية والسيادة المحدودة للدول الصغيرة أو المتوسطة، أو يقفون مع تعويم التنظيمات واللوائح الدولية من أجل سلاسة نظام العولة، هؤلاء هم أنفسهم من أشد الداعين للدولة القطرية، الساخرين من فكرة انسياب الحدود والنظم التوحيدية في المناطق العربية أو الأفريقية الراضين بضمانات حدود الدول حتى الهزيلة منها وفق قرارات الأمم المتحدة أو المنظمات التي أقرت التقسيمات الاستعمارية للحدود (قرارات منظمة الوحدة الأفريقية مثلاً)، وفي نفس الوقت تستمر السخرية من هشاشة الدولة في عدد من الدول الأفريقية أو حتى العربية إلى حد المطالبة بعودتها للاستعمار القديم، وكأن الدول الأوربية قامت واستمرت سليمة متعافية (وهي نموذجهم الحالي بالطبع) ولم تمر بحرب السبعة أعوام بل والسبعين عاماً في أوروبا طوال القرن الماضي. وكأن النظام الرأسمالي الليبرالي العظيم الذي يتباهون به، لم يؤد في أقل من ثلاثة عقود من هذا القرن إلى حربين عالميتين راح ضحيتهما حوالي خمسين مليوناً من البشر وترعمتهما نظم الفاشية والنازية المعروفة.

وهذه النظم الجبارة هي التي أدت سلوكها الوحشي تجاه بعضها الآخر إلى إدراك الإنسانية لضرورة "تنظيم دولي" وليس مركزية العولة الراهنة، لتحكم إليه النظم الصغيرة أو الكبيرة، وضمن هذا التنظيم قدراً كبيراً من الهدوء والاستقرار في العالم حتى في فترة الحرب الباردة بين "النظام الرأسمالي العالمي". والنظام الاشتراكي "العالمي" أيضاً. ولم يشهد العالم فترة ما سمي بالحرب الباردة كل هذا الاضطراب والقلق والحروب العرقية وتدمير الدول على النحو الذي وقع بعد انفراد "النظام الرأسمالي العالمي" بالسلطة في العالم! لقد كان تعدد الأقطاب في العالم وقوة بعض التنظيمات الإقليمية والنوعية نسبياً باسم عدم الانحياز أو الوحدة القومية مما أحدث بعض الاستقرار، وليس نموذج "الاستعمار" والحكم الاستعماري هو الذي أحدثه. ففي ظل الاستعمار عرفت نظم الانتداب والوصاية، والمحميات، ولم يؤد ذلك لتقدم البلدان الخاضعة لهذه النظم، ففي ظلها جرى نقل حوالي خمسين مليوناً من الرقيق إلى "العالم الجديد" مات نصفهم في المحيط الأطلسي، ونزحت الثروات من آسيا وأفريقيا وأمريكا

اللاتينية وبالطبع من العالم العربى نفسه، وانتعش النظام العنصرى البشع فى جنوب أفريقيا، وقام الكيان الاستيطانى العنصرى فى فلسطين.

وفى عصر التحرر الوطنى وليس الاستعمار بزغت تجارب كبرى على الساحة الدولية كالهند مثلاً، ولعل أحدثها نموذج الديمقراطية فى جنوب أفريقيا التى عانت كثيراً لعدة قرون من قهر نظام الأبارتيد.. ولست فى حاجة لسرد حقائق التقدم الإنسانى فى عصر التحرر الوطنى الذى لم يستمر كثيراً. لكن التدخل الاستعمارى رغم التطورات العالمية المتلاحقة لم يتوقف، ولذا نقول إن الثقافة السياسية العربية والأفريقية جديدة أن تنتبه لذلك جيداً، فقد تكون المطالبة " بعودة الاستعمار " ساذجة بطبعها ويسهل الرد عليها، لكنها بذلك تمرر السياسات الحقيقية "لتجديد الاستعمار"، وهى السياسات التى تسمى بعضها الكتابات الفرنسية " السياسات الإمبريالية " مع تركيزها على الإمبريالية الثقافية بالطبع نتيجة مخاوف فرنسا على نفوذها الفرنكفونى الذى تجسده الثقافة الفرنسية، ويقلقها الزحف الهائل للإنجليزية- الأمريكية على فضاءاتها المفضلة فى الثقافة خاصة إزاء عجزها التكنولوجى الملحوظ الذى لا يمكن أن ينافس العولة التكنولوجية الأمريكية. هذا التجديد للاستعمار والإمبريالية (ما دما سنحتمى بقوة الصك الفرنسى!)، تتعدد من خلاله أشكال الوصاية بل والانتداب. فالولايات المتحدة منتدبة وحدها لفرض المقاطعة على الشعوب مثل كوبا والعراق وليبيا والسودان، رغم صرخات حلفائها مؤخراً ضد كل هذه الأشكال من المقاطعة، وهى منتدبة وحدها لقيادة حلف الأطلنطى وإعادة صياغة سياساته ليضرب بقوة فى العراق والبلقان دون حسيب أو رقيب، ويسقط من القنابل فى هذه البلدان بما لم تسقطه فى حرب فيتنام ولا يقاس بالاسقاطات الهزيلة أثناء الحرب العالمية! أما نظام الوصاية الذى يشار إليه، فقائم بأشكال مختلفة باسم حقوق الإنسان ذات الوجهين، باسم الديمقراطية، وباسم الأقليات، وأخيراً فى تقرير شامل صدر حديثاً عن الإدارة الأمريكية التى قررت فيه حماية الأديان أيضاً (بالمناسبة فإن تقرير "الخارجية الأمريكية" يسمى "التقرير الدولى عن الحرية الدينية") هذا فى الوقت الذى يعتبر فيه فلاسفة الخارجية الأمريكية أمثال هنتنجتون وفوكو ياما، أن صراع الحضارة الأمريكية العالمية القادم هو مع الأديان بالذات مثل الإسلام والكونفوشيوسية والتدخل فى الصراعات العرقية والدينية على وجه التحديد!

إن نشير هنا إلى صور الاستعمار المادى الأخرى الواردة قهراً ضمن برامج "التكيف الهيكلى" و "الإصلاح" و "التحرر" الاقتصادى، ذلك أن أسماء هذه البرامج، موحية "ضمناً" بالخير العميم الذى يمكن أن يتحقق، مثلما حقق الاستعمار سابقاً من خير وسعادة للبشرية!

أيها السادة، لا تنسوا أن إسرائيل هى "استعمار استيطانى" من قبل أقلية دينية وعرقية وحتى قومية عند البعض، لكنها فى قاموس آخر، هى الأكثر تقدماً واستنارة وديمقراطية! بل أن حركة الاستيطان الصهيونى، كان اسمها -وما زال- حركة انعتاق وتحرر من الاستعمار الانجليزى فى فلسطين ! لذا وجب التنويه.. والقراءة الصحيحة للوقائع.



عولمة الفساد

- هل يتفق "ثابو مبيكى" والملياردير "جورج سورس" على تفسير عالمية الفساد؟
- هل تخلق مؤسسات المال الأمريكية من "شطارة" المنافسين في مجال الرشوة والإفساد؟
- "أفسد العباد" في نيجيريا وأندونيسيا، و"أنظفهم" في سنغافورة والدانمارك .. وجنوب أفريقيا "حالة خاصة"
- ماذا يقول الإنجيل المسيحي والإنجيل الرأسمالي؟

هل الفساد "حالة أخلاقية" أم "ظاهرة اجتماعية اقتصادية"؟ وهل هو "صناعة محلية" أم "نتاج السوق العالمية"؟ هذه هي الأسئلة التي يبدو أن الرئيس "ثابو مبيكى" قد انشغل بها وهو يفتتح المؤتمر الدولي ضد الفساد في "ديربان" شرقي جنوب أفريقيا من ١٠-١٥ أكتوبر ١٩٩٩. بحضور أكثر من ١٥٠٠ عضو من حوالي ١٣٥ دولة. وهي نفسها الأسئلة التي شغلته قبل أن يتولى رئاسة البلاد حين افتتح مؤتمراً خاصاً بجنوب أفريقيا حول مواجهة الفساد في أبريل الماضي. لكن يبدو أن قراءاته فيما بين المؤتمرات جعلته ينتقل من التفسير الأخلاقي المحلي للظاهرة إلى التفسير العالمي لها، خاصة بعد اطلاعه على المقال الشهير "جورج سورس" عن "التهديد الرأسمالي" الصادر عام ١٩٩٧.

ففي المؤتمر المحلي بكيب تاون، وقف "مبيكى" ينقل نصوصاً إنجيلية عن "الأخلاق المادية" و "الأخلاق الروحية"، تلك التي يمارسها الإنسان حين تجتمع له كل وسائل الرفاهية المادية لكنه لا يمارس حياة روحية صحيحة تجاه مجتمعه، فيعرضه ذلك للدمار والفساد. وهو طبعاً يتحدث عن أشكال "الفساد" المختلفة من الرشوة والمحسوبية والاعتصاب وأشكال الخروج على القانون. الخ ثم ينقل عن "مانديلا" حديثه عن "إعادة البناء الروحي" للمجتمع أي إعادة بناء نظام القيم والاحتكام إلى نظام قانوني قوي.

فى أكتوبر ١٩٩٩ "وأمام المؤتمر الدولى" ضد الفساد، والذي حضره رؤساء دول ورئيس البنك الدولى ومع مراجعته للتقارير عن الفساد على المستوى العالمى، فلا شك أدهشته الكثير من الحقائق ومواقعها فى أنحاء مختلفة من العالم. فهناك منظمة دولية كبيرة باسم "الشفافية الدولية" T.I تتخذ برلين مقراً لها وتصدر تقارير دورية نتيجة تحقيقات ٤٠ فرعاً لها فى العالم، أشهرها ما صدر مؤخراً، لجعل سنغافورة الآسيوية والدانيمارك الأوربية فى وضع "الدول الأنظف" على المستوى العالمى، ويجعل نيجيريا الأفريقية وأندونيسيا الآسيوية أصحاب "أقذر الأيادى" الفاسدة، بل وتندرج جنوب أفريقيا فى قاع القائمة كما تندرج دول عربية ثلاث على الأقل فى هذا القاع ولا يمنع ذلك من كون اليابان فى الدرجة الثانية والعشرين بل وأمريكا نفسها تحتل الموقع السادس عشر مما جعل الأمر كله فى حاجة إلى تفسير عولى جديد.

حينئذ يعود مبيكى إلى استدعاء نصوص من نوع آخر، ويشترك "مانديلا" مرة أخرى فى استدعاء هذه النصوص الجديدة، وفى هذه المرة ينقل عن "إنجيل" آخر هو إنجيل الرأسمالية المتوحشة ممثلة فى كتاب "جورج سورس" الملياردير العالمى والمسمى "التهديد الرأسمالى" وإن ربطه بتفسيره الأخلاقى السابق فلكى يقول إنه حدث فى هذه الظاهرة الاجتماعية للفساد انقطاع بين حاجات الإنسان الأخلاقية وحاجاته المادية. ونلخص عنه هنا بعض ما استقاه عن جورج سورس.

فقد كان الإنسان قبل شيوع آلية السوق تحكمه مجموعة من المبادئ الأخلاقية، لكنه مع انتشار مبادئ السوق أصبح من الصعب استمرار المبادئ الأخلاقية. لقد أصبح الإنسان يعتمد على المال كمعيار للتقييم، فالأعلى هو الأقيم، والغنى هو موضع التقدير والاعجاب، والبرزنيس يتقدم المهنة أو الحرفة و"عبادة النجاح" حلت محل المبادئ وفقد المجتمع هدفه. وفى ظل مبدأ البقاء للأصلح ساد مبدأ المنافسة على مبدأ التعاون، وقد هددت هذه المبادئ المجتمع الدولى والاقتصاد العالمى بتهديدها للتوازن فى هذا العالم، ويصبح التساؤل حول إمكان وجود "المجتمع المتحضر" "الآن؟"

ضجيج مقاومة الفساد

لماذا تنتشر الآن ضجة مواجهة الفساد أكثر من أى وقت مضى؟ إننا نعرف أن الحديث عنه لم ينقطع منذ بدأت "سياسات الانفتاح" وبرامج "التكيف الهيكلي" كسياسات للمؤسسات المالية الدولية، والدليل على ذلك قيام "منظمة الشفافية" الدولية هذه فى ألمانيا منذ ١٩٨١ وانعقاد المؤتمر الدولى ضد الفساد كل سنتين آخرها التاسع الذى انعقد مؤخراً فى جنوب أفريقيا. ولعل أشهر حالات الفساد رواجاً فى الإعلام الدولى ما كان من اكتشاف المؤسسات الإعلامية الأمريكية واليابانية حول فضيحة لوكهيد التى راح ضحيتها عدد من وزراء اليابان منذ بضع سنين، وما دار حول أكثر من خمسة مليارات من الدولارات فى إطارها. وبالمثل كانت واقعة الوزير النيجيرى "داكو" الذى حول لاسمه فى بنوك لندن أكثر من أربعة مليارات من عائدات البترول النيجيرى ولم تكتشف إلا صدفه بعد خروجه من الوزارة. وحين حاولت إحدى الحكومات العسكرية جلبه إلى نيجيريا لاستعادة الأموال، ووضعت به بالفعل فى "صندوق بضاعة" بعد تخديره، قام "الموساد" بكشف الواقعة للإنجليز الذين اكتشفوا "الصندوق" صدفه فى ميناء لندن قبل رحيله !

وصارت الفضيحة للتسلية بأكثر منها تحقيقاً فى درجة الفساد التى أدت لذلك فى الإدارة النيجيرية أو نسبة العوائد التى تحصلها بنوك إنجلترا لتستتر على الفساد، كما تستتر الآن على زعماء الإرهاب المستقرين بلندن من أجل ملياراتهم أيضاً.

وفى إطار الأوضاع السابقة مع بدايات الانفتاح، ذهب بعض الباحثين إلى القول إن مظاهر الفساد من رشوة وتحلل إدارى وتنوع أشكال الجريمة مثل الاختطاف وطلب الفدية .. الخ إنما هى جزء من ضعف هيمنة الدولة وغياب المطامح الفردية عند قطاع الموظفين العاملين فى الدولة والراغبين فى الانتقال لعالم "الإثراء الفردى" مما يجعل "مؤسسة الفساد" - كما سماها البعض - إحدى أدوات فك الاشتباكات الإدارية، وتعويضات مفهومة للبيروقراطية، ووضع مبدأ "مشئى حالك" مكان مبادئ القوانين التى تحكم دولة منضبطة!

فى هذا الإطار يعتبر التفسير داخلياً أو محلياً أو أخلاقياً، ويمكن توقع حدوده الضيقة. ولكن التوسع الرأسمالى العالمى، وتحول الرأسمالية نفسها إلى رأسمالية مالية على نطاق

واسع، جعل سيولة الأموال بين يدي أعداد محدودة من المليارديرات من نوع "سورس" وأمثاله، جعل المسألة أكثر خطورة، فتنوعت جرائم الفساد وتنوع أصحاب المصالح فيها: فهناك جرائم مافيا المضاربات كما في روسيا وهناك عمليات "غسيل الأموال" تعرف مديريها لها بين رؤساء دول في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط، وهناك تجارة متحركة للمخدرات يمتد طريقها من أفغانستان ماراً بوسط آسيا لتركيا لأوروبا، وهناك شركات كبرى لصناعة السيارات وغيرها تتوحد "لسوء الأحوال الاقتصادية" لهذه الاحتكارات فتبحث في نفس الوقت عن أسواق لا بد أن تتأكد عن طريق الرشوة لكبار المسئولين بل والماليين المحليين في هذه الدولة أو تلك، وهناك تجارة السلاح التي تحتل موقعاً كبيراً في السوق العالمية وتحتاج لتوقيعات الجنرالات ووزراء الحرب ورؤسائهم .. الخ عندئذ أصبح للبنك الدولي وظيفة جديدة، بعد تبشيره المستمر بانتهاء دور الدولة البنائي والضابط، عاد يتحدث عن دور خاص للدولة في محاربة الفساد، وصدرت تقاريره مؤخراً عن تأثير مظاهر الفساد على التنمية. وحضر مديره العام والرجل الخطير الآن عالمياً وهو "جيمس ولفنسون" إلى ديربان كأحد نجوم المؤتمر الدولي الأخير حول الفساد وليتحدث بصرف عن "شرط" التطهر من الفساد، كما شرط "البرلة" والخصخصة للحصول على "مساعدات" البنك الدولي.

يقال هنا إن المؤسسات الأمريكية العالمية -ويمثلها هنا البنك الدولي بالتأكيد- تضغط في موضوع مواجهة الفساد منذ أحست بتفوق منافسة المؤسسات اليابانية والكورية والأوروبية لها في مجال "رشوة" المسئولين في دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط لتمير الصفقات الكبرى! إذن فقد أصبحت الظاهرة عالمية، لارتباطها بالسوق العالمي، ومنافسات الاحتكارات الكبرى داخله، وهي تتبع نفس الصراع السائد فكراً بين عالم القطب الواحد أو تعدد الأقطاب فيه، خاصة مع حلول تدوير رأس المال والمعلومات بديلاً لتدوير الإنتاج الصناعي أو الزراعي كمصدر لقوة النظام الرأسمالي العالمي عموماً. ولعل ذلك هو الذي لا يجعل قضايا "الفساد" الكبرى كالرشوة مثلاً بين شركات يابانية وأمريكية ذات تأثير تدميري في مجتمعاتها مثل الحال مع المجتمعات "المتخلفة" مالياً وصناعياً والتي تكفي فيها بضع عمليات لغسيل الأموال لتحرير "الدولة" من مسئوليتها في التنمية أو تعرض "الدول النامية" لانهيارات مفاجئة بمجرد انتقال مراكز تهريب المخدرات أو وقف عمليات "الغسيل" فيها.

لا بد أن نلاحظ أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم تقوم الآن على التبادل التجارى وترويج سياسة "الانفتاح التجارى"؛ هكذا عمد كلنتون عند زيارته لأفريقيا بإعلان "التبادل التجارى" بديلاً للمعونات، وعبرت أولبرايت مؤخراً عن ذلك أثناء جولتها الأفريقية، وتمهد مبادئ اتفاقيات "الجات" الأخيرة أو المنظمة العالمية للتجارة لسيادة "علاقات التجارة" بديلاً لكل الصيغ السابقة عن التكيف الهيكلى، وتنظيم الدين والقروض .. الخ، بل وأنهم يتنازلون الآن عن "القروض" بما يبدو إطاراً لحسن النية، بينما هو فى الواقع فى إطار تنمية "التجارة الدولية". وقد نشهد عملياً رفع الحصار عن الدول المحاصرة فى سبيل الصفقات التجارية الكبرى هنا وهناك، هذا هو الإطار العام لارتفاع نفعة مقاومة الفساد وإن كان الواقع يبشر باتساع دائرة الفساد فى الفترة المقبلة!

ولعل احتمال شدة التنافس المتوقعة هو الذى أوحى لجورج سورس بالضيق من "التهديد الرأسمالى"، وهو فى الواقع ضيقه من المنافسات المالية الكبرى الذى يقعد على دستها وقد شبع من وفرة المليارات، ولعله الآن يفكر فى أساليب أخرى للإثراء والفساد معاً.

يمكن أن نلاحظ أيضاً فى هذا الصدد توصيات المؤتمر عن ضرورة تجريم الدول الأوربية وتنظيماتها للمفسدين الأجانب وتحويل أموالهم إلى دولهم للحد من شهوة الفساد فى هذه البلاد.

الظرف الخاص

لا يخفى الرئيس "مبيكى" فى خطابه دهشته من لغة "جورج سورس" الأخلاقية لأننا فى تقديره لن نستطيع الآن وقف "حركة المال" ولا "منطق السوق" (مع أن حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى قائم على أيديولوجيا بناء الاشتراكية فى جنوب أفريقيا!) ولكنه يلمح إلى دهشته أيضاً من تفسير أخلاقى آخر لكتاب يتحدثون عن الحاجة للأسرة والتضامن العائلى لتحقيق رفاهية حقيقية حيث يعانى ٣٠٪ داخل المجتمعات الأوربية نفسها من الفقر وافتقار المدرسة، والبطالة، بينما يساعد الفساد نسبة كبيرة على الحياة فى الرفه فى الوقت الذى تعاني شعوب الجنوب كافة من اشتداد حدة الفقر المطلق.

يرى مبيكى أن مجتمع جنوب أفريقيا الذى يوضع أيضاً فى قاع القائمة النظيفة من الفساد، حيث تنتشر الرشوة والجريمة والاختطاف والاعتصاب والمخدرات .. الخ. يرى أن لها ظروفها الجدير بالمعالجة. فجنوب أفريقيا عاشت لفترة طويلة فى ظل نظام سياسى واجتماعى لا يتمتع بالشرعية الأخلاقية أو السياسية، وأن أغلبية سكانه قد نظرت إليه كذلك بالفعل، بل وأن معظم المستفيدين من وضعه ذاك قد فهموا هذا البعد اللا أخلاقى فى المجتمع الذى يسيطرون عليه، ومن هنا فقد النظام القانونى ونظام الحكم ما يمكن أن يسنده من معايير شرعية أو يبرره بالقيم الأخلاقية. ومن هنا أيضاً شاعت المعايير الفردية، وساعد منطق السوق واقتصادياته على تجاهل الناس للقيم الريفية التقليدية والنظام القانونى والخلقى. ومن هنا يتعاضد دوره كدولة فى تصفية النظام غير الشرعى للبارتهيد ليحل محله نظام ديمقراطى جامع له شرعيته السياسية ومبرره الأخلاقى.

من هذا التوصيف للحالة الأفريقية نستطيع القول أن المجتمعات الأفريقية والعربية فى حاجة لمراجعة موقفها من سحب دور الدولة بهذا التسارع الذى سيفتحها للتجارة العالمية ومن ثم مظاهر الفساد والتدمير المرتبطة بها. أى أن دور الدولة هنا يجب أن يؤخذ بمفهوم "الدولة الوطنية" صاحبة الخطة المتكاملة للتنمية، وصاحبة تأسيس حداثتها الخاصة وليست مجرد الدولة الاستبدادية المهيمنة التى قد تكون بسهولة أداة العولة المالية أو التجارية السائدة، وفى قائمة أعلى دول الفساد للأسف دول عربية نتحدث عن دور الدولة بهذا المعنى للمهيمنة، كما أن بها دولاً نتحدث عن الليبرالية المطلقة الآن، هذا الاقتران بين "دولة" مهيمنة بالفساد، ودولة فاسدة بالليبرالية جدير أن يكون موضع تفكير القوى الديمقراطية الوطنية، وألا تكتفى بالجرى لإنشاء فروع جديدة لمراقبة الفساد قدر التفكير بإحياء التنظيمات الشعبية الديمقراطية القادرة بنفسها على مواجهة الفساد لا مجرد مراقبته.

الإسترقاق الجماعى .. الأمريكى

يظن البعض أن العنف الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى دول العالم الثالث أو بلدان الجنوب وعلى الأخص منها فى الدول العربية، إنما هو مجرد "صلف القوة" الاقتصادية أو حتى السياسية، ذات الأصول القربية، ومن ثم فقد تكون المنافسات على المستوى الدولى، أو بعض أشكال التحدى الخطابية لها هنا وهناك، مما يبشر بكسر شوكة العنفوان الأمريكى وعودة ساحة العالم إلى الهدوء! قد يكون ذلك وراء ما يسود بعض اتجاهات الفكر العربى من رغبة متكررة فى مهادنة "الموجة" حتى تمضى أو محاولات تحييد هذه القوة بعرض اغراءات الاستثمار أو شراء السلاح أو تطبيق برامج "التكيف" والإصلاح الهيكلى التى تتفق والسياسات الأمريكية وذلك بهدف وقف هذا العنف المدمر.

ويبدو لى أن "المسألة الأمريكية" اكبر من هذه "التهيؤات"، وأن تجارب عالمنا فى بلدان الجنوب مع "العنف الأمريكى" تحتاج إلى تأمل أعمق، وسياسات أبعد. إن منشأ "المسألة" الأمريكية وتطورها هو الجدير بالتأمل، خاصة وأنه يرتبط بكثير من التحولات الإنسانية الكبرى حضارياً وعلمياً ... إن قيام المجتمع الأمريكى على أساس انتشار وسيطرة بضعة آلاف من الأوربيين على عدة ملايين من البشر فى قارة شاسعة مثل القارة الأمريكية ممن يسمون الآن "بالهنود الحمر"، وفى أحسن الأحوال السكان الأصليين aborigine التى تعنى فى القاموس أيضاً "النباتات أو الحيوانات الأصلية" فذلك هو الذى صاغ فى العقل الأمريكى منطق "القوة" ونفى الآخر منذ البداية، لأنه لم يتصل منذ ذلك الحين بفكرة التعايش وإنما بمبدأ الاجتياح أو الإبادة وجعل الاستعمار- لأرض الأمريكتين- لا يعنى "الإعمار" كما يوحى الأصل اللغوى وإنما يعنى العنف المدمر. لقد احتاج ذلك لهيمنة فكرة أخرى عن "الأرض الخالية من البشر" No man's land، أى الامتداد فى أرض "الغير" الذى لا يعترف بإنسانيته أصلاً، وهى تلك الفكرة التى حملها الأوربيون أنفسهم- على النمط الأمريكى- إلى جنوب بل وأنحاء مختلفة من أفريقيا ثم حملها الصهيونيون عنهم إلى فلسطين.

وليس عنف "الاجتياح" هو وحده الظاهر في تاريخ "المسألة الأمريكية"، ولكن الاسترقاق الجماعي للشعوب الأخرى يعد في تاريخها عنصراً قديماً بدوره، إن تحويل الآخر إلى "أشياء" يمكن امتلاكها أو تسخيرها هو أصل الاسترقاق، فردياً أو جماعياً؛ وحيث قرر "الوافدون" إلى القارة الأمريكية أنهم جاؤا إلى أرض بلا "شعب" وامتلكوا ثرواتها جميعاً (أشياءها) وحدهم فقد وجدوا بعض هذه الأشياء (البشر) غير صالحة للاستعمال المفيد، ومن هنا قرروا اللجوء لأراضى أخرى، يستحضرون منها من هم أفيد من الهنود الحمر، فنقلوا أكثر من خمسين مليوناً من أبناء غرب وجنوب أفريقيا، مات أكثر من نصفهم في عرض المحيطات - إلى مناطق الزراعة الرخيصة والتعدين، أى لاستخراج الثروة المادية مقابل إفناء ثروة بشرية، وهي الموازنة التى ما زالت قائمة فى السياسات الأمريكية حتى الآن.

لم تكف "التجربة الأمريكية" إذن بنفى الملايين من "السكان الأصليين" - نفياً معنوياً - عن هويتهم وتطورهم الخاص، بل نفى أعداد منهم نفياً مادياً إلى مناطق المكسيك وأمريكا الوسطى على إثر إجتياح الأوربيين لأفريقيا لاستحضار بدائلهم فيما سمي بعصر تجارة الرقيق الأطلنطية. وكانت الولايات المتحدة هى التى تتبع سياسة بريطانيا التوسعية خاصة فى المحيطات والمناطق الاستراتيجية المطلة عليها، ومنذ مطلع القرن دعم الأمريكيون تمويل نقل قوات حربية ضمت حوالى ثلاثمائة ألف عسكري لتأديب تمردات مجموعة بشرية محدودة تسمى "البوير" من مستوطنى جنوب أفريقيا الهولنديين والفرنسيين بهدف فرض النفوذ والهيمنة لرأسمالية الانجلوسكسون النامية، وتأكيد سيطرتهم على الثروات المعدنية الهائلة فى الجنوب الأفريقى". وقد ظل الحلف الأمريكى البريطانى هو الراعى لسياسات الأبارتيد العنصرية تحديداً كأحد أنماط الاسترقاق الجماعى ثم القائد فى الحرب العالمية الأولى ثم بعد ذلك الراعى الرئيسى للصهيونية العنصرية، ومشروعها فى فلسطين.

ليس مصادفة أن شعارات مثل "ملء الفراغ" وقوات الانتشار و "الاحتواء" هى دائماً التعبير الجيوبولوتيكي للسياسات الأمريكية الرئيسية فى مناطق العالم الكبرى أو الغنية بالمصالح إن شئنا دقة التعبير. وهى تعبيرات لا تعنى إلا أن "العالم أمامنا فضاء مباح"، وأن أهله أشياء يمكن امتلاكها وتحريكها وتفريغها من هويتها، وإن سلب الثروة وحده لا يكفى

لتحقيق هذه الهيمنة وإنما لابد من استلاب الذات وسلب السلطة الاجتماعية والسياسية وكسر الإرادة الجماعية، وعندئذ يتحقق بالفعل الاسترقاق الجماعي لشعب من الشعوب أو أهل منطقة من المناطق. هذا المعنى هو الذى حققه باحث أفريقى لاتينى عظيم مثل "والتر رودنى"، حين درس تاريخ الاسترقاق الجماعى فى غربى أفريقيا كتاريخ لتفريغ الممالك الأفريقية القائمة من قواها المادية والمعنوية، خلال تجارة الرقيق الأطلنطية وأن هذه الشعوب المفرغة من روحها وإمكانياتها هى التى اجتاحتها عقب ذلك مباشرة بالقوة الاستعمارية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وتحت مظلة تحريم تجارة الرقيق تحديداً! أى لتصبح العملية الاستعمارية، هى بديل أو ملء الفراغ الذى تركته عملية الاسترقاق، وفى الحالتين تم تجاوز أية مقاومة لهذه "الاستبدالات".

وكلنا يعرف سياسة "ملء الفراغ الأمريكية" فى الشرق الأوسط عقب معركة قناة السويس، وما ارتبطت به سياسات الهيمنة العسكرية والاقتصادية والثقافية مما تكفيها إياه عشرات الكتابات العربية. وأغرب ما فى الأمر أنها كانت سياسات قائمة على نفس مبدأ تجاهل طبيعة الوجود العربى وتطلعاته التى تحكم استجاباته لهذا الموقف "الأجنبى". أو ذاك، بما يمكن معه تفسير توقعاتها لنجاح سياساتها العدوانية الفجة مؤخراً. أنه نفس منطلق "الاسترقاق" والتعامل مع البشر كأشياء قابلة للاستحواذ فقط مثل الاستحواذ على ملايين العبيد.

لقد أدهشنى ان وجدت مؤخراً فى مكتبتى ترجمة لكتاب السفير الأمريكى "وليم ليدرر". w.lederer بعنوان "أمة من غنم" A nation of sheep كتبه عام ١٩٦٠ وكان سفيراً فى بلدان شرقى آسيا، ويرقب- بل يعرف- أسس الاحتواء الأمريكى لهذه المنطقة ومنافسة احتواء فرنسا السابق لها، وليس ذلك ما يزعجه فى عرض تجاربه الدبلوماسية فى هذه البلدان. قدر انزعاجه من "جهل الأمة الأمريكية بحقائق ما يجرى حولها فى العالم وخاصة فى هذه المنطقة. وهنا يروى وقائع مثيرة عن "اجتياح بلاده للروس" عام ١٩٥٩ مثلاً نتيجة معلومات مُجهَّلة عن تدخل شيوعى لم يستطع هو تحديد مصدرها فى صحافة ومصادر دولته- ومن ثم لم يستطع المواطن الذى أيد الغزو بقوة أن يفهم أساس هذه العملية الخاسرة فى رأيه... الخ حيث عوملت الأمة الأمريكية هنا- بتجهيلها- معاملة الأغنام- وأظنه يعنى روح القطيع "التي

يشار إليها عادة فى الدراسات النفسية الاجتماعية. وأظن أن سعادة السفير يظل هنا أسير هوس الاعلامية المبكر الذى لم يصل من خلاله لتفسير موقف المجتمع الأمريكى ومدى اهتمامه بعلاقته بالآخر قدر اهتمامه بنفسه، كما لم يدرك أن روح الاسترقاق الجماعى هى التى حركها الإعلام الأمريكى لتأييد غزو لاوس أو تدمير أى شعب من الشعوب "المنفية" من العقل الأمريكى.

لم ادهش بعد ذلك وأنا أواصل متابعة "الحالة الأمريكية" أن أقرأ عن سياسة "الانخراط الإيجابى" للرئيس ريجان فى الجنوب الإفريقى أوائل الثمانينات عندما حاول احتواء هذه المنطقة الحيوية أيضاً على الطريقة الأمريكية فى مواجهة الكفاح المسلح الدائر هناك. كما لم ادهش بعد بضع سنوات أن أقرأ عن سياسة "الاحتواء المزدوج" التى صاغها خبراء السياسة الأمريكية لمنطقة تضم أهم مصدر للثروة فى العالم الآن ممتدة بين إيران والعراق وبلدان الخليج عموماً وهى السياسات التى ما زالت تدفع "المغامرات الأمريكية" نحو العالم الآسيوى تارة والعربى تارة أخرى، كما أن سياساتها فى "الانخراط السلبي" - واقعياً - غير خافية فى أفريقيا وسطاً وجنوباً.

والملت أن "الصلف الأمريكى" الذى يدفع مغامراته والمغامرين المندمجين معه مثل إسرائيل؛ لا يقتصر على تجاهل الآخر، فى تكوينه وتطلعاته فقط، بل يتجاهل تصوراته الذاتية نفسها؛ ذلك أن آلية خلق الوهم عن الذات، - ومع تغييب الآخر، لا تتيح فرصة لوعى حقيقى بالذات ومشاكلها، وهنا تتكشف مبالغتنا فى قراءة بل وتصديق أحد المعبرين عن النخبة الأمريكية المتصاعدة مثل "فوكوياما" فى تمجيده لتاريخ أمريكا ومستقبلها "وحدها" فهو كتب "للذات الأمريكية" بعد حرب الخليج وليس ليسلم به "الآخرون" الذين تتجاهلهم أو تتجاوزهم هذه "الذات المتفاخرة". أقول بالغنا لأننا نتجاهل - مع آلة الوهم الأمريكية - قراءة مصادر أخرى من قلب قلعتهم أيضاً ولكنها أكثر وعياً بالتاريخ الأمريكى "ومستقبله" ولناخذ مثال "بول كينيدي" سواء فى كتابه عن "صعود وهبوط القوى العظمى" أو "الاستعداد للقرن الحادى والعشرين"، وفيهما يبشر بتحول كبير فى التركيبة الاجتماعية الأمريكية - باتجاهها نحو "البنى والأسود" إشارة إلى نفوذ خليط اللاتينيين والأفارقة والآسيويين فى السياسات المستقبلية

سواء "بتواضع" أكثر أو باتجاهات أفضل نحو الشعوب الأخرى. ثم يدرس كينيدي أثر سياسات الإنفاق العسكرى التى تتفق على الصلف الأمريكى مستقبلاً، ومنهكة السياسات الاجتماعية والصحة والتعليم تحديداً، كعنصرى تخلف أكيد للمجتمع الأمريكى وضربه لطموحاته.

لا اعتقد أننا من مواقفنا العربية المتهاكمة قادرين على تصور صحيح لتراجع "القوة الأمريكية" شكلاً أو مضموناً، أى فى سياساتها وعلاقاتها الدولية، فالمنطقة العربية تغذى باضطراب صناعة السلاح الأمريكية والأوربية عموماً وبأكبر نصيب من تجارتها. والمجتمعات العربية من أكبر مستهلكى البضائع الأمريكية والأوربية، ومن المستهلكين أيضاً لموادهم الإعلامية. ونحن الذين نبذو فى وضع الأكثر احتياجاً لحمايتهم، بل وفلسفاتهم "الحمائية" عموماً اقتصادية وسياسية ودفاعية على السواء... هذه الحالة قد تكون أمريكا قد فرضتها على اليابانيين والألمان بل والأتراك لبعض الوقت، حين حرمت عليهم التسليح وبناء الجيوش والبحث فى النوويات، وفرضت التعويضات، وأقامت على أراضيهم القواعد العسكرية وأدخلتهم الأحلاف... الخ .. كل ذلك فرض طوال نصف قرن تقريباً. ومع ذلك يبرأ منه اليابانيون والألمان حالياً بشكل يلعب فيه العنصر الذاتى القدر الأكبر أولاً وأخيراً.. بما لا يدعو لاعتبارها المثل الدائم - أو الإيجابى كما نقرأ لبعض مثقفينا - للاستسلام بل هى المثل الإيجابى للنهوض الذاتى.

إن الحالة العربية لا تشبه فى تقديرى حتى الآن أمام المسألة الأمريكية - إلا حالة "الاسترقاق الجماعى" الذى مارسه أمريكا وأوروبا فى مناطق واسعة من أفريقيا طوال أكثر من قرن، فاستلبت ثرواتهم وقواهم البشرية وفرغت ممالكهم من قواها السياسية وقبل ذلك وبعده هوياتهم.. لكن ذلك كان لبعض الوقت .. فما لبثت أفريقيا بشتى ألوان الكفاح السلمى والعسكرى، الجماعى والقطرى أن استردت بعض كيائها، حتى قدمت مانديلا، على شبكة "سى.ان.إن" وهو يعطى الدرس "لكلتون" عن احترام الشعوب لذاتها ... وإن طال الأمد.

التناقضات الأفريقية .. الأمريكية !

لايكاد المرء يضع يده على حقيقة ثابتة فى السنوات الاخيرة بالنسبة للسياسات الافريقية ... ومقابلها الأمريكى، أو بالأحرى، الفعل الأمريكى تجاهها. فالتحركات الافريقية فى أكثر من منطقة تتجه للتجمع وتنسيق الاقتصاديات والسياسات، أو هكذا يبدو خطابها السياسى على الأقل، مثلما رأينا بتنظيمات «الإيكواس» بغرب افريقيا أو كوميسا فى شرقى وجنوب افريقيا خلال العامين الأخيرين. وثمة اعتبار للحد الأدنى من المصالح فى كل هذه اللقاءات التى تشبه لقاءات تجمعية إقليمية معاثلة على المستوى العربى والآسيوى. وتتحدث معظم هذه التجمعات - حديث الاقتصاد بالأساس وليس حديث السياسة المحلية أو الإقليمية القومية.. الخ. لذا يبرز موضوع الاتفاقيات الجمركية وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والبضائع ... الخ، نسمع ذلك فى تجمع غرب أفريقيا مثلما نسمعه فى شرق القارة وفى الخليج ومن مجموعة الثمانية الإسلامية.. الخ.

والذين يثقون فى التوجهات الرأسمالية العالمية وقوانين السوق، يشفع لهم أحياناً الاطمئنان إلى أن هذين المنطلقين كفيلا بتحقيق قدر من الوحدة هنا وهناك على الأقل على المستوى الاقتصادى الذى يمهّد بطبعه لآية وحديات قادمة!... أما أصحاب نظريات العولة فيرون فى هذه اللقاءات الاقتصادية إمكانيات التقاء فى التنظيم العالمى لرأس المال والتجارة وما ينتج عن ذلك من مصالح مباشرة لا للمركز فقط ولكن «للأطراف» التى ستتعامل على نطاقات أوسع، ألا يضمن ذلك حرية حركة للرأسمال الخليجى الضخم، ولحركة بضائع الدول المتوسطة إلى الدول الكبيرة، وحركة الاستثمار للدول الصغيرة؟

الأهم من كل ذلك فى بعض التقديرات، هو أن سياسات التجميع هذه فى ظل العولة والرضى الأمريكى، قد تكفل نوعاً من الاستقرار والسلام فى مناطق معرضة للتفجر بطبيعتها، سواء كان ذلك الشرق الأوسط أو الشرق والوسط الأفريقى.. ويدعم هذا الرأى - نظرياً - أن

الوثائق الأمريكية الاستراتيجية طوال الفترة الأخيرة تضع التجارة والتبادل التجارى معياراً أساسياً لكافة العلاقات السياسية والاقتصادية على السواء، سواء كان ذلك فى وثائق الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين، أو قانون كلنتون حول التجارة المقدم للكونجرس (وهى وثائق جديدة بالعودة لها بقراءة معمقة) أو فى تصريحات الرئيس كلنتون طوال برنامج زيارته لأفريقيا فى العام الماضى إلى أحدث التصريحات الأمريكية هنا وهناك. ويستنتج أى قارئ لهذه الوثائق والسياسات أن الولايات المتحدة - مثل الدول الأفريقية- تسعى إلى خلق مساحات أكثر اتساعاً (تجمعات) وأكثر استقراراً بالضرورة مما قد يحل النزاعات والصراعات حولاً سلمية... وتعمل الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوربى فى «تحالف» وضعت له الوثائق الاستراتيجية بدوره، وتصورنا أنه مدفوع لتشجيع هذه التجمعات «الأمنة» خاصة فى أفريقيا التى تتطلع إلى الاستثمارات الأمريكية التى لم تزد فى القارة عن حوالى ثلاثة مليارات، ٨٠٪ منها فى جنوب أفريقيا وحدها.

لكن أحداثاً قريبة أخرى جعلت مصداقية هذا الخطاب الأفريقى والأمريكى على السواء تجاه مضمون هذه التجمعات التى قيل إن أساسها الاقتصادى يضمن استقرارها السياسى، مصداقية هشة، وتكشف عن نفاق سياسى من جهة، ونوايا سيئة تجاه عدد من الشعوب فى القارة من جهة أخرى رغم أننا لا نجد مبرراً لكل هذا التناقض معها.

والمثال هنا هو مجموعة شعوب شرقى أفريقيا، وطبيعة العلاقات فيما بينها، وموقع العلاقات الأمريكية مع هذه الدول بالنسبة لقضاياها الحيوية.

فدول شرقى أفريقيا جزء من تجمع كبير هو «كوميسا»، يجمع معهم شمال القرن الأفريقى بل ومعظم دول الجنوب الأفريقى ناهيك عن بعض شماله (مصر والسودان). ويتحرك داخل هذا الجمع مجموعات مصالح قد تختلف بدرجة أو أخرى لكنها فى النهاية ستتوحد فى تجمع كبير مثل «كوميسا»، بل قد يلعب وجود دول متقدمة اقتصادياً وصناعياً داخل هذا التكتل دوراً فى حمله إلى خطوات تقدم أكبر نتيجة التبادل التجارى الأوسع والتسهيلات الجمركية والمالية الأيسر، وتتعرض هذه المجموعات أحياناً للتناقضات والصراعات الثنائية تارة (اثيوبيا/

إريتريا) أو التكتلية تارة أخرى (الإيجاد، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا...) ولكن الأمل فى أن تذلل الدول الكبيرة منها مشكلاتها مع الدول الأصغر تدريجيا.

ولا تقل خطورة فى هذا التجمع صراعات اثيوبيا مع إريتريا، عن صراع أوغندا مع الكونغو عن صراعات السودان من داخله ومن حوله.

وحين جاء الرئيس «كلنتون» إلى كمبالا فى العام الماضى، اوجأت السيدة أولبرايت مؤخراً إلى نيروبي قال الكثيرون : لعل الاستراتيجيات الأمريكية الجديدة فى الحشد من أجل اتفاقية التجارة العالمية أن يكون لها فائدة واحدة، هى تنظيم استغلالها أو استثمارها فى خطوات يقوم فيها السوق ومنطق رأس المال، بتأكيد بعض الاستقرار فى هذه المنطقة، لكنى فوجئت بتطور مثير لا يعنى إلا إثارة الشجن والاستفزاز، والاحساس بضخامة التناقضات الأمريكية والأفريقية على السواء.

ولن أتحدث عن الاستفزازات الموجهة للسياسة المصرية فى أقصى الشمال بأكثر من أنها سلوك «دبلوماسى» وسياسى لا يليق مع حليف مثل مصر قدمت للسياسة الأمريكية أقصى ما تحلم به فى منطقة من مناطق العالم الحيوية، ولكن سياسة مصر فى الشمال مسألة أخرى ليس هنا موضع معالجتها وإن كان سيرد طرف منها فيما سنذكره عن الموقف تجاه السودان.

إن من يسعى لخلق جو استقرار فى شرقى أفريقيا والقرن الأفريقى، لا يتصور أن تأتى السيدة أولبرايت إلى نيروبي فى أواخر اكتوبر ١٩٩٩ - مركز النفوذ الأمريكى الذى لا يخفى على أحد - لتفجر قنبلة وقوف الولايات المتحدة - بكل هيمنتها - وراء مبادرة «الإيجاد» وحدها للسودان ورفضها «لتدخل» مبادرات أطراف أخرى فى الموضوع (تعنى مصر بالأساس فضلاً عن ليبيا)، ثم تبعث بعد ذلك بعدة أسابيع رسالتها الغريبة فى أمريكا لإحدى المنظمات «الخيرية» التى أدانت الأمم المتحدة سلوك بعضها بل وتجارتهم فى الرقيق بجنوب السودان «ليثبتوا» «تجارة السودانيين فى الرقيق»! والرسالة الأمريكية تشير إلى تصميمها على رفض أية وساطات أخرى فى السودان لغير «الإيجاد»، ثم تتطرق لتناقض هذه النية الحسنة نحو «الإيجاد» بالإعلان عن سكرتارية خاصة للوساطة تدفع أمريكا نصف مصروفاتها! (ترى من

يدفع الباقي من فقراء شرقي أفريقيا؟! ثم تذكر أن أمريكا دفعت مليار دولار «مساعات في السودان» (لا نعرف من حصل عليها هناك إذا كانت قد استبعدت الأطراف المتقاتلة في الجنوب) ثم تعلن عن عزمها الاستمرار في هذه السياسة «القتالية» في المنطقة حتى تحررها! وهذه الرسالة صادرة وأنباء مصالحات سودانية معلنة، ومساع للوفاق جارية. لكن المبعوث الأمريكي أيضاً يقوم بجولته في أكثر من عشر دول محورها جوار السودان والكونغو (ديسمبر ١٩٩٩)

إن للكثيرين منا آراءً مختلفة تجاه ما يجري في السودان ومن قبل النظام الحاكم هناك؛ لكن أي عاقل سوف يتوقع أن يسعى من أنفقوا المليار دولار في السودان إلى السلام فيه وليس إلى إشعال مزيد من الاقتتال هناك! وإذا كانت أمريكا قد أنفقت مليار دولار دون ضجيج سابق حولها ولم نسمع بها من قبل بينما قرأت خبرها أكثر من ثلاث مرات في الشهر الأخير فقط بالمصادر الأمريكية)

فما بالك بما ستفعله الولايات المتحدة بعد هذه الإعلانات للحرب في المنطقة؟ وأشير هنا إلى «الحرب في المنطقة» وليس السودان وحده، لأنه ما دامت هناك سكرتارية، ومبعوث أمريكي رسمي عالي المستوى مثل هالبروك ممثلهم في الأمم المتحدة، فلا بد أن كينيا وأوغندا سوف يدخلان هذه الحرب، بل قد تنضم إليها إريتريا، ناهيك عن رواندا، وياويل جيبوتي - مقرر الإيجاد - إذا فكرت أن تعتذر بصغر شأنها أو بعلاقاتها الخاصة مع فرنسا! فهل ترى أن تجارة السلاح في هذه الحالة أفضل من أية مساحات تجارية أخرى تخدمها التجمعات الإقليمية في أفريقيا أو غيرها؟ أم أن اكتشاف البترول في السودان باستثمارات صينية وماليزية إلى جانب الكندية يرشح السودان لحرب درامية مثل تلك التي تجرى في الشيشان وغيرها وسط آسيا وشمالها بسبب البترول أيضاً؟!

لكن السؤال المحدد هنا هو : كيف ستمضي كينيا قاعدة لمثل هذه السياسة العدوانية وهي تشارك الآن - أول ديسمبر ١٩٩٩ - في اجتماعات قمة لإعادة إحياء «جماعة شرق أفريقيا الاقتصادية» مع أوغندا وتنزانيا؟ وكيف ستتحرك مع هذه الدول فضلاً عن «الإيجاد»

و«الكوميسا»، وهي التي تتخذ قاعدة لحرب ضروس في المنطقة؟ وكيف سيمضي الحديث عن الحرب بهذه اللغة الأمريكية بينما الحديث الأفريقي الأساسي عن تسهيلات التجارة والجمارك وإقامة وحدة اقتصادية تمهيداً لوحدة سياسية حسب تصريحات رؤساء تنزانيا وأوغندا، بل وكينيا نفسها فوق مرتفعات أروشا الهادئة؟ كيف والمقصود خلق مساحة اقتصادية واسعة للاستثمارات الأمريكية نفسها عبر كينيا خاصة، ولذا تستعجل هذه الأخيرة إجراءات الاتحاد الجمركي الكامل (خلال ٤ سنوات) والوحدة الاقتصادية الكاملة خلال عشرة أو عشرين عاماً؟

كيف إذن سوف تعمل الولايات المتحدة مع أصدقائها أو قواعدها، بينما هي تشعل الحرب في منطقة الشرق والقرن الأفريقي بهذا الشكل؟ أم ترى أن الولايات المتحدة تعتمد على مبدأ التدخل بالقوة - باسم الديمقراطية - والذي أقرته لها مجموعة الدول الصناعية الكبرى مؤخراً - وذلك لفرض التجارة والحرب في آن واحد، دون قلق على العولة التي يجري عسكرتها بهذا الشكل؟



تعويضات تجارة الرقيق الأطلنطية !

تواجه بعض البلدان العربية حملات منتظمة في الفترة الأخيرة عن ممارساتها، حكومات أو شعوب، في مجال تجارة الرقيق. وتقترن هذه الحملات دائماً برغبة في تحقيق أهداف أعلى من سقف النزعات الإنسانية أو الحقوقية التي قد تتحصن بها بعض تنظيمات حقوق الإنسان أو كتابات الباحثين، والملفت للنظر هو تنوع هذه "الأهداف العليا" رغم المعالجة المتشابهة للموضوع. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث تجاه السودان وموريتانيا تحديداً، والنتائج التي يحققونها في هذين البلدين على الأقل كما سنذكر بعد قليل ولكي نعالج هذا الموضوع هنا ودلالته بالنسبة للعرب، لابد من الإشارة عاجلاً إلى أن ثمة حملة أخرى أكثر عمقاً على المستوى الأفريقي لكشف أوراق وتأريخ تجارة الرقيق الأطلنطية -أي عبر الأطلنطي- والتي تمس تحديداً تجارة أوربا في الشعوب الأفريقية لمدة تزيد على ثلاثة قرون -من السادس عشر إلى التاسع عشر على الأقل- لبناء اقتصاد مستعمراتهم الأولى في "العالم الجديد" -الأمريكتين. ويرتبط الحديث في هذا الموضوع بالنيل من "القطب الواحد" الآن -الولايات المتحدة الأمريكية التي تقيم سياستها على التعالي المفرط من جهة وتجاهل الشعوب الأفريقية من جهة أخرى، في الوقت الذي تضم فيه ملايين السود الذين يسمونهم الأفرو أمريكيين.

إذن فإثارة موضوع تأريخ الاسترقاق الأوروبي الآن، وكشف الأساس الذي قام عليه بناء الاقتصاد الأمريكي تاريخياً مقترنا بتدمير المجتمعات والاقتصاد الأفريقي في نفس التأريخ، قد يعرض كرامة القطب رقم واحد للالهانة وهو يتربع على عرش الساحة العالمية وبأليات العولة "الإعلامية" أكثر من غيرها، أي آلية "خلق الصورة" والنموذج تحديداً.

الصورة الأخرى

إن "صورة أمريكا" التي تقوم بنيتها الأساسية الأولى على تاريخ تجارة الرقيق، ونقل ما يصل في بعض التقديرات بين ثلاثين وخمسين مليوناً من الرقيق من سواحل أفريقيا الغربية

وإن مات نصفهم أثناء العبور بهم مشحونين عبر الأطلنطي، صحبة جلادين وحملة الأسلحة النارية لإسكات التمرد، ورجال الكنيسة لتهدة النفوس أو تطهيرها قبل وصولها لأرض الرجل الأبيض الجديدة؛ هذه الصورة لأمريكا وهي التي أصبحت مسكونة بالرسالة الحضارية والمسيحية الأوربية، منذ "نشأتها"، ثم بالقوة النووية والثروة والنفوذ في حديث عهدا. هذه الصورة لا يجوز استمرارها في جو المنافسات التي دخلتها في القارة شعوب مثل ماليزيا والصين بل وإيران بمقاربات تستخدم -أيضاً- الدين واللون والتاريخ الحضاري تحديداً. وقد كان موضوع "الأفرو أمريكيين" دائماً على الأجندة الأمريكية منذ أعوام الاستقلال الأولى في أفريقيا، وكثيراً ما تم استغلال "السياحة السوداء" فضلاً عن أدوار جماعات السود من أبناء الطبقة الوسطى للاقترب من شعوب القارة لصالح السياسة الأمريكية، وبرز بين هؤلاء السود أو "الأفرو أمريكيين" شخصيات بارزة في دبلوماسية "الحزب الديمقراطي" تحديداً على أحدهم "جيس جاكسون" وغيره من مبعوثي الرؤساء الأمريكيين في القارة.. وها هو آخر مؤتمر "أفريقي أمريكي" يبعث برسالة استدعاء الاستثمارات السوداء في أمريكا للتحرك في القارة الأفريقية.

لكن الأمر ليس كله على هذا النحو، ففي وسط سنوات المجد الأمريكي بعد حرب الخليج ينعقد في "أبوجا" عاصمة نيجيريا عام ١٩٩٣ أول مؤتمر من نوعه حول "تحويلات تجارة الرقيق الأطلنطية" تحضره مجموعات من الأفارقة الأمريكيين، ويتحرك فيه نشطاء حقوق الإنسان وخاصة من منطقة الكاريبي وبلدان الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل هؤلاء أفكارهم عقب ذلك مباشرة إلى مؤتمر حركة الجامعة الأفريقية السابع في كمبالا عاصمة أوغندا عام ١٩٩٥ مثيرين مسألة إعادة التحقيق في نتائج تجارة الرقيق الأطلنطية وآثارها التدميرية على الاقتصاد والتكوين البشري الأفريقي لعدة قرون؛ مما ظلت آثاره على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في أفريقيا حتى الآن. ثم تحمل العناصر المثقفة من كافة هذه الأطراف نفس القضية لمؤتمرات علماء الاجتماع والسياسة في أفريقيا بما يعنى النيل المباشر من صورة أمريكا في هذه القارة البائسة، والطريف أن ملامح التنافس الفرنسي مع أمريكا تكاد تنعكس في هذه العملية؛ فالكاريبى وجزر المارتنيك التي يأتى منها مثقفو هذه الحملة هي

المسكونة بالثقافة الفرنسية، والمكتبة الفرنسية نفسها تفتنى فى هذه الفترة بكتب التاريخ لمرحلة الاسترقاق هذه.

لعل هذه الصورة قد أقلقت الأمريكان بالفعل، ومن هنا لاحظنا مثلاً حرص الرئيس كلنتون عند زيارته لأفريقيا فى مارس ١٩٩٩، على تبرئة أمريكا من بعض ما علق بصورتها، فهو يزور جزيرة "روبين ايلاند" التى سجن فيها "مانديلا" ليمسح بعض آثار الدعم الأمريكى للنظام العنصرى الذى سجنه ٢٧ عاماً ويقبل ملاحظات مانديلا القاسية على سياسات أمريكا نفسها فى أفريقيا. كما يتجه وهو على أرض السنغال إلى زيارة جزيرة "جورى" التى كانت تخرج منها السفن محملة بالرقيق من الساحل الغربى لأفريقيا عبر الأطلنطى، ومن منطقة النفوذ الفرنسية التقليدية، وهناك يعلن أن تجارة الرقيق كانت خطأ- يقصد جرماً- تاريخياً.

طلب التعويضات

لكن الحملة تستمر، ويلتئم فى غانا فى أغسطس ١٩٩٩ مؤتمر جديد حول تجارة الرقيق والفترة الاستعمارية فى أفريقيا وتحت شعار أصبح اسماً لمنظمة دولية باسم "اللجنة العالمية الأفريقية لحقائق التعويضات والتوطين" "Awrtec" وواضح أن الجماعة المنظمة قد اختارت غانا فى ١٩٩٩ كأحد مراكز أفريقيا الغربية لتجارة الرقيق عبر الأطلنطى فى عهد الاستعمار، وباعتبارها بلد نكروما وجورج باديمور فيلسوف حركة الجامعة الأفريقية فى عهد نكروما وتأتى اللجنة العالمية المنظمة بأفراد عائلات من جامايكا يعتقدون أن أجدادهم -ومن ثم أقاربهم- من غانا لإثارة مشاعر قوية فى المؤتمر. كما يحضرون قانونياً انجليزياً كبيراً يعمل فى بلدان المارتنيك هو اللورد انطونى جيفورد ليقدم مذكرة فى القانون الدولى عن شرعية المطالبة بتعويضات للجماعات التى تعرضت للاسترقاق، بل ويحدد مؤتمر اكرا مطالب أولية تبلغ ٧٧٧ تريليون دولار كتعويضات عن الجرائم التى ارتكبت ضد الإنسانية ممثلة فى تجارة الرقيق الأطلنطية واستعمار شعوب القارة الأفريقية.

الملفت أن اللجنة لم تجد غضاضة في هذا الطلب، ووضعت الرقم المالي المذكور كمسألة لطرح مبدأ التفاوض حوله. لكن الأكثر إثارة في الموضوع أن أحد مصادر مرجعيتها في هذا الصدد هو ما حصل عليه اليهود منذ عدة عقود كتعويضات من الألمان عن تعذيب النازي لهم. بل ويذكر الأفارقة بلجنة يهودية اجتمعت مؤخراً في ألمانيا مطالبة بعشرين بليون دولار تعويضاً عن أعمال اليهود كسخرة في معسكرات الألمان أثناء حكم النازي، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم!

ماذا يخص العرب؟

لا بد أن تنتبه الدوائر العربية - المثقفة والسياسية على السواء - لما قد ينشأ من مسائل متعلقة بمثل هذه المؤتمرات والحملات. وقد لا تكون مسألة تاريخ تجارة الرقيق العربية هي الأساس، وقد أصبحت إثارتها تقليدية في الكتابات الغربية عموماً، للإساءة لصورة العرب في القارة، ومعظم المؤتمرات الثقافية العربية الأفريقية تكون مشحونة بهذه المسألة على أي حال، لكن المثير هنا هو إثارة موضوع الرقيق في هذا البلد أو تلك لتحقيق مكاسب عاجلة بل إنه على صعيد المجالات المتخصصة في أفريقيا بدأت بعض الأقلام تتبرع بالتركيز على تجارة العرب التاريخية في الرقيق ممتدة من بوسنيا ومنطقة "السلاف" عموماً إلى أواسط آسيا وأفريقيا، وأن العرب مثل الأوروبيين والأمريكان مطالبون بالمشاركة في التعويضات الواجب دفعها لأفريقيا خاصة، لأن كل المنطق القانوني والاقتصادي والسياسي الذي يجرم الأوروبيين ينطبق على العرب، وتتفرد الكتابات البريطانية، والأمريكية بتغذية المكتبة العالمية بدراسات حول هذا الموضوع، من "دونكان كلارك" إلى "بوللافجوي" وغيره.

أما التركيز على السودان، بالحملات المكشوفة والسريعة فإن بدأ يحقق عزل المبادرات العربية لحل أزمته عن احتمالات النجاح مقارنة بالتركيز على المبادرات الأفريقية "لإيجاد" وغيرها، باعتبار العرب حماة تجارة الرقيق في جنوب السودان. وفي موريتانيا، فإن الحملة على النظام الساكت على تجارة الرقيق و فرق حقوق الإنسان كانت مقدمة لعزله أو ضمن

آليات عزله ودفعه إلى التوحد مع السياسات الأمريكية في ما يسمى "بتطبيع" العلاقات مع إسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وأعتقد أن الحملة يمكن تكرارها هنا وهناك للابتزاز الإعلامي والسياسي، طالما أن المثقفين العرب لا ينشغلون بمشاركة حركة الفكر الأفريقي في قضايا المتجددة، بينما تنشغل السياسات العربية عن القضايا الأفريقية بدورها اكتفاء بتحسين صورتها في الإعلام الغربي وحده، وما هي النتائج الأولية، تتمثل في قلب المائدة ضد العرب في أفريقيا ليدفعوا رغم وجودهم في أفريقيا تعويضات تجارة الرقيق عبر الأطلنطي.



كوفي عنان والسيادة المنقوصة

أصبحت الصراعات المسلحة لغة عصرية مألوفة، وخطاباً في التعامل المحلي أو الدولي، نسمع به فقط وفق المؤشر الإعلامي الذي تخضع له، قد نسمع به في أفغانستان ولا نسمع عما يجري في الفلبين، ونسمع عن اضطرابات بتييمور الشرقية ولا نسمع عما يحدث في مناطق الكازامانس جنوب السنغال، أما اضطرابات آسيا القوقازية فتقفز فجأة بعد بضع سنوات من تفجر تكوينها. المؤهل للانفجار، لكن المؤشر الإعلامي يتحرك فقط عقب الانتهاء من التسلية بأحداث كوسوفو و تييمور ... الخ.

انتبه لذلك -مؤخراً- الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، في تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة عن الإجراءات الوقائية الضرورية لمنع الصراعات المسلحة ومواجهة الكوارث، ضمن تقريره العام عن أحوال العالم. لكن "الأمين العام" على سلامة العالم والذي ينبه إلى مخاطر المسكوت عنه من "اضطرابات" في الإعلام العالمي، لا ينتبه بدوره إلى وجود اضطرابات في الشرق الأوسط يحدثها يوميا السلوك الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، كما لا يعتبر ما يلقي من قنابل أمريكية على الشعب العراقي يوميا ضمن "الصراعات" الجديرة بوقاية المجتمع الإنساني من نتائجها.

ويذكر "كوفي عنان" الكثير من الأسباب المحلية والعالمية المباشرة للصراعات المسلحة التي تتطلب اتباع خطته عن "الاستراتيجية الوقائية" .. بدل الإنفاق الواسع على عمليات "العلاج" بعد وقوع الكوارث. ويذكر في هذا الصدد تحمل المجتمع الدولي لمبالغ وصلت إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار في التسعينات (حوالي عشرة أضعاف ما أنفق في الستينيات) لمعالجة أسباب الصراعات والكوارث الطبيعية. لكنه عندما يذكر أسبابا مثل الجري وراء المواد الخام والماس أو المخدرات أو مناطق الغابات أو أنشطة الجريمة المنظمة على مستوى عالمي، لا يذكر لنا من المستفيد من "تعبئة" مصادر الصراعات هذه وبهذا الشكل وإن كان يلمح لها بالتساؤل الخجول لا بالذكر الصريح! فهو يرى أن عملية العولة سهلت عبور الحدود، وسهلت معها تنامي الأنشطة غير الشرعية العابرة للحدود بما يقتضي وضع نظام دولي للوقاية

الجماعية "الدولية" بل ووضع نظام دولي أيضاً للتدخل السريع بعبور حدود الدول وتجاوز المفاهيم القديمة عن السيادة!

وهو حين يشير إلى أوضاع الدول الفقيرة - خاصة في أفريقيا - والتي يؤدي فقرها إلى حد كبير لأشكال من التصارع المسلح، بل ويشير إلى آثار سياسات التكيف الهيكلي المفروضة على هذه الدول، ونماذج ضعف الدولة الذي أدى لانتشار العرقية والنزعات الدينية والانحيازات الثقافية.. الخ.. واقتار هذه الدول التي تمد العالم الرأسمالي بثرواتها الطبيعية ولا تحصل منه إلا على الفتات على نحو ما يذكر "عنان" نفسه (٣٪ من الاستثمارات المباشرة التي لا تتعدى في مجملها إحصائياً خمسة مليارات دولار، بينما تبلغ الديون على هذه الدول حوالي ٢٥٠ مليار دولار تعادل ٣٠٠٪ من حجم صادراتها الكلية من البضائع والخدمات)، بينما الوضع كذلك، فإن الالتزام الجماعي "للمجتمع الدولي" عنده ليست خطة معالجة أوضاع الفقر هذه وتعويض الخاضعين لكل هذا الاستغلال، وإنما هو ينتقل من كل ذلك إلى معالجة أوضاع عدم المساواة والمشاركة السياسية (وهي أوضاع سيئة بالطبع) لينتقل منها إلى بند وحيد هو أوضاع حقوق الإنسان التي يركزها في البعد السياسي واقتقاد المجتمع المدني حيث لا يتوفر في هذه الدول إلا "مجتمعات غير مدنية" حسب تعبيره.

وتؤدي به هذه الخلاصة المتواضعة لتقريره إلى أن هناك عنصرين أساسيين في مواجهة هذه الأوضاع، أحدهما وقع عملياً بالتحاق عدد من الدول بالاتحاد الأوربي الذي خدم كأداة قوية لتنمية درجة التسامح ومنع الصراعات (مشيراً إلى نموذج أوروبا الشرقية). أما العنصر الآخر الذي لا مفر منه فهو سرعة "اشتباك المجتمع الدولي مع الحدث". وهذا الاشتباك قد يكون سياسياً. وعند الضرورة يكون عسكرياً. ويتطلب ذلك في تقديره تفعيل نظام الأمن الجماعي، "والتدخل" لمنع أعمال خرق حقوق الإنسان.

إن هذا المنظور الضيق الذي وضع "كوفي عنان" نفسه في إطاره كأمين عام للأمم المتحدة رغم حرصه على التحفظ المطاط، جعله يلمح إلى إمكانية التدخل في سيادة الدول وعبور الحدود لحماية حقوق الإنسان. لم يتحدث عن حماية الثروات أو حق تقرير المصير، أو الحقوق الجماعية للمهاجرين والعمال وفق مواثيق الأمم المتحدة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما توقف عند المعنى العام الذي يعرف كيف تستغله بعض الدول الكبرى، في

المنع والمنع على السواء. ولم يشر ضمن إجراءاته الحمائية إلى إعادة النظر في استغلال الشركات عابرة القارات للثروات ومساهماتها في دعم "المتمردين" الذين أشار إليهم كعناصر الاضطراب والصراع في بعض المناطق، وهم أحياناً الذين يثيرون قضية "الحقوق" هذه مع أنهم أدوات التهذيب وغسيل الأموال الخ.

من التقرير إلى التنظير

الأخطر فيما فعله "كوفى عنان" هو انتقاله من أفكار أو خواطر ضمن تقرير عام للجمعية العامة نتصور أن يكون موضع جدل ومناقشة ومراجعة إلى محاولة تنظير موقفه حول "التدخلية" والسيادة المنقوصة للدول، وتبرير عبور الحدود. وقد جاء ذلك في فترة افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة حين نشر بنفسه مقالاً خاصاً في هذا الشأن بعنوان "مفهوم السيادة" وذلك في مجلة "ايكونوميست" البريطانية في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٩٩.

يلاحظ عنان بحق أن التناقضات تتصاعد من قبل جهات لا يحددها حول طبيعة "الآزمات الإنسانية" و"دوافع التدخل" فيها لإنقاذ المأزومين، بل ويسجل ثنائية "الكيلين" إياها دون إشارة لمن يفعل ذلك، مثال الاهتمام بتيمر الشرقية دون الاهتمام بالصومال أو رواندا وكذا الأمر في كوسوفو دون أنجولا إلى حد أن "مجموعة من الدول" تتدخل بسرعة هنا وبدون تخويلها أية سلطة دولية ولا تتدخل هناك لإنقاذ نفس الحالة أو ما هو أعمق وأخطر، وتتحول بذلك "بعض الدول" أو تحول نفسها إلى أداة للعولة بدون تصريح سابق. ثم هو يسجل تحول "بعض المنظمات الإقليمية" إلى أصحاب حق في التدخل -أعتقد يقصد الأطلنطي- بينما لا تستطيع أخرى -أظنه يشير إلى منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية - لا تستطيع -أو تفعل- ذلك.

ومع ذلك فإن السيد كوفى عنان يظل يبحث بنفسه عن تبرير لاحتتمالات التدخل وضرورته لعله يجد عذراً لبعض التدخلات التي لا يستطيع مواجهتها كما حدث معه فعلاً. ولذا يسمى مقترحه حول "شرعية السيادة المنقوصة" بحق التدخل الإنساني Humanitarian وليس مجرد الإنساني، أي التدخل لتقديم المساعدة الإنسانية ضد الاختراقات العنيفة المنتظمة، وهنا يربطها بإطار حقوق الإنسان.

ويرى عنان أن الميثاق الدولي عندما يقترح التدخل عن طريق مجلس الأمن يتوقف عند علاج الأزمة وليس حماية الإنسانية من واقع الأزمة. ويتطلب ذلك في نظره إعادة النظر في موثاق الأمم المتحدة أولاً، ثم يتطلب الأمر إعادة النظر في مفهوم السيادة في إطار التفرقة بين "المصالح الوطنية" و "المصالح العامة" -للإنسانية طبعاً- أو "المصالح الجماعية" بالمعنى التشريعي. ومن الطبيعي أن يربط هذه المصالح بتحقيق العدل وإنقاذ المدنيين من المذابح الجماعية عن طريق "تحالفات الدول" لمواجهة.

ارتباك عنان

نلاحظ هنا أن "كوفي عنان" وهو الموظف الدولي المحترف، يحاول التوفيق بين نزعتيه الإنسانية، ورغبته في التعبير عنها من أجل موقعه في أفريقيا، بل وتطلعه كما يقول البعض إلى "رئاسة غانا" مستقبلاً، وبين ترضية "تحالفات الدول الكبرى" وتبرير تدخلاتها، ولذا لا يجيب عن تساؤله عن من يتدخل ومن أجل من وأين؟ وهو يركز على ضرورة اللجوء لمجلس الأمن ولكنه يشير دائماً إلى ضرورة الإنقاذ والعلاج وحفظ السلام بما قد يبرر "التدخلات السريعة" إقليمياً أو حتى فردياً. من هنا لا يظهر له دور الآن إزاء مشكلة روسيا مع الشيشان، لانشغاله باستكمال المنظر في "شرقي آسيا" ويبقى التساؤل ملحاً عن دوره وتحريكه لمجلس الأمن والشرعية الدولية في استكمال موضوع العراق أو الموقف المتدهور في أنجولا أو مخاطر الخلاف حول قضية الاستفتاء في الصحراء الغربية. أما ما يجري على أرض فلسطين بالنسبة لمخالفة اتفاقيات جنيف عن الاستيطان وتغيير الأوضاع في المناطق المحتلة، فلا تبدو شاغلة لكوفي عنان الآن.

إن العمل الدبلوماسي العربي مجرد الدبلوماسية على الأقل - أمام مسئوليات كبيرة تضعه وجهاً لوجه أمام عمله القومي من جهة، وعمله من أجل تحالفات، عربية أفريقية، وعربية آسيوية من جهة أخرى، لبناء جبهات وتحالفات "إنسانية" للمستقبل على الأقل. وإلا سنفاجأ بتدخلات غير إنسانية ومجحفة، وفي وقت ليس ببعيد، تمتد من السودان لموريتانيا للخليج نفسه، بينما الدبلوماسيون غير قادرين على المتابعة.

أفريقيا وخطاب التنمية المرتبك

فاجأنا تقرير مؤتمر التجارة والتنمية الدولي (انكتاد) لعام ١٩٩٨ بأنباء التحسن الملحوظ في معدل النمو ومؤشرات التنمية في عدد كبير من دول القارة المدرجة بين فقراء دول العالم فيما يسمى بمنطقة جنوب الصحراء والجنوب الأفريقي خاصة. فهناك أكثر من خمس عشرة دولة أفريقية أصبح معدل النمو فيها يتراوح بين ٦-٨٪ وهي من النسب العالية في العالم حيث يرتبط ذلك أيضاً بمؤشرات إيجابية في التعليم والصحة... الخ.

ولا شك أن مصدر المفاجأة هو مقابلتها بالأنباء غير السارة طوال العام عن أزمة «النمو الآسيوية» التي بدأت تطال «الأفيال الآسيوية» أيضاً! أما مصدر التأمل الواجب فهو علاقات المنطقة العربية واختياراتها لموضع أقدامها مشرقاً ومغرباً.

يتحدث التقرير الدولي مثلاً عن مجموعة من الحقائق التي قد لا تبدو جديدة بالنسبة للبعض ولكنها تستدعي النظر بالنسبة للكثيرين خاصة في منطقتنا. فهو يواصل قلقه الذي يعبر عنه منذ ١٩٩٣ حول دور العامل المالي وعولة المال في إحداث عدم الاستقرار بل والاضطراب في عدد من البلدان النامية. ويتبع ذلك عدم القدرة على التنبؤ بالنسبة لعالم الاقتصاد عموماً، الدليل على ذلك تكرار الازمات على المستوى الأوربي الأمريكي بين عام ٩٢/٩٣، ثم تجربة المكسيك القاسية ٩٤/١٩٩٥، ثم شرق آسيا مؤخراً. وفي تقديري أن مراجعة مفهوم «النمو» هنا بقدر مراجعة مفاهيم التنمية بات أمراً حتمياً بالنسبة للأثرياء والفقراء على السواء؛ ذلك أن هذه التقارير الدولية تعترف في مجملها أن «لسوق المال قدراً من الاستقلالية تمكنه من إحداث الاضطرابات في الدول النامية خاصة بقدر ما يقوم به من إدماج هذه الاقتصاديات النامية في السوق العالمي والنظام الاقتصادي العالمي «الجديد».

كيف إذن تجنبنا أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية مأساة هذا «النمو» الذي تعانيه

آسيا الآن مثلاً؟. بعض الساخرين، قالوا - بقدر من الجدية - إن ذلك حدث بسبب عدم اندماج أفريقيا بقدر كاف في السوق العالمى وقوانينه، وإن كان هذا نفسه فى تقدير البعض دليل التخلّف!.. البعض الآخر جادل فى مسألة «الطاعة الافريقية» الكاملة لقواعد برنامج التكيف الهيكلى واتباع قواعد الخصخصة وانسحاب دور الدولة، وتنسيق التعاملات الدولية حسب شروط «صندوق النقد الدولى» وغيره، بل ومعاملة الأوضاع الاجتماعية الداخلية وفق هذه الشروط. وفى تقدير هؤلاء أن سبب الازمة المالية فى آسيا إنما نتج عن وفرة الأخطاء فى السياسات المحلية وانتشار الفساد .. الخ. وكأتهما ظاهرتان اقل حدة فى افريقيا وذلك تهرباً من إرجاع السبب لعلاقتها بالسوق العالمى المهيمن.

البعض الآخر قال بخبث أبعد، إن أفريقيا لم يكن لديها الكثير لتخسره وهى تحاور شروط صندوق النقد الدولى وقواعد التنمية المطلوبة، فمجمل الدخل القومى لافريقيا فى العام السابق لم يزد عن ٢٦٠ بليون دولار، وهو ما يعادل مجمل خسائر الاقتصاد الآسيوى المأزوم فى عام واحد! كما لا يعادل أكثر من ١٪ من الانتاج العالمى. ومع ذلك فلنترك الدروس الآسيوية الآن لنعود إلى الدروس الأفريقية الواجبة التأمل :-

أولاً : ليس صحيحاً أن برنامج التكيف الهيكلى هو الذى أثبت جدارته، وقد تعددت مصادر إعلان فشله وأهمها تقرير التجارة والتنمية الدولى نفسه عام ١٩٩٣ «بسبب عدم قدرة هذا البرنامج على توفير الاستثمارات» أو التقدير الضمنى لفشل خطته فى سحب دور الدولة من التنمية كما اعترف بذلك تقرير التنمية البشرية الدولى الأخير. ومن ثم فما يعانى به كثير من المجتمعات الأفريقية وغيرها من مظاهر البطالة والفقر وانخفاض مستوى الصحة والتعليم... إنما هو فى معظمه بسبب سياسات التكيف الهيكلى الذى يطلق العنان لمنطق قوانين «السوق»، فى بلاد مازال أكثر من ٥٠٪ من منتجاتها القومى فى إطار «القطاع غير الرسمى أو غير المنظم».

ثانياً : أن مبدأ «التدخلية» فى تنظيم التنمية من قبل أجهزة الدولة والمجتمع والذى يصر صندوق النقد الدولى على تعطيله وفق قواعد الخصخصة.... الخ لم يثبت بطلانه بدوره، ذلك

أن أهم نماذج النجاح الأخيرة لحالات التنمية فى أفريقيا مثل غانا - زيمبابوى - أوغندا - أثيوبيا- وحتى بوروندى الأكثر تعرضا للقلقل - إنما ترتبط بأكبر قدر من تدخل الدولة والتعبير عن نموذج التدخلية بدرجة أو بأخرى. وحتى حالة «المقرطة» التى تمثل «التدخلية الاجتماعية» أو بالاحرى المسئولية الجماعية (الانتخابات أو المؤتمرات الشعبية و المجتمع المدنى...) فهى أكثر انضباطاً فى هذه الحالات المذكورة أكثر من غيرها.

ثالثاً : هناك حقائق ملفتة حول دور «الاستثمار العام» الذى تضاعف رغم تطبيقات برنامج التكيف فى أفريقيا، بل إن مصدرا مثل مجلة «التنمية الدولية» عام ١٩٩٦ أكد زيادة انتاجية الاستثمارات العامة عن الاستثمارات الخاصة فى عشر دول افريقية موضع الدراسة. ويرتبط ذلك بتساؤلات ضرورية حول مدى توفر قدر من التخطيط (الحكومى أو الاجتماعى) ومدى توفر ظروف زيادة المدخرات أو مواجهة الاستهلاكات العالية فى مجتمعات معروفة بذلك مثل نيجيريا .. الخ. وكلها تساؤلات تخص التدخلية والتخطيط أكثر مما تخص «تحرير السوق» المطلق على النحو الذى يضغط فى اتجاهه صندوق النقد الدولى.

رابعاً : هناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام هى أهمية الاعتبار السياسى الذى يميل الكثيرون لتجاهله إزاء اعتبار «السوق» المسيطر وقوانينه المالية الدولارى البحتة. إن المرء يستطيع أن يلمح أثر الموقف السياسى فى تعديل بعض المسارات العامة بالمناطق السياسية أو الحضارية المختلفة. هل نستطيع مثلاً أن نتجاهل أثر الضغط السياسى لتخفيض مديونية الدول الأفريقية وعلاقته بالتنافس السياسى بين القوى المهيمنة (أمريكا - فرنسا مثلاً؟) سواء بسبب طلب مزيد من النفوذ المباشر أو بسبب الخوف من انتشار عدوى «إلغاء الديون تماماً» الوافدة من أمريكا اللاتينية وقد طرحت المسألة فعلاً من بعض «المشاغبين» فى منظمة الوحدة الأفريقية منذ بضع سنوات؟.

لنأخذ عاملاً آخر إيجابياً هذه المرة. فعند مراجعتى لتطور قوى الاستثمار فى أفريقيا وتواريخها .. انتبهت لحجم الاستثمارات العربية التى تم صبها فى القارة فترة تصاعد التعاون

السياسى والاقتصادى العربى الأفريقى قبل التسعينيات، وجدت أن أفريقيا قد حصلت فيما بين ١٩٧٦ وأوائل الثمانينيات على أكثر من ٢٠ بليون دولار (مقارنة بثلاثة بلايين عام ١٩٧٦) وهى الفترة التى كان الإقراض لأفريقيا يأتى من قبل المصادر المالية العربية بالأساس، وفق سياسة استنزاف غربية للدولار البترولى العربى كما قد نعالج ذلك فى سياق آخر. ومعنى ذلك أن الاعتبار السياسى هنا، وفى شكل تضامنى، قد أسس للبنية التحتية التى حملت الازمات الاقتصادية بعد ذلك إلى بر الأمان النسبى.

خامساً : هناك ظاهرة أفريقية أخرى تخدم اتجاهاتها التنموية، ويجدر مقارنتها أحياناً بالاضاع العربية وهى ترد على الصورة السلبية المبالغ فيها عن «الصراعات الافريقية» المدمرة والمثيرة للرعب أحياناً. تلك هى ظاهرة «التبادلية» أو القدرة على الاستفادة من العلاقات الاقليمية فى مجال التبادل التجارى أو «التجارة البينية» على حد تعبير الاقتصاديين.

إن مساهمة افريقيا - غير العربية - فى التجارة الدولية لا تكاد تزيد عن مائة بليون دولار من الصادرات مثلاً، ولم يكن نصيب التبادل الاقليمى من هذا الرقم يزيد على ٥٪، لكن عام ١٩٩٦ شهد نمواً فى التجارة البينية الافريقية وصل لأكثر من ١٠٪ فى بعض المناطق وخاصة الجنوب الأفريقى؛ حيث تقوم جنوب افريقيا بدور كاسح لتفعيل هذا العمل وللقفز بالتجارة البينية فى المنطقة من ٢,٥ بليون عام ١٩٩٦ إلى ٤ بليون عام ٢٠٠٠ بفضل فاعلية منظمة «كوميسا» التى تضم وحدها حوالى ٢٨٨ مليون نسمة من سكان جنوب القارة. قد نبداً بالتساؤل عن حجم جنوب أفريقيا، العملاق الجديد فى القارة والذى يتوجب علينا فى دراسة أخرى تحديد اتجاهاته الآسيوية والأوربية ثم العربية وقد ينبه ذلك عدداً من الدول العربية لاعادة النظر فى موقفها «التبادلى» مع هذه المجموعات الافريقية؛ خاصة إزاء الأزمات المتحركة فى آسيا وأوروبا. ولا شك أن التبادل بين أسواق متقاربة القوى الانتاجية والاستهلاكية يمكن أن يخدم فى تعظيم معدلات النمو الاقليمية أفضل مما يحققه الجرى وراء السوق العالمية.

فيم إذن قلق خطاب التنمية في أفريقيا ... ما دنا تحدثنا عن اتساقه بهذا التفاؤل المفاجئ؟

لم أشأ في هذا المقال المحدود المساحة أن أريك القارئ بالتصنيفات وترتيب المقولات، وإنما شئت أن أتركه يدرك القلق من خلال جدل أردت عرضه حول الشائع والمسكوت عنه في مسائل التنمية بأفريقيا على الأقل - يراه في حديث «النمو»، ودور الدولة، والمشاركة الجماعية، والاستثمار العام، والديون والقروض، ثم التعاون الاقليمي الخ....، وكلها تتضمن عناصر ايجابية قدر ما تحمل القلق عليها والارتباك في مفاهيمها. إن ذلك يعتمد إلى حد كبير على انتباهنا لعنصر تنمية القدرات الذاتية، بما فيها القدرة على الاستقلالية وليس الاتباع؛ كذلك القدرة على بناء هويات وطنية وإقليمية أو قومية، وعلى تفهم درجة تداخل العامل السياسى والثقافى والاقتصادى فى اختيارات التنمية، وليس الاستسلام للبعد الاقتصادى أو بالأحرى «المالى» فقط. إن البعد الاقتصادى أو المالى هو الذى أريك تحليل دور التنمية البشرية كما أريك أهداف عملية التعليم نفسها فضلا عن إشكالية دور المرأة فى التنمية أو نموذج علاقتها بعملية التنمية، بل وعرض دور الطبقة الوسطى للتاكل فى الوقت الذى لم يهتم - حتى اقتصاديا - بمشاكل البطالة والخدمات الاجتماعية، وكل هذه ظواهر تشهدها القارة الافريقية رغم تقديرات «النمو» و«التنمية» التى عرفناها، وهى تشهدها بسبب الارتباك أمام الاعتبار الاقتصادى والمالى الذى يجرى تسييده لصالح فئات اجتماعية دون أخرى. ولذا افتتحنا المقال ونختتمه بأن عامل «السوق» و«الاقتصاد المالى» وحده يعرض المجتمعات «لعدم الاستقرار» كما يعرض الجميع لعدم القدرة على التنبؤ!

اعتزال السلطة وأسلوب الديمقراطية الإفريقية

ثمة سببان وراء اختيار عنوان هذا المقال :

أولهما : الدهشة التى أحاطت إعلان الرئيس «نيلسون مانديلا» اعتزاله رئاسة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى الحاكم منذ أكثر من عام، ثم اتجاهه لعدم ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى أول يونيو القادم تاركا المنصبين لنائبه «ثابو مبيكى» وفق قواعد الانتخاب الحر. وفى الفترة الاخيرة كان ترشيح ونجاح الجنرال «أوياسانجو» لرئاسة جمهورية نيجيريا الفيدرالية مثار التذكير بموقفه المدهش - أيضاً - حين تخلى عن القيادة لرئيس خلفه بالانتخاب الحر فى أغسطس ١٩٧٩، كما أن الجنرال عبد السلام أبو بكر يتجه للتخلى له عن القيادة وفق انتخابات عامة أجريت فعلا فى الشهر الماضى.

وثانى الأسباب يبدو غير مباشر، كرد فعل لموجة الكتابات عن الاقتتال «الوحشى» الدائر هنا وهناك فى أنحاء القارة، التى لا تعرف الاستقرار السياسى ولا الاختيارات الديمقراطية السلسة، بما لا يتيح لها فرصة التقدم السياسى أو الاجتماعى ناهيك عن الاقتصادى!

ويبدو أن «صورة أفريقيا» مقرر عليها دائما سوء الحظ أو سوء النوايا، فهى عند أجهزة الإعلام دائما القارة المظلمة، السوداء المتخلفة، المملوءة بالصراعات العرقية، العنصرية، الوحشية، المسكونة بالديكتاتوريات العسكرية أو الأبوية .. الخ .. الخ

ولا يجدى فى مواجهة ذلك أن كل هذه الصفات تعج بها آسيا وأمريكا اللاتينية، وها نحن نعيش مأساة أوروبا وفى القلب منها صراعات البلقان، العنصرية، الوحشية، الديكتاتورية المتخلفة، بما يعنى فى النهاية أننا أمام تفاعلات اجتماعية سياسية، تحكمها قوانين التطور، وأوضاع متنوعة تختلف من مجتمع لآخر وليس من قارة لأخرى.

من هنا لا يجوز تناول ظاهرة مرتبطة بقارة قسمتها الظروف لأكثر من خمسين دولة ويعيش بين حدودها المتنوعة أكثر من ثمانمائة مليون نسمة.

ومع ذلك فلنقبل التحدي، لنتعرف على الآلية التي تقوم بتشويه صورة مناطق شاسعة من بلدان الجنوب، ربما ليؤدي هذا التشويه إلى تبرير أشكال الاستغلال والقهر وكذلك أشكال التدخل والنفوذ. وهي صور قد تخدم بدورها بعض الحكام والنخب لتبرير الاستبداد، والامتيازات، سواء في إفريقيا نفسها أو في بلدان أخرى، وتروجها بعض النخب أو الفئات الحاكمة فعلا لصالح استمرار الأوضاع غير الديمقراطية القائمة في عدد من بلداننا والتي قد تتمتع ببعض الاستقرار فتروج مقولة «من رأى بلوة غيره...»!

إذن فمن المفيد أن نبدأ هنا بإعلان مغالطات وتشويهات هذه الصورة عن أفريقيا لنطرح أمام أرقام الانقلابات الحديثة ومناطق الاقتتال والصراع، التي قد تبلغ العشرة أو تزيد، فنقول إننا بدورنا يمكن أن نذكر عشر حالات أخرى لتجارب سياسية حديثة يقوم فيها الزعيم السياسي - وهو في أوج سلطانه بالتنحي عن سلطته الأبوية أو العسكرية لصالح خلفه الطبيعي أو من ينتخبه شعبه وفق قواعد الاقتراع العام. وهنا سيبدو مثال «مانديلا» غير مدهش ولا مثير، وإن يبدو مانديلا - مع كل التقدير لشخصه وتاريخه - نموذجاً نادراً في واقع القارة المظلومة لا المظلمة. وخاصة وأنه هو نفسه تسلم قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بعد خروجه من السجن عام ١٩٩٠ عقب اعتزال «أوليفر تامبو» للقيادة وتسليمها لمانديلا لمواصلة مسيرة النضال.

لقد عرفت القارة نماذج الزعامات الأبوية، التي تمتعت بكاريزما قوية تتيح لها قدرا من الاستمرارية الطقائية أو مواجهة ما تتعرض له من أزمات القيادة والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، ومع ذلك فإن هذه الزعامات فضلت في لحظات مناسبة لصالح استقرار مجتمعاتها أن تنسحب وتعتزل السلطة. في مقدمة هؤلاء يأتي الرئيس، الشاعر المثقف «ليوبولد سنغور» رئيس السنغال الأسبق، الذي ترك مقعده في الدولة والحزب للرئيس «عبد ديوف» في الخامس من يناير ١٩٨١، وجاء ذلك بعد أن سلم بالتعددية الحزبية في السنغال منذ ١٩٧٦، كما سلم السلطة التنفيذية قبلها «لعبد ديوف» تمهيداً لاعتزاله السلطة تماما عام ١٩٨١ حتى يمضي الصراع السياسي الحزبي بين الأحزاب. ومثله جاء نموذج الرئيس التانزاني «جوليوس نيريري» الذي أعلن أوائل الثمانينات أنه لن يرشح نفسه للحزب أو الرئاسة مرة أخرى، وصدق

وعده عام ١٩٨٥ بالاعتزال والتسليم بانتخاب الرئيس حسن مويني خلفا له بما بدا ترضية للزنجباريين مصدر القلق المحتمل في البلاد. وظل نيريري اسما له قيمته في الحياة العامة على مستوى القارة حتى الآن. وعلى مستوى آخر كان اعتزال الرئيس الكميروني «أحمدو أهيدجو» للرئاسة في نوفمبر ١٩٨٢، وهو الشمالي الذي أثار الاقليم الجنوبي، فاعتزل ليخلفه أحد قيادات الجنوب وهو الرئيس بول مبييا الذي أعلن الفيدرالية لضمان التوازن السياسي في الكاميرون. وبالمثل كان تسليم رئيس زامبيا الاسبق كينيث كاوندا بالتطورات الليبرالية وموجة التعددية، أوائل التسعينيات فأقر تعدد الأحزاب ليشكل قائد اتحاد العمال «تشيلوبا» حزبه ويفوز في انتخاب نوفمبر ١٩٩١، ويسلم «كاوندا» بالنتيجة، بل ويتعرض لأعمال انتقامية سببتها سوء إدارته لاقتصاد البلاد لفترة، بل وسوء تصرفات أفراد عائلته مما عرضه للمحاكمة بعد ذلك وإن كان عاد للنشاط السياسي الذي قد يرشحه للعودة للرئاسة.

وحتى العسكريين الأفارقة، يقدمون المثل بعد الآخر، بما يقدم وجها آخر للعسكرية الإفريقية، وليس مثال «أوباسانجو» عام ١٩٧٩ فريدا، بعد أن ثنى عليه «عبد السلام أبو بكر» نفسه مؤخراً وفي نيجيريا نفسها. وهذا البلد الكبير والخطير تقوم فيه الرأسمالية الحديثة بدور هام في حفظ وحدته وشكله الفيدرالي كسوق كبير للرأسمال المحلي والعالمي، ومن هنا فإن القيادة، مدنية أو عسكرية ترتبط فعلا بمصالح «النظام» أكثر مما يحكمها على ما يبدو ظاهريا - حكم العسكر أو الليبراليين. ولظروف أخرى تتعلق بالموروث النكرومي في غانا شهد «النظام» بعض التقلبات المدنية والعسكرية على السواء، ولكن التطور في غانا سار لفترة طويلة - حتى الآن. وبعد الانقلاب الغادر ضد نكروما ١٩٦٦ - في حلقة التداول السياسي للسلطة حتى عبر مجموعة وطنية من العسكريين أحيانا، لكنهم يسلمون بالتداول الحزبي، كما رأينا الحال مع «جيرى رولنجز» الرئيس الحالي الذي جاء لأكثر من مرة لمقعد الرئاسة بالانتخاب، بعد سقوطه بالانقلاب أو بالانتخاب أيضاً. والأمر كذلك بدرجة أو أخرى مع الرئيس «ديدييه راتسيراكا» رئيس مدغشقر الذي تنازل عن كثير من سلطاته الرئاسية لشكل برلماني ليبرالي جديد منذ أوائل التسعينيات في ظل نظام فيدرالي جديد على تقسيم السلطة أيضاً.

هكذا نرى أن التنازل عن السلطة والاعتزال السياسى أو ممارسة الحضور السياسى بوسائل أخرى (سنفور - نيريرى - كاوندا - أوباسانجو) ليست ظواهر أوربية مطلقة، بل إن هناك نماذج «ديمقراطية ليبرالية» تكاد تكون مثالية فى القارة، مثل حالة «بتسوانا» وموريشيوس» فى منطقة الجنوب الإفريقى والمحيط الهندي. ويلفت النظر أن الاستقرار النسبى وقوة حضور الدولة فى نفس الوقت، ظواهر قرينة بحالات قبول «تداول السلطة» واعتزال القادة «الأبوين» للسلطة فى الوقت المناسب. فلاشك أن السنغال أكثر استقرارا من كثير مما حولها، وكذلك تنزانيا وزامبيا وغانا والكميرون فى الوقت الذى كان رؤساء هذه الدول من أكثر الرؤساء نفوذا واستقرارا على مقاعد السلطة لوشاعوا التمسك بها متجاهلين عوامل كثيرة قد تتفجر ضد هذا الاستقرار غير المؤكد.

لقد كانت هناك مخاطر العسكر، ومخاطر الاضطراب الاقتصادى، ومظاهر التحركات الكامنة للقوى الجديدة من الشباب والعمال والمتقنين، وهى التى برزت تحركاتها بالفعل أوائل التسعينيات فى موجات قوية للتغيير عرفت فى أكثر من عشر بلاد إفريقية باسم «المؤتمرات الوطنية الشعبية» التى قامت على تحالفات شعبية ديمقراطية تجاوزت الأحزاب السياسية التقليدية أحيانا كثيرة، ولم يُفشل نتائجها التقدمية إلا ببرامج التكيف الهيكلى وما سُمى بالاصلاح الاقتصادى الذى سحق تطلعات الجماهير الفقيرة للاصلاح الحقيقى.

إن «صورة أفريقيا» فى العالم العربى جديدة بالمراجعة خاصة وأن التقارير الدولية تشهد لها الآن بالتحسن الملحوظ فى أرقام «معدل النمو» والميزان والتبادل التجارى، لكن الأهم هو معرفتنا بأن الديمقراطية وتداول السلطة، من المسائل المألوفة فى القارة وليست عيبا تعبأ أجهزة الاعلام الحكومية لتجنبه!

روح الجزائر .. في القمة الإفريقية

التاريخ وراء جو التهدئة

بدأت القارة الإفريقية في جو احتفالي مهيب بالجزائر، مع وفود أكبر عدد من الرؤساء الإفارقة لحضور القمة الإفريقية في منتصف يوليو ١٩٩٩. بدأ ذلك في حد ذاته تحية إفريقية للشمال العربي نأمل أن تصل رسالته لكل العالم العربي الذي يتجاهل القضايا الإفريقية بشكل ملفت طوال السنوات الأخيرة. وبدأ الأمر أكثر تعبيراً عن رغبة إفريقية وعربية جامعة لمساندة الرئاسة الجزائرية الجديدة وتصديها لمهمة إعادة وجه الجزائر إلى مكانته بين دول العالم الثالث، وهذه لفظة أخرى لابد أن يدركها أصحاب الدعاوى عن استحالة نهوض بلدان الجنوب، أو تحديد المنطلقات السلفية، أو التابعة فقط لاحتمالات تلاقي هذه البلدان.

وحرص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصحبه على أن تصل الرسالة في أحد أفضل أشكالها فأخرج اللقاء بشكل، فيه رائحة التاريخ العطرة، وقوة الحضور النضرة!

وجه الدعوة لقيادات تاريخية في أفريقيا فحضر من استطاع أن تحمله قدماء وخاصة الرئيس الأسبق أحمد بن بلال، وشحن خطابه في الاجتماع «بروح الجزائر» في التحرر الوطني، وعن العالمانية، وعن إمكانيات الاستقلال والنهوض، وعن «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» الذي كانت معالمة تصاغ من قبل بلدان الجنوب في مؤتمرات الجزائر المعروفة وأخر السبعينيات.

وساند دعوة وروح الجزائر، حضور قيادات قديمة وجديدة تطرح مشروعات للتحرر أو للنهضة بدورها. نجوم جديدة مثل «ثابو مبيكي» وريث مانديلا في جنوب أفريقيا ومشروعه معروف عن «النهضة الإفريقية». ومثل «أولوسيجن أوباسانجو» قائد التوحيد الجديد - القديم للمارد الإفريقي - نيجيريا، الذي يطرح قضية الاستقرار والنهضة بدورها، ومثل معمر القذافي، الذي بذل جهداً فائقاً قبل انعقاد المؤتمر ليعلن ليبيا العربية طرفاً رئيسياً في معظم القضايا

الأفريقية المطروحة على مؤتمر القمة بالجزائر، بل وكان حضور رؤساء مصر وتونس والسودان إشارة عربية معقولة عن وجود عرب أفارقة بحق!

وكان الأمل كبيراً أن يؤدي التحسن فى قضية الصحراء بالاتفاق على إجراء الاستفتاء وشروطه إلى حضور المغرب لاسترداد مقعدها الخالى منذ عام ١٩٨٣. لكن يبدو أن مخاوف المغرب من أية دلالة على التراجع قد منعتها من الحضور، وإن كانت الثقة فى حكومة المغرب الديمقراطية ونشاطها الأخير فى بعض المواقع الأفريقية جعل الموقف الأفريقى أكثر ودية وتقديراً لغيابها.

أصبح مؤتمر القمة الأفريقى بذلك مسرحاً لتوافق يرتجى فى فضاء القارة الملتهب، ولم تخذش قراراته حتى اللحظة الأخيرة ما يعكر صفو هذا التوافق، وفى لحظة ردد فيها الكثيرون الحديث عن مؤتمر آخر القرن، والانطلاق لمرحلة جديدة مع القرن القادم - إن جاز هذا التأريخ - تصبح «روح الجزائر» نفساً جديداً فى مسيرة العمل الأفريقى جديدة بالتقدير.

بين المصالحات ... والانفجارات

لكن ... رغم كل ذلك تظل أفريقيا .. فوق سطح صفيح ساخن ... أفريقيا على المستوى الاقليمى والقطرى على السواء..

وسط أفريقيا متفجر بمشكلة الكونغو .. تذكر العالم بيوم من عام ١٩٦٠ كان التصارع الاستعماري محتدماً .. وحول ثروة الكونغو المعدنية خاصة، يومها كان التدخل الاستعماري مباشراً من البلجيكي وقوى الاستعمار القديم والجديد، واستخدمت الأمم المتحدة وقواتها، كما استخدمت وجوه محلية مثل تشومبى وموبوتو ... وكل ذلك للتخلص من لومومبا والحركة الوطنية التى يقودها .. كان الأمر واضحاً إذن ساعتها، وانشقت القارة إلى قوى التحرر فى مجموعة الدار البيضاء وقوى الرجعية فيما سمي بمجموعة منروfia، حتى القوات «الدولية» التى ارسلت إلى هناك انقسم دورها على نفس الأسس... لكن وقع اغتيال لومومبا، واستبدل وجه تشومبى بوجه موبوتو، واستمر الكونغو مضطرباً منذ ذلك الحين رغم كل ما توفر له من ثروة، ومن سلطة لموبوتو الذى حماه تدهور الوضع كله فى أنحاء القارة.

واليوم، يستمر الصراع حول الكونغو بوسائل أخرى .. فالأطراف أفريقية محلياً وإقليمياً.. وعامل الثروة المغرى يختفى بين طيات الثورية والوطنية ووراء هذا وذاك عوامل أخرى أشد تدميراً.. من المطامع الشخصية .. إلى الصراعات الاجتماعية والقبلية والعرقية.. الخ.

* الزعيم كابيلا ... تقدم نحو العاصمة بقوات وطنية فعلا للتخلص من موبوتو وفق إجماع قومي على «إسقاطه .. وقيادات التجمع الديمقراطي ، والحركة الوطنية، وجيش التحرير .. تحالفت معه بعض الوقت، ومن أنحاء مختلفة في الكونغو تنفى القبلية والعرقية، وبشخص مثقفة أمثال «وامبا ضيا وامبا» وغيره ... ومع ذلك يفشل هذا التحالف، وتتكون تحالفات إقليمية محيطة بالكونغو تستقطب دولا ذات مسئولية وطنية، كان يتوقع منها الاجماع على سقوط موبوتو لبناء منطقة غنية واعدة، وإذ بالجميع يتورط إلى حد البحث عن مخرج دون طائل، سواء كانت زيمبابوى وناميبيا من جهة أو أوغندا ورواندا من جهة أخرى، بل أن هناك من لا يصلح بحكم أوضاعه الداخلية للتدخل أصلا مثل تشاد والسودان ..

في هذا الموقف .. فإن كل اقتراب من المشكلة بات يتهم بالانحياز، سواء من شمال القارة أو من جنوبها ... هكذا نجد ليبيا وجنوب أفريقيا ووضعهما المخرج مع الفرقاء، وهكذا لا تستطيع منظمة الوحدة الإفريقية - حتى بروح الجزائر - أن تجد حلا سهلا. والذي اقترح بالجزائر هو قوات حفظ سلام ذات طابع دولي! ولا ندرى لماذا تتدخل الأمم المتحدة هنا وليست منظمة الوحدة الإفريقية وحدها .. فالأمم المتحدة ليست ذات قوة ذاتية، ومن يتدخلون باسمها هم الذين دمروا يوغوسلافيا بأسلحة حلف الأطلسي وطلبوا الغطاء من الأمم المتحدة مؤخراً.. ومشروع حفظ السلام في القارة في أدراج منظمة الوحدة منذ عدة سنوات ويمكن لمن يرغب في تهدئة حقيقية لهذا اللغم أن يمول قوات أفريقية .. لكن ما تقرر بالجزائر .. يمكن أن يزيد الأمر اشتعالا. وخاصة أن من جاعوا «باتفاق لوساكا» بشأن الكونغو، لم يحصلوا على موافقة كل «المتمردين» على سلطة كابيلا، وبذلك سوف تشمل تهمة الانحياز هذا الطرف أو ذاك.. وتبقى القضية مشتعلة لوقت طويل ..

* يبدو الموقف في سيراليون أسعد حالا نسبياً، فقد وقع الفرقاء اتفاقاً أمام حشد من الأطراف .. وجاء «كوفي عنان بنفسه ليشهد الحفل، ليؤكد شخصيته الإفريقية التي يريد أن

يعود بها إلى غانا وموعده في نيويورك يوشك على الانتهاء! لكن وجود الأمم المتحدة هنا وبعد سبع سنوات من التجاهل للمشكلة لا يطمئن بدوره . ومع ذلك تبودلت الأحضان والكؤوس تحية للاتفاق الجديد.. وحيثُ قمة الجزائر الاتفاق بحضور أطراف الصراع أنفسهم .

لكن منظمات أهلية «دولية» راحت تشير إلى ضرورة محاسبة «مجرمي الحرب» لتثيير النمر النائمة بين قطاعات شعب سيراليون منذ ثماني سنوات، وراح آخرون يتساعلون عن أسس انسحاب قوات «إيكوموج» العسكرية ممثلة (منظمة دول غرب أفريقيا الاقتصادية) والتي تقودها وتشكل أغلبيتها نيجيريا ومؤسستها العسكرية التي كونت كثيراً من المصالح من دورها ذاك.

وعملية اقتسام السلطة بين الفرقاء أنفسهم تشكل مسألة معقدة بدورها بين السياسيين والعسكريين .. فهل تصل مشكلة سيراليون إلى نهاية أم تبدأ موجة جديدة من عدم الاستقرار؟ * أما الحرب «المستدامة» بين اثيوبيا واريتريا، فحدث ولا حرج عن تعقيداتها .. فمنطقة فحدث النزاع - الجغرافية - يحتلها الطرفان، فمن ينسحب من «باديمي» بالضبط؟ والمنظمة الأفريقية تتمسك بمبادرة ذات أساس أمريكي لا تتحدث إلا عن «الانسحاب» الذي فسرتة اريتريا بأنه يقصدها فقط بينما كانت اثيوبيا «تحتل» هذه المنطقة ويجب أن «تنسحب» أيضا منها، والدول المؤثرة في القارة محرجة من التدخل الذي لا أدوات له، وحتى التدخل الليبي لم يستطع أن يتغلب على عناد الطرفين وبدا الترحيب به كآته للمجاملة لاغير. وفي هذا الجو يتزايد طلب السلاح على الجانبين لبلاد فقيرة أصلا ، لن تتم مساعدتها من إسرائيل أو أمريكا أو الخليج إلا بقدر من «الديون» السياسية والاقتصادية ستكبل أية انطلاقات مستقبلية لهما دون أي معنى. إن انعكاسات هذه الحرب على المنطقة شديدة الوضوح في الصومال وجيبوتي والسودان مثلا. ونسمع اليوم عن قوات اثيوبية تدخل الصومال لمواجهة القوى التي تعاون اريتريا هناك! وتترسخ أقدام فرنسا في جيبوتي بقواتها العسكرية هناك لحماية مستعمراتها السابقة، والسودان توازن الموقف بين الطرفين لظروف داخلية معروفة.

الطريف أن الدول العربية وجامعتها الموقرة، لاتحسب أن الصومال وجيبوتي أعضاء في الجامعة العربية، وتترك تحركات ليبيا - باعتبارها ضمن سياستها «الأفريقية» الجديدة، وليس

كطرف عربى أفريقى يمكن أن يمثل الوجه العربى فى المشاكل الإفريقية، ومن ثم فإن مناقشات جادة فى دوائر الجامعة العربية حول الموضوع يمكن أن تمثل اهتماما عربياً مناسباً بهذه القضايا، وقد يدعم أدوارا عربية - ذات طابع أفريقى - تهدىء هذه النيران التى ستطوى بكثير من المواقع والمصالح.

* لن نستغرق هنا فى مشاكل مثل جزر القمر (عربية - إفريقية أيضاً) أو انجولا (تحركات مدعومة مجدداً بشكل مريب وتلقى دعماً إفريقياً أحياناً) بل وفى السنغال (مركز نفوذ سعودى تتهدده تمردات غير محكومة فى منطقة الكازمانس جنوب السنغال بحجة النزوع الدينى مع أنه لغم خاص بتجاهل المناطق الفقيرة والمنسية مثل حالة جنوب السودان وغيره فى أنحاء القارة) هذه مشاكل جديرة بالرجوع إليها، ولكنها ألغام مرت فوقها منظمة الوحدة الإفريقية فى قماتها الأخيرة، «بجهاز أمان» قوى وفرت «روح الجزائر» هذه المرة!

الوعد والوعيد الأمريكى !

تصورت فى لحظة قبل انعقاد القمة الإفريقية بعدة أيام، أن ظروف هذه القمة ستكون أفضل نسبياً بسبب انشغال قوى القهر الخارجى الغربية بشئونها الأوربية (البلقان .. روسيا .. الخ) وإن هذه فرصة للقيادات الإفريقية لتأكيد بعض أشكال التضامن والعمل المشترك بدون تدخلات مباشرة على الأقل أو بدون تهديدات بالتدخل، أو حتى الاغراءات لهذا أو ذاك من القيادات. لكن أحلامى سرعان ما ذهبت هباء، فمع بداية توجه وزراء الخارجية إلى الجزائر فى مطلع الأسبوع الثانى من يوليو، جاعتنا الاخبار عن وجود مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق انطونى ليك والسيدة «سوزان رايس» مساعدة وزيرة الخارجية للشئون الإفريقية بالجزائر بزعم الأمل فى المساهمة فى حل مشكلات القرن الإفريقى ومناقشة المساعدة الأمريكية لقوات دولية فى الكونغو! والتصريح بهذه الفجاجة من جانب المسئولين الأمريكين بدا مفاجئاً ومثيراً. لكن الدهشة لم تستمر كثيراً ..

ففى يوم انعقاد المؤتمر (١٣ يوليو) توجهت السيدة مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى مؤتمر رابطة تقدم الأفروأمريكيين، بنىويورك - الذى يبدو أنه عقد بالصدفة فى

هذا الموعد! - لتصريح بأن البعض يقارنون بين سياستنا في كوسوفو وبين موقفنا تجاه الموقف المضطرب في بعض الدول الإفريقية وأن الرئيس كلنتون يرى أن نستفيد من دروس كوسوفو لنعمل بشكل أفضل في أفريقيا» ولم تتطلب المسألة ذكاء لتعرف ماذا فعلوه في كوسوفو لنستنتج نوعية «العمل الأمريكي» المتوقع في أفريقيا.

ولأن لهجة أولبرايت لا تحتاج لكشف حجم «الوعيد» الذي تحمله، فقد بدا رد الفعل لمثل هذا التصريح غير مناسب تماماً، ولذا بدا إبراز مؤتمر الأفرو أمريكيين بشكل أكبر حاملاً وعوداً باستثمارات الرأسمالية السوداء في أفريقيا كما سارع البيت الأبيض بالاعلان عن توجه الرئيس كلنتون للكونجرس الأمريكي لتمرير القانون الخاص بتسهيل دخول البضائع الإفريقية لأمريكا لأن ذلك يشجع على السلام والديمقراطية في القارة، وشرح أحد مسئولى مجلس النواب الأمريكى هذا الطلب مقروناً بضرورة تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادى للحصول على هذا الدعم الأمريكى، بل وتوفير إعفاءات جمركية مناسبة للبضائع الأمريكية أيضاً.

إذن فقد كانت القمة الإفريقية، في قلب الاهتمام الأمريكى، وعيداً وعوداً تمهيداً لتدخلات قادمة، عسكرية واقتصادية، وقد أبلغت الرسالة في حينها وعلى من يهمه الأمر أن يفهم جيداً «دروس كوسوفو» التى أُلح لها الرئيس الأمريكى، والكونغو أكثر المناطق تأهيلاً لهذا التدخل، وأقلها الحرب الاثيوبية الاريتيرية وإن كانت لا تصل رغم عنفها لدرجة تضحية الأمريكان بوقتهم في أرض جرداء مثل هذه المنطقة.

لكن لماذا التدخل وكيف : تأديب وتهذيب !

ثمة أسباب ومنافذ متعددة ... الثروة الهائلة في الكونغو التى استدعت منذ عام ١٩٦٠ تحريك المجتمع الدولى كله نحوها .. وتوفر العوامل الداخلية هناك سواء بصراع الوطنيين أو اليساريين أو القبليين، بل ولوقف عمليات استنزاف الذهب والماس في هذه المنطقة بين أيدي يصعب السيطرة عليها، مما يحتاج لإحكام المنافذ لصالح الشركات الكبرى المستثمرة هناك.

وهناك الموقف الأفريقي العام وقياداته الجديدة... موقف اتجه للتحدي لأوامر المقاطعة الدولية لليبيا، وإذا بالقمة الأفريقية، وقمم قبلها تعلن وقف المقاطعة من جانب واحد، بل وتقرر عقد قمة استثنائية في طرابلس بحجة معالجة ميثاق المنظمة وبحث الاضطرابات، بينما فهم الأمريكان الرسالة بأنها لتحدي المقاطعة مبكراً، وهي تريد تنظيم العودة للتعامل مع ليبيا عن طريقها.

إذن فلا بد من أعمال تدخل، يفهم الافارقة أنهم مازالوا تحت الرقابة وسوف تتيح عمليات التدخل المحتملة صراعاً متوقعاً بين «القيادات الجديدة» التي يرعاها الأمريكان دعائياً، في نيجيريا وجنوب أفريقيا .. وحتى القيادات المتصارعة في القرن الأفريقي... ولا بد أن تكون ثمة منافسة حول دور الوكيل المخلص .. أو من يريد القيادة المطلقة، بما ينفع في جملته مجالا للصراع !

التحدى والاستجابة

في آخر قرارات القمة، اتفاق على لقاءات قبل القمة التالية في التوجو. لقاء في طرابلس وآخر في القاهرة...

في طرابلس، وفي سبتمبر القادم، نتوقع أن تتكشف كثير من النوايا حول الميثاق من ناحية وطبيعة الحلول المطروحة للصراعات والنزاعات من ناحية أخرى، وطبيعة العمل الجماعي تجاه هذه المشاكل من ناحية ثالثة. وكل ذلك مواقع للصراع الداخلي، ومزيد من المشاكل، ولن تجدي معها المصالحات الشكلية التي بدت في قمة الجزائر. والخوف أن تتفجر المنظمة بهذه المشكلات ويتهم الشمال العربي مرة أخرى بإثارة الاضطراب في المنظمة مثلما حدث أوائل الثمانينات. إزاء مشكلة تشاد والصحراء .. الخ مع أنه يمكن طرح قضايا التعاون العربي الأفريقي بشكل أكبر في مثل هذا الاجتماع... والتضحية لإعادة بناء هياكله، كما يمكن تطوير أدوات فض المنازعات بشكل عملي أرقى في مثل هذا الاجتماع.

أما قرار اللقاء في القاهرة في الربيع القادم، فإنه قرار خاص بالتنسيق مع أوروبا في النظام العالمي الجديد، هو لقاء قمة افريقي أو أوربي يستهدف طرح أجندة العولة من زاوية خاصة بقدر المشاركة مع أوروبا والأمريكان (محاولات بريطانيا وتجر لهادول الكمنولث ...) أو مشاركات أوربية إقليمية أو نوعية (فرنسا وإيطاليا في منطقة البحر الأبيض، أو فرنسا والفرنكفونية ...) أي أن قمة القاهرة ستكون للتوجه إلى الخارج بعد الصراع الداخلي المتوقع في طرابلس.

العاصمتان العربيتان مرشحتان إذن لأدوار كبيرة في المرحلة القادمة تجاه أفريقيا ككل .. إما بتأكيد الحلول الذاتية، والتوافق على الحد الأدنى والتعاون الإقليمي التدريجي، وإما سحب السيوف وإبداء الفروسية المظهرية، بما يؤدي لاستمرار القتال سواء باشتداد حدته أو بتغليفه بقرارات صورية مؤقتة.

ومن جهة أخرى هناك جو التنازلات أمام الهيمنة الأوربية وعودة الاستعمار القديم/ الجديد بصور وأثواب جديدة أو بتماسك الجماعة الإفريقية أمام هذا الهجوم الأوربي والعودة لبعض مبادئ مجموعة السبعة والسبعين والخمسة عشر، والثمانية .. إلى آخر أشكال اللقاء شبه المستقل بين بلدان الجنوب، حتى يمكننا التطلع لاحقاً لروح عدم الانحياز التي خبت..

وها هي «روح الجزائر» قد لاحت في الأفق أمام القمة الإفريقية الخامسة والثلاثين، ونأمل أن تضيء آفاقها بريقاً على الاجتماعات والسياسات المتوقعة في وقت قريب.

الدول الإفريقية المتحدة

تغازل فكرة الوحدة الإفريقية الشاملة عدداً من الزعماء الأفارقة منذ وقت طويل؛ لعل أبرزهم بالتأكيد كان الزعيم كوامي نكروما، الذى كان من أهم انتاجه الفكرى عام ١٩٦٣ كتاب معروف باسم «أفريقيا يجب أن تتحد» مَهْدَى إلى «الامة التى يجب أن تكون». وقد أثار فعل الوجوب must فى عنوان الكتاب وإهدائه، كثيراً من الانفعالات والمحاذير خاصة عام ١٩٦٣، عام إقامة منظمة الوحدة الإفريقية، ويذكر الكثيرون من جيلنا كيف احتد النقاش بين الاوساط الإفريقية المختلفة - حكومية وثقافية بين الداعين لأن تكون منظمة الوحدة الإفريقية هيكلًا وحدويًا شاملاً، وبين الاكتفاء - فى ذلك الوقت - وقد يكون دائماً - بشكل ذى طبيعة فيدرالية أو كونفدرالية حتى يمكن التغلب على مصاعب الاختلافات والتنوعات الإفريقية.

كان رأى النكروميين، أن الدعوة إلى الوحدة فى أفريقيا ليست جديدة، فهى انطلقت من أول عام فى القرن العشرين على يد داعية لها معروف هو «وليم ديبوا» من زنوج الكاريبى فى أول مؤتمر عام للجامعة الإفريقية عام ١٩٠٠ حتى مؤتمر جميع الشعوب الإفريقية الذى حضره «ديبوا» أيضاً فى اكرا - غانا عام ١٩٥٨، وكان ذلك والشعوب الإفريقية مستعمرة فى معظمها، ومن ثم فإنه مع استقلال هذه الشعوب «يجب أن تتحد افريقيا». وإذا كان الاستعمار - وهو قوة ذات طبيعة واحدة فى النهاية - قد وحد القارة تحت إدارته ومن أجل مصالحه، فإن الدول الإفريقية المتحررة من الاستعمار «يجب أن تتحد» بأهداف جديدة لبناء القارة اقتصادياً واجتماعياً، بل وعلى أسس اشتراكية. وكانت غانا قبل قيام منظمة الوحدة عضو مجموعة الدار البيضاء التى تضم إلى جانب غينيا ومالى، كلا من مصر والمغرب وحكومة الجزائر من الشمال الإفريقى العربى.

لم يكن تفكير «نكروما» فريداً، فقد سائر فكر وخطط نكروما أيضاً وبدرجة أو أخرى كل من سيكو توري (غينيا) وموديبوكيتا (مالى)، وعدد من المثقفين الأفارقة.

بل وكانت تنظيمات مجموعة «الدار البيضاء» بمساهمة شمالية عربية كبيرة، توحى بإمكان الوحدة - بدرجة أو أخرى أيضاً، امتدت من تنظيم خطط توحيد الجمارك حتى البريد والمواصلات ... الخ. ومعنى ذلك توفر نموذج لإمكانات «الوحدة» ولو فى ظل ما طرحه نكروما عن «الولايات الإفريقية المتحدة».

وحاول الجميع ، حينما جلسوا فى اجتماع القمة بأديس أبابا والذي ضم ٣٢ دولة فى ذلك الحين أن يوفقوا أوضاعهم لحالة بين «الوحدة» والكونفيدرالية! وارتضى الجميع فى النهاية شكلاً توفيقياً، أو تلفيقياً لميثاق المنظمة المزمع إقامتها. وبدأ التلفيق من اسم المنظمة نفسها «الوحدة الإفريقية»، حتى يقبل نكروما وأتباعه باستمرار الاجتماع أساساً! وأدرك أصحاب مبدأ «الوحدة أولاً» أنهم مهزومون بالضرورة، لكن شخصيات مثل جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسى وبين بللا، كانت حريصة على التوحد ضد الاستعمار أولاً، وعدم السماح لعماله الصارخين مثل «كازافوبو» وتشومبي (الكونغو) أو زعماء الفرنكفونية الصارخة أيضاً مثل «هوفى بوانى» أن يفسدوا الاجتماع أو يواصلوا جر القارة فى طريق الصراعات والانقسام ، ولذلك حاولوا إنجاح اجتماع أديس أبابا وإقامة «تنظيم» موحد بأى طريقة تتم على ساحته قضايا القارة ومصيرها بشكل جماعى مهما كان من خلافات. ويمكننا القول الآن أنهم قبلوا هزيمة مفهوم الوحدة من أجل الانتصار فى معركة تصفية الاستعمار. ومن ثم جاء الميثاق «مستهدفاً الوحدة» «متكيفاً» مع الواقع السياسى للقارة.

انتصار المتحفظين

عندما جاء أصحاب هذا الطرح الوجدوى إلى الاجتماع التأسيسى لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا فى ٢٣ مايو ١٩٦٣، لم يجدوا الأرض ممهدة لترحهم على نحو ما تصوروا! فقد جاءت «مجموعة منروفيا» التى تضم حوالى ٢١ دولة بعداء صريح لفكر وشخص نكروما وأفكار الوحدة والعداء للاستعمار أساساً، وبينهم شخصيات بارزة مثل «جوليوس نيريرى» - تنزانيا، أو دول ذات ثقل بقيادات تاريخية أيضاً مثل نيجيريا، فضلاً عن تحفظ هيلاسيلاسى الكامن، وهو الأب الروحى للافارقة فى ذلك الوقت. وكانت هناك مصادر لتحفظات متعددة،

بدءاً من القول بحداثة الاستقلال وصعوبة التنازل عنه، وهناك التنوع الهائل فى الاقتصاديات واللغات والنظم السياسية... الخ، كما كان هناك اعتبار ضمنى مسكوت عنه هو التبعية المتنوعة للقوى الاستعمارية وتنافساتها من جهة أو ملكيتها لمنافذ التجارة والمساعدات الفنية من جهة أخرى.. الخ.

وأصبح التساؤل المطروح على كافة الشعوب الإفريقية - مثل العالم العربى فى ذلك الوقت- هو سؤال «الوحدة أولاً» أم بناء المجتمعات واستقلالها السياسى وبنيتها الدستورية والاجتماعية أولاً. وأية قوى ومصالح - فى كل الحالات - هى التى يمكن أن تقوم بهذا البناء؟

لغة الوحدة وبابها المفتوح

لن يصعب على من ينادون بوحدة القارة الآن أو إقامة «الدول الإفريقية المتحدة» أن يجدوا منافذ لدعوتهم فى ميثاق المنظمة، رغم الأبواب الموصدة أمامهم. ففي ديباجة الميثاق هناك النص على أن المجتمعين «مدفوعين بإرادته مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لآمال شعوبنا فى تدعيم الأخوة والتضامن فى نطاق وحدة اكبر تتخطى كافة الاختلافات القومية والاقليمية»... و«تحدونا الرغبة بأن نرى من الآن جميع دول افريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها..»

ثم يعلن الميثاق فى مادته الأولى عن إقامة «منظمة الوحدة الإفريقية» (لابد أن يلاحظ القارئ العربى أن ميثاق جامعة الدول العربية لا يذكر مسألة «الوحدة» بأى شكل ولو لمرة واحدة! وفى المادة الثانية عن أهداف المنظمة يذكر الميثاق الإفريقى عن أول الأهداف أنها «تقوية وحدة دول افريقيا وتضامنها»...

ثم تبدأ المعوقات الحقيقية التى يضعها المعسكر الآخر بالحديث عن سيادة الدول «وعدم التدخل» واستنكار «النشاط الهدام للدول المجاورة»، وشرط الثلثين فى التصويت حول معظم القضايا الرئيسية ... الخ.

ويدعم هذا المعسكر موقفه بالنص على أن «السكرتير العام» هو سكرتير إدارى حتى لا يكون له حرية التصرف بأى روح وحدوية فى أى وقت. وأن أى تعديل فى الميثاق لا يتم قبل اخطار جميع الدول قبل عام من طرح الفكرة.. ليوافق على ذلك ثلثا الأعضاء. ولاحظنا أن أحدا من معسكرات المنظمة لم يطرح فكرة تعديل الميثاق بشكل جدى حتى الآن، ولذا فإن محاولة ليبيا مؤخراً لطرح تعديل الميثاق بهمة واضحة، قد يكون أمامها المنافذ المفتوحة، بقدر ما سيكون أمامها الأبواب الموصدة، ومن حق المالك دائما أن يحول النوافذ إلى أبواب..» فى حدود القوانين السارية.

الرياح والنوافذ

رياح كثيرة هبت على منظمة الوحدة الإفريقية فهزت نوافذها وأبوابها أكثر من مرة. فالنوافذ المفتوحة أدخلت يوما «لجنة تحرير المستعمرات» لتقيم معسكرات على أرض دولة تنزانيا لتدريب المناضلين من أجل تحرير أقاليمهم، وخلقت شرعية للكفاح المسلح أقرتها الامم المتحدة نفسها بعد عشر سنوات تقريبا من إقامة منظمة الوحدة الإفريقية. وهذه النوافذ أدخلت ميثاق «حقوق الشعوب والإنسان الإفريقى» ليصدر عن منظمة الوحدة الإفريقية منذ منتصف الثمانينات، وتقام له لجنة قضائية مسئولة داخل منظمة الوحدة الإفريقية نفسها. وأدخلت هذه النوافذ أيضا «آلية فض المنازعات» والاستعداد للتدخل الجماعى عسكريا وسياسيا فى حالة الصراع السياسى لو توفرت الاموال لذلك، وهى آلية تتخذ من القاهرة أحد مراكزها. كما باركت بشكل أو بآخر عمل «إيكوموج» الآلية العسكرية التى قادتها نيجيريا لفض الصراع فى ليبيريا ثم سيراليون بنجاح ملحوظ. ودخل من النوافذ والأبواب أيضا «خطة لاجوس» ثم أبوجا (نيجيريا) كاستراتيجية للتحرر والتخطيط الاقتصادى الموحد.

أشياء مثل هذه حلمنا ونحلم ببعضها على المستوى العربى فلا نرى إلا صورا مزعجة لرفض التقدم ولو فكريا أو رمزيا على مستوى العمل المشترك ناهيك عن الموحد.

وتكفى آلية الاجتماع السنوى الدورى للقمة الإفريقية كفارق بين الاحلام الإفريقية والعربية. بل ويكفى مراجعة مكتسبات التنظيمات الاقليمية الإفريقية التى سبق حديثنا عنها - الكوميسا

والإيكواس- لنرى توحيد التجارة والجمارك فى الأولى وتوحيد جواز السفر أو الاقتراب من ذلك فى اجراءات التنقل فى الثانية.

إزاء هذه النوافذ، هناك أبواب مغلقة كثيرة بدورها؛ هناك النفوذ الاجنبى، الأمريكى والفرنسى الصاعدان مؤخراً؛ وهناك أيضاً الروح الإقليمية فى الجنوب الأفريقى وغربى أفريقيا بصفة خاصة (مقابل القطرية العربية). وهناك ضعف بنية الأمانة العامة للمنظمة وعدم قدرتها على المبادرة فى ظروف ضعف مالى ملحوظ بسبب عدم دفع الاعضاء لمساهماتهم. وهناك عدم توفر ميراث سابق لمحاولات تعديل الميثاق ليتوفر فيه معرفة آراء الأعضاء المتنوعة.

لكن الاعتبار الهام أمام الطرح الليبى لتعديل الميثاق مؤخراً أو الدعوة لاقامة الدول الأفريقية المتحدة، هو أنه مع شرف المبادرة القادمة هذه المرة من الشمال الأفريقى العربى، وهذا مما يسعد به الفكر السياسى العربى فى النهاية، فإن المشاكل التنظيمية الاساسية أمام منظمة الوحدة الأفريقية فى نفس الوقت إنما تصدر عن المجموعة العربية الأفريقية فى المنظمة، ليس أقلها مشكلة الصحراء التى يتوجب اتفاق المغرب والجزائر بشأنها، ولا أقلها حالة الصومال التى تفتقد وجود الدولة أساساً، أو حالة جزر القمر ومطالبة أجزاء منها بعودة الاستعمار الفرنسى! أو حالة السودان، وإعادة طرح قضية تقرير المصير لأحد أقاليمه .. فى ظروف أخرى، كانت مسألة «الوحدة» الشاملة ترد على هذه المشاكل تحديداً .. لكن الأوضاع فى أفريقيا، أصعب كثيراً من هذا الرد السهل، الذى يجب ألا يتحول طرحه إلى عقبة خطيرة قد تعوق عمل المنظمة نفسها ... بوضعها الراهن.

إن طرح فكرة الدول الأفريقية المتحدة يحتاج لخطوات جادة تسبقه بالضرورة، تشمل تفعيل اللجان المتخصصة لمنظمة الوحدة للعمل على أساس وحدوى (ثقافى - اقتصادى اجتماعى) كما تشمل تفعيل الحركات الشعبية الديمقراطية ودورها الذى خبا من الحياة الأفريقية، وفى نفس الوقت يمكن تحريك اشكال مشاركة برلمانية ونقابية جديدة بتمثيل أكثر لجماهير هذه القارة المتطلعة إلى الوحدة.

افريقيا / أوروبا

١ - حوار الطرشان

فى أقل من أسبوعين من أوائل ابريل ٢٠٠٠، أجمع أخطر مؤتمرين من المؤتمرات التى ضمت بلدان الجنوب، أما بالالتقاء مباشرة مع أهل الشمال (مؤتمر قمة أوروبا - أفريقيا بالقاهرة ٢-٤ ابريل) أو وحدهم قرب القلعة الامريكية فى كوبا (مؤتمر مجموعة ال٧٧ أو ما سعى قمة الجنوب فى هافا ١٠ - ١٢ ابريل)، ونقول من أخطر المؤتمرات وفى الذهن مثال هذه الاجتماعات الحاشدة التى تقسم بالتعبئة الشاملة متلما تم عام ١٩٦٤ حين اجتمعت القمة العربية، ثم الافريقية ثم عدم الانحياز بالقاهرة.

وقتها كانت قضايا «التحدى الجنوبى» ساخنة بنفس القدر، وكانت مطالب «أبناء الجنوب» المستقلين حديثاً فى تحد حيوى للاستعمار الجديد والصهيونية، والاقتصادات الجديدة، وفى حاجة لتحديد المواقف تجاه الشمال الذى خرج منتصراً فى حرب «عالمية» سميت كذلك لأنه انفرد بقرار عولتها على حساب أبناء الجنوب دون أن يفى بأى وعد لهم.

يومها فى الستينيات - بدأ أبناء الجنوب متحفزين يريدون أن يسمعوا صوتهم للشمال، ومن موقع التحدى عندئذ.

لكن الرياح لم تمض بما تشتهى السفن، بدأت الانقلابات العسكرية فى افريقيا، ووقعت نكسة ١٩٦٧ فى الوطن العربى، ودخلت زعامات عدم الانحياز فى مأزق معروفة أو انتهى عصرها التاريخى (عبد الناصر - نهرو).

ومع بداية السبعينيات، وإن لم ترفع بلدان الجنوب نهائياً الرايات البيضاء، لكنها دخلت فى «دوائر الحوار»، تنشده مخلصه مع أبناء الشمال المتسلطين.. ليثبت لنا الآن أنها كانت «دائرة جهنمية» دخلناها بأرجلنا ليصعب الخروج منها إلا بالأمال الوهمية فى كل مرحلة. كان ثمة حوار الشمال/ جنوب ومطالب «النظام الاقتصادى العالمى الجديد»، وكان ثمة الحوار العربى

الأوربي» ومطالب التوزيع العادل لعوائد الثروة النفطية، وكان ثمة الحوار العربى الافريقى» مع الاعتراف بدور «الطرف الثالث» الشمالى فى استثمار عائداته بشرط تحقيق بعض التنمية فى بلدان افريقيا، بل ووصلنا لتجمعات بلدان الجنوب وحوارات جنوب / جنوب بهدف الوصول لمنطلق جديد وقوى نسبياً عند حضور حوارات الشمال/ جنوب. لم ينجح كل ذلك تقريباً فى الحد من عولة «النظام العالمى» ولا تحقيق أية شروط جديدة لصالح الجنوب، إلا ما تم انتزاعه هنا وهناك بالثورة المسلحة أحياناً «فى افريقيا وأمريكا اللاتينية» أو بالنضال والعمل الديمقراطى أحياناً أخرى (فى آسيا وافريقيا أيضاً)، وبدا الأمر فى النهاية جهداً داخلياً لأن الشروط العالمية الخارجية فى الواقع لم تتغير، بل ازدادت سوءاً وقسوة، ومع ذلك يبقى الشرط الداخلى هو الأساس فى هذه الأقاليم - رغم إنكار وجوده - بل واتهام بلدان الجنوب بالتقاعس وجلب التعاسة لأنفسهم. إن أحداً لا ينكر تحقيق كثير من التقدم والحضور فى أكثر من موقع فى بلدان الجنوب رغم ثقل المشاكل التى تعانىها مجمل بلدانه.. لكن الأمر كان يحتاج دائماً لحوار حقيقى مع الطرف الآخر الذى ساد على مسطح الكوكب برأسماليته العاتية منذ خمسة قرون .. ومع ذلك لم ينجز إلا حوار الطرشان!

افريقيا تنشد السلامة

فى اجتماع القاهرة، قمة الاتحاد الاوروبى - افريقيا، بدت التسمية هكذا أوروبا المتحدة، وأفريقيا .. هكذا شتاتاً! رغم أن منظم الاجتماع هو منظمة الوحدة الأفريقية، وبقرار قمتها فى الجزائر فى يوليو ١٩٩٩، ومع ذلك لم يشأ الإعلام ولا الطرف الأوروبى أن يسميه قمة «المنظمتين» وقبلنا ذلك! بعدها جاءت التوجيهات الأوروبية أو قل المخاوف الأوروبية من تكرار «سياتل» الأولى أو الثانية ضد الاجتماع، برفض أية اجتماعات للمنظمات غير الحكومية فى نفس الوقت بالقاهرة، مما يتعلق بهذا الحوار الأوروبى الافريقى.. الصامت .. وقبلنا ذلك.

وعلى المستوى الأوروبى، كانت البرتغال، رئيسة الدورة الأوروبية نشيطة بما فيه الكفاية، فحصرت أوراقاً مهمة من طرفها، عن أولويات التعاون وحاجات الحوار المستقبلى، ضمن قائمة المواقف والاهتمامات الأوروبية، على رأسها تحقيق «الأمن والاستقرار» ومن أجلها «شروط

الديمقراطية»، ومن نتائجها إتمام الإصلاح الاقتصادي و«توفير السوق» للتجارة الحرة. ثم بعض الأحاديث عن حقوق الإنسان، والمرأة وتلطيف شروط سداد الديون أو الإعفاء من بعضها .. الخ. وبين طياتها أدوات السلام عسكرياً وسياسياً جنوب المتوسط، والشروط الأفضل للاستثمار، والتنظيم الأفضل للهجرة، وكل هذه الشروط - أو نقاط الحوار! - هي نقاط تنظيمية محكمة، لا تثير إلا الرغبة المعلنة والخافية عن ضرورة الحد من دور الدولة وتداخلها .. فإذا ما ساءت الأوضاع الداخلية، إنسانياً أو اقتصادياً أو عرقياً أو تضاعفت ظروف الصراع الكامنة، فإن مبدأ التدخلية الإنسانية يعتبر قائماً، وقوات حفظ السلام تعتبر مشروعاً دائماً، ومبدأ السيادة الوطنية أو سيادة الدولة يعتبر معوقاً في شكله التقليدي الذي لا يتوافق مع شروط النظام العالمي ومتطلباته.

وأوراق الطرف الأوروبي التي حاولوا تمرير مضمونها بقوة في مؤتمر القاهرة، مليئة بالمواقع التي لا تعني إلا أننا شاهدنا حوار الطرشان بالفعل. بل ونجحوا في النهاية في تحرير الكثير منها في البيان النهائي «المشترك».. والأمثلة على ذلك كثيرة، ونقرأ مثلاً الفقرات التالية من البيان الختامي وبعض الخطابات الافتتاحية الرسمية من الجانب الأوروبي :

● إن علاقات أوروبا بأفريقيا كانت قائمة منذ قرون وأدت «للتعاون في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان في ذلك ردع واضح للذين تحدثوا عن ضرورة اعتذار أوروبا عن فترة الاستعمار وما جرى فيها من استغلال ومن اختراقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

● الإدماج السلس لأفريقيا في الاقتصاد العالمي!! والترحيب بالاقتصادات ذات التوجه الخارجي وذلك بتحرير التجارة والالتزام بالعولمة في عصر هبوط نسبة افريقيا في التجارة العالمية وسرعة تهميشها ... الخ.

واقترضت هذه الاطر العامة «للاتفاق» إقراراً «بتحرير القطاع الخاص كمحرك للنمو» بهدف الحد من دعوة الدور الأقوى للدولة، وربط مساعدات التنمية الصناعية بتيسير إدماج افريقيا في السوق العالمية، وليس طبعاً لبناء الاقتصاد الوطني المستقل المعتمد على الذات.

- وعندما ناقشوا مشاكل «التنمية» الموعودة هذه، تم الحديث فقط عن «تخفيف أعباء الديون»، عبر المبادرات الثنائية وليس بالحوار الجماعى أو بالالتزام الأوروبى الجماعى لتخفيفها، بل والرد على أصوات «الغاء الديون» جماعياً أو فردياً.
- وعند الحديث عن مأساة المهاجرين أو القوى العاملة المهاجرة لم يجر الحديث الأوروبى إلا عن الحد من كراهية الاجانب بينما انصب الحديث عن مشكلات الهجرة والتشرد فى الحركة المتبادلة للمهاجرين بين الدول الافريقية.
- بعد ذلك مضى الحديث عن ضرورة توفير «الديمقراطية» وحقوق الانسان وعدم التدخل إلا فى إطار الأمم المتحدة، وفى كل ذلك تركت أوروبا حق الحديث الافريقى «الحر» عن مشكلاتهم الداخلية أو المتبادلة بتحية الاتفاقات الجماعية والثنائية الافريقية وحول أبوجا وسيرت وحالة الفقر وعدم الاستقرار وتجارة الأسلحة ووضع المرأة والطفل والتمدين والترريف.. الخ.

ماذا تريد افريقيا ؟

- لانستطيع القول بماذا طالبت افريقيا، لأن معظم «النظم الافريقية» من طلاب السلامة وليست فى وضع المواجهة التى عرفت فى مطلع الستينيات، ولكننا نستطيع الحديث عما تريده افريقيا وهو ما بدا فى بعض «الأروقة» الافريقية أو خطابها تجاه المؤتمر. وهو ما تسرب بعضه على استيحاء فى قرارات المؤتمر نفسه فى الفقرات الخاصة «بالتعبير عن الذات». وإذا نقول أن الأمر بدا وكأنه حوار الطرشان، فالفقرات التى تقول اتفق المجتمعون على (.....) قليلة جداً وذات طابع إنشائى أو فى المسائل المكررة، أما ما يتعلق بالديون أو الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية... الخ فقد ارتبطت دائماً بنصوص «أخذنا علماً» أو «ضرورة كذا».. لذلك نتحدث هنا عما تريده افريقيا أو جدول الأعمال الافريقى الذى بدا مسكوتاً عنه.
- تنظيم وتنمية الاقتصاد الافريقى كقوة تفاوضية، ويتطلب ذلك شروطاً أفضل فى الاتفاقات الاقتصادية خاصة مع نهاية اتفاقية لومى للمرة الرابعة هذا العام وحاجة الطرفين لتجديدها رغم - أو رغماً عن - شروط اتفاقية التجارة الدولية، لما تتضمنه لومى - على

الأقل - من بعض التفصيلات والتفسيرات للتجارة الافريقية. كما يحتاج الأمر لصناديق تنمية أوروبية بشروط أفضل تعود فيها أوروبا لبدأ ١٪ من الدخل المحلى القومى للمساعدات الخارجية (وهو لا يتعدى الآن ٠.٣٪ فى أحسن الأحوال) ويرتبط ذلك التعاون مع افريقيا فى تخفيف شروط المؤسسات المالية الدولية حول التكيف الهيكلى وشروط نادى باريس حول الديون ... الخ.

● وتطلب افريقيا الحد من تجارة السلاح وعدم استغلال الحروب المحلية أو الصراعات بأنواعها «للتجارة والتدخل» بل واستنزاف الثروات الرئيسية مثل الماس والبتروىل ... الخ.

● وتشير قضية الصراعات مسألة «قوات حفظ السلام» التى تحرص الولايات المتحدة على بنائها - ولو افريقيا - لكن بمعرفتها كأسلوب للحضور المادى المتميز، بينما تتخوف أوروبا من نتائجها الأمنية ومن التدخل الأمريكى نفسه عن طريقها. وإزاء ذلك فإن أوروبا لابد أن تبدأ بدعم منظمة الوحدة الافريقية فى بناء أداة حل الصراعات بشكل مستقل وفعال، واثقة أن الاستقرار الذاتى سيكون لصالح الجميع.

● من جهة أخرى تريد افريقيا بناء «الدولة القوية» التى لم يكتمل بناؤها أو دورها بعد، فى السياسة كما فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة. وتستطيع أوروبا أن تلحظ أن البلدان ذات التراث «الدولتى» هى البلدان الأفضل حالا مهما اختلفت اتجاهاتها (غانا - السنغال) وأن ذلك يتيح فرصة نمو ديمقراطى أيضاً بقدر أفضل من فرض شروط الحكم الجيد والديمقراطية على أرض خواء نتيجة الاستغلال الأوروبى الفاضح (حالة الكونغو).

● وتريد افريقيا احترام الثقافات الافريقية، مثلما تطالب أوروبا بوقف النفوذ الثقافى والإعلامى الأمريكى فى أوروبا (فيما عرف فى حوارات «الجات» بمطلب «الاستثناء الثقافى» - كمطلب فرنسى ضد الغزو الثقافى الأمريكى).

● لكن احترام الثقافات الافريقية يقتضى التخفيف من ضغط وتنافس الفرنكفونية «والانجلوفونية» وهذا يبدو أمراً صعباً، إزاء التدفق الإعلامى وهيمنة أساليب التعليم، والرغبة فى تكوين ثقافى معين عند القبول بهجرة بعض أبناء افريقيا إلى أوروبا، رغم موجة الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين التى لاتبذل فيها أوروبا الكثير لوقفها إزاء استفادتها الكبيرة من المهاجرين.

● إن افريقيا للأسف - لم تتوان في توفير شروط التجارة الحرة، واستعمال رويشة صندوق النقد الدولي، والحد من برامج التنمية المخططة، بل والتسليم في دور الدولة وهيبتها.. الخ، ومع ذلك تسربت منها الأموال والثروات لتصل الودائع الافريقية في أوروبا لحوالي ٢٥٠ مليار دولار، لكي تصل الديون في نفس الوقت إلى أكثر من ٣٥٠ مليار دولار.

● ورغم كل ذلك تتحدث أوروبا عن مزيد من «الدمج» لأفريقيا في الاقتصاد العالمي، وتأتي لمؤتمر القاهرة لترتب هذا الدمج أو تضع شروطه وتصيغ أساليبه، في حدود رؤيتها وتنافسها مع الوحش الأمريكي الكاسح... فهل نجح حوار الطرشان في تبادل الرسائل على الأقل؟

ربما، ولذا فإن الافريقيين راحوا إلى هافانا في مؤتمر قمة الجنوب بعد أسبوع من اجتماع القاهرة، مستقوين بالآسيويين لبيعوا برسائل من محطة كوبا - قد تبدو أكثر قوة ! ... ولهذا حديث آخر.



افريقيا / أوروبا

٢ - من حوار الطرشان .. إلى صرخة هافانا وبانجوك

بدأ اجتماع القمة الأوربية الافريقية فى القاهرة اوائل ابريل ٢٠٠٠ تمهيدياً، وأكثر
براجماتية، ورغبة فى الحوار. لكننا لو قلنا أنه انتهى إلى ما يشبه حوار الطرشان، بمعنى أن
يردد كل طرف لنفسه ما يريد قوله فقط، فلا بد أن نضيف فى النهاية أنه كان مفيداً كاختبار أو
طرح للنوايا، تجاه عملية العولة ورغبة أوروبا فى تمييز دورها المستقل نسبياً عن الولايات
المتحدة، وعملية المساعدة لأفريقيا وفق شروط ثنائية لا تحمل تنازلاً جذرياً منها فى مجال
تسديد الديون واحتواء الاقتصاد الأفريقى، كما عبرت افريقيا عن نواياها، تجاه التزام أدب
الحوار، ونشدان التعاون، فى قضايا تمس جوهر التنمية لا مجرد «النمو» الذى لا يخدم إلا
التجارة الدولية على نحو ما تدفع لذلك استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يمض أسبوع من اجتماع القاهرة، حتى التقى الافارقة باخوانهم الآسيويين
واللاتينيين، من الكاريبى إلى الصين فى مظاهرة «قمة الجنوب» أو مجموعة الـ ٧٧، على أرض
الثورة الكوبية فى هافانا. واصبحت تسمية الاجتماع هنا ذات دلالة، حول طبيعة المواجهة بين
الشمال والجنوب فى حدود ثنائية «أغنياء - فقراء» فى ظل «النظام العالمى» للرأسمالية المالية
فى هذه الفترة، أو دلالة العودة لروح التأسيس لمجموعة الـ ٧٧ عام ١٩٦٤ عندما كانت
المواجهة باسم ثنائية «دول التحرر الوطنى» وعدم الانحياز» ضد الاستعمار الجديد وأعداء
الاستقلال الوطنى ... الخ. وكان طبيعياً، وهذا الحشد فى «هافانا» أن يغتم الرئيس الكوبى
«كاسترو» تلك الفرصة، ليبقى على «دلالة كوبا» الخاضعة لأطول تجربة حصار فى التاريخ
الحديث، كما تخضع لضغوط التكيف مع الوضع العالمى الراهن بتدرج لا يعرف معظمنا
أبعاده بعد ومدى تأثيره فى «نظام الدلالة»! لكن كاسترو فجر حديثاً قريباً من قلوب بعض
الحاضرين عن وحشية الرأسمالية، وحالة «الهولوكوست» أو الحرق الجماعى لمصالح الشعوب

الفقيرة، بل وطالب بمحاكمة «نورمبرج» للرأسماليين العالميين! ومن هذا المنطلق «الثورى» بعث «كاسترو» بدوره بإشارة إلى «اللوى اليهودى» فى العالم تفيد متابعته «لقضاياهم» على النحو السائد بجنون فى هذه الفترة، واعتقد أن الاعلام «العالمى» الخاضع لهذا اللوى، قد منحه بعض الفرص الاعلامية مكافأة له على ذلك، وإن كان الاعلام «المحلى» فى أمريكا لم يرحم «كاسترو» من ضجيج قضية الطفل «إليان» الكوبى «اللاجئ» رغم أنه فى أمريكا، واستمرار تذكير كوبا بأن الفضال ضدها مستمر لنيل مدركات أصغر طفل فيها ناهيك عن تذكير العالم الآخر بمخاطرها وخاصة بعد اقتراباتها مع بعض نظم الحكم فى أمريكا اللاتينية!

فى هذا الجو شعرنا من عدد من التحركات أن تجمع «قمة الجنوب» يتجه ليصبح تجمعاً شبيهاً أو بديلاً عن تنظيمات «المجتمع المدنى» أو المنظمات الأهلية فى مؤتمرات «القمة العالمية» أو «قمم العولة» المعروفة التى شهدت تمردات بعنوان «سياتل» و«ضد ديفوس» بقيادة بعض المنظمات الأهلية. فها هى آسيا تدفع بصوت «مهاجرين» عن «التكافؤ» والعدل فى النظام العالمى، تعبيراً عن انطلاقة امثال ماليزيا فى التجارة الدولية وما تقابله من «صدات» عدم التكافؤ، وعدم توفر العدل فى الموازين الدولية. وهامو بوتفليقة يطرح حدود احترام دور «الدولة» إزاء هجوم «العولة» على الحدود والقيود المحلية، وكان ملفتاً تغير نغمات «الاعتدال» الواضح التى بدت فى اجتماع القاهرة من قبل رؤساء امثال «أو باسانجو» (نيجيريا) أو «تابو مبيكى» (جنوب أفريقيا) حول الديون أو «التدخل الانسانى» الخارجى .. الخ، وإذ بهما يتحدثان لغة جديدة فى «هافانا» عن «اتحاد» الفقراء ضد الشمال القاهر، وعن «مقرطة» نظام الأمم المتحدة بوجود تمثيل أكثر فعالية فيها وفى أجهزتها لمجموعة دول الجنوب، و«إعادة السلطة» للجمعية العامة للأمم المتحدة... الخ وليس «بانفراد» صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بالسلطة، ورغم تصريحات فرنسية وألمانية عن تخفيف الديون، وإلغاء أقدار مختلفة منها على سنوات طويلة، لكن صرخات «هافانا» راحت تذكر بعدة نقاط جوهرية تصل لأبعد من تلك الاغراءات الأوربية الصغيرة. فقد جرى تذكير بوعدها زيادة نسبة المساعدات إلى الدخل القومى الأوربى لتصل (٧,٠٪) والذي لم يبلغ ربع هذا الوعد المتواضع، وجرى التذكير برخص صادرات الدول الفقيرة من إنتاجها من النسيج، بل ومنتجاتها الزراعية، أمام استمرار استفحال أسعار المنتجات الصناعية لدول الشمال عمومًا، وتذكر البعض بفجاجة الطرح الأمريكى عن

«التجارة الحرة لا المساعدات» Trade not Aid. وبينما تستمتع أمريكا نفسها بأكثر من ١٧٠ مليار دولار من الاستثمارات الخارجية المباشرة (آسيوية وعربية مثلاً) فإنها تبخل بأى حديث عن موازنة هذه التجارة الحرة التى نتحدث عنها بنسبة استثمارات مناسبة لأفريقيا مثلاً.

لم تكن «هافانا» وحدها موقع الصراخ المتبعث من أبناء الجنوب أو قوى الرفض الواضح لإجراءات العولة، ففى نفس وقت اجتماع هافانا كان ثمة اجتماع لقمة «صندوق النقد الدولى والبنك الدولى» فى واشنطن، كما جرى اجتماع دول منظمة التجارة والتنمية (انكتاد) التابعة للأمم المتحدة فى بانجوك أقصى شرقى آسيا، وقد التفت عدد من المنظمات الشعبية، أمريكية وغير أمريكية باجتماع واشنطن تفضيح «مخططات» ضد بلدان الجنوب المجتمعة فى هافانا وبانجوك. ولم يكن «المخطط» فى واشنطن قاصراً فقط على عدم تحريك المنظمتين «العالميتين» لموقفيهما بأى قدر لصالح الجنوب، بل إنه كان ثمة رغبة أمريكية فى تحدى الجنوب وأوروبا معاً، باستمرار قيادة «الإدارة العاتية» لصندوق النقد الدولى خاصة فى مهامها التعسفية. فهى تفرض استمرار رئيس الصندوق، الأمريكى اليهودى، بل والصهيونى، صديق الرئيس كلنتون الوثيق الصلة به، والذي يغرس الشخصيات اليهودية الصهيونية فى الإدارات الرئيسية للصندوق على نحو ما يفعل صديقه كلنتون فى الإدارة الأمريكية مستبعداً - حسب معلومات معروفة - قيادات أفريقية وآسيوية فى الصندوق بحجج إدارية مختلفة لا داعى للخوض فى تفاصيلها. هذا الثبات «حول التجارة لا المساعدة» وفق الشعار الأمريكى وليس - حتى - الأوروبى هو الذى جعل الدماء تسيل فى واشنطن ضد استمرار سياسة الصندوق تجاه الدول الفقيرة، وهذا الموقف نفسه هو الذى حرك الأصوات فى «بانجوك» ومن تنظيم تابع للأمم المتحدة مثل «أنكتاد» باستنكار موقف دول الشمال ضد الجنوب المضطهد.

إن تحول «اجتماعات رئاسية» بهذا الشكل إلى ما يشبه الاجتماعات الشعبية للمجتمع الأهلى ضد القمم الكبرى هو الظاهرة التى أصبحت تسود أكثر من موقع فى بلدان الجنوب. والموقف فى زيمبابوى مهما تعددت أسبابه داخلياً، هو صرخة ضد بريطانيا على وجه الخصوص فى سياستها التابعة للسياسة الأمريكية، وفى نيجيريا مثل تنزانيا والسنغال تتعدد مواقف «الصراخ» بما لا يخلو من دلالة اشرنا لأهميتها حين صدرت - على أساس اكبر - فى الستينيات.

إن أوروبا أيها السادة تدفع أكثر من ٨٠ مليار من الدولارات دعماً لمزارعيها للمحافظة على مستوياتهم المعيشي وتسعير منتجاتهم الزراعية، بينما تدفع إفريقيا وحدها أكثر من هذا المبلغ تسديداً لاقساط ديون بلغت ٢٥٠ مليارات، تدفعهم تبعاً بما وصل لضعاف قيمة الديون، دون أية رغبة أوروبية أو أمريكية لمعالجة «مسألة الديون» في جملتها، إن بعض صرخات هافانا - واشنطن - بانجوك، كانت حول فكرة «إلغاء الديون» كلية، لكن هذه الفكرة نفسها - كما بحثها مثقفون أتيح لى مشاركتهم مؤخراً في زيمبابوي وتنزانيا - لا تعالج الموقف، لأنها ستمهد إلى تراكم ديون جديدة بفوائد جديدة... وهكذا تستمر بلدان الجنوب في دائرة جهنمية.

المطلوب الآن فرض منهج «إعادة التكييف الهيكلي» لاقتصاديات التنمية، والتعاون في إطار قواعد العولة، ونظام الاستثمار المباشر وغير المباشر، وأدوار المنظمات الإقليمية المسؤولة في التكامل الاقتصادي المواجه للمشاكل بدرجة أو أخرى.

إنه لا يمكن أن ينطلق وحش حرية التجارة لتتاجر الشركات عابرة الجنسية أو متعددة الجنسية في الثروات العربية الإفريقية (البترول - الماس - الذهب - الكاكاو - القطن - الفول السوداني - البن ... الخ) بحرية مطلقة وتحديد أسعارها في نفس «المركز» الذي يحدد أسعار المنتجات الصناعية المصدرة لنا بفوارق فلكية دون خجل، أو توازن، أو عدل وتكافؤ، وفق اللغة التي يختارها المتحدث! والمنطقي - ما دام المركز واحداً وعالمياً - أن يقوم السادة الحاكمون فيه بأجراء المعادلات الضرورية، لا أن تتوفر الحرية للاخذ والنهب من جهة، والإجبار والقهر في الجهة الأخرى.

نعرف أن الاجتماعات الدولية هذه قد تكون مجرد صرخات ضد الظلم العالمي ولكن الصراخ لا يكفي ما لم يعد لشكل ما من مواقف حركات التحرر الوطني التي قدمت معاني الاستقلال، و«السلطة القطرية»، حتى لبعض الفئات والطبقات ... الخ فهي نفسها التي قد تؤدي إلى تغيرات جذرية أكبر في مرحلة تالية، إذا انتقلنا من حوار الطرشان .. إلى تفاعل أصحاب المصالح الحقيقية!

القسم الثاني

الواقف الأخرى المنكر

القنابل الموقوتة..والدراسات المستقبلية(*)

الدراسات المستقبلية فى العالم العربى تأخذ فى اعتبارها عادة عناصر كثيرة مثل التحولات السياسية أو الاقتصادية الكبرى، أو تصاعد قوى معينة وهبوطها، أو تطور عوامل القوة العسكرية أو التقنية أو النووية.. الخ... وعندما تأتى لعناصر الصراع، فإنها غالبا ما تتوقف عند الصراع العربى الاسرائيلى، أو الصراعات الثنائية البارزة بين الأقطار العربية الحدودية منها. من هنا لا تقفز الى الأذهان بعض القضايا الكامنة التى تشكل قنابل موقوتة بأخطار الانفجارات، وقد كانت علاقات العراق بمنطقة الخليج مشكلة كامنة لم يأخذها الكثيرون فى اعتبارهم لفترة طويلة، ومن ثم لم يقدروا احتمال انفجارها بالشكل الذى وقع به الانفجار؛ فكان ما كان، وأعتقد أن منطقة "الصحراء الغربية" مهددة بعدد من مثل هذه القنابل الموقوتة فى العالم العربى تجعلها جديرة بالانتباه المبكر قبل أن نشهد نوعا جديدا من الكوارث! ومع ان تعبير "الصحراء الغربية" يقود الى نماذج الصراع حول الأمازيجية والطوارق.. وزنج موريتانيا.. وغيرهم؛ إلا أننى أعنى "إقليم الصحراء الغربية" المسمى على بعض الخرائط الدولية "الجمهورية الصحراوية.. العربية الديمقراطية" برئاسة السيد محمود عبد العزيز القابع فى تندوف على حدود الجزائر/الصحراء.

وقد يدهش بعض العرب من دفعى للموضوع إلى هذه الصدارة التى لا يتوقعونها، بينما اختطفت أبصارهم تهديدات الحرب الامريكية ضد العراق خلال الاسابيع الاخيرة، وأنا أقول إنه لهذا السبب نفسه استوقفنى توجه الأمين العام للأمم المتحدة لزيارة منطقة المغرب العربى أو قل الشمال الافريقى فى ظرف كانت تتصاعد فيه الازمة العراقية، ومع ذلك وجد الأمين العام- الذى لم يزر منطقة الشرق الأوسط من قبل الامتوجها الى بغداد لخطورة الموقف منذ عدة شهور،- وجد نفسه مضطرا لزيارة منطقة الشمال الافريقى، وعلى جدول زيارته أراض تدعيها المغرب والجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية فى نفس الوقت، مثل مدينة

(*) كتب المقال فى ديسمبر ١٩٩٩.

العيون، أو مركز إقامة الرئاسة الصحراوية فى تندوف (على أراضى الجزائر) بالإضافة لزيارة للجزائر وموريتانيا ثم تونس...

فما الذى يدفع دبلوماسى ماهر مثل كوفى عنان إلى هذه الزيارة، مالم يكن الموقف مهيدا بالفعل بخطر حقيقى؟ وأين عناصر الخطر المحتمل فى تفجر قنبلة الشمال الأفريقى؟ وهل يؤدى تحرك "الدبلوماسية الصحراوية" إلى إقلاق الدبلوماسية الدولية ذات المهارة والدبلوماسية المغربية ذات الثقل الى هذا الحد؟ يبدو ان الأمر أخطر من رغبة حوالى ربع مليون نسمة بالجمهورية الصحراوية فى الاستقلال الذى ظل مطلباً لحوالى ربع القرن حتى الآن. يكفيننا القول أنها من أغنى مناطق العالم بالفوسفات، وان المغرب وقع منذ عقد من الزمان صفقة القرن مع "الاتحاد السوفيتى" - قبل انهيار نظامه الاشتراكى - بشأن استغلال فوسفات المنطقة الى جانب استثمارات كبرى أخرى عينت "دى كويار" نفسه فى مجلس إدارة أحدها بعد تركه لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة! فى محاولة لترضية الاسبان - باعتبار المذكور لا تينيا - بعد تسليمهم الاقليم للمغرب وموريتانيا فى موعد "استقلاله" المقرر.

أين القنبلة الموقوتة فى كل ذلك؟ موقع القنبلة هو العلاقات المغربية الجزائرية بالأساس، رغم ما يبدو على السطح من هدوء. وذلك ان المغرب لا تستطيع ان تتخلى عن الإقليم تحت أى ظرف، بعد المسيرة الخضراء بقيادة الملك نفسه عام ١٩٧٦ وحتى بالمسيرة الديمقراطية عام ١٩٩٨ من أجل تحميل هذه القضية لكل القوى الفاعلة فى المغرب. والمملكة المغربية ذات مشروع سياسى ثقافى كبير، ولا تخدمه السياسات الاجتماعية الاقتصادية القائمة بقدر كاف، وإنما تخدمه أكثر سمعتها السياسية فى الاستقرار، وفى العمل للحفاظ على وحدة "التراب المغربى" بالتطلع الى تحرير "سبتة ومليلة" من الاحتلال الاسبانى، وتصفية قضية الصحراء لصالحها باجراء "استفتاء مناسب". وقد اضطرت للتسليم باجراء هذا الاستفتاء فى ظروف صعبة عام ١٩٨٨، ولكنها ولا شك استفادت من فترة اضطراب الموقف الجزائرى وكمون نشاط الجمهورية الصحراوية لبعض الوقت؛ حتى أجبرها الأمريكيون مرة أخرى على التسليم ببعثة للأمم المتحدة ووسيط أمريكى (جيمس بيكر) لإتخاذ إجراءات الاستفتاء، ووفرت المنظمة الدولية التى تشكو الفاقة ١,٦ مليار دولار على مدى أقل من عقد للانفاق على قوات

"حفظ السلام في المنطقة"! من جهة أخرى لا تبدو انشغالات الجزائر الداخلية مانعة لها من استقرار موقفها تجاه الصحراء لمصالح اقتصادية كبيرة في ضمان مرورها للمحيط وإحياء منطقة تندوف، التي سبق أن دخلت حرباً مع المغرب نفسها عام ١٩٦٣ بسبب زحف الأخيرة إليها فجأة. فكان لابد للجزائر أن توقف تطلعات المملكة المغربية للتوسع في ذلك الوقت، كما أن ذلك هو نفس الاعتبار الذي يدفعها إلى استمرار موقفها مع الصحراء حتى الآن. والعسكرية الجزائرية لن تقبل بالهزيمة بعد كل ما تكلفته مع "البوليزاريو"، ولن تسمح بعودة الروح المغربية للهيمنة، كما أنها ستجد في معالجة الاضطراب في منطقة الصحراء وسيلة للانشغال عن ضغط الرأي العام لحل المشكلة السياسية مع "المتطرفين الإسلاميين" وذلك بتوجيه الانظار إلى "معركة وطنية" على حدودها، بدلا من المعركة الاجتماعية داخلها! هكذا نجد أن بعض القنابل الموقوتة تشكل "شرعية" لنظم ثقيلة الوزن مثل المغرب والجزائر، ولا شك أن "السياسات الكبرى" الخارجية تجد منفذها بالضرورة من خلال هذه "الشرعية" نفسها، والبلدان المهيئان لتفجير الوضع بينهما سيعرضان نفسيهما لتدمير أن يقل عما حدث بين العراق وإيران؛ فالبلدان ذاتا إمكانيات اقتصادية كبيرة، وذاتا وزن سكاني وعسكري كبير ولهما منافذهما المتعددة إلى قطب أو آخر على المستوى الدولي وخاصة إزاء التنافسات الأوروبية الأمريكية، كما أنهما يعانيان في نفس الوقت مشكلات داخلية حادة تدفعهما إلى اللجوء لسلاح المعارك الخارجية.

من المؤسف أن منظمتنا القومية والاقليمية لا تسهم بأية مقاربة نحو هذا النزاع، فلا الجامعة العربية تعالج الموضوع بأي قدر من المسئوليات أو الجدية بحكم عجز ألياتها عن إثارة مثل هذه المسائل ما لم يلجأ إليها المتضررون، واكتفت مبكرا بالسعادة لقذف القضية في ملعب منظمة الوحدة الإفريقية، والأخيرة زادت الموقف اشتعالا بالتصديق الجماعي على عضوية بوليزاريو في المنظمة فدفعت المغرب للخروج منها بانفعال ملحوظ، ثم جمدت القضية حتى نجحت المغرب في سحب اعتراف البعض - فرادى - بالصحراويين مع عدم القدرة على سحب مكانها في المنظمة.

ولقد ترك ذلك المسألة في يد "الشرعية الدولية" واستطاع عنان مؤخراً أن يجعلها من بين نجاحاته في المنظمة بتأكيد شرعية الاستفتاء، ومحاولة ترضية طالبي الهوية الصحراوية الوافدين من تندوف والحدود الجزائرية بنفس قدر العائدين من المغرب. ويشجع ذلك مسؤولي الجمهورية الصحراوية على الثقة بالاستفتاء لثقتهم في أهلهم، بينما باتت المغرب تخشاه بشكل ملفت، بل وتبدو المسئولة عن عرقلته، وهي تتحدث لغة التعبئة الشعبية مرة أخرى لمواجهة النتائج، كما تعبى القوى الدينية بالحديث عن "قوة البيعة التي تجب الاستفتاء" أي أن العامل الديني سيدخل عنصراً بدوره في إشعال فتيل القنبلة، بينما قوات الأمم المتحدة جاهزة وقائمة لتقديم "تقارير المراقبة" .. وياولنا من تلك "التقارير" ..!

إن أي دراسة مستقبلية للصراعات العربية /العربية لم تضع بعد هذه القضية على أجندتها، في الوقت الذي هي على الأجندة الأوربية التي ترتب ثبعا- مواقع لصفقات السلاح وتأكيد الهيمنة؛ في منطقة بهذه الحيوية لكافة القوى المتنافسة.

"والبوليزاريو" الذين يلوحون بأن "الاستفتاء هو الحل" يعيئون الجزائريين بدورهم، والآخرين يعرون بظروف إعادة صياغة السلطة، وهنا ستفيد قضية الصحراء هذا التيار أو ذاك من تيارات الصراع "العروبية" أو العسكرية. مراقبون آخرون ينظرون الى الموقف من زاوية بعيدة تماما عن إطار الصراعات العربية المألوفة، ويتساءلون عن إمكانيات ربط انفجار في ليبيريا وسيراليون وغينيا وتوتره في جامبيا ومناطق كازامانس في السنغال ليضعوا علامات استفهام- غير مضيئة!- على طول الساحل الغربي الافريقي على المحيط الأطلسي، ويتساءل البعض عن مساحات في هذه المناطق لدفن النفايات الذرية مثلما ثبت ذلك في الصومال والقرن الافريقي، أو استغلال ثروات اليورانيوم غير المحددة حتى الآن التي تجعل المنطقة هدفا جديدا على نحو ما كانت هدف التوجه الأوربي لنفس المنطقة من أجل الذهب في القرن ١٧-١٨، واستخدموا في ذلك النفوذ المغربي تحديدا في قوته وضعفه على السواء.

هل ينتبه العرب إذن الى ان المعركة ليست فقط من خلال صراع الحضارات أو الثقافات التي يُسحبون إليها بانفعالات عاطفية أو حتى دينية دون تقدير للأبعاد المادية المجسدة أمام

ناظرينا جميعا فى مجمل المصالح والصراعات الدولية والاقليمية؟ واذا ما وضعنا هذا الواقع المادى امام أعيننا فأى مستقبل نتوقعه لهذه المنطقة المشحونة بالمتفجرات؟ ها نحن امام أسئلة الدراسات المستقبلية الحقيقية. وقد قصدت أن أعالج بها موضوعا قد لا يكون قريبا الى الازهان، كما انه غير متوقع بشكل ملح، ولكن اللغم المكتوم اذا انفجر فإنه يذهب بالغث والثمين. والعناصر الحية فى المنطقة كثيرة ومثيرة لاسئلة المستقبل فعلا، فالجزائر حلم غربى دائم وكبير بسبب الثروات والموقع الاستراتيجى فى كتلة الشمال الافريقى، والمغرب منافس قوى على الامتدادات الافريقية والإسلامية المتوقعة ان ينشط دورها فى حركة بلدان الجنوب المستقبلية وأهل الصحراء اصحاب كبرياء تاريخى هو جزء من الوطنية المغربية نفسها. تلتحف الآن باطار من "شرعية" حق تقرير المصير، والتصويت فى استفتاء مقرر، وقوات دولية موجودة سلفا "لحفظ السلام ومراقبة اجراءات الاستفتاء" وهو الاطار الذى قامت فى حدوده اقصى الحروب (تذكروا تطورات حالة فلسطين!).

قصدت أن أعرض هذه الحالة مبكرا للتأمل؛ لأن ثمة تجاهلاً لمحاولات تفجير المنطقة من الداخل حتى تشغل عن الفتيل الصهيونى الاكثر خطرا.. والدراسة المستقبلية تقول إن العنصر المركزى للإثارة يستدعى ردود فعل مركزية قد توحد العرب، ولذا يجرى الحديث بكثافة عن "السلام" هنا، بينما العناصر الفرعية تشعل حريا أعتى ولا تستدعى اكثر من الحديث عن الاضطرابات الاقليمية وليس السلام الحقيقى الواجب بين اشقاء. فهل نطمع فى مزيد من الدراسات المستقبلية امام التجمعات والاتحادات والتحالفات الاقليمية داخل الوطن العربى، بل وبين بلدان العرب وجوارهم فى افريقيا وآسيا على السواء من أجل مستقبل أفضل؟

جنوب أفريقيا

١ - من التوازن .. إلى أين؟

تحتدم المعركة الانتخابية فى جنوب أفريقيا خلال مايو ١٩٩٩ تمهيداً لبرلمان جديد منذ الثانى من يونيو، وكذلك لرئيس جديد بعد مانديلا. ورغم معرفتنا العامة بنتائج هذه المعركة ، إلا أن ولادة جنوب افريقيا جديدة بعد هذه الانتخابات العامة وفق دستور جديد صدر عام ١٩٩٦، يجعل التساؤلات كبيرة حول ما يجرى فى جنوب أفريقيا الآن ناهيك عن الغد.

والرأى العام العربى خاصة لابد أن يكون متابعاً وواعياً بما يجرى فى جنوب افريقيا هذا الشهر قدر متابعته ووعيه - المزيف أحياناً - بما يجرى على أرض فلسطين عربياً وصهيونياً. وذلك للآتى :-

أولاً : لأن النموذج الذى يكتمل فى جنوب أفريقيا- مع الانتخابات القادمة - يظل نموذجاً يمكن تحقيقه - فى تقديرى- على الأرض العربية بدرجة أو بأخرى، حيث يجرى اكتمال التحول- على الأرض الأفريقية - من نظام عنصرى، تمييزى، كامل إلى تجربة ديمقراطية أفريقية تفوق أحلام الكثيرين، أفارقة وعرباً.

ثانياً : أن جنوب افريقيا، بتكوينها الاقتصادى والبشرى والسياسى والتقنى، من الدول الكبرى بين بلدان الجنوب، وهى ليست - بعد تطورها الأخير - من نوع كوريا أو تايوان - وقد كانت كذلك فى تبعيتها خلال فترة الحكم العنصرى- ولكنها الآن ذات توجه استقلالى أفريقى هام فى حدود ما تسمح به سياسات العولة والهيمنة الدولية.

ثالثاً : أن جنوب افريقيا بهذه التوجهات الجديدة ستشكل قوة اختراق متصاعدة، أو تعاون، فى اتجاه العالم العربى، بعلاقات اقتصادية نامية وملحوظة مع الخليج، أو علاقات سياسية وتاريخية مع الشمال الافريقى.

من هنا نتابع المعركة الانتخابية الدائرة والتشكيل المتوقع لهذه الدولة مع أوائل يونيو ١٩٩٩ وذلك المشروع الذى تلوح به قيادتها الجديدة على نحو ما سنرى بعد.

عبور مرحلة التوازن

نجحت جنوب أفريقيا - بقيادة مانديلا - فى عبور مرحلة التوازن الضرورى لاتمام عملية الانتقال من نظام عنصرى قهرى حتى ١٩٩٤ إلى دولة أفريقية جديدة تستهدف تأكيد تجربة ديمقراطية جديدة أيضاً خلال خمس سنوات تنتهى فى مايو ١٩٩٩. وفى مرحلة الانتقال هذه كان لابد من تصفية الشكل العنصرى للدولة تدريجياً وعبور عملية تفاوض ومساومة طويلة، وإتاحة أكبر فرصة للمشاركة الأفريقية، عبر التعبئة السياسية والأشكال الدستورية، وإدارة الصراع مع المتشددىين الأوربيين ومثلهم الأفارقة. وللذين يريدون المقارنة بما يجرى على الأرض العربية أن يتأملوا كيف أدار «مانديلا» وحزب المؤتمر الوطنى معركة الانتقال:

* لقد تشكل أولا تحالف ديمقراطى واسع بقيادة حزب المؤتمر، ضم اتحاد العمال القوى من أبناء المناجم والمصانع الهائلة فى جنوب أفريقيا (كوساتا)، كما ضم الحزب الشيوعى الذى عبأ الديمقراطيين البيض، وحصل هذا التحالف على أكثر من ثلثى برلمان الانتقال.

* ضمن الدستور الانتقالى وجود الجميع فى البرلمان (الانتخاب بالقائمة بحد أدنى ٥٪) وفي حكومة وحدة وطنية (عدد من الوزراء لكل حزب وفق نسبته فى البرلمان).

* منح مانديلا منصب نائب الرئيس، لرئيس الحكم العنصرى السابق (ديكليرك) حتى استقال بنفسه عام ١٩٩٦ تاركاً المنصب لثابو مبيكى، كما منح زعيم اليمين الأفريقى - بوتليزى (وحزبه الممثل للزولو) منصب وزير الداخلية، بعد معركة وصراع عرقى وطائفى كاد يهدد البلاد مع هذا الأخير.

* ضمن لكل الأقاليم التسعة تمثيلاً فى الحكم بتكوين مجلس شيوخ يضم عشرة أعضاء عن كل إقليم، تنتخبهم المجالس التشريعية المنتخبة بدورها من أبناء الأقاليم.

* شكل حزب المؤتمر بقيادة مانديلا، وبعد عامين فقط من حكمه، جمعية دستورية (عام ١٩٩٦) لوضع دستور ديمقراطي للبلاد تجرى على أساسه انتخابات ١٩٩٩ للوصول بها إلى مرحلة الاستقرار بعد مرحلة الانتقال.

وفي الدستور الجديد، تتصارع الأحزاب لدخول البرلمان بالقائمة، وتمثل الأقاليم في مجلس وطني للولايات، ويدخل المجلس الوزاري من يريد من الأحزاب الممثلة في البرلمان. وقد تلقت اللجنة الدستورية التي أعدت الدستور ١,٩ مليون طلب بالرأي من المواطنين، وانتقل عدد الأحزاب من ٢٦ حزباً فترة التفاوض مع النظام العنصرى إلى ٤١ حزباً يتصارعون على ٤٠٠ مقعد في البرلمان الجديد، ويضمن الدستور الجديد عدم انفراد أى قوة سياسية بتعديله، وذلك لتعقد إجراءات أى تعديل محتمل تشمل موافقة الثلثين في البرلمان وثلثى مجالس الأقاليم أيضاً، فضلاً عن قوة «لائحة الحقوق» التي تضمن حقوق المواطنين عامة وتراعى، بأشكال غير مباشرة - قوة مطالب القوميات والأقليات، والبيض، والمرأة على وجه الخصوص.

إن دستور جنوب أفريقيا الجديد من الدساتير القليلة في العالم الذي ينص على إقامة دولة غير عنصرية، غير جنسية (أى لا ينفرد فيها الذكور بالحكم) خاصة وأن الجناح النسائي في حزب المؤتمر فرض نصاً من قبل على ضمان ٣٠٪ من مقاعد البرلمان على الأقل للنساء، كما ينص الدستور من أهدافه الكبرى على تحقيق العدل الاجتماعى (إشارة إلى الحلفاء اليساريين في الحكم حيث يتضمن برنامج الحزب الشيوعى : العمل على بناء الاشتراكية الآن)

وتحقيقاً لإقامة مجتمع ديمقراطى متكامل يعترف الدستور بإحدى عشرة لغة للبلاد كلغات رسمية منها لغة الأفريكانر (البيض)، واللغة الانجليزية.

أما الشئ الذى لا يعرفه الكثيرون، فهو أن النظام الأفريقى الديمقراطى، قد راعى وراثته لنظام عنصرى متعصب للأوروبيين من الأفريكانر (البوير سابقاً) والذين حاربوا أكبر دولة استعمارية في مطلع القرن لضمان استقلالهم (أو قل انفرادهم) بالبلاد ولم يكن متصوراً أن يسلموا بنقل السلطة للافارقة «السود المتخلفين» إلا بمعجزة الخوف من تصاعد الكفاح المسلح، وتهديد المصالح الأوربية الدولية، والمحلية على السواء.

فى هذا الجو فرض النضال الإفريقى نفسه من أجل دولة ديمقراطية جديدة فى جنوب أفريقيا، وكان على حزب المؤتمر أن يتجنب مذابح أثارها «الأفريكانر» من جهة وراح ضحيتها مثلاً أحد أفضل زعمائه «كريس هانى» كما أثارها زعيم شعب الزولو التاريخى وهو «منجستو بوتيليزى». وحتى يقضى حزب المؤتمر على كل احتمالات الفتنة المعوقة لمسيرة الانتقال الجديدة، فإنه اقترح ترضية الأوربيين بتشكيل لجنة برلمانية تعالج مطالب قطاع من الأفريكانر فى حق تقرير مصيرهم «الانعزالى» فى إحدى مناطق غلبتهم أو أغلبيتهم فى إقليم كيب تاون أو «الفريستيت».. الخ ولا تكاد اللجنة تحظى بنشاط ملحوظ نتيجة مخاوف المستوطنين أنفسهم من ضياع مصالحهم العامة فى البلاد باختيار العزلة، وكان حزب المؤتمر ديمقراطياً فى هذا الصدد إلى حد طرح المسألة لمناقشة عامة حول حق تقرير المصير الذى يطرحه لكافة القوميات والأقليات عمومًا. وعقد لذلك مؤتمراً عام ١٩٩٦ حضره ممثلو الفلسطينين والاريتريين لتبادل الخبرات.

وهو أمر يطرح موضوع الحل الديمقراطى فى فلسطين لو توفر له جهد فكرى ودولى وديمقراطى حقيقى وليس من خلال عمليات اختراق غير ديمقراطية مثلما تم فى كوبنهاجن ويتم فى غيرها من أركان الأرض.

وتشهد برامج الأحزاب المطروحة على مواطنى جنوب أفريقيا الآن تعدداً فى المطالب والاتجاهات، وتعمل كلها على تهديد مكانة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى الذى تولى «مانديلا» عن رئاسته «لثابومبيكى» حتى يصبح مرشح الحزب - تلقائياً - لرئاسة الدولة بانتخابه فى البرلمان الثانى من يونيو ١٩٩٩، إن قدر له النجاح فى هذا الجو الديمقراطى.

وبقدر ما يستفيد حزب المؤتمر - فى هذه المعركة - من انجازاته الديمقراطية فإنه يعانى آثار السياسات الاقتصادية التى جعلته يغير من ملامحها أكثر من مرة خضوعاً للظرف العالمى أو للفئات الجديدة الصاعدة داخله. لقد عدل مفاهيمه الاشتراكية مرة، وعدل برنامج إعادة البناء والتنمية الاصلاحى مرة أخرى، ثم انتهى ببرنامج «النمو والتشغيل وإعادة التوزيع» عام ١٩٩٦، وكلها تنتقله من حزب ثورى إلى حزب إصلاحى يتمنى لنفسه الاحتفاظ

بمكانته التي حققها في برلمان ١٩٩٤ أمام اشتداد الصراع مع أكثر من ثمانية أحزاب قوية من بين ٤١ حزبا مسجلا في المعركة. والحزب يواجه مشاكل البناء الحادة من البطالة والفساد بين الطبقات الجديدة، وانتشار الجريمة، والعنف وعدم حل مشكلة الأرض.

ولعل قدرة الحزب على بناء التحالفات بخبرة فترة النضال، وبمساعدة مجتمع مدني نشط أن تستفيد من تحالف اتحادات العمال والشيوعيين معه، بل ومن الديمقراطيين البيض بل وبعض الدول الأوربية من الراغبين في استقرار دولة جديدة تجمع بين التجارب الإفريقية للدولة الوطنية والخبرة والتقنية الأوربية خلال فترة الحكم العنصري، لعل هذا التمازج هو الذي يمكن أن يدعم تحالف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، بقيادة «ثابو مبيكي» الذي أتاح له «مانديلا» خبرة إدارة الدولة، وخبرة طرح مشروعاته الجديدة للنهضة والتجديد لبناء زعامته في المرحلة الجديدة.



جنوب افريقيا

٢ - ثابو مبيكى ... ومشروع النهضة الإفريقية

ها هي جنوب أفريقيا .. الافريقية تعلن ميلادها من جديد برئاسة «ثابو مبيكى» Thabo Mbeki (٥٧ عاماً). وكانت تعيش مرحلة انتقال منذ خرج «مانديلا» من السجن في فبراير ١٩٩٠ ليفاوض «البوير» وكل البيض «الأفريكانر» على تحويل جنوب أفريقيا البيضاء إلى جنوب أفريقيا .. «الافريقية». لم يقبل مانديلا ساعتها أن يدين العنف أو الكفاح المسلح حتى يصاغ الدستور الجديد، ويتشكل النظام الذي تسقط به «الابارتيد» فلسفة وسياسة وحياة اجتماعية. وكان «مبيكى» ورفاق له منذ عدة سنوات سابقة على خروج مانديلا من السجن يحاورون حول شروط «الحل التفاوضي»، وكيف يتحقق في جو وقف الكفاح المسلح أو تحت رايته ومع كثافة الاتصالات منذ عام ١٩٨٩ مع ممثلي «النظام» من رجال الأعمال وبعض الأساتذة .. وخرج «مانديلا» من السجن ومعه مئات المسجونين السياسيين عام ١٩٩٠ وأعلنت عودة الأحزاب الافريقية المحظورة ومنها حزب المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي قبل التسليم النهائي بوقف «العنف» الوطني ضد سياسة «الابارتيد» . واضطر النظام العنصري أن يتفاوض مع ٢٦ تنظيمًا أفريقيًا حول مرحلة الانتقال. بدأت بحكومة وحدة وطنية عام ١٩٩١ ثم دستور انتقالي عام ١٩٩٢ ثم برلمان وحكومة انتقالية ١٩٩٤/١٩٩٩.

كان «ثابو مبيكى» مهندس التحرك «الافريقي» طوال الوقت، تخدمه علاقات وحوارات سابقة في عواصم أفريقية محيطة مع ممثلي الشركات العالمية المستثمرة في جنوب أفريقيا «مجموعة أوبنها يمر وآخرين»، ويخدمه تحالف قوى في الداخل حول حزب المؤتمر، يضم أقوى النقابات العمالية في كونفيدرالية اتحاد النقابات «كوساتا» وفي مقدمتها نقابات عمال المناجم، كما يضم الحزب الشيوعي ذا النفوذ بين النخبة البيضاء من جهة ونقابات العمال من جهة أخرى بقيادة «جوسلوفو» المفكر الأبيض الذي قاد حزيه إلى التسليم بالعنف والكفاح المسلح ضد

النظام العنصرى متحالفاً مع حزب المؤتمر الوطنى، بل ويعمل تحت رايته فى الحياة السياسية العامة. وكان مبيكى مصاحباً لبعض قيادات العمال فى التفاوض ومنهم جاكوب زوما (سكرتير عام المؤتمر حالياً) كما كان عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى، فى نفس الوقت الذى كان قيادياً فى اللجان التنفيذية العليا لحزب المؤتمر منذ السبعينيات باعتباره من تنظيمه الشبابى منذ كان عمره ١٤ عاماً.

التصق «ثابو مبيكى» بأوليفر تامبو شريك «مانديلا» فى الأبوة الروحية لحزب المؤتمر. فعمل سكرتيراً سياسياً له اثناء رئاسته للحزب فى غياب «مانديلا» بالسجن. ولذا اختار مؤتمر الحزب «مبيكى» راعياً وطنياً له عام ١٩٩٣ (منصب تامبو الذى توفى عندئذ) مع اختيار مانديلا رئيساً، ثم أصبح «مبيكى» رئيساً لحزب المؤتمر الوطنى ١٩٩٧ مع تنحى مانديلا عن رئاسة الحزب تمهيداً لتنحيته عن رئاسة الدولة بانتهاء مدته الدستورية (يونيو ١٩٩٩).

ويواجه «ثابو مبيكى» بالتأكيد موقفاً صعباً بوراثته لمكانة «مانديلا» الكاريزمية والعالية والروحانية. ورغم أنه مهندس إنجازات مانديلا نفسه، إلا أنه يظل «المهندس» وليس الأب الروحى، أو الزعيم الجامع لعناصر «الأمة الجديدة» التى تضم شتاتاً قومياً من البيض «الافريكانر» والملونين والآسيويين مع جماهير السود التى مازالت تستكشف بلادها «ما بعد الأبارتيد».

«ثابو» ابن جوفان مبيكى، زميل مانديلا أيضاً فى السجن، هو ابن منظمة شباب حزب المؤتمر الراديكالية منذ ١٩٥٦، ولكنه أيضاً ابن جامعة لندن، وصاسكس من ترسانات الاقتصاد الحر حيث حصل منهما على بكالوريوس الاقتصاد وماجستير فى الاقتصاد (١٩٦٥).

وهو الذى تلقى تدريبه العسكرى كأحد كوادز الحزب فى الاتحاد السوفيتى. وقد مثل الحزب طويلاً فى لندن ولوساكا حيث ممارسات التفاوض أو الرغبة فيه هى الأساس. نحن إذن أمام أحد كوادز ثورة التحرر الوطنى من جهة كما أننا أمام شخصية، براجماتية، ذات خبرة بالنضال والاقتصاد، والتفاوض والموازنات والتحالفات من جهة أخرى، وليس مجرد «كاريزما» للقيادة الوطنية المستقرة على أرضها.

ويدرك «ثابو مبيكى» مشكلة وضعه ذاك منذ فترة، ولذا يعمل على بناء ملامح شخصيته محاولاً أن يقول شيئاً جديداً تقوم عليه زعامته لجنوب إفريقيا المعقدة مع مطلع القرن الواحد

والعشرين. والذين سمعوه وهو يقدم دفاعه عن حزب المؤتمر أمام لجنة «الحقيقة والمصالحة» عام ١٩٩٧ اعتبروه وهو فى أبهى عرض تم فى السنوات الأخيرة دفاعاً عن حزب المؤتمر، إنما يقدم نفسه لزعامته الفعلية، وهو ما حدث فى مؤتمر الحزب فعلاً، خاصة بعد أن كان أحد المستوطنين قد اغتال منافسه الخطر «كريس هانى»، كما قام مانديلا بإبعاد «سيريل رامافوزا» زعيم الحركة العمالية والمنافس الآخر لمبيكى حيث عينه رئيساً لأحد قطاع الأعمال الكبرى. ومن جهة أخرى انسحب «ديكليرك» «زعيم الافريكانر» من موقع النائب الثانى للرئيس مانديلا، متحولاً إلى معارضة بيضاء لا تتوى الانشغال كثيراً فى السياسة قدر انشغالها بالهيمنة الاقتصادية.

مشروع «النهضة الافريقية»

لم يكن «مبيكى» راغباً فى رفع شعارات ثورية لمرحلته، ولا أراد مواصلة مرحلة الانتقال، بترديد شعارات «مانديلا» عن المصالحة وتوازن القوى، ولذا بحث عن شعار جديد يستطيع أن يطلق منه فلسفة «جديدة» متعددة الجوانب. فكان شعار «النهضة الافريقية».

فى إحدى خطبه ذكر أن جماعة من شباب البلاد البيض ذكروا له شعاراً يحب أن يتبناه وهو أن جنوب أفريقيا «بالأمس أجنبية وغداً تخصنا» إشارة إلى التمايز العنصرى السابق الذى يريد تجاوزه إلى غد مشترك لكل العناصر.

كان اتجاه الحزب لاعلان مبيكى رئيساً له فى مؤتمره السادس عشر ١٩٩٧ تمهيداً لرئاسته للبلاد بعد إعلان مانديلا نيته فى الاتسحاب، فرصة ليتحرك «مبيكى» بشعاره الجديد من داخل برلمان جنوب افريقيا فى يونيو ١٩٩٧. وأعقب ذلك ترويج الشعار فى بياناته أمام مؤتمر الحزب نفسه وضمن وثائقه. وفى نص هام له تحت عنوان «أنا افريقى» راح يحدد هويته الافريقية، راح يحدد معالم صفة «الافريقية» كما يفهمها نقيضاً للفهم العنصرى السابق سواء الفهم الأبيض عن تخلف السود، أو الفهم الافريقى حول تقديس السواد والبانثوية بما عرف بالعنصرية المضادة. رأى مبيكى «أن أصوله كافريقى تمتد إلى الأصول القديمة أرضاً وتراثاً مزروعاً فى ثقافات خوى وسان ... الخ، وإلى المهجرين من أوروبا وآسيا ليجدوا مقراً «على أرضنا» وإلى المحاربين أو المناضلين الأفارقة، سواء من البوير أو شهداء التحرير الوطنى...»

وتمتد الجذور الافريقية - عند مبيكى - خارج حدود جنوب أفريقيا .. وفى حضارات القارة من المصرية القديمة التى سبقت اليونان والرومان إلى قرطاج وفاس والنوبة وتمبوكتو وزيمبابوى وماكوندى ... وتضم تراث المسيحية الاثيوبية ومساهمات مسلمى نيجيريا ومالى. بهذا التراث الجامع سوف نجد فى افريقيا دائما «ثمة جديدا»، وفق ما تباهى به مبيكى فى اليابان عام ١٩٩٨ مطالبا بالحوار الثقافى والحضارى وإعادة اكتشاف الذات على «الطريقة اليابانية»، كما تباهى من قبل فى ماليزيا أمام إشارات مهاتير محمد عن «النهضة الآسيوية». ويحمل مبيكى فى ذاكرته مشروعات زعماء التحرر الوطنى الافريقى للوحدة الافريقية.

وهو لم يشأ أن يطرح شيئا عن مسألة «الوحدة الافريقية» هذه بما تثيره الآن من «أحاديث» وحساسيات «قومية»، ولكنه ما تحدث مرة عن مشروع «النهضة الافريقية» فى أى بعد له إلا وكانت أمثله تمتد من كيب تاون للقاهرة، ومن أقصى الساحل الشرقى إلى أقصى الغرب، ومن الشيخ أنتاديوب، إلى ثقافة أثيوبيا وتمبوكتو. إنه يبعث برسالة الوحدة إحياء، بالثقافة تارة، وفى السياسة تارة أخرى.

حوامل المشروع

ولمشروع النهضة الافريقية - عند «مبيكى» عدة حوامل، على المستوى الوطنى فى جنوب افريقيا، وعلى المستوى الإقليمى والقارى ثم المستوى العالمى.

على المستوى الوطنى : لم تعد فى جنوب افريقيا «أمتان» كما كان يدعى نظام الأبارتيد، بل أنها أمة «يعاد مولدها»، وتضم كل أبنائها من كل الألوان والقوميات والأقليات والأنواع. وهكذا نص الدستور الجديد، بل يعرب مبيكى عن عدم ارتياحه لروح «الفيدرالية» الخافية فى بعض مواد هذا الدستور، ملمحاً إلى السلطات الواسعة لبرلمان وحكومات الأقاليم فى الدستور الجديد، وتحكمها البالغ فى إمكان تعديل الدستور.

ورغم نجاحه هو وماندبلا فى احتواء الزعيم المنافس «بوتيليزى» وأبناء «الزولو» باعتبار مبيكى وماندبلا من «الخوسا»، ورغم تجاوزه لنفوذ بوتيليزى الذى يقود حزب «إنكاثا» المعارض المحافظ، الترائى، الإقليمى أو القبلى وذلك باختيار «زوما» أميناً عاماً لحزب المؤتمر» وهو من الزولو أيضاً، إلا أن المسألة العرقية تظل قائمة فى إقرار إحدى عشرة لغة للبلاد بما فيها

«الافريكانية» والانجليزية مما يعنى فى تقدير مبيكى تكريساً ضمنياً لهذه المحلية والقبلية فى عصر بناء الأمم والاقاليم الكبرى.

إن «الثلاث الذهبى» للمجتمع عند مبيكى هو : الأعمال - العمل - الحكم. تلك - فى رأيه - هى عناصر التحول الاجتماعى والثورة الاجتماعية بعد عبور الثورة السياسية والدستورية. هو إذن فى غزل دائم مع رجال الأعمال، والبرجوازية السوداء، ولفهوم النقابية المهنية والاقتصادية، ولمعنى الأمة والوحدة لا الصراع الاجتماعى. وهو دائم الحديث عن كل ما يضمن «حسن النوايا» مع البيض. وتوفير «مواد دستورية» تسمح بشروق التوحد معهم حتى سميت أجزاء من الدستور «بمواد الشروق» أو مرحلة الانطلاق معاً، وليس الانتقال بالسلطة الافريقية إلى الشعب على نحو ما كان شعار حزب المؤتمر لمدة طويلة.

ويرى «مبيكى» أن المثقفين هم فى مقدمة صناع «النهضة الافريقية» مع السياسيين ورجال الاعمال والنقابيين والقادة الدينيين والفنانين والشباب والنساء النشطاء.

هؤلاء يجددون افريقيا فى الالفية القادمة، كما خلقوها من قبل . ويكرر «مبيكى» هنا رفضه لاعتبار العسكريين ضمن قوى النهضة، فهم لا يمكن أن يقدموا حكماً جيداً، والاشارة عنده دائمة لسقوط النظم العسكرية وفشلها بسبب سعيهم للثروة عن طريق السلطة.

على المستوى الاقليمى والقارى

يتذكر «مبيكى» مقولة نكروما «أنه لا استقلال لغانا دون استقلال كل افريقيا» ولكنه لا يذكرها كذلك، حيث المقولة الآن عن النمو المشترك والنهضة الافريقية ... وهو يتحدث دائماً عن دور جنوب افريقيا على المستوى الاقليمى فى إطار منظمة «سادك» لدول الجنوب الافريقى، ويتحدث عن المشروعات المشتركة، وعن الاستثمارات ومشروعات البنية التحتية فى المنطقة. والنهضة الافريقية عنده هى امتداد مظاهر التنمية وبناء البنية التحتية على مستوى القارة كلها، وهو يلح على بناء الاقتصاد الحديث، وإطلاق مبادرات القطاع الخاص والتخفيف من ضبط الدولة للاقتصاد.

وهنا يشير لمشروعات جنوب افريقيا التى تمتد من دول «سادك» إلى مستوى القارة فى غانا واوغندا والسنغال ومالى وموزمبيق، وتمتد من التعدين إلى الاتصالات والسياحة.

ويتحدث «مبيكى» عن مشروعات شركات جنوب أفريقيا واستثماراتها دون حساسية من ملكيتها للبرجوازية البيضاء أو السوداء، ورغم الهجوم الذى يلاقيه من داخل حزب المؤتمر واتحاد العمال والشيوعيين لافتقاده هذه «الحساسية» فإنه يلمح أحياناً إلى التقدم السريع أيضاً للمساهمة «الافريقية» - السوداء - فى رأس المال والذى قفز خلال ثلاث سنوات (١٩٩٨/٩٥) من ٤,٦ مليار راند لدى ١١ شركة للسود إلى ٦٦,٧ مليار راند لدى ٢٨ شركة، بل وقفز السود أنفسهم فى الإدارة من ٢٪ إلى ٣٠٪ فى نفس الفترة.

يرى «مبيكى» أن التحولات الديمقراطية التى تتوالى سريعاً على مستوى القارة تحقق الاستقرار والأمان لهذا النمو فى إطار النهضة الافريقية، ويصر فى معظم كتاباته وأحاديثه على أهمية هذا التحول، وحسن إدارته بدلا من اتهام الآخرين بفرض سياساتهم - إشارة للاستنكار العام لسياسات التكيف الهيكلى السائدة) فهو يرى أن التحرر الافريقى من الاستعمار والاستعمار الجديد وقهر الشروط الاجنبية يعتمد فى الأساس على الوعى الافريقى نفسه بالكرامة وحقوق الإنسان، والتعاون بين بلدان الجنوب وخاصة فى آسيا.

وينتقل «مبيكى» من هذه الضرورة إلى استمرار استنكاره لأشكال العنف والصراعات الدائرة فى أفريقيا، ويلج على أنه لابد من «التدخل» لوقف العنف وحل الصراعات سلميا وخلق أدوات حفظ السلام الاقليمى. وهو يقول «إن الإنسانية فى حاجة إلى مراجعة الأفكار التى ثبتت طويلاً عن السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول» كما يقول : «يجب أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد مفاهيم غربية» ولعلها كانت إشارات مبكرة من مبيكى لتدخل جنوب افريقيا بالقوة فى ليسوتو لتصفية الانقلاب العسكرى فى أغسطس ١٩٩٨، كما وقفت جنوب أفريقيا إلى جانب عملية تصفية «مويوتو» بالقوة بالتعاون لفترة مع كابيلا، وهو أمر يخيف المجاورين لجنوب افريقيا الآن مثل زيمبابوى وناميبيا وأنجولا ويلمح إلى صراعات إقليمية مستقبلية من جراء أفكار «مبيكى» حول التدخل. ويشير البعض إلى أنها نفس أفكار البيض «الافريكانر» من قبل حول نفوذهم فى الاقليم الجنوبى من أفريقيا.

على المستوى العالمى

يسعى مبيكى لتعميق صلاته ببلدان الجنوب، وقد دفع بها سريعاً إلى شرقى آسيا بل وإلى الخليج العربى، وتعتبر صياغته الوحشية للمشاكل الافريقية بما فيها العربية دائماً، من الجزائر والصومال والسودان والمغرب حتى سيراليون وليبيريا والكونغو، نموذجاً لتطلعاته على المستوى الافريقى والدولى. ويتمثل ذلك فى صياغته عن العولة التى تجعلنا نعيش بالضرورة فى «قرية عالمية» والتى يجب أن نعمل على تحويلها إلى «جوار عالمى» يقوم على التعاون (اليابان) والاعتماد المتبادل (ماليزيا) ولا نعتمد على إحسانات المساعدة الفنية.

«إننا جزء من الاقتصاد العالمى، ومن عملية العولة، وقد أصبح السوق هو الإله الجديد، لكن السوق يعنى: «أناس يتخذون قرارات»، ويفهمون آلية العملية الجارية، ويخططون للتدخل فيها وهو ما يجب أن نفعله».

والنهضة الافريقية سوف تفعل ذلك بالنضال، لأن التحرر لا يأتى وحده ... إن ثمة جديدا دائماً يأتى من أفريقيا ... والقرن القادم هو قرن أفريقيا.

إن «ثابو مبيكى» يقف على حافة القرن محاولاً الإمساك بالعناصر الملتهبة لمشروعه محاولاً وضع صياغات جديدة لأوضاع لم يكتمل تحريرها بعد من زخمها الاستيطانى والاستعمارى فى المنطقة، وصياغة «النهضة الافريقية»، صياغة فضفاضة قد تشير للرغبة فى التحرير، ولكنها بالطبع لا تتضمن بعناصرها تلك برنامجاً جذرياً لإحداث تحولات رئيسية فى جنوب افريقيا يخرجها بالفعل من سيطرة الرأسمالية الاستيطانية والغربية، لكن الصعوبة التى يواجهها مبيكى ضد مشروعه هذا هو أنه يقود حلفاً سياسياً واجتماعياً متعدد الأطراف السياسية والاجتماعية الراديكالية. ولذا فإن ضغط هذا الحلف من داخل حزب المؤتمر ونقابة العمال وقوى اليسار هو الذى يمكن أن يقلق حلمه «بالاستقرار»، كما أن مؤشرات معدل الجريمة والفساد والدعارة وحدها تكشف أن مشروع النهضة الافريقية لم يتحرك بعد، والحلف الرأسمالى والاستيطانى، الخفى لا يبدو مبالياً بمشروعه الفكرى بسبب المسعى المتسارع نحو الاستثمار وليس النهوض الاجتماعى مما لا يتيح لمشروع النهضة الافريقية بالمعنى الشامل هامشاً كبيراً للانطلاق.

الكونغو

١ - بين التحرير والتمرد

فوجئ المجتمعون في مؤتمر الشعوب الافريقية باكرا - غانا عام ١٩٥٨ بوجود مناضل شاب بين ظهرانيهم يدعى «باتريس لومومبا» ويمثل «الحركة الوطنية الكونغولية»، قادما عبر عمليات تهريب طويلة قادتته من «ليوبولدفيل» عاصمة مستعمرة الكونغو البلجيكية عبر أوروبا إلى أكرا، معلنا تمرد الشعب الكونغولي الموحد تحت قيادته ضد القهر البلجيكي الذي لا مثيل له في القارة والمهانة التي يتعرض لها هذا الشعب باعتباره مجرد «ضيعة» للوك بلجيكا .. من يومها «والحركة الوطنية» لم يستقر لها قرار حتى وصلت لكنشاسا عام ١٩٩٨.

وإن كانت البداية في ١٩٥٨ كانت على حد السيف الفاصل بين قوى القهر الاستعماري، وقوى التحرير الصاعدة، فما هي ١٩٩٨ وبدايات ١٩٩٩ تشهد بعد أربعين عاما فوضى ضاربة بين قوى الحركة الوطنية نفسها، من كنشاسا (ليوبولدفيل سابقا) حتى «چوما» في أقصى شرقي البلاد، وفي منطقة من قلب القارة تعرف بمنطقة البحيرات العظمى إشارة إلى بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا وألبرت .. وغيرها.

البعض لا يرى في الأربعين عاما، وقتا طويلاً لاستكمال عملية تحرير، لم تكن مجرد حركة للاستقلال السياسي كما عرفتتها كثير من الشعوب، وإنما كانت بداية لعملية «انعقاد» من نظام استعماري ثم امبريالي امتلك كل ما فوق الأرض من البشر (٤٥ مليون حالياً) وما تحتها من الثروات (ثالث أغنى منطقة غنية بالثروة في العالم) وما يعبرها من الأنهار (أحد أطول واخصب أنهار العالم). إن أوثق المصادر يسجل فقدان عشره ملايين من أبناء الكونغو على يد البلجيكيين أثناء استنزاف ثروات الذهب والنحاس والخشب خلال ربع قرن بين ١٨٨٥-١٩٠٨. ويعتبر المراقبون أن ما فعله الملك ليوبولد الثاني أواخر القرن الماضي هو نفس ما حاول «موبوتو» تكراره أواخر القرن الحالي. ولذلك فإن تجربة الكونغو هي التي فرضت أكثر من

غيرها مصطلح «ثورة التحرير الأولى» التي قادها «لومومبا» ضد البلجيك ثم «حرب -أو ثورة - التحرير الثانية» التي قادتها فصائل الثوار ضد موبوتو، والموبوتية ١٩٩٨/٩٧، وباعتبار أن هدف «التحرير» أو الانعتاق الانساني من الذل والمهانة والقهر مازال هو الأساس.

لكن ... ما الذي يجعل من «ثورة التحرير» هذه عرضة للاختطاف على هذا النحو؟ في المرة الأولى يختطفها «موبوتو»، فيتحدد المتهم ببساطة أكثر لأن التناقض مع القهر والاستعمار كان ما يزال على طزاجته، مهما رفع «موبوتو» من شعارات «الوحدة الوطنية» و«الأصالة الأفريقية»، في «زائير». والتي لم يعنيا في حياة الشعب الكونغولي إلا «وحدة» مستغليه من البلجيك والامريكان والفرنسيين، مع أصالة الخيانة «الموبوتية» امتداداً «لتشومبي» وكازافويو، وكانت الساحة الأفريقية وقتئذ التي تتقدمها رموز مثل عبد الناصر ونكروما وسيكوتوري وموديبوكيتا قادرة على كشف الخاطفين للثورات والثروات ومصائر الشعوب، أما في هذه المرة، ورغم زخم الثورة والانعتاق الذي أسس لحركة تحرير ثانية، أكثر شعبية وتجزراً، فإنها تضع بين فوضى الفصائل الثائرة، والاتهامات المتبادلة، وتنفرط مسئولية الاختطاف بين زعيم ينفرد بالسلطة في كتشاسا هو «لوران كابيلا»، وزعماء يتخلون عن «الثورة الشعبية» ليعودوا إلى «التمرد المسلح» بقيادة «وامبا ضيا وامبا» و«نجوما» وغيرهما منطلقين من أطراف البلاد في الشرق وأحياناً من الجنوب. ويساق التشتت من حول «ثورة التحرير» في الداخل، تشتتاً مماثلاً على الساحة الأفريقية بين فرقاء، لا يمكن القول إن «التحرير» هو شاغلهم الأساسي هذه المرة على نحو ما شغل القارة في الستينيات إلى جانب لومومبا وأتباعه. فإلى أي حد تقدم «حركة التحرير الثانية» في الكونغو خطوة في سبيل التحرر الأفريقي ما لم تقف عند حدود «التمرد الثوري الشعبي»؟ وإذا كانت لم تستطع أن تحتفظ حتى «بتمرد الثوري» على موبوتو لأكثر من فترة بين مايو ١٩٩٧ وإلى اغسطس ١٩٩٨، فهل تراها قادرة على الاستقرار بين أيدي «لوران كابيلا»... مع كل هذا التصارع الداخلي والقاري من حوله، ومع إشارات إلى خطورة عودته إلى الموبوتية الثانية، وليس إنجاحه «لثورة التحرير الثانية»؟ وهل تسمح طبيعة الانقسام «الكونغولي» و«الأفريقي» الجاري الآن بغير ذلك؟

الخلفية مع التوحيد

ثمة ملاحظتان من واقع ميراث الحركة الوطنية الكونغولية لمواجهة سوء الفهم الشائع عن هذه المنطقة من مناطق البحيرات العظمى في القارة :-

أولاً : أن حركة التحرر الوطني الكونغولية كانت تتمتع دائماً بأرضية للتوحيد الوطني وليس الانفصالية التي أشاعتها حركة «تشومبي» في إقليم كاتنجا، أو القبلية التي تشاع عنها حديثاً. ففي بداية معركة الاستقلال كان لومومبا قادماً من «الشرق» ليقود «الحركة الوطنية» من كينشاسا في الغرب وهي التي ضمت تمثيل مختلف الأقاليم وقتها، وكان «كازافويو» نفسه رغم مشاركته لتشومبي في تعامله مع الغرب إلا أنه كان مع الفيدرالية وليس الانفصالية التي أعلنها تشومبي. بل إن مجموعة «الكوناكات» التي وقفت مؤقتاً وراء تشومبي كانت تواجه موقف البالوباكات (الفيدرالي أيضاً) وفي نفس منطقة إقليم كاتنجا. بعدها لم يستطع «موبوتو» رغم خيانتة إلا أن يمثل الوحدة بإدعاءات مختلفة، حتى قاد الحركة الوطنية، «جيزنجا» ثم «موليلي» طوال الستينيات وفق ميراث «اللومومبية». وهذه اللومومبية - رمز الوحدة الوطنية، هي التي تشكلت باسمها حركات الوحدة الوطنية مرة أخرى بقيادة كانزا ثم أبناء لومومبا (فرانسوا وباتريس) في بروكسل بل وانطلق بها «لوران كابيلا» من جوما بشرق الكونغو عام ١٩٦٩ باسم الحركة الشعبية الثورية. ومن كل ذلك عادت الحركة في التسعينيات .

ثانياً : لاتمثل «حركة التحرر الثانية» إحدى صور الصراع القبلي أو العرقي الشائعة في أفريقيا وليست هي ببساطة حركة «التوتسي» المنحدرين من رواندا أو أوغندا أو في شرق الكونغو ممن زحفوا إلى كينشاسا لاسقاط «موبوتو» وإقامة امبراطورية التوتسي، أو الانتقام من قبائل «الهوتو» المنتشرين أيضاً في رواندا وبوروندي. ! ليس الأمر بهذه السهولة إلا إذا تصورنا أن مجموعة بشرية - قبلية - محدودة من المحاربين القدامى والتجار من أبناء التوتسي تزحف خلال ستة شهور من أواخر ١٩٩٦ حتى مايو ١٩٩٧ فتشق بحراً بشريا مكونا من أكثر من أربعين مليون نسمة هم أبناء الكونغو، لتصل إلى كينشاسا بقيادة المغامر «لوران كابيلا» ، وليستقر - الحكم حتى يتمرد هؤلاء ثانية على كابيلا في أغسطس ١٩٩٨

بنفس نمط تمردهم على موبوتو ١٩٩٧! ولأن الأمر ليس بهذه السهولة، فلا بد أن نرجع حركة التسعينيات إلى جذورها في الستينيات والسبعينيات من جهة، وإلى أصولها المباشرة فيما عرف بحركة مؤتمر السيادة الشعبية ١٩٩٢/٩١ من جهة أخرى وفي إطار الحركة الأخيرة تحديداً عقدت مئات «المؤتمرات الشعبية الوطنية في انحاء الكونغو «زائير وقتها» تحدياً لحزب موبوتو وديكتاتوريته. ومارست هذه المؤتمرات اجتماعاتها المركزية في كنشاسا تحت اسم «مؤتمر السيادة الوطنية» الذي يضم النخبة وممثلى الحركات الشعبية والمنظمات الأهلية الذين تجاوزوا الألفين، أجبروا «موبوتو» نفسه على التسليم عام ١٩٩٤ بالتعدد الحزبي ووعد بإجراء انتخابات عامة حرة تماماً، يمهّد لها تعيين أحد الليبراليين مثل «تشييسيكيدى» مرشح «مؤتمر السيادة الشعبية». وإن كان «موبوتو» قد تراجع عن وعوده عام ١٩٩٦ وعرض البلاد للانقسام بين حكومة برئاسة مرشح المؤتمر، وسلطة برئاسته فإنه بذلك كان يضع اللبنة الأولى في نهايته، حيث استمر الضغط الشعبى كثيفاً ضده إلى أن أسقطه فى يوليو ١٩٩٧.

صراع متعدد المستويات

الصراع فى منطقة البحيرات الكبرى، صراع من أجل إقامة الدولة الوطنية، وفى الكونغو بوجه خاص - بهذا التاريخ الصراعى الخصب - فإنه من أجل الدولة - الأمة - وقريب من ذلك الحال الآن فى أوغندا وأنجولا كما هو فى تنزانيا بل وفى جنوب أفريقيا. نقول ذلك رداً على من يوحّدون بين صراع القوى الأجنبية الاستعمارية فى المنطقة - قديمة وحديثة - وبين الصراع الوطنى الداخلى مهما كانت انقساماته. فالصراع الدولى فى المنطقة قادته فرنسا التى دعمت المذبحة فى رواندا ضد التوتسى سنة ١٩٩٤ ثم دعمت «موبوتو» حتى النفس الأخير بهدف عزل هجوم الولايات المتحدة على المنطقة من أجل بترولها ومعادنها وبالتعاون مع هذه القوة.. أو تلك، هذا الصراع هو الذى حرف عناوين فى الاعلام الدولى ليصبح «صراعاً عنصرياً أو عرقياً فى منطقة البحيرات العظمى»! وحتى لغة بعض القيادات المحلية فى هذا الاتجاه مثل «كابيلا» وغيره من أنصار موبوتو الذين يدعمونه الآن، ترتكب هذا الخطأ من أجل مصالح أنية. فالجبهة الداخلية للصراع متعددة الأطراف مثلها مثل الجبهة الإفريقية والدولية.

جبهة الصراع الداخلي

قلنا إن جبهة الصراع الداخلي في أحدث مراحلها ضد موبوتو منذ عام ١٩٩١ بدأت موحدة في «مؤتمر السيادة الوطنية» الذي جمع شتات المؤتمرات الشعبية للقوى المختلفة من أنحاء الكونغو على أساس «حركة شعبية ثورية واحدة»، ولم يتميز فيها إلا قوى الليبرالية أو قل البرجوازية الكونغولية التي مثلها «تشيسيكيدى» الوزير السابق في عهد موبوتو، والذي مازال في كينشاسا حالياً يمثل نفس الاتجاه في حركة الرفض القائمة ضد كابيلا. ومثله لوندا بالولو رئيس وزراء موبوتو السابق أيضاً. فيما عدا ذلك شكلت القوى «الثورية» أو قوى التمرد على «موبوتو» ما عرف باسم «تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو» AFDL، وهي التي جمعت القوى الثائرة من كافة أنحاء الكونغو عام ١٩٩٦ حين فشل «المؤتمر الشعبى» في كينشاسا في التفاهم مع موبوتو بالوسائل الديمقراطية، فقررت قيادات التحالف اللجوء للعمل الشعبى الثورى، والزحف بقواتها من شرق وجنوب الكونغو أساساً. وهذا الزحف من عدة مناطق هو الذى دفع موبوتو للتسليم والرحيل عن البلاد. وحتى في التمرد على «كابيلا» لاحظنا امتداد ساحة التمرد في الشرق والجنوب وحتى «ماتادى» على ساحل المحيط الهندي غرباً، إشارة إلى وجود قوى الثورة كامنة بين جماهيرها مما يشعل الموقف في الكونغو كله حتى الآن. ونظرة سريعة على التنظيمات وقياداتها المكونة حالياً «للتجمع الكونغولى من أجل الديمقراطية» R.C.D. والذي يقود التمرد على كابيلا تمكنا من كشف التكوين الوطنى والاجتماعى للقوى الثائرة في الكونغو. ولعل القارئ يذكر أسماء قيادات «التجمع» المعروفة، فهناك: «وامبا ضيا وامبا» الجامعى الفيلسوف الذى كان استاذاً في دار السلام لحوالى عشرين عاماً حتى شارك في الحركة الديمقراطية الثورية، قادماً من منطقة الكونغو السفلى (غرب الكونغو)، وهناك «ديبلشين» المثقف الذى كان باحثاً شهيراً في الولايات المتحدة وترك موقعه ليلتحق بالثورة وهو من العناصر المخلطة أو «الميتيس» بالكونغو أمينا عاماً للتجمع. وهناك كالالا من أبناء «الكاساي» وسط شرق الكونغو، وهناك «بوجيرا» من شمال كيفو «بالشرق»، نائباً لرئيس التجمع، وهناك «زاهيدى نجوما» الذى ترك اليونسكو ليلتحق بالحركة، و«جان بيرأوندكان» القائد العسكرى السابق من منطقة الكونغو السفلى، وهناك «موامبا» آخر

القادة التاريخيين لثورة «شابا» باسم جبهة التحرير الوطنى ومعه «إيميل ايلونجا» قادمين من كاتنجا، بل وتؤيدهم حالياً مجموعات ما يعرف «بالنمور الكاتنجية» ..

والآن لماذا هذا العرض للاسماء والمواقع؟ إنه ببساطة للكشف عن طبيعة الصراع فى الكونغو على المستوى الوطنى رداً على القول بأن مثل هذه الثورة الشعبية إنما هى مجرد تمرد «أبناء التوتسى» زاحفين ثانية بدعم أوغندى للسيطرة على البلاد بل خلال سيطرة جناح عسكرى واحد بينهم هم أبناء «البانيا مولنجى». ومعروف أن التوتسى ينتشرون كمواطنين نوى مشاكل متنوعة فى كل من رواندا وبوروندى وأوغندا والكونغو، يمثلون أقلية هنا وأغلبية هناك، يشتغلون بالتجارة والعسكرية فيكتسبون نفوذاً هنا، أويتعرضون للمذابح هناك، ومنهم الآن حوالى ٣٠٠ ألف فى الكونغو يصطدم بهم كابيلا لأنهم يطالبون بالجنسية بينما آلاف غيرهم هم مواطنون فى شرقى الكونغو، وهو نفس الوضع والمشاكل بالنسبة لأبناء «البالوبا» الكاتنجيين ممتدين من الكونغو إلى أنجولا، ومن أبنائهم «كابيلا» نفسه! ونحن نعرف كيف يؤثر وجود عناصر معينة بشكل بارز فى الواجهة على تحليلات كثيرة للواقع الاجتماعى من خلفهم. فالبالوبا من العاملين المسحوقين فى المناجم لا يشتغلون بتدوير المال مثل أبناء التوتسى أو بالزراعة مثل «الهوتو» المكافحين من أجل الأرض.

ومن أبناء هؤلاء جميعاً يخرج مهربو الذهب والماس فى كاساي وكما يخرج المتمردون للثورة.

لعله ليس من المصادفة أن مطلب «المتمردين» حالياً فى «كيقو» أو «جوما» شرقى الكونغو وبقيادة «وامبا ضيا وامبا» هو العودة لأسس «التحالف بين القوى الديمقراطية» الذى قامت على أساسه الثورة منطلقاً من مؤتمر السيادة الشعبى ليضم هذه الفئات جميعاً.

وأساس هذا التحالف هو الحوار الديمقراطى بين القوى المتنوعة هذه لاختيار قيادة ووضع دستور وسياسات على أساس ديمقراطى، وليس لانفراد «كابيلا» بالقيادة والدولة على هذا النحو. وكان كابيلا يعلم بهذه المطالب حين وصل إلى كينشاسا فى مايو ١٩٩٧ ووعد

باجراء انتخابات خلال عام. ولكنه وهو الذى رجع خيار التمرد المسلح وليس العمل السياسى الديمقراطى ضد مويوتو، كان من الصعب أن يعود بالبلاد إلى العمل الديمقراطى بهذه السرعة، فضلاً عما يعلنه عن إعادة بناء ما خربه مويوتو من بنية داخلية وثروات معدنية، وعلاقات افريقية وخارجية ويدعى «كابيلا» بناها جميعاً قبل الحديث عن الديمقراطية!

ولم يكن من السهل على عشرات التنظيمات التى ساهمت فى الثورة أن تنتظر عمل كابيلا منفرداً لتحقيق شعارات الثورة الشعبية، وقد كان «وامبا ضيا وامبا» نفسه فى كنشاسا لبضعة شهور بعد انتصار الثورة فيها فى مايو ١٩٩٧، ولم يجد هو أو «ديبلشين» أوغيرهما من المثقفين والتأثرين رغبة من كابيلا للمشاركة، «فاتجهوا شرقاً» والملفت أنهم - للأسف - اختاروا الحل العسكرى أيضاً على نحو ما فعل كابيلا من قبل مما أوقعهم فى حبال التصرفات الفئوية و«القبلية» بدورهم، ودفعهم إلى تحالفات خارجية لاتحمد عقباها.

الجبهة الافريقية

لم تشهد منطقة أفريقية أخرى مثل هذا التورط الجماعى الافريقى فى أحداثها الداخلية مثلما حدث تجاه «تمردات الكونغو» - ١٩٩٩/٩٧، كان نظام الأبارتيد فى جنوب أفريقيا هو «الحدث الجامع» للموقف الافريقى من زاوية أخرى، وبدأت أحداث القرن الافريقى أقل شأنًا بكثير مما يحدث فى منطقة البحيرات العظمى. فهنا تنشغل حوالى عشرة بلدان أفريقية، فيما يكاد يعرف «بحرب الجامعة الافريقية» إشارة لضعف حركة الجامعة الافريقية وليس لقوتها! والمشكلة أن ما يحدث ليس تنافساً لدعم بناء الدولة الوطنية الجديدة أو حماية الاستقلال كما كان الحال مع أزمة الاستقلال «بقيادة «لومومبا» ودعم اللومومبيين من بعده ضد انفصال كاتنجا والتدخل الاجنبى.

وإنما نحن هنا أمام مصالح قطرية محدودة لهذه الدولة أو تلك، قد يستفيد منها «كابيلا» لتحقيق قدر من الاستقرار، ولكنه أيضاً قد يشير لاستمرار الاقتتال لأطول فترة ممكنة. إن

هناك قوات بالفعل لرواندا، ونسبياً لاوغندا في شرقي الكونغو وبدون سند شرعى، إلا تبرير قوى «التمرد» لذلك كشرعية ثورية، أو تبرير «المتدخلين» لذلك بأنه لحماية حدودهم من تسرب القوى المعادية للتوتسى الحاكمين في رواندا، أو أنصار عيى أمين وعملاء السودان والاصولية المسيحية والاسلامية في نظر النظام الاوغندى. وتشير بعض قيادات التمرد الأخير إلى قبول افريقيا بتدخل نيجيريا في ليبيريا حتى استقرت ثم في سيراليون بعد ذلك، فلماذا لا يقبلون بتدخل أوغندا ورواندا إذن. وينسى هؤلاء أن ذلك نفسة يبرر سلوك «كابيلا» مع حلفائه ليبقى الصراع دائراً بدون حل.

فعلى الجبهة الأخرى - جبهة نظام كابيلا - هناك زيمبابوى ذات المصالح الاقتصادية المتبادلة حتى على مستوى شخوص السلطة، وهناك انجولا التى تخشى امتدادات سافمبى وحركة يونيتا فى أراضى الكونغو، وهناك زامبيا ذات الحدود التعدينية المشتركة للحزام النحاسى فى كاتنجا، وهناك ناميبيا التى تعاون انجولا بالضرورة. أما جنوب أفريقيا فتأخذ موقف الحياد، محاولة التدخل من أجل مصالح شاملة بين الطرفين باعتبار الموقع الخاص لمانيلا وقيادته مع جنوب افريقيا لمنظمة «سادك» الاقليمية التى تجمع كل هذه الدول فى عضويتها بزعامة جنوب أفريقيا. وإلى جانب هذه الشبكة المتداخلة، جاءت من الشمال أطراف أخرى، ليس فقط السودان لضمان محاصرة حركة الجنوبيين والدعم الاوغندى لهم، بل وإظهار عدوانية أوغندا على المستوى الافريقى، وإنما هناك تشاد والدعم الليبى لكابيلا، ورغم محاولة ليبيا القيام بدور الوساطة لا الانحياز دعماً لسياستها الافريقية الجديدة، فإن فرنسا تستفيد من الدعم الليبى للسودان وتشاد على السواء، وتحرك قوات الاخيرة ضمن تفاعل مع الجابون والكاميرون بل وبراذاقيل .

ولم تستطع منظمة الوحدة الافريقية أن تقدم شيئاً فى هذا الاطار المرتبك بين أعضاء المنظمة، إلا التحرك مع المبادرات المطروحة من جنوب افريقيا أو زامبيا على الاكثر.

جبهة المصالح الاجنبية

لاستطيع تسمية الموقف الفرنسى أو الأمريكى بأنه مجرد تفاعل للسياسات الدولية مع أحداث منطقة ما مثلما يحدث فى مناطق أخرى. فهنا صراعات تاريخية حادة تحاول إعادة إنتاج نفسها، فالأمريكان الذين جاؤا «بموبوتو» فى الستينيات وساندوه حتى الثمانينات، وجدوه فى أحضان الفرنسيين منذ جيسكارديستان وحتى وفاته بملياراته المتعددة فى إطار بنوكها، ويتنسيق مع المرحوم «فوكار» المنسق الشهير للمصالح الفرنسية فى المنطقة حتى وفاته بدوره مؤخراً. والثورة الكونغولية التى بدأت بشعارات «لتخليص السيادة الكونغولية» من استرقاق واستغلال القوى الامبريالية» بدأت بقيادة «كابيلا» معاديا للفرنسيين، وامتدادات شركة «ألف» الفرنسية للبترول من انجولا لبرازافيل مروراً بالكونغو كينشاسا ومثل مواجته لمجموعات استغلال الماس والذهب الكونغولى، ولينتهى بمفاوضاته مع شركات التعدين الأمريكية واشتغال أقاربه فى نفس عمليات التهريب وعلان واشنطن تأييدها لكابيلا فى صراعاته الأخيرة.

إن الفرنسيين يتمسكون بدعم مصالحهم بادعاء الترويج للفرنكفونية ورعاية «المصالح المشتركة» فى إطار «الكمونولث الفرنسى» وكأنها مصالح متبادلة، وقد بدا الأمر كذلك فى مؤتمر القمة الفرنسية- الأفريقية فى ديسمبر ١٩٩٨ حيث وضع الأمن فى أفريقيا ومنطقة البحيرات خاصة فى مقدمة اهتمامات هذا المؤتمر الهام تمهيداً لانشاء «قوات أمن افريقية» مدعومة من قوات فرنسا الرابطة على ساحل المتوسط كقوات «تدخل سريع» تطلب غطاء أفريقيا!

وهذه الطريقة فى الاقتراب لم تعد تعنى الولايات المتحدة كثيراً. فوفق بيانات كلنتون أثناء زيارته لافريقيا فى مارس ١٩٩٨ فإن «التجارة» هى الشعار الاساسى بديلاً للمعونات والقروض. ولعله يقرن تنمية الاستثمارات بأعمال التجارة إزاء الرخاء الأمريكى السائد فى الفترة الأخيرة. ويقترن بالمال مشروع «قوات التدخل السريع» الذى تريد إقراره لحماية مصالحها واصدقائها مباشرة عند الضرورة. وفى منطقة البحيرات، فإنها قد تتدخل عبر

بعض أصدقائها، كما أن محادثات الاستثمار تقوم بها شخصيات حصلت من كابيلا على عقود بما يزيد عن مليار دولار مؤخراً. أما شركات تجنيد المرتزقة مثل «إكسكيوتيف» وغيرها، فهي شركات متعددة الجنسية فرنسية أمريكية بلجيكية على وجه التحديد وتتطلب من جنوب أفريقيا وأنجولا وتمتد إلى الكونغو الآن، تحمي مناطق تعدين الماس والذهب في «كاساي» و«كاتنجا» بجنود وخبرات عسكرية عالية الكفاءة من مستوطنى جنوب أفريقيا وقدامى الكاتنجيين وجنود «الصرب» الذين يشبهون في مناطق مختلفة من أفريقيا ما يسمى «بالافغان» الآن في الشرق الأوسط.

ومعنى ذلك أن يتحول الكونغو في ظروف افتقار سيطرة لدولة وطنية قوية إلى ساحة للنهب متعددة الجنسية أيضاً حيث تعتبر تجارة الماس والذهب من أروج التجارات، وتدخلها أطراف جانبية أيضاً من إسرائيليين ومافيا العملة وعمليات تجارة السلاح ودفن النفايات الذرية مما تذهب معه رياح الحركة الوطنية، ديمقراطية وثورية أدراج الرياح.

إن المشكلة الرئيسية الآن أن هناك مسألتين بالغتا الأهمية بالنسبة لمستقبل الكونغو، أحدها المخاوف من عودة كابيلا إلى نمط «الموبوتية» الأبوى فيحرف الثورة بما لن يختلف عن موبوتو بالفعل ونصبح أمام الموبوتية الثانية بدلا من حركة التحرر الثانية. والمشكلة الأخرى تكمن في موقف الفصائل المتمردة الآن التي تحمل هموماً ثورية ولكنها ترتبط بمصالح قطرية وإقليمية مع رواندا وأوغندا فضلا عن الصراع الأمريكى الفرنسى بما يعرض بلادهم لمخاطر لا حدود لها. ولتستمر ثورة التخرير الثانية فإنه لا مفر من الرجوع لأصولها الوطنية الديمقراطية بالعودة لفكرة المؤتمر الوطنى لكل القوى الثائرة، ودفع الموقف فى اتجاه مؤتمر دستورى قائم على تحالف وطنى شعبى واسع يعد الكونغو - مع اللومومبية الجديدة - لما يستحقه هذا الشعب المناضل من تقدم.

الكونغو

٢ - وامبا ضيا وامبا .. المثقف المتمرد

على جبهة القتال فى الكونغو الآن .. يقبع استاذ الفلسفة قائدا لفرق «المتمردين» ضد الحكم الذى جاء إلى كينشاسا فى مايو ١٩٩٧ باسم حركة «التمرد الثورى». ذلك هو الاستاذ الدكتور «وامبا ضيا وامبا». فجأة تلخص الموقف المضطرب فى منطقة البحيرات العظمى من مزابيح رواندا .. إلى طرد موبوتو .. إلى القتال فى «جومبا» و«بوكافو» .. ليصبح متمركزاً فى اسم «وامبا ضيا وامبا» رئيس «التجمع الكونغولى من أجل الديمقراطية» والمتحدث باسم «المتمردين» فى شرق الكونغو، والرافض لأية تسوية لا يحضر صياغتها وجها لوجه مع «لوران كابيلا» الرئيس الفعلى للكونغو، والذى يكتسب شرعيته من وصوله على رأس «تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو» إلى العاصمة بدعم من كافة الفصائل الثائرة ضد موبوتو، وفى مقدمتها «التجمع الكونغولى من أجل الديمقراطية» بقيادة «وامبا». لم يتصور أحد أن يعود ذلك الاستاذ الهادئ من العاصمة بعد شهرين فقط من «ثورتها» ليقبع فى مدينة ريفية صغيرة فى أقصى شرقى البلاد بالقرب من أوغندا ليعاود إشعال الثورة ضد ما اسماه «الموبوتية الجديدة» إشارة للانحراف السريع الذى رأى أن «كابيلا» ينجر إليه بإغراء السلطة، بل والثروة فى عاصمة البلاد. لم ير «وامبا» أى مانع فى أن يعاود الزحف ثانية بالقوى التى مازالت مخلصه «لثورة تحرير الكونغو»، ليقم العدل والحكم بالمشاركة، ووحدة البلاد الحقيقية بعد أن رأى «أن كل ذلك يتعرض للانتهاك على يد جماعة «كابيلا» التى لم تترب تربية سياسية كافية فترة الإعداد للثورة ضد «موبوتو»، ومن ثم أصبحت «الميليشيا الجديدة» بديلة لقوات «موبوتو» الأقرب للمرتزقة، وأصبحت القبلية بديلة للمحسوبية، والاستبعاد بديلاً للتصفية .. أى أن «الموبوتية» تعود - فى رأى وامبا - بدون موبوتو».

اندهش الجميع لرؤية «البروفيسور وامبا» على رأس قوى التمرد المقاتلة .. الآن فى الكونغو. وقد عرفت «وامبا» مع العديد من المثقفين الأفارقة، استاذ الفلسفة الهادئ الذى غادر بلاده قسراً بعد سجن قاس عام ١٩٨٠ لم يخرج منه بعد عام إلا حملة واسعة من قبل

المثقفين في دوائر الفلسفة والعلوم الاجتماعية في أنحاء العالم، والذين عرفوا كتابته المتميزة. في مبادئ الفلسفة والنظريات السياسية والتحليل الاجتماعي. عرفته حين ارتحل إلى دار السلام يجلس بشكل «سقراطي» مع تلاميذه معلما لأصول الفلسفة، وعرفته حين انتخابه رئيسا للمجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية «كوديسريا» في داكار، وعرفناه يسعى مع اساتذة عرب وأفارقة لتأسيس الجمعية الفلسفية الأفروآسيوية، كنت أتصوره دائما ذا ثقافة فرنسية أصيلة استنتاجا من وجود الكونغو ضمن ما يسمى بمجموعة «الدول الفرنكفونية»، بالإضافة لكتابات النظرية بالفرنسية. ومع الاقتراب منه عرفت أنه على العكس من ذلك تخرج وحصل على الدكتوراه في الفكر السياسي من «متشجان» بالولايات المتحدة الأمريكية وأن زوجته من هناك أيضا، وأنه كتب أهم كتبه عن «تحدى الدولة الوطنية في أفريقيا» وعن «انهيار المجتمع واستمرارية الدولة في الكونغو» وعن «أفريقيا تبحث عن نموذج سياسي جديد» .. إلى آخر ماكتبه من أعمال الفكر السياسي الإفريقي الهامة .. بالانجليزية.

اقتربت منه أكثر في دار السلام .. عاصمة لجنة تحرير المستعمرات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية حتى آخر ضربات التحرر في جنوب افريقيا وعاصمة أشهر «كامبس» جامعي متمرد على الحكم، وعلى الفلسفات الثورية التقليدية وخاصة «ذات الطابع السوفيتي»، ثم هي أحد مراكز الفكر الماوتسي المتمرد في القارة، منذ زارها «شواين لاي» في منتصف الستينيات وأعلن من هناك أن «أفريقيا باتت ناضجة للثورة»، في الفترة التي أعلن فيها «ماكميلان» في جنوب القارة أن أفريقيا تهب عليها رياح التغيير». وهي نفس فترة زيارة «شي جيفارا» الشهيرة لدار السلام وتسله لزيارة صديقه «موليلي» الثائر في شرقي الكونغو..

لعل ذلك هو التراث الذي جعل كتابات «وامبا ضيا واما» تبدأ في معظمها - وتنتهي بتحليلات «ماوتسي تونج» عن القوى الثورية .. وقدرتها على الزحف إلى العواصم وفق النمط الصيني في انجاز الثورة الصينية.

كثيرون من الاصدقاء كانوا يتسمون حين يقرأون مداخل مايكتب «وامبا ضيا واما» بهذا التصدير «الماوي» الصارخ، حتى في عصر «التحولات الكبرى» التي وقعت في التسعينيات! حتى حين كتب عن تطور «الثورة الديمقراطية» بقوى التحالف الشعبي. والمؤتمرات الوطنية الشعبية في الكونغو بمجلة كوديسريا عام ١٩٩٥م ينس أن يذكرنا برؤية ماوتسي تونج للثورة الشعبية!

لم يعتزل «وامبا ضيا وامبا» بأفكاره يبعثها تلاميذه تحت ظلال «شجرة سقراط» في جامعة دار السلام، أو شرفات المجلس الإفريقي في داكار ولم يكتف بتسجيل محاضراته ونشرها بين المهاجرين الكونغوليين المساكين العاملين في «ديترويت» قرب مساكن عائلة زوجته الأمريكية، وإنما أدار «وامبا» حواراً آخر مع مجموعة بارزة من المثقفين الكونغوليين الذين أبعدهم «موبوتو» .. ليصيروا في العواصم الإفريقية والأوربية من ألمع مثقفي القارة والعالم الثالث .. تلك هي المجموعة التي بدأت مع «وامبا» الحركة الديمقراطية الكونغولية» منذ عام ١٩٨٠، ثم تحركت لتشكيل القاعدة الفكرية والسياسية للتحالف الذي قاد قواته العسكرية لوران كابيلا. ومن خلال العمل العسكري «الثوري»، في مناطق الشرق غالباً، والضغط السياسي المدني داخل العاصمة بقيادة تشيسيكيدى» في الغرب اكتسبت الحركة الديمقراطية طابعها «السياسي الشعبي»، وتبلورت عام ١٩٩٢ في ظل فلسفة «مؤتمرات التحالفات الشعبية» في أنحاء مختلفة من القارة لتؤسس «مؤتمر السيادة الوطنية» الشعبي في كينشاسا. وقد كتب «وامبا» كتاباً تحليلياً جامعاً لأعمال هذه المؤتمرات؛ تحت عنوان «من المؤتمر الوطني إلى الكونغو الفيدرالية» يفسر فيه تسمية «السيادة الوطنية» كشعار لهذه المؤتمرات ذلك أن «موبوتو» لم يكن - في تقديره - مجرد ديكتاتور، أو فاسد، أو قبلي ولكنه كان يسلم «سيادة البلاد» للامبريالية الأمريكية، كما يسلم ثروتها للمافيا الفرنسية والبلجيكية، ويسلم جماهيرها للمرتزقة الذين يجلبهم من جنوب أفريقيا العنصرية والصرب المدربين على سفك الدماء، بل والأصوليين الإسلاميين القادمين من شمال أوغندا وأنصار عيدي أمين ... الخ.

بهذه الفكرية ترك «وامبا» دار السلام لفترات بدءاً من عام ١٩٩٢ وذهب إلى المنطقة الخشنة في شرقي الكونغو - حيث كان يلقى بالطبع «كابيلا» للحوار حول مستقبل الثورة الشعبية ضد موبوتو، وتعبئة الجماهير الساخطة في هذه المنطقة أكثر من غيرها، ثقافياً وسياسياً لتشكيل قاعدة راسخة «للمؤتمرات الشعبية» التي تضغط على موبوتو في كينشاسا.

وبينما استطاعت هذه المؤتمرات أن تحشد ما يقارب ألفي ممثل شعبي في بعض اجتماعاتها في كينشاسا، ونجاحها في إجبار موبوتو عام ١٩٩٤ على التسليم بالتعدد الحزبي والوعد بانتخابات ديمقراطية حرة في ظرف عام أو أكثر .. أجلتها مناوئته مع الفرنسيين والامريكان حتى أطيح به عام ١٩٩٧ .. بينما التطور السياسي المدني السلمى يمضى كذلك

فى كنشاسا، كان «كابيللا» يعد الميليشيا العسكرية للزحف على العاصمة واسقاط النظام «بالقوة الشعبية المسلحة»!

لم يرتح لذلك «وامبا» .. وفى مقالة له بعد انتصار كابيللا بهذا الاسلوب وصف ذلك بأنه «سعى للسلطة من أجل السلطة، بينما ينشد الثوار الحقيقيون السعى للسلطة من أجل الشعب». اعتبر «وامبا» أن مافله كابيللا «خيانة للشعب» باسم الشعب وأن الحركة التى استهدفت إعادة «السيادة» للشعب. سوف ترتد على يد كابيللا، للاعتماد مرة أخرى على القبلية، بالتوتسى أو «البانيا مالونجى» أو «البلوبا» أو غيرهم، كما ستعتمد مرة أخرى على الفرنسيين أو الأمريكان أو مافيا «الماس» والتعدين التى تعود اليوم لكنشاسا، ملوحن «بالسيولة» لتسديد الديون أو تمويل بعض المشروعات الشعبوية .. بل ستعود بجنود «موبوتو» القدامى حراس الموبوتية .. وقد يعود - سريعا - كهنتها.

والحديث عن كابيللا وعودة الموبوتية أو صدقية تحرر الكونغو... مجال آخر لكن الذى مازال مثيراً .. هو لجوء «وامبا» إلى «التمرد بالقوة» .. منطلقاً - ثانية - من شرقى وجنوب الكونغو... بما يشبه تكرار نموذج كابيللا فى قيادة التمرد من هذه المنطقة زاحفاً إلى العاصمة فى أقصى الغرب، وقد اقترب منها يوما «وامبا» وقواته بالفعل! ترى هل انتفض «المثقف المتمرد» فى جسد «المثقف السياسى» الفيلسوف؟ وهل يتمرد المثقف على «ثورته» مثلما تمرد على صمته، من أجل المثال الذى مازال يتبلور «للتحرر».

إن «وامبا» بالمناسبة .. ليس حالة فردية، سرعان ما يخضعها القارئ لهذا التحليل النفسى أو ذاك .. إن «وامبا» فى موقعه بين المتمردين، تحيط به ثلة لامعة من المثقفين .. واما القابع فى جوما وكيفو، معه من الكونغوليين أيضاً رجل اليونسكو المعروف «زاهيدى نجوما» والمؤرخ السياسى «چاك دلبشين» وآخرون أمثال «يوجيرا» و«كاراها».. كما ارتحل معهم من كنشاسا، لكن إلى واشنطن - استاذ العلوم السياسية البارز فى «هوارد» «نزونجولا نتالاجا»...

هذه المجموعة هى التى أثارت على نطاق واسع ومثد بضع سنوات وبعد تحليلات «الأزمة فى الكونغو» ماعرف بفكر «ثورة التحرير الثانية» رداً على انتكاس «دولة الاستقلال» ... ترى هل تعيش هذه المجموعة - مع «وامبا ضيا واما» - انتكاسة أخرى - فى كنشاسا - لدولة التحرير؟ وأى مشروع الآن للمثقفين المتمردين فى أحراش جوما وكيفو ؟!...

نيجيريا

١ - مآزق العسكريين .. والديمقراطية

لم تعد تركيا أو الجزائر وحدهما أمثلة لمآزق مشروع الدولة الحديثة مع العسكرية والديمقراطية، فها هي أفريقيا تجتر مآزقها واحداً تلو الآخر، ولا تستطيع الإفلات من أى منها أمام موجات الانهيار أو الفساد أو التطرف؛ من رواندا وبوروندى، مروراً بالكونغو .. وحتى القرن الأفريقي .. بل والسودان وموريتانيا .. الخ. وعندما تلوح فى الأفق بادرة أمل مثلما الحال فى جنوب أفريقيا أو نيجيريا فإن كثيراً من الشكوك والمثيرات تظل تحوم فوق الرؤوس! ولنتوقف قليلا عند المثال النيجيرى.

لابد أولاً أن تكون نيجيريا موضع اهتمام دوائر كثيرة فى العالم العربى، فهى ليست فقط من أكبر دول الجنوب سكاناً (أكثر من مائة وعشرة ملايين نسمة)، وإنما هى أيضاً الدولة السادسة - إلى وقت قريب - بين منتجى البترول وذات ثقل ودور بين مجموعة الأوبك بل ومجموعة الثمانية الإسلامية والخمسة عشر غير المنحازة، وهى مع دولتين أو ثلاث من نجوم منظمة الوحدة الأفريقية، امتد دورها من انجولا إلى جنوب أفريقيا من قبل، كما يمتد حالياً إلى ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو، وهو الدور الذى يرشحها مستقبلاً لمقعد مجلس الأمن الدائم والمقترح حيث تتنافس من أجله مع كل من جنوب أفريقيا و مصر مثلاً. وهى الدولة التى تتنافس على الاستثمار فيها واستغلال أسواقها دول وشركات كبرى من الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا، ومن «شيفرون» إلى «شل» إلى شركة بيجو للسيارات!

والطبقة الحاكمة فى نيجيريا هى بالضرورة متراوحة بين العسكر والمدنيين، طالما الثروة الريعية من عائدات البترول، فى أيدي السلطة السياسية بأكثر منها فى قنوات الرأسمالية المحلية، وطالما العسكريون فى نيجيريا لا يشكلون جيشاً تقليدياً كجندرية حراسة للنظم القائمة بل من فئات متعلمة، عالية الكفاءة ، نفذوا إلى السياسة والمال بل والمجتمع المدنى - إن

وجد - منذ وقت مبكر، فصاروا طرفا في لعبة التحولات ومدارات الحكم ، مثل أية قوة سياسية تلعب بالاقليمية أو القبلية أو الدين والتراث.

ويتنافس العسكريون مع المدنيين على قدم المساواة فى الفساد، والثراء غير المشروع وتقييم دوائر النفوذ.

لذا لم يعد المازق فى نيجيريا بين عسكريين ومدنيين، إنما بين عسكريين وديمقراطيين؛ وهذا ما تفرزه المعارك الأخيرة فيما يسمى بعودة الحكم المدنى إلى البلاد.

لعل اختيار الجنرال «أولوسيجن أوباسانجو» فى انتخابات عامة على النحو الذى جرت به آخر فبراير ١٩٩٩ وحصوله على أكثر من ٦٠٪ من أصوات الناخبين، يحل المعادلة الصعبة نسبياً فى نيجيريا، فقد قيل إن طاقم الجنرالات القديم، محترفين ومسييسين قد وقفوا خلفه «بالمال والعتاد، كما يقولون، فأنفق عن سعة بضعة ملايين من الدولارات، ووقف الحاكم العسكري الحالى عبد السلام أبو بكر ومؤسسته يشيدون به ويطمئنون الرأى العام، كما حصل «أوباسانجو» على الدعم المدنى فى المناطق البعيدة عن مواقع انتمائه القبلية أو العرقية، ومن الاقليم الشمالى خاصة، بل وفى مواقع دينية إسلامية معروفة مثل «سوكوتو» وكاتسينا. وقد حصل على كل هذا التأييد تحت راية حزب الشعب الديمقراطى» الذى لم يعلن عنه إلا منذ بضعة شهور، بل وإن موجة الإقبال العالية على التصويت للرئاسة - رغم بعض الملاحظات عليها - كانت أعلى من التصويت فى انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشيوخ التى تمت منذ أقل من شهرين قبل انتخابات الرئاسة. ويشير كل ذلك إلى تعاون السياسيين التقليديين لإنجاح عملية الانتقال إلى «الحكم المدنى» ولتشترك القيادات السياسية مع العسكريين هذه المرة فى اقتسام السلطة والثروة معاً. وفى مثل هذه الأوضاع لا نستطيع أن نقول إلا أن نيجيريا تنتقل إلى «الحكم الديمقراطى» بطاقم نصف مدنى، فضلاً عن استمرار تمثيل هذا الحكم لشريحة الأثرياء وحدهم حتى الآن.

سوف يواجه كل من العسكريين والسياسيين أزمة الديمقراطية بأوسع مما يتوقعون، والجميع يراهن على قدرة «أوباسانجو» على إجراء التوازنات الضرورية للعبور بالسفينة إلى بعض مرافئ الأمان. فثمة مئات العسكريين من محافظى الاقاليم ومجالسهم ورؤساء

المؤسسات التابعة لهم في أكثر من ٣٦ ولاية بالبلاد، وثمة أكثر من خمسة عشر ألف من الضباط والعسكر في فرق «إيكوموج» المكلفة من جماعة غرب افريقيا - ولو اسميا - للمحافظة على الأمن ومقاومة التمردات في سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو..

ويرتبط هؤلاء مع عناصر عسكرية داخلية بعمليات نزيف للاموال والتجارة في السلاح والغذاء بما لا بد أن يكون موضع اعتبار وتعويض. من جهة أخرى يواجه السياسيون والتكنوقراط من حول «أوباسانجو» أزمة انخفاض أسعار البترول إلى النصف تقريبا في نيجيريا، وترتبط بذلك آثار برامج التكيف الهيكلي من ارتفاع لمعدل البطالة، وتراكم ديون تزيد على ثلاثين مليارات من الدولارات، بينما تعتمد البلاد على ٨٠-٩٠٪ من دخلها على البترول حيث ضعفت أية سياسات إنتاجية في ظل الحكومات العسكرية التي انفردت بالبلاد لأكثر من ربع قرن خلال العقود الأربعة للاستقلال.

وهذه الأوضاع البائسة هي التي كانت تستثير قوى الديمقراطية الفعلية طوال الوقت في مواجهة العسكريين والسياسيين التقليديين على السواء. وفي ظلها أبرزت نيجيريا للعالم نماذج المثقف المقاوم أمثال «وولي شوينكا» الأديب العالمي الحائز على جائزة نوبل، و«سارو ويوا» بطل حقوق الإنسان الذي مات في السجن دفاعا عن مناطق مقهورة ومستلبة، هي مناطق «لندا النيجر» الأخصب يبتزلها بين مناطق البترول في العالم. وهي نفس الأوضاع التي حولت حركة حقوق الإنسان التقليدية إلى قوة سياسية ثقيلة الوزن هزت أكثر من مرة موقع «الجنرال ساني أباشا» وحاصرته بالاضرابات الشاملة بقيادة «الحملة من أجل الديمقراطية (C.D)» لكن هذه الحركة الواسعة لم تستطع مفرداتها الحزبية أن تشكل حزبا موحدا قويا في انتخابات ديسمبر ١٩٩٨، فانفردت قوى السياسيين التقليديين بتشكيل الأحزاب الثلاثة التي اعترف بها «النظام» لدخول تلك الانتخابات. وقد كانت «الحملة من أجل الديمقراطية» هي التعبير عن تطلع كثير من القوى في اتحاد عمالي قوى من جهة، ومتقفين فعالين في أكثر من ثلاثين جامعة نيجيرية من جهة أخرى بل وبعض العسكريين المستنيرين من جهة ثالثة.

وبسبب هذا التنوع في القوى الديمقراطية الواعية، فقد جاء إسقاط الجنرال الديكتاتور «أباشا»، في نفس الوقت الذي سقط فيه من الصفقة السياسية «مشهود أبيولا» السياسي

الشرعى، وأعلن موت الاثنين بالسكتة القلبية فى اسبوع واحد من يونيو ١٩٩٨. وعندئذ قاد الجنرال عبد السلام الفترة الانتقالية باعتباره محترفاً نظيفاً ومهدت شخصيته وموقفه الوسط لأداء الانتخابات الاخيرة بسلام.

إذن فأمام «الجنرال أوباسانجو» مهمة صعبة بحق، وأمامه أيضاً تساؤلات أصعب. مهمة تشغيل الآلة السياسية والعسكرية الهشة والمغمومة فى آن واحد، ومهمة التوفيق بين العسكريين والمدنيين والديمقراطيين أيضاً. وهى مهمة ليست سهلة، ولكن بعض تصريحاته تنم عن إدراكه لها، ولنلاحظ أنه خريج كلية الهندسة العسكرية، فهو مهندس وجنرال، ودرس فى الهند وانجلترا بتجاربهما الديمقراطية وهو رئيس سابق للدولة لثلاث سنوات تنازل بخاطره بعدها عن الحكم عام ١٩٧٩ منحياً العسكريين لصالح السياسيين، وهو المجرب للسجن السياسى على يد «أباشا»، وهو السياسى المثقف «الدولى» مرافقاً لكارتير ونيريرى وغيرهما فى مهام النوايا الحسنة ومراقبة الانتخابات، والاشتغال بقضايا حقوق الإنسان، وتجمعات الحوار بين الشمال والجنوب بل «ومجموعة الحكماء» من رؤساء منظمة الوحدة الافريقية.

بهذه المميزات تعود نيجيريا إلى الساحة الافريقية والعالمية وهى اكثر تماسكاً وأملا فى الاستقرار. ويبدو أن دوائر «العولة» متفقة فى هذه الفترة على مساعدة «أوباسانجو» على العبور بنيجيريا من احتمال أزمات تشارك فيها الدول «الغنية» المنهارة فى آسيا وأمريكا اللاتينية. فقد تم وقف العقوبات التى تعرضت لها نيجيريا من جراء خرق قواعد حقوق الإنسان أثناء الحكم العسكرى، وهناك دعوتها للعودة إلى الكمنولث فى اجتماعات إبريل ١٩٩٩ لتتويج «أوباسانجو» فى مظاهرة عالمية وياعتبار وزنها فى دائرة الانجلوفون فى مواجهة الصراع الدائر مع الفرنكفونية. وهناك كبار المسؤولين الامريكيين والانجليز الذين جاؤا إلى «أبوچا» العاصمة السياسية عقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية مباشرة دعماً «لأوباسانجو» قبل توليه الحكم رسمياً فى مايو ١٩٩٩، وذلك لطمأنة النيجيريين على الدعم الغربى لهم، والتحذير من أية أطماع لدى العسكريين الذين قد يهددون نتائج «التوجه المدنى» الجديد بالتراجع عنه، بل وتحذير الديمقراطيين الذين قد يسارعون بالضغط على «أوباسانجو» وهو لم يشرع بعد فى معالجة الأزمة القائمة فى البلاد.

نيجيريا ١- ما زق العسكريين .. والديمقراطية ————— ١٣٥

والى جانب هذه الأجندة الداخلية أمام «أوباسانجو» فهناك أجندة أخرى تتعلق باستعادة مكانة نيجيريا الإفريقية والعالمية، وهو يتمتع بمكانة مناسبة فى هذه المجالات كما قلنا، خاصة وأنه سيبدأ من نفس نقطة انطلاق «ثابو مبيكى» النجم الصاعد فى جنوب إفريقيا بعد انسحاب مانديلا، كما أنه سيواجه بأزمة قوات نيجيريا وسط اضطرابات وتمردات بلدان غرب إفريقيا الصغيرة، فضلاً عن الموقف المضطرب فى منطقة البحيرات وسط أفريقيا، وكان لنيجيريا أيام موبوتو نور فى هذه المنطقة، التى هى أيضاً منطقة صراع فرانكفونى أمريكى.

أما العرب، فسيواجهون بمكانة نيجيريا فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأوبك فى نفس الوقت، وهى مناطق غنية بالعلاقات، تعاوناً أو صراعاً، وإذا كان الخليج يتجه بهمة إلى جنوب القارة، فإن بعض دول الشمال الإفريقى تتجه إلى غربها، فهل يشير المستقبل القريب إلى حاصل الجمع أم حاصل الطرح... فى قوة العرب الإقليمية!



نيجيريا

٢ - من الفتنة الإقليمية .. إلى الفتنة الطائفية

تتعدد أسباب الصراعات فى أفريقيا، ليفاجئنا عنصر أو آخر كل يوم فى منطقة أو أخرى، بما يبدو وكأنه السبب الرئيسى فى الصراع حتى ينفى سبب آخر. وقد أخذت أحداث ليبيريا وسيراليون الانظار لفترة، بدت فيها العرقية (أو الإثنية) مع التنازع حول مصادر الثروة ورواج تجارة السلاح، هى أسباب الاقتتال، وإذا بأحداث وسط القارة فى الكونغو تبدو أكثر جذباً للانظار حيث بدا الصراع حول «قواعد الثورة» تارة أو الاقليمية والثروة تارة أخرى، هى أسباب الاقتتال. وهذا كله لم يغطى على أحداث الصومال والقرن الأفريقى حيث بدت بنية «الدولة» أو الدولة وجاراتها هى المأزق الحقيقى للصراعات.

وفى الوقت الذى بدت فيه الخريطة الافريقية ملغومة على هذا النحو، تعلقت الآمال بأن يبقى نجمها الصاعدان، نيجيريا وجنوب أفريقيا بعيدين عن مثل هذه الصراعات، خاصة وأن التطورات الرئيسية التى أدت لمشهد استقرارهما فى الأعوام الأخيرة كانت تبشر بإمكان الاطمئنان إلى استمرار صعودهما فى الأفق الأفريقى.

لكن نيجيريا تفاجئنا الآن - أو ما يبدو مفاجأة - بتفجيرات فى الموقف لا تريح المراقب لاحتمالات صعود هذا النجم على سطح المشهد الأفريقى، خاصة ونيجيريا عملاق كبير يضم مائة وعشرة ملايين نسمة تؤدى الظاهرة البسيطة فيها إلى مضاعفات أكثر من طبيعتها. فمن قبل أدت خلافات إقليمية تقليدية بين شمال وجنوب أو غرب وشرق إلى حرب طاحنة فيما سعى بمشكلة انفصال «بيافرا» أول السبعينيات من القرن الماضى أودت بأرواح الآلاف، وبالملايين من أموال الثروة البترولية الناشئة فضلاً عن الجروح التى يصعب أن تتدمل بسهولة، ولكن لقربها من أعوام الاستقلال ومشروعات بناء الدولة الحديثة، كان أثر السياسات الاستعمارية السابقة فى تقسيم نيجيريا إلى شمال وشرق وغرب، ظاهراً للعيان، وكانت مسئولية النخب

السياسية التقليدية، والعسكرية والمدنية الحديثة ظاهرة أيضاً. بل وكان علينا أن نتصور أثر تحويل مجالس تسويق الفول السوداني في الشمال، والكافو في الغرب وزيت النخيل في الشرق، إلى قوة شبه دستورية تحكمها نخب معينة من قبل الإدارة الاستعمارية منذ ما قبل الاستقلال، مما يجب توقع تأثيره الحاد عندما يصبح على حكومة فيدرالية توحيدية إنشاء مجلس قومي اقتصادي واحد بعد الاستقلال، وكيف يصبح «صنع القرار» في مثل هذه الأمور المصيرية باعثاً لصراع اجتماعي طاغ. وقد أدت الحرب مثلاً أدى توزيع السلطة، وهما مصدر تصدير العسكريين، إلى المشاكل الكبرى في نيجيريا بدفع أو غطاء إقليمي بارز لحوالي ثلاثة أرباع عصر الاستقلال منذ عام ١٩٦٠. ومن الطبيعي أن يحجب حجم هذه المشاكل والنخب المديرة لها، مصادر أخرى لمشكلات نيجيريا يمكن ترشيح أي منها للانفجار عندما يبدو لنا أن الاستقرار على الأبواب. ويبدو أن ذلك ما يحدث الآن، تحت مسميات جديدة «الفتنة الطائفية».

لا يتصور الكثيرون استمرار تأثير السياسات الاستعمارية القديمة، والأوضاع التقليدية القديمة أيضاً إلى ما بعد أربعة عقود من الاستقلال الوطني، ليتحول المعيار من «سياسة استعمارية» إلى «المسئولية الذاتية» في النهاية، حيث يصعب استمرارنا في «لصق التهم» بالاستعمار، أو إلقاء سبب مشاكلنا على الآخرين كما يرى البعض. لكن ها نحن أمام تعقيد الموقف في نيجيريا، لانستطيع فيه مسامحة الاستعمار إلا برجاء دفع «العمل الوطني» بأقصى سرعة أو «بأقصى» أدواته أحياناً!

فنحن أمام ما يسمى «بالفتنة الطائفية» الآن في نيجيريا، بين أغلبية مسلمة تريد «فرض» شريعتها في بعض الولايات التي يشكل فيها المسلمون النسبة الأكبر، وأقلية مسيحية رافضة لذلك حيث لها أسلوب حياتها الخاص وإن كان الجميع يعيشون في ظل دستور مدني علماني يقر في مواده الأولى أنه «فوق أي قانون محلي»، وأنه «إذا تعارض أي قانون محلي مع الدستور فإنه يحكم بالدستور» وأن «الحكومة الفيدرالية لا تتخذ لها أحد الأديان المحلية ديناً رسمياً»... الخ، وكما صرح أحد «الرؤساء» التقليديين المخضرمين بأن ما هو عرفى أو محلي يعيش بجانب ما هو قانونى أو رسمى منذ قرون دون مشاكل.

الأسباب قديمة ومتجددة

منذ استقر الاستعمار البريطاني في نيجيريا أواخر القرن التاسع عشر، استقر على أساس توحيد الاقتصاد، وتفتيت المجتمع، في مخالفة صريحة لقانون توحيد النظام الرأسمالي للمجتمعات، لو كانت رأسمالية حقيقية وليست تابعة. فنيجيريا توحيدها محاصيل الكاكاو وزيت النخيل والفول السوداني. وقد فرضت زراعة «الفول» بالذات بشمال نيجيريا أن ينشأ خط سكة حديدية يمتد من أقصى الشمال فيما بعد «كانو» إلى ميناء «لاجوس» جنوباً منذ عام ١٩١٢ ليصدر بعده «اللورد لوجارد» نظام الحكم الإقليمي في نيجيريا منذ ذلك الحين.

وبينما محاصيل نيجيريا - مثل غيرها من المستعمرات - تغذى صناعة الشيكولاته والزبد الصناعي وشحم الآلات والصناعات المختلفة في أوروبا، كان نظام «قسم واحكم» هو الفاعل إدارياً وفق مبادئ الحكم غير المباشر للأمراء وشيوخ القبائل والولايات وبدأ تقليد منع الجنوبيين من الإقامة في الشمال إلا في «أحياء للغرباء» وكذلك بالنسبة للشماليين في الجنوب (مثلما حدث في السودان بشكل أو آخر)، ولذا فحين امتد التبشير بالمسيحية بين أصحاب الأديان المحلية من الجنوبيين في المناطق الشمالية، اعتبرت عزلة الجنوبيين القائمة لأسباب استعمارية أخرى هي عزلة المسيحيين بين مسلمي الشمال.

وحين انسحبت الإدارة الاستعمارية بالاستقلال بقيت «العزلة» موقفاً اجتماعياً محلياً. هذا ما حدث على نطاق واسع في «كادونا» وبدرجة أقل في «كانو» بالشمال وهو نفسه ما حدث في لاجوس. ولنقرأ مرة أخرى خبراً أذيع في يوليو ١٩٩٩ عن مقتل «امرأة مسلمة» من الهوسا (الشمالية) في ساجامو (جنوب غرب) تجرأت على مشاهدة طقس تقليدي تحرم رؤيته -وفق التقاليد - على الأجانب فقتلت، وثار فتنة طائفية واسعة بسبب هذا الحادث. وهرب الآلاف إلى «كانو» حيث راحوا ينتقمون من «اليوروبا» الجنوبيين هناك بإشغال الحرائق وأعمال القتل .. الخ.

وتقع «كادونا» على الحدود بين الأقاليم الشمالية «المسلمة» والجنوبية، وبهذه الصيغة التي تجعلنا نتصور أننا أمام حدود دول يبدو الشماليون «هوسا» مسلمين، والجنوبيون مسيحيين

بشكل مطلق وأن سبب الفتن هو تلك «الطائفية» الصاعدة بين الطرفين، لكن أحداث «كانو» لم تكن وفق تلك الطائفية، كما أن أحداث يونيو ٩٩ في كادونا وبعدها في سبتمبر والتي سميت «أحداث الشيعة» الطائفية كانت بسبب صدام طلابي مع البوليس أو في يوم «القدس» في أبريل ١٩٩٩ وصدام البوليس بوجه عام مع الأهالي الثائرين على حكومة نننياهو، في ظل حكم عسكري كان يوالى حتى الشيطان!

إن تفسيرات «الفتنة» بهذا الشكل في وسائل الإعلام العالمية، إنما تضع المسألة الطائفية الآن لتخفى قضايا أخرى أكثر خطورة أو تساوى بين مختلف الأحداث لأغراض لا تخفى.

فلم يكن استقرار الاسلام تاريخياً لاكثر من عشر قرون في أنحاء نيجيريا سبباً في إحداث فتنة طائفية في أى وقت، بل ولم تكن «الأقلية العرقية» سبباً هنا أو هناك إلا عندما حركها الفقر المدفع مؤخراً في منطقة «دلتا النيجر» وهم يشهدون ثروة البترول الهائلة تصدر أساساً من مناطق عيشهم، وشركات البترول تلوث بيئتهم إلى حد الموت، هنا انفجرت ما سمي بالمشكلات العرقية، لأن صراع ما سمي «بالقبائل الكبرى» مثل «الإيبو» و«اليوروبا» و«الهوسا» والفولا» لعقود سابقة إنما كان صراع سلطة ونفوذ على المستوى القومى وليس مجرد صراع عرقى.

ومنذ عام يستقر في نيجيريا حكم، يحاول أن يعود بنيجيريا إلى قدر من الاستقرار يدفع قواعد التعددية السياسية والمجتمع المدني الحديث وإن كان الرئيس «أوباسانجو» الجديد منذ يونيو ١٩٩٩ عسكرياً بالأساس، ويعطيه هذا قبضة قوية من ناحية، كما يعطيه تاريخه السياسى أفقاً يجد التقدير. وهذا الوضع قد يسئ لعدد من أصحاب المصالح أو ما يسمى بقوى الضغط، من «أتباع «أباشي» و«مشهود» - الحكام السابقين - وإلى القوى التقليدية الراضة للمجتمع المدني، وإلى أصحاب المصالح البترولية، وإلى قوائم «المفسدين» الذين يقدمهم «أوباسانجو» تباعاً للمحاكمة، وقائمة الاختلاسات وحدها في عهد أباشي تبلغ حوالى ثلاثة بلايين دولار.

ومن الملفت - المثير للسخرية أحياناً - أن الفتنة الجارية تسمى طائفية بينما رجل «الوحدة الوطنية» مسيحي - يوروبا - من الجنوب، مدعوم أصلاً عند انتخابه - من أحزاب الاغلبية

الشمالية المسلمة، ووجد المقاومة من بعض «أبناء جلدته» من اليوروبا الذين يمثلهم على رأس «السلطة القومية» للبلاد، وإذ بأصحاب المصالح يفجرون نزاع اليوروبا / الهوسا في وجهه كنزاع «طائفي» يبدو صغر شأنه للعيان.

أما مسألة «تطبيق الشريعة» كما يرفعها البعض في وجه «أوباسانجو» والحكومة الفيدرالية، فإنها في شكلها الراهن لا تبدو أكثر من تغطية لكثير مما أشرنا إليه من أعمال قوى الضغط الجديدة. لكن «المسألة الأصولية» في نيجيريا لها أبعاد ومظاهر أخرى سابقة منذ أحداث «كانو» أوائل التسعينيات مرتبطة بانطلاق شباب جديد وجماعات جديدة داخل «التجمع الاسلامي» التقليدي الذي لم يغير أساليب حضوره منذ عدة قرون، وتحميه الرأسمالية الطفيلية الجديدة منذ عدة عقود. هنا بدت «الفتنة الاسلامية» أكثر خطورة وعمقاً من تلك المسماه بالفتنة الطائفية الجديدة. ومن يدري لو تعمق التحقيق، إلى أين ستشير أصابعه الدقيقة. وهذه مسألة لا يستطيع «أوباسانجو» أن يقترب منها، أولاً لخوفه من دخول صراع إقليمي يتحول بسرعة إلى ديني، ثم أنه لا يملك مشروعاً «تحديثياً» كبيراً تدافع عنه قوى حديثة ذات وزن فعلي في مختلف الاقاليم.

لذلك فإنه اتجه سريعاً إلى «الدستور الفيدرالي» من جهة وإلى قوة الجيش من جهة أخرى. وهذا أقصى ما يستطيعه لأنه «كوجة قومي» يستطيع الرد على «الفتنة الإقليمية» أما «القوة العسكرية» فهي التي تستطيع ردع الفتنة الطائفية.. ولو مؤقتاً!

ساحل العاج

بين: معركة الديمقراطية ومعركة الشيكولانة !

ماذا بعد أن اكتملت عناصر الانقلاب فى ساحل العاج - أو "كوت ديفوار" - باستقرار الأمر للجنرال "روبرت جى" ولجنة الانتقاذ الوطنى" التى شكلها فى الأسبوع الأخير من الألفية؟ ما هو ارتياح داخلى بين الطبقة السياسية لاحتمال تعديل تركيبة السلطة بعد أن يأخذ العسكر حظهم منها خلال عام مثلا (كما حدث فى النيجر وغيره)، والعكس على مستوى القارة حيث يسود القلق من الانقلاب، وتبدو منظمة الوحدة الأفريقية وقد أعلنت حربها على العسكر وكلفت رؤساء جنوب أفريقيا ونيجيريا بتولى مقاومتهم. وهامهم الأمريكان يسعدون بخلع رجل فرنسا (هنرى بيدييه) الذى أساء لنفسه وحليفه الرئيسى باستبداد الحزب الديمقراطى الحاكم، وإشاعة القبليّة والفساد على أوسع نطاق؛ ويرحب الأمريكان بتمهيد الطريق لرجلهم نائب مدير صندوق النقد الدولى (الحسن أوتارا) الذى قاد المعارضة بحزب الليبرالية (تجمع الجمهوريين) ويقدم خططا جديدة للاستثمار وتنويع التجارة والأسواق... الخ. هذا ما استقر عليه الحال فى ساحل العاج خلال أسبوعين، وتبقى دلالات ما وراء السطور.

المعركة الديمقراطية

يقولون إن الرأسمالية المستفزة تخلق قدرا أيضاً من الاستقرار فى البلاد التى تتيح لها النمو. وقد كانت ساحل العاج بنظامها الأبوى الفرنكفونى على يد الراحل "هوفى بوانىي" تمثل فى الأدبيات الغربية ذلك النموذج الرأسمالى الذى كثفت فيه فرنسا والليبانىون رأس المال الدافع للاستقرار، وحتى الأمريكيون واليابانيون لم يكونوا بعيدين عن هذا السوق؛ لذلك ما إن استقرت الأمور بقدر كاف فى الستينيات وإلى الثمانينات حتى راحت رعوس الأموال الدولية تتدفق على هذه البلاد "المستقرة"، وفجأة تكشف الرأسمالية التابعة عن مساوئها فيخرج

الطلاب والعمال فى مظاهرات أوائل الستينيات تجعل من أبيدجان إحدى أكثر العواصم اضطراباً، ولولا أبوية "بوانى" الساحقة لكانت ساحل العاج من أوائل من تغير من النظم فى هذه المنطقة من غرب أفريقيا التى شهدت أكثر من خمس انتفاضات شعبية غيرت نظمها إلى "التعددية" وحكم "التحالفات الشعبية" .. الخ، ومع ذلك استجاب "بوانى" نفسه ووجه بالسماح بتعدد الأحزاب منذ عام ١٩٩٠ على نطاق ضيق اتسع بموته ١٩٩٢ بمجىء الرئيس "هنرى بيديه" المخلوع مؤخراً. وعاد النظام للاستقرار النسبى إزاء نجاح لعبة الحزبية هذه، فرضى الطلبة والعمال بتشكيلات محدودة التأثير السياسى - لأن أهدافها اجتماعية أصلاً - وتشكلت أحزاب "العمال" و "الاشتراكي" وحوالى عشرين حزباً آخر. لكن الكعكة الكبيرة كانت موضع تنافس آخر على نطاق أوسع، فمع الانفتاح والليبرالية عقب رحيل "بوانى" بدأت شخوص رجال الأعمال تظهر على السطح تبطل النتائج، وبدأت الليبرالية المتوحشة على النمط الأمريكى تغزو البلاد صحفاً ومحطات إذاعة وتليفزيون. ودفعت إلى السطح أيضاً رموزها مثل السيد "الحسن أوتارا" من كبار رجال الأعمال، ومسلم، ومن مناطق الشمال الفقيرة، ويمكن أن يكون أقرب الجالية اللبنانية التى قفز عددها هنا بعد أزمتها فى السنغال ثم سيراليون بما أصبح يزيد على مائة وخمسين ألف لبنانى. وانتقل رجل الأعمال "أوتارا" ليتدرب فى صندوق النقد الدولى على الأعمال الليبرالية فأصبح بسرعة كبيرة نائباً لمدير عام الصندوق الموقر.

ومع نضج الموقف فى البلاد لقطف ثمرة الاستقرار، استعد "أوتارا" لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى أكتوبر ٢٠٠٠، ومن ثم فقد ضاعف الهجوم على عدم ديمقراطية النظام القائم. والكروت كثيرة فى هذا المجال؛ فالرئيس "بيديه" يعيد "الأبوية" المكروهة إلى شكل الحكم مدعوماً بالقبائل الجنوبية التى تضطهد الشماليين، وينفرد بالبرلمان وأجهزة الحكم، كما ينفرد بالدعم الفرنسى؛ لأنه على ما يبدو يدخل فى شراكة من الأعمال أيضاً مع السفير الفرنسى فى أبيدجان والذى يصبح مع مجىء الرئيس شيراك مستشاراً سياسياً له للشئون الإفريقية (قد يفسر ذلك تصريحاته الأخيرة حول ضرورة إعادة بيديه للحكم). أما الجيش فإنه تحول لاداة ردع للجماهير وأبعدت عنه الشخصيات ذات الاحترام مثل الجنرال "روبرت جى" الذى أشيع عنه رفض ضرب مظاهرات الطلبة والعمال أوائل التسعينات، فركن وزيراً للرياضة

لبعض الوقت وطرد منها عقب أول فشل لفريق الكرة العاجي عام ١٩٩٦! ومن هنا جاء لجوء العسكر المتمردين وصغار ضباطهم له عندما ثارت ثورتهم مؤخرا لتأخر مكافأتهم عن فترة خدمتهم في تأمين نظام أفريقيا الوسطى المجاور، أى فى خدمة الفرنسيين. (بالمناسبة باسم الأمم المتحدة!).

أما مزارعو الكاكاو، فإن أسعاره التى تندهور تباعا منذ أكثر من خمس سنوات، جعلتهم نهبا للفقر والحاجة واللجوء للهجرة للمدينة تاركين مزارعهم لتجف مساهمة فى زيادة الفقر. ولا يجد النظام الأبوى هنا إلا أن يلجأ للعبة دعائية ضد العمال الافارقة المهاجرين إلى ساحل العاج طلبا للرزق، فيوجه إليهم أصعب الاتهام بإحداث أزمة العاجيين الاقتصادية، والواقع أن هناك أكثر من ثلاثة ملايين عامل أفريقي من الدول المجاورة يخدمون الاستثمارات الوفيرة فى هذه البلاد، بل أن عددا من اللبنانيين الفقراء يحتمون بالأعمال المتواضعة فى خدمة الطبقة الغنية والوسطى وتأمين الرأسمال اللبناني الكبير فى نفس الوقت مقابل أن يكفل لهم بعض الأمان الاجتماعى. عناصر الديمقراطية الحقيقية، هنا إذن متوفرة، لكن الذى تدفعه وسائل الاعلام الغربية هى عناصر الليبرالية التقليدية، حزبية وبرلمانية.. إلخ. وهذه مسألة تُسهل على الوجوه المعارضة الصاعدة بما فيها الزعيمة "هنرييت دياباتى" فى حزب تجمع الجمهوريين" تشديد حملتها على النظام القائم فى إطار القضايا التقليدية عن الفساد وحقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات .. إلخ. والدوائر الأمريكية ودوائر البنك الدولى والصندوق جيدة المساهمة فى هذه المسائل، خاصة أن ساحل العاج تعتبر من أكثر الدول شهرة بالفساد، ولذا انتهز الصندوق إعلان تقارير بعض المنظمات الأهلية فى هذه المسألة ليعلن مع الدوائر الأمريكية طوال الأشهر الأخيرة منع تقديم المساعدات أو أية تسهيلات لساحل العاج بل وطلب استرجاع بعض المنح المالية - بسبب ما يقترن باستثمارها من فساد!

ويشعر الرئيس "بيدييه" بخطورة الحملة، ومن وراعاها، فيرتدى رداء "الوطنية" إن لزم الأمر، فيهاجم تدخل المؤسسات الدولية والقوى الخارجية، ويتوعد المعارضة بالعقاب. وعندما يشتد هجوم المعارضة يسجن عددا منهم (وبينهم السيدة دياباتى) ويطارد رمزهم "أوتارا" بحجة أن أصوله غير عاجية (وقد كان رئيسا للوزارة العاجية لبعض الوقت فى حكم بيدييه نفسه!). بل

وتعجبه تهمة "نفي المواطنة" هذه فيعممها على "العمال الاجانب" غير المواطنين الذين ينهبون أرزاق الفلاحين البؤساء، والجميع يعرف كيف حُمِّل أبناء بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا وفقراء اللبنانيين أعباء عملية "النمو" وليس التنمية التي شهدتها ساحل العاج لتصبح رمز لنجاح التنمية الرأسمالية في أفريقيا. ويشعر الفرنسيون أنفسهم بأزمة نظامهم الصديق، ولكن لا يسعهم إلا المساهمة في حملة المطلب الديمقراطي ووقف الفساد والقبلية والتهميش.. إلا أن الدفاع الفرنسي يأتي متأخرا إزاء الهجوم الإعلامي الدولي الحاد.. وما أن يخرج بضع عشرات من الجنود من ثكناتهم متوجهين لمنزل وزير الدفاع أو قادتهم القدامى مثل "روبرت جى" حتى تهلل أجهزة الإعلام لتصعيد الموقف وتحويل المظاهرة المحدودة لاستكمال عنصر الانقلاب..

الدوائر الأفريقية الأخرى مثل منظمة الوحدة الأفريقية أو زعماء افريقيا الجدد في جنوب أفريقيا ونيجيريا، تعرف أن تعقيدات الموقف الاقتصادي الاجتماعي بل والسياسي المحلي لن يحلها إمساك العسكر بالسلطة لبعض الوقت، خاصة أن "روبرت جى" مثل غيره في عدد من البلدان الأفريقية وعدوا فعلا بنقل السلطة للمدنيين بل ومشاركة الأحزاب الليبرالية من الآن وحتى موعد الانتخابات القادمة (في حدود عام) وهو سيناريو مألوف في أكثر من بلد سابق، لكن تظل المشكلة في الأوضاع الاقتصادية لبلد يعتمد على محصول رئيسي هو الكاكاو - إلى جانب القطن وزيت النخيل بدرجة أقل - ونعرف جميعا أن الكاكاو تتدهور أسعاره منذ بضع سنوات لأسباب خارجة عن إرادة شعب "الكوت ديفوار" كله، لأن هذا الشعب المسكين لا يأكل الشيكولاتة بالطبع!

معركة الشيكولاتة

لم يكن شعب ساحل العاج أو "الكوت ديفوار" يعرف أن أفياله التي تكثر في بلاده وتشتهر أنيابها العاجية بهذا النقاء، ستكون مصدرا لبعض رزقه بل وتسمية بلاده عندما جاء بها المستعمرون - برتغاليون ثم فرنسيون، بل وبرانزيليون! - ولم يكن هؤلاء المساكين يعرفون أيضا أن بذور الكاكاو التي جاء بها "كولومبوس" للملك الأسباني فرديناند والمملكة إيزابيلا عام

١٥.٢ ضمن محتويات جرابه من طرائف أرض الهنود الحمر في العالم الجديد المسمى بجزر الهند الغربية، ملفتا نظر الاسرة المالكة أن هذه البذور هي التي يصنع منها مشروب الملوك "الهنود" باسم "الشيكولاتة"، وأن الأمر سوف يغري الاسرة الكريمة وشعبها الاسباني والشعوب الأوروبية، ليتطور استعمالها في مادة جميلة هي "الشيكولاتة" التي تشتهر في صورتها النقية في بلجيكا وهولندا وفرنسا وقروج - مخطوطة - في بريطانيا (يبلغ تسويقها حوالي ٢,٥ مليار دولار بين الانجليز) ويأكل الأمريكي الفرد منها حوالي سبعة كيلوات في العام لأنها رغم دهونها لا تزيد من الكولسترول!

ويسارع المستعمرون بتخصيص بعض مستعمراتهم القريبة لزراعة الكاكاو، خاصة بعد استقلال امريكا الشمالية واللاتينية، وليجد شعب ساحل العاج (الفرنكفوني!) وغانا (الانجلوفونية) وأجزاء من نيجيريا أنفسهم مجرد مصدري الكاكاو، ويرتبط معاشهم بعدى سعة السوق الأوربية وليس باستهلاكهم طبعا! ومع تنافس تجار باريس ولندن تصعد البورصة وتهبط في السوق العالمى للكاكاو وحسب نوع الشيكولاتة التي يفضلها السيد الفرنسي أو البريطاني أو الأمريكي .. الخ.

ويتدخل التكنولوجيا، يتم خلط الشيكولاتة ببعض الدهون أو الألبان ليقل طلب الكاكاو من المستعمرات، فيعاني شعبها حتى تنقذه شكوى المستهلك الأوربي من الطعم غير النقي للشيكولاتة! (وقد كان من أليات إسقاط نكروما عام ١٩٦٦، عندما ضاعف إنتاج المحصول بجهد شعبي هائل لتحقيق مدخرات محلية ينتهي بها من سد الفولتا، فوجد السعر الأوربي فجأة يهبط إلى ٥٠٪ فانهار النظام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في آن).

وبقيام السوق الأوربية المشتركة - ثم الاتحاد الأوربي - نزلت الشيكولاتة البريطانية إلى عالم «القارة الأوربية» مخلوطة باللبن أو بدهون زراعية أخرى، فانهار سوف «الشيكولاتة» النقية التي تنتجها فرنسا وبلجيكا، ولم يستطيعا أن يحدوا من هجوم الشيكولاتة البريطانية، فخسر سوق الكاكاو عام ١٩٩٧ وحده حوالي ٥٠٠ مليون دولار، معظمها على حساب شعب ساحل العاج المسكين.. (مجمل صادراته لا تزيد عن ثلاثة مليارات من الدولارات)، الأمر الذي جعل المزارعين يهجرون مزارعهم إلى المدينة وتبدأ الشكوى من وجود الأجانب فيها .. وتبدأ

معركة الليبرالية والديمقراطية.. وكأنها عالم من المطالب الجديدة في ساحل العاج .. وليتها تصبح ديمقراطية اجتماعية وسياسية حقيقية .. لكن ذلك صعب دائما على جماعة العسكر، أفارقة .. أو غير أفارقة .. ولن يحل عقدة الموقف في ساحل العاج، إلا بمدى قدرة هؤلاء العسكر - خلال عام مثلا - على تحقيق التوازن بين المصالح الفرنسية والأمريكية من جهة، وبين سوق الشيكولاتة البريطانية والفرنسية والأمريكية من جهة أخرى!



السنغال .. والديمقراطية المفلومة

قد نكون تعودنا على الحديث عن الديمقراطية المقيدة، وامثلتها العربية كثيرة، كما نتحدث عن الديمقراطية المنقوصة، التي لم تكتمل شكلياتها بعد، ولكن ها هي السنغال تقدم نموذجا آخر يمكن أن نسمية بالديمقراطية المفلومة.

ذلك أن الفوز الكبير الذي تحقق بوصول "عبد الله وادي" إلى مقعد الرئاسة في السنغال في ٢٠ مارس ٢٠٠٠، منتزعا إياها في الشوط الثاني من الرئيس المخضرم «عبدو ضيوف»، إنما يعلن عن مثل ديمقراطي أفريقي، وأداء حقيقي للشكل الديمقراطي الذي جرت به معايير الحداثة الأوربية على الأقل، وفي زمن الاضطرابات، والحروب الأهلية والنزاعات العرقية المدمرة، والتدخلات العسكرية من الداخل أو الخارج، تصبح السنغال نموذجا نادرا، على الأقل إزاء نموذج آخر على بعد أميال منها حيث احتاج الأمر لتدخل الجيش نفسه في ساحل العاج لتطبيق قواعد «الديمقراطية» التي تجاهلها طويلا الرئيسان السابقان وإن كان الأمر في السنغال لم يخل من تهديد المعارضة وتلميح الجيش بتكرار نفس التجربة إذا فكر الرئيس ضيوف في تغيير المسار الهادف الذي اختارته التجربة السنغالية دائما.

ولابد أن القارئ العربي وخاصة الخليجي-يحمل للرئيس ضيوف ذكريات خاصة تجعله يشفق على خسارته رغم ما عليه من المآخذ. فالرجل كان أحد وجوه التعاون العربي الافريقي، والمؤتمرات الاسلامية، وقريب من الطوائف الدينية الكبيرة في السنغال من "المريديّة" والمرابطين والتيجانية، بقدر أو بآخر، مما جعله يركن كثيرا على نفوذها في الاقاليم الريفية أكثر من المدن التي تتحرك فيها المعارضة، وتكثر فيها ما اعتبره "ضيوف" سفسطة لا طائل من ورائها! وعرفه القارئ العربي شابا في مكتب الرئيس سنغور تولى له الرئيس الشاعر المتفرنس عن رئاسة الوزارة لبضعة سنوات قبل ان يتخلى له عن رئاسة الدولة أيضا منذ عام ١٩٨١، وسط تهليل لأول رئيس دولة في القارة الموسومة بالحكم الفردي يتنازل عن الحكم، وإن

كان الأمر بدا توريثا للسلطة لتبقى للحزب الاشتراكي السنغالي، حزب الرئيس وجماعته لحوالي أربعة عقود.

ها هو الرئيس «عبدو ضيوف» يضرب المثل مرة أخرى كرئيس ديمقراطي بالانسحاب بهدوء من مقعد الرئاسة على أثر انتخابات لا يأتى فيها النصر للمعارضة بالضربة القاضية من أول جولة، ولكنه يمارس عملية انتخابية صحيحة يفوز فيها فى الجولة الأولى ليخسر فى الثانية خسارة مشرفة.

كيف تحركت الألغام

لابد أن الرئيس ضيوف سيتذكر ان المدة الطويلة التى قضاهما فى الرئاسة قد خلقت مصالح متضاربة وأطماعا كبيرة وليس توازنا فى موارد السلطة والتسلط كما توقع. يكفى أنه من داخل حزبه الحاكم المستمر لأربعة عقود خرج "مصطفى نياس" و "جيبوكا" من قيادته العليا، أحدهما يتطلع للرئاسة مباشرة والثانى يتطلع لرئاسة الوزارة، ولأنهما قويان بقدر كاف يهدد مكانته فقد تصور أن وضعهما أصبح يهدده من الداخل وأنه أقدر على القضاء عليهما خارج الحزب فاعطيا زحما كبيرا لمنافسة عبد الله وادى فى الجولة الحاسمة رغم تردد "جيبوكا".

كان الصراع الشخصى إذن أول الألغام فى الوضع الديمقراطى فى السنغال، واستمر يتفاعل بتصرفات متدنية حتى شملت صرف علاوة كبيرة لمرتبات البرلمانين وأغلبهم فى الحزب بنسبة ٦٠٪ من المقاعد تقريبا- وذلك قبل أيام من المعركة الرئاسية، فآثار ذلك موجه من السخط الشعبى المتفجر فى العاصمة بوجه خاص- مركز نفوذ منافسة-حيث الفقر على أشده، والمتسولون يشكلون أحد أقبح مناظر البؤس فى القارة ولا ينافس دكاكر فى هذا إلا أديس أبابا، وهما شعبان على أكبر قدر من الهدوء والاعتزاز بالنفس ومع ذلك فإن ظاهرة التسول المؤلة تلمح بقوة لمعنى تعرض الكرامة للإهانة نتيجة الفقر، خاصة وأغنياء الدولتين يتحدث عنهما كل زائر.....

كان هذا مصدر اللغم الثانى المتوقع- انفجار العاصمة- لوصم الرئيس "ضيوف" على الاستمرار فى الحكم ومقاومة روح الأغلبية الشعبية الرافضة لاستمرار الأوضاع التى خلق بعضها بنفسه هو ومن حوله ممن تشيع عنهم مظاهر الفساد الفاضح، وكان معنى ذلك تأكيد احتمال تدخل الجيش على نحو ما فعل فى ساحل العاج، حيث كثرت التلميحات عن ذلك خاصة وفرنسا بعض القوات البحرية والبرية قرب داكار، ولا يتحمل مركزها فى غرب افريقيا ضربتين فى بضعة شهور فى أهم مراكزها الاقتصادية والثقافية فى القارة.

أعباء الرئيس الجديد

لابد أن الرئيس الجديد "عبد الله وادى" يدرك وجود عديد من المشاكل- الألفام أمام هذا "المثال الديمقراطي" الليبرالى الذى تحقق فى بلاده، وأن عليه أن يرد على صورة "ضيوف" الديمقراطية رغم هزيمته. والاستاذ «وادى»، عرفناه ذكيا، مقاتلا حقيقيا من أجل "المنصب" لأربع مرات خلت، وعبر الديمقراطية، وهو ابن باريس وزائرها الدائم حتى ظننا أحيانا أنه لاجئ سياسى بها لولا عودته فى مناسبات الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، أو تولى بعض الوزارات لبضعة شهور، ليخرج محتجا، وآخرها منذ عامين فقط. وهو بذكائه وخبرته لم يقدم أى وعود كبيرة طوال معركته الانتخابية للرئاسة اللهم إلا شعار "التغيير" ملوحا بدستور جديد وإجراءات لصالح الشباب... الخ.

يعرف الرئيس "وادى" بذكائه أنه يرث ديمقراطية ملقومة، من داخلها ومن خارجها، من بين صفوف خصومه وحلفائه فى نفس الوقت.

* هناك مثلا البرلمان القائم حاليا (١٤٠ مقعدا) والمنتخب فى مايو ١٩٩٨ لمدة خمس سنوات. ويملك الحزب الاشتراكى السنغالى برئاسة "ضيوف" حوالى ٦٠ فى المائة من مقاعده (٩٣ مقعدا) بينما لا يحظى حزب "وادى" -الديمقراطى إلا بثلاثة وعشرين مقعدا (حوالى ١٩٪) ثم تتوالى الاحزاب الصغيرة الحليفة له. ومعنى ذلك أن الرئاسة ستكون فى جانب والأغلبية البرلمانية فى جانب آخر، ومن هنا جاء التلويح بنيته فى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة يمكن ان يهددها حزب ضيوف إذا أعاد ترتيب البيت أو علاقاته بحلفاء "وادى" نفسه!

*هناك بالفعل مشكلة حلفائه من أقصى اليمن الليبرالى (مصطفى نياس) الذى دعمه كثيرا فى الجولة الثانية أملا فى رئاسة الوزراء، وهو شخصية قوية تعاظمت على حكومة «ضيوف» طمعا فى الرئاسة ومن هنا لن يكون حليفا سهلا، خاصة وأن بقية الحلفاء الاصغر- وهم كثر - يضربون فى اليسارية لأبعد مدى أحيانا، وستبقى هذه التركيبة لغما حقيقيا أمام رغبته فى الحكم أو "التحكم"، مع تحقيق الاستقرار والتغيير حسب وعده!

*هناك مشكلة كبيرة أخرى تشكل لغما خطيرا كامنا هى مشكلة الاقليم الجنوبى الزراعى-الكازامانس- الراغب فى الانفصال، والذى يحمل أهله السلاح منذ عام ١٩٨٢ تحت راية "حركة القوى الديمقراطية"، وهى منطقة ملغومة بنشاط الكنيسة الكاثوليكية التى جعلت على رأس "الحركة الديمقراطية" المقاومة الأب "دياماكو سنغور" فى نفس الوقت الذى ينشط فيها اليساريون ايضا بالسلاح من «غينيا بيساو» تارة وثوار سيراليون وليبيريا تارة أخرى، أى أن هناك تحركات وتمرد فى المنطقة مازال لها خطرهما. وقد حاول "ضيوف" التقرب منها قبل المعركة الانتخابية بتوقيع اتفاق تراضى فى ديسمبر الماضى لا اعتقد أنه يصفى المشكلة قدر تجميدها فقط لبعض الوقت. فإلى أى حد سيؤدى تحالف "وادي" مع بعض أجهزة الاعلام الفرنسية من جهة- وهى التى تتفخ فى الازمة- ومع قوى اليسار التى أيدته فى الداخل من جهة أخرى إلى أى حد سينجح فى معالجة هذه الازمة بالوضع الليبرالية التى يطمح لتحقيقها؟

*الغم الكبير الآخر أمام "عبد الله وادى" هو "حدة الفقر" فى المدن السنغالية التى أيدته وفى مقدمتها "داكار" نفسها، والاقتصاد السنغالى يعتمد كثيرا على العلاقة بفرنسا (تصدير الفول السودانى) بينما صدمته فرنسا منذ عام ١٩٩٤ بتخفيض قيمة الفرنك السنغالى (سيفا) إلى النصف أمام الفرنك الفرنسى، ومديونية السنغال تصل لأكثر من أربعة مليارات دولار حاليا رغم تطبيقه لكل قواعد صندوق النقد الدولى، حتى أن تقرير المخابرات الأمريكية لعام ١٩٩٩ يمتدح التطبيق الناجح لبرامج "الاصلاح الاقتصادى" دون أية كلمة عن مستوى "الإفقار" الذى تحقق نتيجة ذلك!

ونحن نعرف أن مهمشى العواصم، قدر ما يكونوا وراء الحملات الانتخابية و غوغائيتها فإنهم يكونوا سيفاً على رقاب من يستثمرهم بهذه الطريقة، "وداكار" المتحضرة الهادئة التى جاءت "بعبد الله وادى" هى نفسها ذات الخبرات المدمرة فى "ثورات الخبز" التى تكررت فى الثمانينات والتسعينات فاهلكت اللبانيين والموريتانيين مرات متعاقبة حين كان الحكم "غير الليبرالى" يوجه السخط خارج إطاره، ولكن ماذا ودعاية "التغيير" والشفافية، والمشاركة الديمقراطية أصبحت مقترنة فى أربعة معارك رئاسية باسم "عبد الله وادى"؟

هذا هو اللغم الخطير الذى يصبح على الرئيس الجديد تخطيه، متذكراً هذه المرة ليس فقط ليبراليته الفرنسية، ولكن اشتراكه النكرومية. ووحديته الأفريقية. ولأن آليات التعاون العربى الافريقى مازالت حية، لطالبنها بأن تضع مساعداتها فى موضع صحيح هذه المرة للمساهمة فى انقاذ الجماهير السنغالية.

القاهرة ٢٢/٣/٢٠٠٠



السودان

حول وحدوية جون جرنق

تتردد الأنباء عن احتمال زيارة جون جرنق للقاهرة في وقت قريب (صيف ١٩٩٨). وجرنق هو رئيس حركة تحرير الشعب السوداني والقائد العسكري لقوات التجمع الوطني الديمقراطي للمعارضة السودانية. ولا يعرف الرأي العام العربي سببا لتأجيل مثل هذه الزيارة منذ وقت طويل إلا ما يرجعه إلى عدم وحدوية هذا القائد بالنسبة للوحدة الوطنية في السودان، بل وما تذكره صراحة بعض الكتابات غير المسئولة عن نزوعه الانفصالي، وما تشيعه كتابات أخرى عن معنى حركة تحرير السودان، باعتبارها إشارة لصراع مع عروبة السودان والرغبة في "التحرر" منها - الخ.

والحق أن حركة التحرير الشعبية التي يقودها جرنق، إنما انبعثت أوائل الثمانينات في مواجهة حكم النميري ذي الطابع العسكري، وإخلاله باتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ الذي كان يكفل للجنوبيين بعض الحقوق إزاء الاستبداد المتصاعد على ساحة السودان كله، ولذا انتفض ضده الشعب السوداني عام ١٩٨٥، وقام تحالف بدرجة أو بأخرى بين قيادات الرأي العام السوداني وحركة التحرير الشعبية قبل الانتفاضة وبعدها.

لم يكن «جون جرنق» أو حركته إذن في إطار الانفصالية منذ البداية، وليس هو كذلك الآن بل على العكس، فإنه يمكننا أن نرصد عن حركة الجنوبيين طوال العقدين الأخيرين تأكيداً لرغبتهم في سودان موحد وديمقراطي، بينما جاء التعنت من الخرطوم ضد هذه الرغبة في أكثر من مناسبة تهدد الوحدة الوطنية للسودان.

والأمر يحتاج فعلاً لإعادة قراءة اتفاقية أديس أبابا، حيث سلمت حركة «أنيانيا» الجنوبية بالوحدة السياسية والإدارية للسودان، ولم تصل للمطالبة حتى بالحكم الذاتي، بل قبلت

تقسيمًا مرضيًا للمجموعات البشرية في الجنوب وللحكومة المركزية على السواء أى بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. لكن حكومة النميرى بنقل تحالفها العسكرى المدنى إلى تحالف منفرد مع الإخوان المسلمين وجماعة الترابى، انفردت أيضا بقرار تفتيت الجنوب إلى تسعة أقاليم، مستفزة الجماعات السياسية والشعبية على السواء فى الجنوب خاصة وإن سياسات الإفكار واحتكار الرأى فى مسألة البترول ومشروعات المياه الخ لم تكن توحى بموقف أقل استفزازية. ومع ذلك لم يدفع ذلك بحركة أنيانيا انفصالية كما يمكن أن نتوقع، ولفترة قليلة فقط سميت حركة الرفض الجديدة بأنيانيا -٢، ثم تصاعد مركز جون جرنق فى الحركة مرتبطا بتسميتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، مستقطبا مع هذا التطور أعدادا من مثقفى الشمال وقواه الحديثة.

ودفع ذلك إلى انتفاضة ١٩٨٥ وتفاعلات ما سمي "بالمرحلة الديمقراطية"؛ ولأن "النخبة" هى التى قفزت على الانتفاضة، فإنها لم تأخذ باقتراح "جرنق" للتفاوض حول صيغة ديمقراطية مباشرة لكل السودانين شمالا وجنوبا، اكتفاء بدعوته للمشاركة فى شكل سلطوى جديد حتى تجرى الانتخابات العامة الخ. أى أن القرارات هنا بدت انعزالية وانفرادية من الخرطوم وليست وحدوية ديمقراطية كما اقترح الجنوبيون. ومهما كان الخلاف حول تفسير هذه الوقائع، فقد مضى الأمر فى طريق القبول بمناقشة المستقبل الوجدوى وليس الانفصالى، وتجاوز أكثر من فصيل مع جرنق فى أديس أبابا حول الصيغة الديمقراطية للسودان بديلاً لطرح العودة للخرطوم بمجرد صيغة "ترضية" لبعض الجنوبيين فى مواجهة من البعض الآخر المتعاون مع كل النظم فى الخرطوم. لكن هذا القبول المستمر للتفاوض حول صيغة ديمقراطية موحدة للسودان، هو الذى يجعل الجنوبيين خاصة بقيادة جرنق هم - فى تقديرى - الأكثر وحدوية فى جنوب الوادى. وقد كانت "وثيقة السلام" التى وقعها الميرغنى مع "جرنق" أوائل ١٩٨٩ وحزب الميرغنى مشارك رئيسى فى الحكم وقتها، هى آخر وثائق التسليم من قبل الجنوبيين بوحدة السودان، لكن الموقف تأزم عقب ذلك فى الشمال

حين رفض الصادق التسليم بهذه الوثيقة - وهو رئيس الوزراء- ودخل في أزمة مع الجيش أطاحت بالنظام كله لصالح جماعة الاخوان - الجبهة القومية الإسلامية - وعناصرهم في الجيش وبقيادة فكرية للترابى.

فى ظل حكم البشير العسكرى - الإسلامى، بدا التعنت تجاه المسألة الجنوبية أكثر استفزازاً و مدمراً للحوار حول الوحدوية، فقرار فرض الشريعة الإسلامية بدا من طرف واحد بالطبع، ثم ذهبت الخرطوم بعيداً بالتسليم بحق رافضى قوانين الشريعة فى الانفصال. ومن المثير للدهشة حتى الآن، أن المنشقين على جرنق من القائلين بصيغة الانفصال وحدها هم الذين كانوا أقرب إلى حكومة البشير، يستصдرون معها البيانات المشتركة حتى صيغة الميثاق السياسى الأخير، وتسخر حكومة البشير من عقولنا بالقول إن موقعى الميثاق السياسى الأخير معها اتفقوا على صيغة حق تقرير المصير مثلاً فعل جرنق فى وثائق التجمع الديمقراطى المعارض، ومن ثم يبدو الأمر مجرد صراع من أجل السلطة وليس من أجل "سودان جديد" كما يعلن جرنق ، وتغفل الخرطوم أن الشرانم الجنوبية فى أحضانها هى انفصالية بالأساس وبما لا يخفوه، ولكنها العودة "لروح يونيو" التى ترى إخضاع الجنوب بالقوة أو تركه يذهب إلى الجحيم...

يخطئ فى مصر اذن من يتعامل فقط مع حركة جرنق كقوة انفصالية، يخشى معها على وحدة السودان. يخطئون حتى فى قراءة الوقائع القريبة، وهى دعمه للصيغة الوحدوية الديمقراطية للتجمع الوطنى الديمقراطى، وانطلاقه عسكرياً بقوات التجمع من شرق السودان لا من جنوبه أو غربه فقط حيث يروج ادعاء الانفصالية، ويخطئون لتجاهل موثيق وظروف نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بل وتطور علاقاتها "بناس الخرطوم" والتطور السياسى والثقافة و الخبرة السياسية لجون جرنق وزملائه تدفع فى اتجاه هذه الرؤية فهو ابن "الدينكا" أكبر تجمع بشرى متميز - ولا أقول قبلياً - فى السودان، وهو تجمع متنوع التعبير وكان أقرب للوحدوية وقت أن كانت "أنيانيا" الأولى انفصالية تماماً. وهم الذين ساندوا

اتفاقية أديس أبابا بقوة حتى اتهموا باستغلالها اقتصاديا واجتماعيا باسم الوحدة، وبنامالوال أحد أبنائها وكان من أنشط وزراء التكامل مع مصر فترة النميرى، وفرنسيس دينج، أحد مفكرىها وهو الحريص على تراث الدينكا الذى يدعم مفهوم الوحدة السودانية وينشر أعماله بالعربية حتى الآن، وكلاهما قريب من جون جرنق أو معاونته بصورة أو أخرى الآن.

وجرنق من مدرسة فى الفكر والسياس وفلسفة التمرد الشعبى، فى أفريقيا، تجمع يورى موسيفينى (أوغندا) وأسياس أفورقى «إريتريا» وزيناوى (أثيوبيا) ممن زحفوا بقواتهم على العواصم فأسقطوها، مؤكدين الوحدة لا التفتت.

ويخطئ فى مصر من يعتقد أن الجنوبيين انفصاليون بطبعهم، فهناك أكثر من مليون جنوبى فى الخرطوم وحدها يخشون على مصالحهم، وهناك من عاصر اقترابهم طوال الستينيات من القاهرة لحوار سياسى أو طلب برامج تنمية خاصة، وهناك آلاف أفردت لهم المنح الدراسية والتدريب المهنى فترة التكامل خاصة أوائل السبعينيات. وهناك أخيراً استحالة انفصال الجنوب فى ظروف تدهور معيشى واقتصادى شامل فى منطقة شرقى ووسط أفريقيا بما لا يسند قيام "دولة" جديدة فى هذه المنطقة، ولذا لا يمكن لشاب طموح من أبناء مدرسة دار السلام الفكرية والعلمية مثل جون جرنق أن يكون انفصاليا، تتحفظ القاهرة من مقابلته، أو يصيغ العرب موقفهم المتردد فى صيغة المحافظة على «وحدة السودان»، والمشكلة هى الحل الديمقراطى فى السودان وليس مزاعم الخوف على وحدته.

محركة الديمقراطية من زيمبابوي لأوغندا

السيناريوهات:

رغم فارق الأوضاع السياسية في كل من زيمبابوي وأوغندا وطبيعة الأحداث الأخيرة فيها، إلا إنهما يظلان من النماذج الحية لبعض ما يجري في أفريقيا مؤخراً، وطبيعة الموقف الإعلامي منها. وقد أصبح ممكناً استنتاج أقصى طرفي المعادلة الفكرية والإعلامية تجاه التجريبتين بتأمل عناصر دون أخرى أو المسارعة بالحكم على هذا الموقف وتجاهل هذه الصورة حسب موقع المتأمل، وهذا ما يسميه البعض بصناعة السيناريو الذي نريد أن نراه وليس ذلك الذي يستوجب إدراكه. وأقصد هنا تأمل وقائع الانتخابات العامة في زيمبابوي، والاستفتاء على الدستور في أوغندا خلال أسبوعين من يونيو ٢٠٠٠ .

فمن يريد أن يرى سيناريو الاستبداد الإفريقي، وتخلف العملية الديمقراطية في أفريقيا دون غيرها من الصور التي تعيشها القارة وقد تستطيع تطويرها إيجابياً، فإنه سوف يرى نظاماً للحزب الواحد في البلدين، أحدهما في زيمبابوي (زانو) منذ عشرين عاماً، والآخر (حركة المقاومة الوطنية) في أوغندا منذ حوالي خمسة عشر عاماً، مع نجاح "متتال" في انتخابات عامة أكثر من مرة بفضل القدرة على "التدخل" في الحالتين بالطبع. وسيضيف المحلل لذلك طبيعة "الحملة الشرسة" التي قادها رئيس الدولة بنفسه ضد المعارضة في زيمبابوي بقيادة "الحركة الديمقراطية من أجل التغيير" متهما إياها بالعمالة والارتباط بالمؤامرة الخارجية. وسيتحدث هذا السيناريو عن استغلال قضية الأرض التي غابت طويلاً، وإعادة الحكم لخطاب العنصرية ضد المستوطنين.. الخ، هذا بينما سيتحدث آخر عن أوغندا فيذكر رفض رئيسها وحزبه تنظيم أي قوى معارضة لوجودها رسمياً خارج إطار "الحركة" الشمولية، والتلويح باتهامات بإثارة القبلية والنزعات الدينية الطائفية "لتقسيم الشعب" في وقت حققت وحدته كثيراً من الإنجازات على يد قيادة الحزب الوحيد الحاكم.

محللون آخرون قد يقرأون السيناريو بطريقة مختلفة، أكثر إيجابية وتفاؤلا، وأقل حمية لتوزيع الاتهامات أو قصرها على "النظم الأفريقية" وحدها؛ سوف يقرأون أن زيمبابوي شهدت تطورا ونشاطا ملحوظا لعناصر "المجتمع المدني" أدت إلى تشكيل حزب سياسى معارض أعترف به "موجابى" هو حزب الحركة من أجل الديمقراطية بقيادة رئيس الاتحاد العام السابق "زافا نجيراى" الذى كان يعمل فى إطار الشمولية والحزب الواحد حتى وقت قريب، وهذا تطور ملحوظ داخل الحركة الديمقراطية فى زيمبابوي لا يمكن إنكاره، وسوف يعرف المراقب أن حركة المعارضة حين تبلورت فى العام الماضى، مارست ضغطا شرعيا على الحكم حتى حركت فيه مختلف عناصر المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات حتى عقدت مؤتمرها العام الذى ضغط بدوره من أجل تعديلات دستورية تقرر التعددية والليبرالية، تم إضافتها فعلا بدرجة مناسبة أو أخرى وطرحت للاستفتاء العام فى فبراير ٢٠٠٠ وحصلت على أغلبية مطلقة أفزعت الحكم الذى فوجئ بقوة التيار المضاد، وفساد تصوره عن ضمان الجماهير فى جيبه" وإذا بالجماهير تخذله بتصويت عريض لصالح المعارضة فى ذلك الاستفتاء، ومن هنا تحرك الحكم بقوة إعلاميا "وسط الجماهير" لتعديل صورته ونفوذه. وهذا نموذج - فى رأى - هؤلاء - للعمل الديمقراطى مهما كانت توتراته وليس "للاستبداد الشمولى". وطبيعى أن يلجأ الحكم للمقاته الوطنية ضد المستوطنين الأوربيين والنفوذ الأجنبى، وهما أكبر لافتتين يمكن أن تتحرك فى ظلهما أوسع الجماهير فى القارة الأفريقية بسبب صدق مرجعيتهما فى الواقع الأفريقى.

أما عن أوغندا، فسوف يقرأ المتفائلون السيناريو الايجابى، من زاوية إنجاز الرئيس يورى موسىفينى للاستقرار السياسى منذ ١٩٨٦ بعد مذابح واضطرابات دامت فى أنحاء أوغندا لأكثر من خمسة عشر عاما. ولا شك أن المواطنين الأوغنديين الذين صدقوا فى الاستفتاء الأخير بأكثر من ٩٥٪ على موقف موسىفينى فى طرحه الدستورى ضد التعددية، تذكروا ما فعلته بهم الأحزاب القبلية والدينية، واستبدادية عيدي أمين، وكيف انتقل بهم نظام موسىفينى إلى عالم التنمية والتخطيط، والموقع الإقليمى المناسب. وهو لم ينكر عليهم أى قدر من التعددية وإنما أخذ بما يشبه "نظام المنابر" داخل تحالف "الحركة" العريض مما قد يذكره العرب من سيرة "الاتحاد الاشتراكي سابقا! وهو يحقق قدرا من التوازن فى السياسة الخارجية تذهب

جذورها إلى الأخذ بسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين منذ الثمانينيات وإن استثمرت أمريكا ذلك مؤخرًا لصالحها، فإن الاستثمارات تأتي ببعض الخير لمخطط التنمية أيضًا وإن بدون توجه اجتماعي ذي شأن.

الرؤية الموضوعية:

كثيرا ما تصعب الرؤية من خلال الضباب الأفريقي! فالواقع متحرك بطريقة مقلقة للآمال دائما بسبب الصعوبات التي تواجهها شعوب القارة، ولكن شعوبنا في حاجة للتمسك ببعض أطراف هذه الآمال حرصا على مستقبلها. ولا يمنع ذلك من أن نحاول تناول النموذجين في زيمبابوي وأوغندا ببعض الموضوعية، وبعين نقدية، بمعنى النقد التحليلي وليس مجرد اكتشاف عيوب التجريتين برؤية كارثية، فالمنهج الأخير يمكن أن ينال الجميع من واشنطن حتى نيودلهي!

حالة زيمبابوي:

إذا بدأنا بالواقع في زيمبابوي فإنه يمكننا أن نلاحظ على وقائع التجربة التي تمت خلال العام الأخير ما يلي:-

إننا أمام مشاكل حركة تحرر وطني قامت على تنظيم الكفاح المسلح ضد عدو مستوطن، ثم حصلت على الاستقلال وتحولت الحركة إلى حزب سياسي يتخذ معيارا له المشاركة في الكفاح من عدمه، لكن إلى أي حد يستمر ذلك؟ وهل لابد أن يبقى عشرين عاما ليصبح الحزب ديمقراطيا؟ هذا سؤال لم يعد مقبولا أن تتأخر إجابته طويلا إلا أن يكون هناك واقع تحول نخبة الحركة "الكفاحية" إلى نخبة مستغلة، تكافح بشكل آخر من أجل السلطة وتركيز الثروة، وتفترق في الفساد! وهذا ما حدث تقريبا داخل حزب "الزانو" حيث تحول جزء من المحاربين إلى جيش محترف يسعى إلى العمل باسم مساعدة الكونغو على تأكيد وجوده في عملية اقتسام الثروة، بل ومن ثروات الماس في الكونغو وغير ذلك الكثير. ومع ذلك فإن جناحا آخر من المحاربين القدامى ظل عند التزامه بقضايا الفلاحين والعدل وتحويل إلى قوة "لوبي" داخلي من أجل هذه القضايا مما جعل الحكم يلجأ لترضيته بإثارة مسائل الأرض الزراعية التي يمتلك

المستوطنين الأوربيون ٨٠٪، ويعلن بشكل غوغائي إلى حد كبير شعارات معاداة أوروبا والتدخل الأجنبي مذكرا بأيام الكفاح المسلح ليصبح "المحاربون القدامى" هم حزب الحكومة الفعلي أمام حزب الحركة المعارضة.

أدت أزمة الحكم مع ظواهر الفساد، ومأزقه في الكونغو إلى حد كبير إلى قبول الدخول في "تحدي الديمقراطية" فسمح طوال ١٩٩٩ بهامش واسع لحركة المجتمع المدني والجماعات الأهلية التي عرفت طريقها في زيمبابوي بين النساء والشباب منذ الاستقلال، وهي الحركة التي بلغت في نجاحها حد تعبئة الحركة العمالية إلى جوارها، بل وانتزعت القيادة النقابية إلى صفها بانضمام "زافا نجيراى" رئيس اتحاد العمال إلى جانبها. وقد أمكن بذلك لحركة مجتمع مدني وتنظيمات أهلية أن تتحول إلى شبه حزب سياسي بعد عقد مؤتمرها الجامع في نفس العام (سبتمبر ٩٩) باسم الحركة الديمقراطية من أجل التغيير (MDC) وفرضت هذه ضرورة تعديل الدستور لصالح التعددية والليبرالية، فتقدم الحكومة صيغة تعديلات محدودة تعرضها للاستفتاء في فبراير ٢٠٠٠، و إذ بأغلبية المصوتين ترفض الدستور بشكله الجديد بنسبة تصل إلى الثلثين، وقد مثل ذلك صفة لحكومة موجابي الذي ظن أنه يملك وحده الحقيقة الجماهير، فانكشفت الزيف وأعلنت "الجماهير" موقفها منه. وتركز الفرز والاستقطاب بين جماهير مدن رافضة للحكومة (ثلاثة مدن كبرى بما فيها العاصمة منحت ٩٠٪ وأكثر للمعارضة)، بينما صوت الريف لموجابي بفضل نشاط المحاربين القدامى من أجل الأرض.

يمكن القول أن ذلك لم يدفع حكومة زيمبابوي إلى عمل انتقامي مضاد للديمقراطية، بل دفع موجابي لدخول معركة الديمقراطية وتحدياتها بروح افضل وأريحية اكبر، مهما سادها من غوغائية، فكانت المعركة حول البرلمان في يونيو ٢٠٠٠ بكل تفاصيلها التي لا داعي للعودة لها؛ وقد ملأت الأسماع لان أوروبا وخاصة بريطانيا كانت في قلب المعركة خوفا على أبناء جلدتهم من البيض ومصالحهم الواسعة في زيمبابوي. وفي هذه المعركة بدا حزب الزانو وموجابي إلى جانب جماهير الأرض وفلاحيه أي إلى جانب الديمقراطية الاجتماعية، بينما أخذت "الحركة الديمقراطية من أجل التغيير" صف الأوربيين (بل وأدخلت الكثير من قياداتهم ضمن قياداتها؟!) أي مع الديمقراطية الليبرالية التقليدية. عندئذ احتدمت المعركة التي راقبها آلاف

المراقبين حتى انتهت بفوز معسكر موجابى (٧٠٪ تقريبا) والخسارة لمعسكر الليبرالية (٣٠٪). ورغم خسارة هذا المعسكر من الناحية العددية أو الواقعية لكن الذى انتصر هو شعار "الديمقراطية ممكنة فى أفريقيا" وان آليات الديمقراطية ومعاركها ممكنة أيضا. وفى هذه المعركة سقط رمز الليبرالية والتعاون الأوربي "زفا نجيراى" العمال فى دائرته ولم تحصل حركته على الأغلبية المتوقعة، كما بدأ نجم المحاربين القدامى فى الصعود، بل وأيضا من داخل قيادة "زانو" مثل "زفويوجو" لمحاصرة موجابى نفسه.

ولا يبقى من تعليق هنا إلا القول ان معركة الأرض تشكل جوهر الديمقراطية الاجتماعية فى منطقة واسعة بالجنوب الافريقى الذى يضم جنوب أفريقيا وناميبيا وأنجولا وموزمبيق بالأساس. وأن "موجابى" إذ يمد بصره إلى هناك فى مواجهة نفوذ "ثابومبيكى" ودولته الكبرى إنما يعرض نفسه لمواجهة لا يملك أدواتها وقد نخر السوس فى عظامه، ولكن المنطقة كلها أصبحت تتعرض لقلق اجتماعية لا تخفى بسبب وضع الطبقة العاملة والفلاحين معا فى بلدان جنوب أفريقيا ولا تكفى زعامة التحرر الوطنى وميراث مانديلا نفسه لمواجهة هذا الوضع المضطرب.

حالة أوغندا:

يختلف الموقف نسبيا فى أوغندا، فالسيناريو كان هنا أهدأ وأكثر وضوحاً؛ لكن الاستنتاجات بالغة الأهمية لأنها تخص نمودجا مازال يسعى للإبقاء على نمط "الدولة الوطنية" فى أفريقيا، أى دولة "القيادة المركزية". والتجربة ذات طابع شعبوى يعمل على التعبئة الشعبية لخطة منظمة فى التنمية والحد من الليبرالية التقليدية لتناقضها مع المصالح الشعبية الجامعة فى تقديره؛ ولذا تتمثل المعركة هنا فى صورة مختلفة عن زيمبابوى.

* فنحن هنا أمام تجربة سياسية قامت على أكتاف "حركة المقاومة الوطنية" NRM وهى حركة المقاومة المسلحة التى قادها "يورى موسىفينى" زاحفا بها من ريف أوغندا خاصة فى غرب البلاد إلى العاصمة كمبالا فى مطلع ١٩٨٦ (مطيحا ببقايا حكم أوبوتى من خانوا- فى

تقديره- مبادئ الزحف السابق لإسقاط عيدي أمين عام ١٩٨٠. أى أنه يرث عملا شعبيا استمر أكثر من عشرين عاما، ويقوم على تحالفات واسعة فى الأقاليم والممالك التقليدية الأوغندية التى تتيح له طرح مبادئ الحداثة والمقرطة لجماهير ريفية وقبلية ودينية معادية لنماذج ديكتاتورية عيدي أمين الفجة، ومازال تشكيلها السياسى النشط فى طور التكوين بما يجعلها رهينة "المواثيق الجديدة" للتقدم والتى يقدمها يورى موسيفينى بذكاء وثقافة من تخرج فى مدرسة دار السلام (تنزانيا) الراديكالية وعائش "الفريليمو" المسلحة والأيدلوجية فى الستينيات والسبعينيات.

* وقد استطاع النظام البقاء لمدة عشر سنوات فى حالة انتقالية إلى أن أقر النظام الجمهورى عام ١٩٩٦ وجاء على رأسه بالطبع "يورى موسيفينى" بوعده الاستفتاء على دستور جديد هو الذى تم مؤخرا وفاز فيه بالأغلبية اختيار التحالف فى ظل الحركة وليس التعددية الحزبية، أى فى ظل نظام أقرب للحزب الواحد ولكن ليس بالمعنى الشمولى المألوف، حيث تتعدد داخله "المنابر" بمسيمات الحزب الديمقراطى (الكاثوليكي) وحزب المؤتمر الشعبى (إتباع اوبوتى فى الشمال - إقليمى نسبيا حاليا) ويتمتع بقدر كبير من حرية الصحافة وحق النقد "داخل الحركة" التحالفية لا التعددية كما يقوم بعملية توازن ثقافى بالتعامل الخاص مع الممالك والقبائل بقدر من احترام تراثها وتقاليدها (الباغنده وأنكولى وتورى ...). ومن هنا لم يتعرض النظام لمظاهر الفساد ولا التفتت التقليدي فى أفريقيا حاليا قدر تحقيقه للاستقرار والتوازن بعد أن بلغت البلاد حد انهيار فى معنى الدولة لمدة عقد من الزمان قبل حكم حركة المقاومة الوطنية.

* راهن الحكم بطرح الاستفتاء الأخير (حول القبول بالحركة أو التعددية) على مكانته، فانتزع الموافقة الشعبية على بقاء نظام "الحركة التحالفى"، لخوف الشعب الأوغندي كثيرا من عودة الاضطرابات والقتال السابق، ورغبة فى بقاء الاستقرار والتوازن. يريد الشعب هنا مزيدا من الوقت لعل مشروعات التنمية تأتى بثمارها خاصة وان الغربيون فى مقدمتهم الأمريكيون يقبلون "الوضع الراهن" ويحبونه بأكثر من إشارة مثل اجتماع كلنتون بعدد من الرؤساء الافريقيين فى كمبالا أثناء زيارته لأفريقيا فى مارس ١٩٩٨). لذلك لا نسمع كثيرا فى

مصادر الإعلام المألوفة عن معارضات أوغندية لا ينكر وجودها سواء من يتحركون في الشمال باسم جيش المقاومة. أو جبهة غرب النيل، أو في غرب أوغندا أو من مناطق الحدود الكنفولية باسم تحالف القوى الديمقراطية وهي من أسباب اشتباك النظام في - "مسألة الكونغو".

ويحقق هذا الاستقرار داخل أوغندا فرصة توازن السياسة الخارجية في شرق ووسط أفريقيا، وديناميكية معالجة المشاكل الخارجية مثلما حدث مع الكونغو ورواندا وبور ندي، وحدث من قبل مع بعض دول شرق أفريقيا.

الخلاصة :

بهذا السيناريو المختلف عن سيناريو التشاؤم نستطيع أن نقول أن أفريقيا تشهد صراعا جديدا (غير صراعات التحارب والنزاع) حول مفهوم الديمقراطية والاستقرار، وتقدم تجربة زيمبابوي وأوغندا - مثل السنغال من قبل، معالم هذا الصراع الجديد الذي يمكن إضافة معالم أخرى له إذا جمعنا نماذج من نيجيريا وجنوب أفريقيا وتنزانيا على الأقل.



الصراع الإثيوبي-الإريتري

تناقض الأصدقاء .. وتوافق المتصارعين(*)

فجأة .. احتدمت المعارك في مواقع بالقرن الأفريقي لم تكن مرشحة بحال لهذا التطور المدهش. انتقل الصراع في هذه المنطقة نقلة نوعية من الصراع العرقي والقبلي والديني إلى صراع دول وطنية ذات خطط واستراتيجيات قومية مثل إثيوبيا وإريتريا، لتتقل بذلك الصراعات في أفريقيا إلى ما يقرب من الصراع الذي شهده العالم في نفس الفترة تقريبا بين دولتين كبيرتين أخريين كالهند وباكستان في آسيا.

مفاجأة ذات أبعاد

ولا شك أن المفاجأة كانت كبيرة بالفعل، وبدون عودة لتفاصيل تناقلتها مختلف المصادر بين الأسبوع الثاني من مايو ومثله في يونيو ١٩٩٨، يمكن للمراقب أن يسجل الوقائع الكبيرة الدالة الآتية إشارة إلى حجم المفاجأة:-

* فمن تعديت محدودة في منطقة حدودية مثل "بادمي" جنوب غرب إريتريا "أوردتها" إثيوبيا "تعتنا" كما تقول المصادر الإريترية في خرائط جديدة عام ١٩٩٧ أعقبها تسلل للسيطرة على إدارة المنطقة، أو لتسلل القوات الإريتيرية المفاجيء بقوات عسكرية إلى منطقة مختلف عليها كما تقول المصادر الإثيوبية، فإن ذلك لم يكن ليدفع إلى هذا الحجم للتوتر الذي تحول إلى هجوم جوي إثيوبي مفاجيء على مطارات "أسمره" ومحاولة تدمير بنيتها العسكرية الجوية الأساسية، مما جعل الرد الإريتري يتسم بنفس العنف على مناطق تكثيف القوة العسكرية الإثيوبية القريبة من إريتريا (مع احتلال فضاءات أرضية أوسع في بادمي وماكيلى .. الخ) .

(*) كتبت في يونيو ١٩٩٨.

* تطورت أهداف القتال الحدودي أيضا من مجرد السيطرة على مثلث "بادمي" المتنازع عليه إلى شعور لدى الإريتريين بأن أثيوبيا تتجه بسرعة للقفز من أكثر من موقع حدودي في جنوبها (خاصة بين جماعات العفر) لتحاصر منطقة «عصب» بالقوة العسكرية بما بدا محاولة لعزل الميناء وفصله لصالح أثيوبيا باعتباره المنفذ القريب لها على البحر الأحمر بعد أزمات استخدامها لميناء مصوع وعصب معا إزاء الاجراءات الإريتيرية التي تبدو لها متعنتة..

وهذه النقلة الاستراتيجية للقتال جعلت الطيران الإريتري الذي كان يحتفل قريبا بعيدة السنوي مغافراً بتدريبات متقدمة لعشرة آلاف ساعة بدون خسائر، يسارع لضرب مواقع عسكرية تجميعية لأثيوبيا في "زالامبيسا" وأديجرات ومحاولة قطع الطريق الرئيسي لأديس أبابا إلى أسمرة.

* ويلفت النظر هنا أيضا مسارعة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية أساسا إلى مطالبة رعاياها بالرحيل عن "أسمرة" بوجه خاص بشكل حاشد يعطى إشارة إلى توقع الهجوم الإثيوبي الواسع، أو في رأى البعض - تشجيع أثيوبيا على القيام بالضربة التأديبية لإريتريا "المتعجرفة" .. وأعقب ذلك بالتالي - وتأكيدا له - بداية هروب بشري واسع من المدن الإريتيرية والأثيوبية على السواء بل وبدء محاصرة مصالح نصف مليون إريتري في أثيوبيا، مقابل ما تردد عن قلق مائة ألف إثيوبي في إريتريا رغم نفى الطرفين لاجراءات محددة في هذا الصدد. ولا شك أن العلاقات الاجتماعية الواسعة بين الشعبين، خاصة مع صداقة النظامين السابقين واشتراك القيادتين في الاصول التيجرينية يهدد بحدوث حملات تطهير عرقي مما نسمع عن سوء سمعته في مناطق أخرى، حتى أروبية!

لقد بدت المفاجأة للعالم إزاء هذه التطورات الكبيرة أنها تشير إلى أبعد من بذورها الحدودية أوائل مايو ١٩٩٨ حيث كانت لجان مشتركة تجتمع في البلدين حول مسائل الحدود، وقيل أن بعضها كان على مستوى وزارى، كما ظل الإعلام الإريتري هادئا حتى بعد ثورة الاعلام الإثيوبي لما بعد منتصف مايو. وفي هذه الاثناء كان "كوفى عنان" أمين عام الأمم المتحدة مارا بالبلدين في الاسبوع الثانى من مايو، دون إشارة لهذا الموضوع، كما كان الرئيس اسيااس أفورقى فى السعودية على رأس وفد وزارى كبير تأكيداً لعلاقات حميمة دون

إشارات أيضا في هذا المجال. وفي الاثناء أيضا لم تتوقف هجمات السودان الاعلامية على أريتريا لتساعد دعمها للمعارضة في المناطق الشمالية مع تخفيف الهجوم على اثيوبيا التي بردت علاقاتها نسبيا مع جرتق. كما لم تتوقف المعارك القبلية في الصومال في إشارات إلى الدور الاثيوبي الفاعل هناك لتأكيد حضورها الخاص على الساحة الصومالية.

أسباب تقليدية ... لنوايا أبعد

هكذا نرى أن الأسباب التي تتردد حتى الآن لتفسير تفجر هذا الصراع، لا تبدو أكثر من أسباب تقليدية لتوترات عادية بين عدد كبير من الدول لا تصل بها إلى التدمير المتبادل، وكانت يمكن أن تؤدي إلى الفتور أو التدرج في البنى الانفصالية لا التوحيدية تدريجيا، ولكنها لا تهىء لمثل هذا الاقتتال :-

* هناك مسألة استقلال عملة اريتريا "نقفة" عن الاثيوبية "البر"، وهذا إجراء منطقي بعد ثلاث سنوات من الاستقلال الاريتري. لكنها بالطبع أدت لتوترات نتيجة "تعنت" اريتريا في مطالبة اثيوبيا بالتعامل بالعملة الصعبة في المسائل المتعلقة باستخدام موانئها (الجمرك-البترول... الخ) بينما تدفع ثمن المواد الغذائية من اثيوبيا بالعملة المحلية. مثل هذه التعاملات وانحيازاتها تحكمها تطورات المصالح البرجوازية التجارية في مثل هذه الحالات فضلا عن استنزاف عوائد الاستثمارات أو القروض الأجنبية ... الخ.

* وهناك أيضا مسائل المناطق الخصبة المتنازع عليها، وباعتبار السلطة الاثيوبية تيجرينية ومن مناطق كان يضطهدها الامهرا من قبل، فان هذه المنطقة تحظى بعناية متزايدة قد تكون امتدت بها لمناطق تيجرينية اريتريه، مع رؤية ضمها بما يثير حزازات لا تخفى، لكن الأهم من ذلك هو الاشارات في بعض المصادر عن وجود مناطق تعدين الذهب أيضا في مثلث "باديمي" موضع النزاع مما يغري البلدين باستثمارها لصالحه.

* هناك بالطبع مسائل أكثر حساسية تعود عليها المحللون، كانت من قبل حول عسكرية الامهرا الاستبدادية من حول هيل سلاسى ثم منجستو، وأصبحت الآن تواجه منافسة الأورومو والتيجرى على الإمساك بصولجان قيادة الوحدة الوطنية في اثيوبيا، ويجرى تفسير

انعكاس ذلك بأن تراخى الرئيس زيناوى مع جناح التيجرى الارتيرى بسبب زعامة الأخير القديمة "حركة التحرير" المشتركة يسبب تفوقا للارتيريين لا يتيح للعسكر الجدد ظرفا مناسباً فى أديس أبابا نفسها، ومن ثم يجب ردع جناح أسمرة هذا الذى يبدو ذا نفوذ فى أديس.

ويبدو أن الجانب الارتيرى نفسه لم يكن أقل تأملاً لهذه المسألة، حيث ثمة رغبة فى ألا تؤدي ضرورة وجود نظام الحزب الواحد "الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة" إلى تفرد التجريبيين بالسلطة أو إقامة التحالفات على أساس الوحدة العرقية فى وقت يضر ذلك بمصالح وطنية. ومعنى ذلك أن مسألة الوحدة الوطنية - ومن ثم الاندفاع الوطنى فى القتال - أصبحت عاملاً جديداً فى الصراع الثانى بينما استهدفت فى الأصل تحقيق الاستقرار لكل على حدة!

ومع تصاعد الأحداث وغموضها فى نفس الوقت يبدو تصارع الارادات السياسية والمصالح الاستراتيجية كاشفاً لمخاطر أكبر تؤدي فعلاً إلى تعميق الصراع لا تهدئته بالوساطات الجارية. ان حجم ووزن اثيوبيا فى القارة لا تخطئه عين رغم أنها من افقر الدول الافريقية وأقلها فى الامكانيات، لكنها تملك نخبة طبقية وتقنية ذات تراث يعتز به كل الافريقيين، كما يتمثل فى التجارة والادارة والعسكرية والدبلوماسية، لذلك كانت موضع اهتمام واستثمار أيضاً من قبل الامريكيين والاسرائيليين ثم السوفييت، كما كانت موضع تقدير عبد الناصر وكذا كل الوجوديين الافارقة، وقد اهتم بها الامريكيون والاسرائيليون مرة أخرى بعد سقوط النظام الشيوعى فى موسكو وأديس أبابا فى نفس الوقت، ودهش الكثيرون مؤخراً من تقدير الاستثمارات وتيسيرات المؤسسات المالية الدولية لاثيوبيا بما زاد عن مليار دولار فى وقت لا تتمتع فيه دول القارة جميعاً بمثل هذا التخصيص، كما أن شركات اسرائيلية كبرى تستثمر الكثير فى مجال الاتصالات والطاقة وقطع الغيار العسكرية .. الخ. هذه الطاقة الكامنة الكبيرة لاثيوبيا لا تستطيع أن تبقى محاصرة بعيداً عن المنافذ البحرية، التى تقع تحت حكم دولة محدودة الامكانيات مثل اريتريا بسبب "صداقة قديمة" بين فئات قبلية" مثل التيجراى وزعمائهما فى أديس أبابا وأسمرة! ولا بد أن ترى النخب البرجوازية الاثيوبية الآخذة فى الصعود فى عصر سقوط الطبقة الوسطى، رأياً آخر فى هذا الوضع، ولا بد أن يشغلها التفكير

العميق فى اختراق "الحائط السد" (الجنوب الإريتري الممتد على ساحل البحر الأحمر مانعا هذا العملاق من طريقه إلى ميناء عصب على الأقل - أقصى الجنوب - بينما المواقع العسكرية الإثيوبية على حدودها على بعد بضع عشرات من الكيلو مترات. إن شق إريتريا جنوبا للوصول إلى البحر الأحمر قرب باب المندب يشكل حلما إثيوبيا للبرجوازية والعسكرية على السواء، بل للقوى المستفيدة من كل ذلك.

هنا تقف الوطنية الإريترية الصاعدة بدورها، والمحصنة بجيش المقاتلين الذى هزم جيش منجستو القوى، والسعيدة بموقعها وسط هذا الخضم من المصالح المتصارعة أمله أن يكون ذلك هو الجاذب للاستثمارات والمساعدات، الأوربي منها والأمريكي والاسرائيلي والعربي على السواء، هذه الوطنية ما زالت تحتفظ بكل قياداتها القديمة وحتى المعارضة عندها لا تقل حرصا على وطنيتها فى مواجهة الحكم المركزى القائم فى وجهها، وقد يكون ذلك وراء عودة بعضهم سريعا إلى أسمره بعد الاستقلال، كما أن بياناتهم خلال تفجر الصراع الأخير لم تخل من تسليم بموقف الحكم الوطنى. هذا التوحد على الجانب الإريتري مع استمرار النولة فى التخطيط وطابعها الوطنى هو الذى يسند ما يسميه بعض المحللين "العجرفة الإريترية" ويدعمه فى المعركة الأخيرة ما يبدو "تعتنا إريتريا إزاء بُعد النوايا الإثيوبية عن الانظار. ويقولون أن هذه العجرفة قادت من قبل إلى تحدى العرب فى شكل العلاقة مع اسرائيل، ثم فى حنيش، بل وإلى تحدى الأمريكين حين رفض أفورقي الذهاب إلى أوغندا لمقابلة كيننتون فى احتفاليته هناك وتعاليه على الرؤساء الافارقة باستدعائهم إلى كمبالا. وهو التعتت نفسه مع مهمات الوساطة المختلفة. ولقد لفت نظرى أن تهاجم القوات الجوية الإريترية مواقع ترسانة عسكرية إثيوبية قريبة من حدودها بطائرة "ميج" مما يشير إلى استمرار السلاح القديم الذى استولت عليه من إثيوبيا، وهذه كفاءة فى ذاتها أو يرجع إلى حصولها على تمويل كبير - لا يستبعد أنه عربى - لشراء طائرات روسية من سوق السلاح الكبير الآن! وكل ذلك إنما يكشف عن رغبة تحدى قد تكون مرة نافعة، ومرة فاجعة فى صراع بهذا الحجم مع دولة مثل إثيوبيا.

توافقات مثيرة

لابد أن يواجه الاستراتيجيون الأمريكيون والأوروبيون عموماً - ناهيك عن - الاسرائيليين - أزمة في التوفيق بين المصالح الاستراتيجية في كل من اثيوبيا واريتريا على السواء، وبين هذا الموقف الطارئ والذي يصعب أن يكون مصنوعاً - بتفكير تأمري! - من طرف واحد. ولا شك أن أى "وسيط" سيجد نفسه في موقف صعب، وللجميع مصالح متنوعة غير خافية. ومنما يجد أصحاب التحليل القبلى والعرقى أنفسهم في مأزق تحليل خلافات "التجريدية"، واندماجاتهم الوطنية وهم الذين رفضوا من قبل التسليم باندماجات التوتسى في رواندا وبوروندى لصالح أى تفسير اجتماعى اقتصادى وطنى آخر. كما أن أصحاب نظرية "الصراع الأمريكى الفرنسى في افريقيا - وليس حتى تنافسهم! سيجدون أنفسهم في مأزق بدورهم، فهنا لابد أن يكون الأمريكيون والفرنسيون مع اثيوبيا بدرجة أو بأخرى، قد تكون الولايات المتحدة أقدر على التوسط لظروف كثيرة لصالحها في البلدين، ولكن فرنسا الحريصة على جر اثيوبيا إلى استخدام مرفأ جيبوتى التى تحكمها فضلاً عن موروث الثقافة الفرنسية لدى البرجوازية الاثيوبية، والرغبة في تأمين "العفر" من حول المرفأ الجيبوتى كل ذلك لا بد سيجعل توافق المصالح سابقاً على التنافس أو الصراع الأمريكى الفرنسى وقد يساعد ذلك على إجراء التهذئة حتى لا تنجح اثيوبيا في فصل عصب وتهديد مصالح جيبوتى. وسوف تكون اسرائيل في نفس الموقف تقريباً حفاظاً على المارد الاثيوبى مهما كانت توافقاتها مع اريتريا.

والتوافق السودانى الاثيوبى هو الأولى بالرعاية الآن! والاشارات الاثيوبية مبكرة في هذا الصدد، ويرجع ذلك لما تردد عن "برود" علاقاتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرنق للحد من تقدمه عبر حدودها في المناطق السودانية المجاورة، ومع انفجار الموقف مع اريتريا فسوف تكون اثيوبيا أكثر حاجة للسودان، والموقف الاثيوبى في الصومال يمكن أن يلتقى بدوره مع الموقف السودانى لمواجهة "المصالحة المصرية" هناك، ويبقى سؤال عن مدى تلاقيهما لدعم التيار الاسلامى في كل من اريتريا والصومال على السواء، هل سيخدم التوافق الأمريكى الفرنسى هذا التوافق السودانى الاثيوبى؟ وإذا ضعف التوافق مع "جرنق" من الجنوب هل سيؤدى ذلك إلى قوة توافقه مع المعارضة الشمالية بعد موجة الشكوك التى احاطت بذلك لبعض الوقت منذ اجتماع نيروبي؟

وماذا عن التوافقات والصراعات العربية؟

تفاجئني كثير من المصادر الاعلامية العربية بمواقف لاتخلو من مسلماتها الساذجة، فهي دائبة التساؤل والدهشة لوقفه اريتريا في وجه اثيوبيا، أو التفوق عليها في بعض المواقع، أو أن الشيطان الاسرائيلي لايد وراء اريتريا تحديدا، والملفت أن هذه المصادر بعضها خليجي والآخر مصري.. وكلاهما يعلم كثيرا من الحقائق ويتابعها. فأريتريا هذه هزمت الجيش الاثيوبي منذ بضع سنوات وهو في أحسن حالاته تسليحا وسلطة، وهي مازالت في حالة أقرب لحالات حركات التحرر من جيش يغير تسليحه وولاءاته مما يستغرق فترة على الأقل، والعلاقة بين اريتريا واسرائيل ليست أنشط من علاقة اسرائيل بكثير من الدول العربية الآن، ولا يعقل أن نظل على تسليمنا بأن العبقرية الاسرائيلية هي الأقدر دائما على هزيمتنا ومواجهتنا في كل المواقع حتى أريتريا، وإلا بقي مثال هزيمة اسرائيل الصغيرة للعرب الاكابر هو الاكثر مصداقية! لكن مع استبعاد هذه المباحكات، فإن أمام الجميع أنباء اقتراب النظام الاريترى من عدد من بلدان الخليج - من العلاج في المصحات السعودية حتى أفضل الاستثمارات الكويتية. وهناك اقترابات أخرى متنوعة مع مصر. والتفسيرات لهذه الاقترابات العربية كثيرة بعضها على الأقل بسبب الموقف الخليجي من اليمن! والمقصود هنا، أنه لا مجال لهذه الاندفاعات اللاعقلانية ضد أو مع أي من الطرفين الآن، لأننا أولا لن نكون المستفيدين من اضطراب في هذه المنطقة من ناحية، ولأننا لا ندير المعركة من مواقع تميز مع هذا أو ذاك من ناحية أخرى. ولأن مجمل المصالح العربية هي مع الطرفين كظهير للمنطقة العربية، اقتصاديا وسياسيا من ناحية ثالثة. ولأن عناصر الصراع الداخلية لدى كل من أثيوبيا وأريتريا تبدو واضحة مما يجعل للعنصر المحلي - وليس التآمر الخارجي - غلبة في التحليل. إذن فالاعلام العربي مطالب أن يتفهم أكثر، الرسائل السياسية العديدة التي فرضت على الدبلوماسيين أنفسهم. هدوءا ملحوظا لا يملكون غيره الآن.

والرسائل من كلا الطرفين الاثيوبي والاريترى للمنطقة العربية متوافرة، سواء في أحاديث الرئيس زيناوي منذ فترة عن موضوعية فهمه لقضايا المياه أو العلاقات مع مصر والسودان في زيارات الرئيس أفورقي لعدد من بلدان الخليج ومصر. بل إن إعلان انتماء الكنيسة

الأريتيرية مؤخرا للكنيسة الأورثوذكسية المصرية كان رسالة عميقة وحدها جدرة بالانتباه. ومعنى ذلك فى النهاية أن المنطقة العربية تملك إمكانيات الاقتراب بشكل أفضل من منطقة الصراع، ودخول عالم التوافقات الذى دخلته أمريكا وفرنسا سريعا بدلا من أن نحول الموقف إلى مزيد من تعميق الصراعات، ليس فقط بين أثيوبيا وأريتريا، ولكن بين السودان وجيرانه أو بين اليمن وجيرانه، أو بين مصر ومصالحها المتنوعة.

ولعل قرب مصالح الهند وباكستان حماية لمصالحهما تجاه "الآخرين" أن يكون مثالا لتصالح أثيوبي أريتري، ليثبت ذلك أمام الشعوب أن تصارع الدول الوطنية "لا بد أن تحكمه فى النهاية المصالح الوطنية، والخوف الدائم هو أن تستغل القوى العنصرية أو العرقية أو الأجنبية الموقف لتفجير أبعاد أخرى فى الصراع. والقرن الأفريقى مهيا دائما لهذا الموقف للأسف. وستكون الولايات المتحدة والغرب عموما مع تهيئة القرن الافريقى للرئيس زيناوى المعتدل بدلا من حصان أريتريا الطموح.



القرن الإفريقي :

بين القوة الإقليمية والدولة الشريرة !(*)

تتم تصفية مخلفات القرن العشرين في القارة الأفريقية بطريقة تبدو عبثية، فها هي بؤر الثروات المعدنية مثل الماس والذهب تقف وراء حرب ضروس في منطقة الكونغو أو سيراليون بأيدي أفريقية هذه المرة مثلما كانت مجال حروب بين الدول الغربية الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. وها هي الخلافات حول الحدود، واقتسام الشعوب والقبائل تصل لأبشع أشكالها عنفاً في القرن الأفريقي، مرة بين إثيوبيا والصومال أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وأخرى بين إثيوبيا وإريتريا أوائل القرن الواحد والعشرين، في الأولى كانت في أواخر استعراضات الحرب الباردة، والثانية تأتي لبناء قوى إقليمية قد تحمي المخططات الغربية المحلية بديلاً للتدخل المباشر بأبناء الجنس الأبيض؛ بمعنى تكوين احتياطي قوى في هذه المنطقة الحيوية للتعامل مع السودان أو الإشراف على إعادة بناء الدولة الصومالية أو ربما لتجنب النفوذ العربي - المحتمل دائماً - في هذه المنطقة.

من هنا تبقى الأسئلة الرئيسية حول الأبعاد الخارجية لكل هذه الحروب الإقليمية قائمة رغم توفر الأبعاد الداخلية من ورائها.

الأسئلة المحلية

تشدد حدة الأسئلة عن الدوافع الداخلية للصراع الإثيوبي الإريتري، كلما تعمقت معرفتنا بعمق الألفة التي كانت قائمة بين «النظامين» أكثر منها بين «الدولتين» : وهذه النقطة تبدو هامة منذ البداية، لأن هناك بالطبع أسباباً كثيرة متوقعة لصراع «مستعمرة» إريتريا التي تحررت أخيراً من الدولة الأم «إثيوبيا»، فلابد في هذه الحالة من توقع توفر الاحقاد، ورغبات تأكيد الذات، وعدم حل المشكلات المعلقة مع اتفاقيات الاستقلال.. إلى آخر ما سيرد ذكره لاحقاً. لكن هذه القضايا تعالج في معظم الحالات المماثلة بالحوارات والاتفاقيات الجديدة أو في إطار

(*) كتبت في يونيو ٢٠٠٠.

النظم الإقليمية أو التكتلات المشتركة على نحو ما يتم فى إطار الكمنولث أو الفرنكفونية.. الخ. وفى حالة إثيوبيا/ إريتريا، هناك منظمة الوحدة الأفريقية، و«كوميسا» وغيرها، ولكن حالة الصراع الأخيرة تثير الدهشة بسبب طبيعة العلاقة الودية والحميمة التى كانت قائمة بين «النظامين»، كما قلنا أكثر من أى شئ آخر.

ولا يعنى ذلك عدم توفر أسباب الخلاف بين الشعبين أو الدولتين، حيث إثيوبيا بلد مستقل على مدى التاريخ، وذات حضارات من الكوش واكسيوم وجوندار.. الخ وأقامت الامبراطورية ممتدة إلى الدولة الحديثة؛ باليات إقطاعية، ثم تملكت نفوذاً روحياً وسياسياً على مستوى القارة، بينما إريتريا هى الدولة حديثة الاستقلال فى ١٩٩٢، وفق ظروف التحرر الوطنى والعولة الجديدة. ولذا يجرى الحديث عن نظامين حديثين لدولتين من طبيعة واحدة فضلاً عن فروق المساحة والسكان ... الخ.

«فالنظامان» حققاً انتصاراً كبيراً فى وقت واحد ضد النظام المركزى فى أديس أبابا عام ١٩٩١، وقد كان نظاماً يدعى تبنى الماركسية اللينينية وفق النمط السوفيتى الذى انهار وقتها، وكان التدريب الأيديولوجى للجبهة الشعبية لتحرير «تجراى تدريباً ماوياً» مثلما كانت «الماوية» هى أقرب الفلسفات للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، بل وتربت معظم كوادى الجبهة الإثيوبية فى صفوف الجبهة الاريترية السابقة عليها فى أساليب النضال ضد الإمبراطور ومانجستو، كما كانت منطقة «التجراى» المشتركة على الامتداد الإثيوبى، هى منطقة نفوذها الرئيسية، بل وكانت منطقة «باديمى» التى أثارت زوابع الحرب الأولى عام ١٩٩٨، من مناطق «الحج» للطرفين، حين تذكر العلاقة العرقية بين القيادتين - إن جاز التعبير أصلاً. ويلفت النظر أيضاً أن العناصر اليسارية فى التنظيمين خريجة الجامعات الأمريكية وتحاورت كثيراً بإمكانيات «الدعم الشعبى» الأمريكى، حتى كان الرئيس كارتر وسيط آخر مرحلة فى زحف القوتين إلى عواصمهما، أديس أبابا، واسمرا، وعلى مائدته تم التفاوض لتعترف جبهة تحرير تجراى باستقلال إريتريا فور دخولها أديس. وكان زحفاً شعبياً حقيقياً على الجبهتين بما لا يمكن إرجاعه إلى جهد أمريكى إلا فى مرحلة «حقن الدماء»

لكن انهيار «نظام مانجستو» لم يكن يعنى تلقائياً انهيار مؤسسته العسكرية ذات التاريخ الامبراطورى والصفوة الأمهرية القديمة، ولا انتهت بنفس السهولة مشكلات القوميات

والأقليات الوطنية والعرقية التي بلغت الثمانين حسب تصنيف معهد القوميات في أديس أبابا، من هنا بدأ حكم الجبهة الشعبية لتحرير «التجراي» التي قادت عملية إسقاط نظام مانجستو، بمأزق واضح مع هذه الأوضاع، لأنه بات على الرئيس «ملس زيناوى» ورفاقه طول الوقت أن يثبتوا وضعهم «القومى لا العرقى» فى تعاملهم وفق فلسفتهم «الديمقراطية الثورية» المقترحة للشعب الإثيوبى فى مرحلته الجديدة. وأظن أنه كان عليهم فى أول خطوة أن يتجاوزوا حرج تسليمهم «بانفصال» إقليم عزيز على الصفوة العسكرية من جهة والصفوة الاقتصادية المتطلعة للموانى والمنافذ للبحر الأحمر من جهة أخرى، وأظن أن هذا الحرج مازال يلف وضع الرئيس «زيناوى» حتى الآن، وتبدو دلالاته فى عناصر كثيرة مما يجرى الآن.

كان على نظام الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، أن يقدم بعض «المهدئات» للأوضاع المحرجة التى تحيط «برفاقهم» فى أديس أبابا، وقدمت إريتريا الكثير بالفعل للنظام الإثيوبى وفق أى تحليل موضوعى :

● أجلت الجبهة - المنتصرة - إعلان «استقلال» أو انفصال إريتريا لمدة عامين حتى تهدأ المشاعر وحتى ترتب الجبهة الشعبية نفسها لوضع الدولة المستقلة.

● تمسكت بإجراء استفتاء عام ١٩٩٣ تحت إشراف الأمم المتحدة ووفق مواعيدها لإعطاء «شرعية دولية» وليس مجرد «الشرعية الثورية» للاستقلال، وحتى تعفى «جبهة تحرير تجراي» بقيادة «زيناوى» من لوم اللائمين على تسليمه» فى جزء هام من الامبراطورية بهذا الشكل!

● سلمت باستمرار عملة إثيوبيا (البر) عمله رسمية لإريتريا بحيث يشعر المواطنون والرأسماليون بالوحدة العملية وليس بمجرد المشاعر الودية، وفى نفس الوقت سلمت باستعمال إثيوبيا للموانى الإريتيرية بأقل تكلفة إضافية عما كان عليه الوضع السابق (مع حرية تنقل البضائع والأفراد وحق إعادة التصدير ... الخ)

● قامت بضعة آلاف من القوات الإريتيرية بحماية مركز السلطة فى أديس أبابا ضد أية احتمالات انقلابية، وظلت - فى بعض الروايات - لثلاث سنوات!

ما الذى أثار الشجن بين النظامين إذن ؟

إن مرور عقد من الزمان على نظامين تتوفر بينهما كل هذه العناصر، إما أن تؤدي لإندماج وحدوى كامل أو لتضخم عناصر التناقض التقليدية بين النظم. ويبدو أن هذا ما

حدث بالفعل! بل ومما زاد حدة التوتر أو الانعكاس الانفعالي للحدث أن مقولات إريتريا بدت «شرعية» وجعلت إريتريا تبدو محقة في أكثر من موقف.

إن تطلع إريتريا لبناء «استقلالها» الفعلى أو اتخاذ الإجراءات الاستقلالية التي كانت مقررة لو أنها انفصلت بنفس حرب التحرير عن الإمبراطور أو مانجستو جعلها تشرع فيما شرعت فيه حتى لو بدأ «قاهراً» لإثيوبيا الجديدة الصديقة والتي يسيطر عليها نظاماً صديقاً بقيادة «جبهة تحرير تجراي». هنا ثارت شجون كان موعدها أول التسعينيات لكنها تأخرت حتى أواخر القرن!

● لقد تم مثلاً فصل الكنسية الإريترية أوائل ١٩٩٨ لترتبط مباشرة بالكنيسة المصرية - مثل حال الكنيسة الإثيوبية قبل الستينيات، في إشارة خاصة للكنيسة بأديس والتي تستعيد نفوذها بدرجة أو أخرى بعد النظام الاشتراكي وإجراءات العلمانية.

● عمدت إريتريا إلى سياسات اجتماعية واقتصادية تحقق للسلطة قدراً من المركزية المستدامة أمام معارضة ضعيفة أصلاً تحمل تهمة العمل من الخارج بما يدعم مركز «الرئيس» ذي الدلالة الخاصة أمام الرئاسة الإثيوبية، بل ويجعله يؤجل التعددية والإجراءات الدستورية الجديدة ويتعالى على مبدأ الاستدانة من الخارج أو التلطف على المعونات الخارجية ووكالتها المحلية، وكلها نقيضة للوضع في إثيوبيا.

● بينما كان هناك قبول تلقائي بالإريتريين في الصومال، ومعالجة إريترية أفضل لمشكلة العفر (الدناكل) في منطقة الساحل، فإن الصوماليين يشكلون شوكة في جانب إثيوبيا، كما أن سلطنة العفر (أوسا) مازالت تضغط داخل إثيوبيا وليس على الساحل الإريترى.

● نجحت إريتريا في معالجة مشكلة جزرها في البحر الأحمر (حنيش وغيرها) بتفاهم مع اليمن وعن طريق التحكيم، بينما مشاكل إثيوبيا مازالت قائمة مع أكثر من قومية ممتدة لا تستطيع إزاعها أن تلجأ للشرعية الدولية مثل لجوء إريتريا لها بهذه الكفاءة، وفي نفس الوقت تملك إريتريا كروت ضغط على السودان كجارة خطيرة نتيجة التجاء المعارضة لها مع توفر جو عام ضاغط على الحكم في الخرطوم لصالح إريتريا.

إذن فنحن أمام دولة تلتزم القانون والتحكيم والشرعية منذ إجراءات الاستفتاء على الانفصال حتى التحكيم على حنيش، بل وفي لغة الرسائل المتبادلة بين «أفورقي» وزيناوى مما

نشر حول «باديمى» وتخطيط الحدود عمومًا، وفي نفس الوقت تتوفر لها عناصر قوة فى الصومال والسودان التى تحيط بكل حدود إثيوبيا ... إذا أضفنا ذلك إلى ما نشر مبكرًا عن مشروع أفورقى لكمبولث فى القرن الإفريقى فإن دولة بحجم إثيوبيا (٦٠ مليون نسمة وجيشها التاريخى المدرب) لا تترشح للقيادة بسهولة فى مثل هذا الكمبولث أمام دولة صغيرة مثل إريتريا (٤ ملايين وجيش مازال يحمل سمات حركة التحرير الشعبية!) ومن ثم تتابعت رموز الاحقاد والتناقضات تبعًا، فى ظروف إثيوبية غير مواتية تمامًا :

فالنظام الإثيوبى، مازال نظامًا «لجبهة تحرير تجراى» رغم تشكيكه للجبهة الديمقراطية الشعبية بمن قبلوا العمل تحت لوائه من القوميات الأخرى، مع بقاء عناصر كثيرة معارضة من «الأمهرا» و«الأورومو» و«الصوماليين» و«العفر». ورغم تقديم النظام لعروض ديمقراطية تبدو مخلصمة ممثلة فى الدستور الديمقراطى منذ ١٩٩٢ فإن كتلا شعبية كثيرة ومنظماتها قاطعت انتخابات ١٩٩٥ وجعلته يشعر بالعزلة رغم الروح الديمقراطية المتوفرة نسبيًا فى أديس أبابا، والتى توفر للرئيس «زيناوى» «استدامة» مقابلة لاستدامة «أفورقى» بإطار آخر.

وهذا الجو نفسه ينعكس على عناصر الجيش التقليدى الذى يرفض سيادة عناصر الجيش «الثورى» الذى وصل مع وصول «جبهة التحرير التيجرينية» لأديس أبابا، فى إشارة لسيطرة التيجرانين أبناء مملكة أكسوم على الأمهرا أبناء الملك منليك وهيلاسلاسى مؤسسى إثيوبيا الحديثة!

إذا أضفنا لذلك عدم قدرة على السيطرة على الموقف فى الصومال والاضطراب الدائم فى المناطق الصومالية بإثيوبيا وتهديد الأورومو والعفر للوحدة الإثيوبية، وضعف كروت الضغط على السودان، فإن أى إشارة لتطلع «النظام» فى أديس إلى رفاقه القدامى فى أسمره بأى قدر من الود يفقد النظام الإثيوبى الكثير.. الكثير من المصداقية .. وهذا ما جعله شديد الحساسية لأية استفزازات إريتريّة.

التصادم الحتمى

لم يكن «النظام» الإثيوبى بقيادة «الجبهة التيجرينية» مستعدًا لقبول ما يعتبره استفزازًا «للدولة الإثيوبية» من قبل دولة صغيرة مجاورة مثل إريتريا، لكن الخلاف يظل قائمًا حول

تعريف ما يعتبر استفزازاً، وما يعتبر «مصالح إريترية». فاتفاقية الاستقلال تنص على «استعمال إريتريا «البر» الإثيوبي.. حتى تصدر إريتريا عملتها «الخاصة»، لكن إريتريا ترى بعد خمسة أعوام من الاستقلال أن الوقت قد حان لإصدار هذه العملة، وإذ بها تقدم على ذلك دون ترتيبات ملائمة لإثيوبيا بل وتسمى العملة «نقفة» اسم أول مدينة تحررت في إريتريا بقوة السلاح وهزيمة الجيش «الإثيوبي» هناك. لم تكن الإشارة ودية بالطبع، لكنها جاءت أيضاً في وقت تجدد فيه إثيوبيا أوراق عملتها وعليها خريطة لإثيوبيا بدت «معتدية» على الحدود الإريترية!

ولم يكن كل ذلك هو بيت القصيد، فالأصل كان في بناء إريتريا لاقتصادها المستقل عموماً بعد أن استطاعت أن تحقق معدل تنمية يزيد على ٥٪ بدون احتياجات كبيرة للخارج. واصبحت تتجه لتقييم عملتها بالدولار. بالنسبة للتعامل مع إثيوبيا بما يعطيها وزناً دولياً إزاء مديح الهيئات المالية الدولية لخطواتها الاقتصادية. ومن ضمن هذه الإجراءات الاستقلالية لاقتصادياتها مطالبة إثيوبيا بدفع أو تقييم تعاملاتها مع إريتريا بالدولار وليس «بالبر» بما في ذلك الجمارك وضرائب الاستثمار وتعاملات التجار الإثيوبيين الواسعة في المبادلات الحرة أصلاً مع إريتريا، ويشمل ذلك أكثر من مائتي وخمسين مليون «بر» (أكثر من خمسين مليون دولار أمريكي). وكان ذلك يجرى وفي الخطط صناعات تنافسية، وعلى الحدود مناطق زراعية استثمارية مفيدة وداخل إثيوبيا حوالي نصف مليون إريتري بين جنسية مستقرة أو مزدوجة. ورغم صدام إريتريا مع «جيبوتي» لبعض الوقت - وأظنه بسبب مشكلة الدناكل من جهة ومخاوف إريتريا من تطوير ومنافسة ميناء جيبوتي من جهة أخرى، إلا أن السياسة الإريترية عالجت ذلك سريعاً بتقارب في وجه نظرهما حول دور جيبوتي مع الصوماليين (والعاملان في غير صالح إثيوبيا) بل إن إتفاق تطوير جيبوتي عبر مشاريع مشتركة مع الخليجيين والفرنسيين بات يهدد برفع تكاليف «المنافذ» أمام الاقتصاد الإثيوبي. فإذا أضفنا كل ذلك إلى دور إريتريا في «المسائل السودانية» بما يعطيها حجماً أكبر من حجمها - من وجهة النظر الإثيوبية - على مستوى القارة والعالم العربي فإن انضمام إريتريا ورفيقتها الجديدة جيبوتي إلى مجموعة دول الصحراء والساحل أو كوميسا الشمالية بقيادة ليبيا أصبح يؤكد مخاوف إثيوبيا بشكل كبير من تضخم هذا الطفل المشاغب!

لابد من استحضار كل ذلك ونحن ننظر لوقائع جزئية مثل الخلاف على إدارة نقطة حدود صغيرة تسمى «باديمى» مهما كانت قيمتها التاريخية عند فرع التيجريين فى إثيوبيا أو أسمره، قد يكون محافظ تيجرينيا الشمالية الإثيوبية قد ضاعف من سلطاته الإدارية فيها، وقد يكون بعض الجنود الإثيوبيين قد استهجنوا وصول ضباط إريتريين للمنطقة اثناء التفاوض حولها فى أديس أبابا واسمره، وقد تكون رسائل «أسياسى أفورقى» إلى الرئيس زيناوى حول معالجة الموضوع وديا قد رفعت الكلفة أو ذكرت «بهيراركية» ايدولوجية قديمة تخرجة بين صقور الواقع الراهن الملقوم بالرفض للعلاقات الإثيوبية الإريتريية «الاخوية»، وقد تكون العين الإثيوبية على «بورى» لتأمين الطريق إلى جيبوتى بينما هى على مرمى السلاح الإريتري.. الخ .. لكن فى النهاية يمكننا القول أن وقائع صغيرة هكذا أدت إلى الحرب الضروس بين «النظامين».. «الدولتين»!

الحرب

ليس وارداً هنا استعادة وقائع الحرب بين الدولتين، ولكن المثير هنا هو خلطها بين «أحقاد» نظامين، ومطامح «دولتين»، أو بالاحرى تطلع دولة كبرى لمحاصرة دولة صغرى مجاورة والاحتفاظ بمركز القوى الإقليمية لأصحابه التاريخيين فى «إثيوبيا» الكبرى.

وأسباب الحرب المباشرة، قد تكون حادثة عارضة على الحدود أو فى أحد الموانى أو الطرق، ولكن النوايا الكبيرة وراء الحرب لا تخفى على مدقق. عرفنا هذا فى أسباب احتلال انجلترا لمصر، وأسباب الحرب العالمية الأولى والثانية، وفى واقع التصادم الهندى الباكستانى. وغير ذلك الكثير، ولكن الوقائع الصغيرة لا تُنسى الحقائق الكبيرة. وتكشف اللغة المستعملة فى أول الحرب وآخرها وبعض عناصر الحرب نفسها أكثر مما تكشفه الوقائع الكبرى أحياناً. فقبل أى اشتباك لابد أن عملية تسليح واسعة قد تمت، وأن تحالفات اقليمية ودولية قد بنيت، وأجهزة إعلام قد استعدت ومناورات إيهام قد رسمت. هذا بينما السبب الشكلى المباشر كما قلنا أن ضباطا إريتريين ظهروا فى «باديمى» فجأة على ما يبدو بالنسبة للإثيوبيين، وتقول الرواية الإثيوبية أنها كانت بداية «احتلال» غير شرعى، بينما الرواية الإريتريية تقول أنهم قتلوا غدرًا بينما المفاوضات تجرى فى أديس أبابا.. الخ.

أدى ذلك إلى زحف متبادل إلى منطقة باديمي في ٦ مايو ١٩٩٨ انتصر فيه الإريتريون، لتأكيد حضورهم «على أرضهم» في رواية، أو لاحتلال أرض الغير في رواية أخرى. وسنعتبر ذلك مبرراً للطرفين (إن جاز ذلك نظرياً) لإدارة معركة ساخنة في المنطقة وقتها، لكن اسبوعاً كاملاً مضى دون أن يكون للحادث معنى كبيراً حتى سخنت المعارك.

وعقبها في فبراير ١٩٩٩ ردت إثيوبيا الصاع لإريتريا واستولت على باديمي. وفي مايو ٢٠٠٠ اكتسحت إثيوبيا الأراضي الإريترية على نطاق واسع ودمرت قدرات إريتريا على النحو الذي أرضاها، ثم انسحبت، وتم توقيع الاتفاق بينهما بالجزائر في الثامن عشر من يونيو ٢٠٠٠ على نحو يؤكد الشروط الإثيوبية المعلنة سلفاً لأعلى مائدة التفاوض.

فما الذي يرد في تلافيف هذه الوقائع حول

«صراع النظامين» أو «تنافس الدولتين» ؟

يبدو لي أن الحرب الإثيوبية الإريترية قد تطورت من «دائرة النظامين» إلى دائرة «الدولتين»، لتؤكد بالطبع أن إثيوبيا هي القوة الإقليمية السائدة في القرن الإفريقي.

في إطار «النظامين» كان يمكن باسترداد باديمي بالقوة أن تتأكد قوة النظام الإثيوبي ونخبته التجريبية التي حاولت ترضية النخبة العسكرية الأمهرية أو التقليدية التاريخية. وكان يمكن أ يرضى «النظام الإثيوبي» بحملته الدعائية مستعملاً تعبيرات مثل «التأديب»، و«تدمير القوة العسكرية العدوانية لإريتريا»، و«الدولة الشريرة» وقيادتها في أسمره، و«النظام اللعبة» و«القتال حتى تضمن السلام الدائم، لكن ذلك لا يمتد إلى حد الحديث عن التدمير الشامل «لطاقاة العدو» وضمنان عدم عودته لأي عمل عسكري أو قدره عليه بل واشترط تخفيض عدد الجيش. وجاء ذلك بعد الاتساع الشامل لمعركة خارج إطار «ياديمي» التجريبية.. الخ.

توسعات حرب «التأديب» وتكسير العظام هي التي تشير لدور «الدولة الإثيوبية» وليس فقط «النظام» الإثيوبي. فذلك الأخير كان يريد التأكيد لأطراف تحالفه في الداخل أن «التجريبية» أصبحت إثيوبية قومية وليست تابعة «للقيادة التاريخية في إريتريا، ولكنه عندما اثبت ذلك أطلق العنان – وكان على مشارف انتخابات عامة- لطاقاة «الدولة» الإثيوبية ذات الطموح

الإقليمي والعلاقات الغربية المحورية. وإلا كيف يمكن تفسير الحملة المبكرة للحديث عن الجفاف والمجاعة في الأقاليم الجنوبية لإثيوبيا والدعوة «لإنقاذ الملايين» هناك حتى يتوفر أكبر قدر من «المعونات العاجلة» التي يبدو أنها أصبحت مواداً غذائية طيبة لجيش الدولة المحارب للاعداء! ثم يعقب ذلك التصريحات الجريئة بأن معالجة الجوع لا تتفوق على مطالب الكرامة والكبرياء! كيف تفسر تنشيط الحلف الإثيوبي - الروسي (الاشتراكي - السوفيتي القديم) لتجديد السلاح البالي أو شراء الجديد منه، وبأية «دولارات» تم شراؤها لتصب في الخزانة الروسية الخاوية؟ ومن جدد وانهش العلاقة مع إسرائيل لتصلح الطائرات القديمة وتوفير أجهزة الحرب الحديثة؟ ومتى درب طيارو أوروبا الشرقية زملائهم الإثيوبيين؟ وغير ذلك الكثير من أسباب التفوق التي سنعرف عنها فيما بعد أكثر مما نعرفه الآن بالطبع. وإذا كانت المسألة هي مجرد تأديب أو تقليص أظافر «الأخوة الصغار»، فما الذي مد ساحة المعركة من أقصى الغرب إلى سواحل البحر الأحمر؟ في الشرق.

وما هذا الحرص على دخول «تسيني» مرتين إلا لأنها رمز المدن الأولى المحررة من قبل جبهات التحرير الإريتريه ولقربها من كسلا في السودان، بما يحمل إشارة أخرى للجار الأيديولوجي؟ وما معنى دخول بارينتو - ولو لبضعة أيام إلا تذكره باستعادة هذه القلعة الحصينة التي سبق أن حررها الثوار! ولماذا الامتداد إلى أغوردات غرب إريتريا ومنتفراً - في مرتفعاتها - دون أسمره نفسها - إلا للرد على مرارة التحرر الوطني الإريتري من الدولة الإثيوبية الامبراطورية. وما كل هذا العدوان على ميناء عصب وحولها بما لم يمنعهم من احتلالها إلا ظروف عسكرية ودولية كثيرة، وكان ظني أنهم لابد محتلوها وأخذها بالسلاح كمنفذ على البحر الأحمر للقوة الإقليمية الجديدة في القرن الإفريقي. وما معنى كل هذه الكثافة للموجات البشرية التي ضحوا بمعظمها إلا لإثبات قوة عضلات الدولة والنظام معاً؟

حساب المكسب والخسارة

لاشك أن اتفاق الجزائر بين إثيوبيا وإريتريا في يونيو ٢٠٠٠، يشكل كشفاً سريعاً لحساب الخسائر والمكاسب الإثيوبية فضلاً عن اعتباره المكسب الكبير لقيادة الجزائر وهي على رأس منظمة الوحدة الأفريقية في آخر أيام رئاستها للمنظمة، حيث لم تحقق مكاسب أخرى أو

اختراقات كبيرة أخرى في أكثر من مشكلة على أرض القارة قبل اجتماع القمة الإفريقية في التوجو أوائل يوليو ٢٠٠٠.

ومع ذلك فإن إريتريا تستطيع أن تزعم أنها لم تخسر كثيراً، بل وأن مكاسبها مازالت قائمة. فأريتريا استطاعت أن تصد الموجات البشرية والعسكرية الإثيوبية في أكثر من موقعة كبيرة كان يمكن أن تعنى احتلال أراضيها لأجيال قادمة، ومن هنا يثبت أن «الدولة الإثيوبية» اعتمدت على التضحية بأبنائها في اكتساحات واسعة أكثر من قوتها العسكرية الراسخة.

وتستطيع إريتريا أن تقول، أنها تمثل ربعاً لإثيوبيا يجعل الأخيرة تتحدث في الاتفاق عن مناطق تماس أمنة ومحمية بقوات دولية خوفاً من عودة إريتريا إلى العدوان عليها! كما تستطيع أن تقول أنها «دولت قضايها مع إثيوبيا وجعلت الأمم المتحدة قوة مراقبة وتحكيم عندما اشركتها في عملية المراقبة وترسيم الحدود... الخ. وتستطيع إريتريا أن تفرح بحماية عصب، وكشف حدود القوة الإثيوبية إزاء مطامحها الكبرى التي لم تتحقق.. وأن جيش حركة تحرير لبلد صغير استطاع التصدي لجيش تقليدي تاريخي، فما بالك إذا جرى تحديث جيش التحرير هذا!

لكن إثيوبيا، سوف تفاخر بتسليم إريتريا بحدود ٦ مايو ١٩٩٨، أي أنها ردتها على أعقابها وأنتقلت لغزوة باديمي المفاجئة عام ١٩٩٨. وأن القوات الدولية سوف توفر ظروفاً ملائمة لترسيم حدود مناسبة لها تراعى ما يسمى بحدود الاستعمار وكذلك. وحدود عرفية رسمت أثناء الإدارة الامبراطورية التي لم تعتبر نفسها استعماراً. وأنها اجبرت إريتريا على التسليم بوجود القوات الدولية على أراضيها فقط ولسافة ٢٥ كيلو متر - لأجل يبدو غير مسمى - بينما ستبقى إثيوبيا حرة الحركة، هذا فضلاً عن تدمير الامكانيات العسكرية والبنية التحتية الإريتيرية إلى حد كبير.

وتستطيع حكومة النظام الإثيوبي الآن أن تعلن نتائج الانتخابات المؤجل اعلانها منذ منتصف مايو ٢٠٠٠ وحتى منتصف يونيو بسبب ظروف الحرب أو بالأحرى لإعلان الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية لإثيوبيا (بقيادة جبهة تحرير تجراي) كجبهة قومية ذات «أغلبية كاسحة» وفي «دولة ديمقراطية»، بينما لا تتمتع الجبهة الشعبية في إريتريا بمثل هذه السمعة في ظل تعطيل إعلان الدستور نفسه منذ خمس سنوات وليس مجرد تأخير الانتخابات.

إذن فقد اثبت «النظام» في إثيوبيا أنه قادر على التحول إلى «دولة إقليمية» بينما بات على «النظام» في إريتريا أن يثبت جدارته في الانتقال إلى مستوى «الدولة» الديمقراطية الحديثة. قد تكون إثيوبيا في طريقها فعلا من «النظام التيجريني» إلى الدولة الإقليمية القوية، فهي تملك دستورا فيدرالياً، وبرلمان من ٥٤٨ عضواً يمثل تسعة أقاليم لكل منها مجلسه التشريعي المحلي. ويضمن الدستور الحقوق السياسية للقوميات إلى حد «حق تقرير المصير» وأن منعه على الصوماليين والعفرين والأرومو بالمناورات السياسية أو حتى بالقوة. وهي تقبل تسجيل عشرات الأحزاب السياسية لكنها تضم حلفاءها في «الجبهة الثورية الديمقراطية» في قالب الحزب الواحد في النهاية بما يسر حصار الآخرين.

وفي ظل تشكيل القوى الإقليمية حالياً على النمط الأمريكي الذي ترتضيه قوى العولة ومثاله في نيجيريا وجنوب أفريقيا، فإن «القوة الإقليمية» بهذا المعنى ليست هي القوة الاستقلالية التي نعرفها مثلما كان الحال أيام غانا نكروما أو مصر عبد الناصر أو غيرها، ولكنها قوة إقليمية ذات دور في حفظ المصالح الإقليمية لنظام العولة الجديد، وتحقيق التوازن بين الذات والآخر كل بحسب «علاقاته» وليس حسب مصالحه الذاتية أو قدراته الخاصة. أما إذا خرجت الدولة عن هذا الخط فإنها تدرج في دوائر «الدولة الشريرة» وليس القوة الإقليمية، هكذا اعتُبرت يوغوسلافيا وتم تدميرها، وقبل ذلك كان الأمر في العراق، وقبله في كوبا وكوريا بل وحتى سوريا، كما يتم محاصرة دور مصر نفسها حين تفكر في غير ما يرسم لها في إطار الشرق أوسطية. ورغم أن بعض «الدول الشريرة» فعلا تمارس شرورها بغير رقابة مثلما تفعل إسرائيل؛ فإنها لا توصف أبداً «بالدولة الشريرة» حيث تغطي شرها عمليات التفاوض والمقررات الدولية المعلنة والمسكوت عنها.

والحرب الإثيوبية الإريترية، وقد خلقت «دولة» إثيوبيا كقوة إقليمية جديدة، فإنها ترشحها فقط إما لدور القوة الإقليمية بالمعنى السائد أمريكي مثلما هو حال نيجيريا وجنوب أفريقيا، أو تحولها إلى دولة شريرة مسكوت عنها مثل حال إسرائيل. وهنا يتاح لإثيوبيا أن تشارك في مقدرات مياه النيل، كما يصبح لها القول في استقرار السودان وجيبوتي، وتفرض كلمتها في الصومال وتتحدى مشروعات التجمعات الأخرى مثل «كوميسا» لشرق وجنوب أفريقيا، أو كوميسا للصحراء والساحل بقيادة ليبيا. والفارق بين القوة الإقليمية والدولة الشريرة هنا

ستحدده أيضاً مصالح أخرى غير مصالح الشعب الإثيوبي الذي يتطلع منذ عدة قرون وبكفاءاته ونخبته المتميزة إلى إقامة الدولة الديمقراطية ذات التاريخ الإنساني والحضاري المتميز أيضاً.

أما إريتريا فإنه من الصعب وصفها «بالدولة الشريرة» على النحو الذي رددته الدعاية الإثيوبية، وتجاريها أحياناً بعض أطراف الإعلام العربي. أنها مازالت «نظاماً» لحركة التحرير الوطني الإريترية التي يتطلع شعبها إلى إعلان «الدولة الديمقراطية الحديثة» بدستور يعكس مطالب التحالف الشعبي العريض الذي قام بثورة التحرير هذه.

إنه حتى القيادة الحكيمة وحدها لا تكفي، وتحقيق حماية مكاسب الثورة، بل وأراضيها في الحرب الأخيرة - لا يكفي أيضاً. وقد كان هروب الجماهير بالآلاف من بيوتهم ومدنهم وقراهم شيئاً صادمًا ويثير التفكير في طبيعة علاقتهم بالنظام وبالوطن! وقد كانت الحرب فرصة للتنام الجراح بين المنظمات الإريترية التي عبر بعضها عن نواياها الطيبة ورغبتهم في تكوين دولة إريتريا الديمقراطية الحديثة، وأظن أن الفرصة قائمة بعد أن سكنت المدافع، وحانت لحظة التفكير في النتائج، والمستقبل. إن منطق حركة التحرير الوطنية أو الثورية وحده لا يكفي لمواجهة تفاعلات إقليمية بحجم ما يجري في القرن الأفريقي وفجرتة بعنف الحرب الإثيوبية - الإريترية.

وكل الذي نرجو أن يتفهمه الإعلام العربي والدبلوماسية العربية أن عليهما دوراً في التنام الجراح في منطقة القرن الأفريقي لأهمية أثيوبيا وإريتريا معاً في الجوار العربي والمصالح الاستراتيجية العربية في هذا الجوار، ويكفي ما وقع للصوماليات مع الغياب العربي، وما يمكن أن يقع إذا ظللنا نفكر بسداجة عن إريتريا الشريرة أو إثيوبيا المستأسدة بعد أن هدأت مدافعهما.

القسم الثالث

أفريقيا.. والعرب

من أفريقيا ١٩٩٨ إلى عرب ١٩٩٩

تؤثر عملية العولمة اقتصادياً وسياسياً بشكل واضح على الواقع العربى والأفريقى - من جهة، وعلى علاقاتهما بالأحداث العالمية - من جهة أخرى. وقد تأكد اتجاه التأثير الدولى المستمر على الجانب الأفريقى فى غياب الحضور العربى المناسب خلافاً لما كان يحدث فترة انتعاش البترودولار مثلاً فى أعقاب حرب ١٩٧٣. وقد أدى ذلك إلى تضخيم الحدث عندما يكون غربياً أفريقيا مثل زيارة كلينتون لست دول أفريقية فى آذار/مارس ١٩٩٨، وانعقاد مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية بباريس فى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. بل وتضخم الحدث الآسيوى فى أفريقيا مثل انعقاد المؤتمر اليابانى الدولى الثانى لتنمية أفريقيا جنوب الصحراء فى أيلول/سبتمبر، أو مساهمات ماليزيا والصين فى مشروعات اقتصادية كبيرة فى أفريقيا (بترول السودان على سبيل المثال). بينما لم يحظ التعاون المكثف بين جنوب أفريقيا ودول الخليج أو علاقات ليبيا بدول الصحراء والساحل والبحيرات الكبرى إلا بإشارات محدودة؛ حتى من قبل الإعلام العربى تجاه أفريقيا. وفى ضوء ذلك يجرى استعراض التطورات فى هذه الدائرة.

(١) منطقة القرن الأفريقى

لم تعد هذه المنطقة فى حالة «الصراع البسيط» المتمركز فى «المسألة الصومالية»، بل أصبحت خلال عام واحد أمام صراع إقليمى متعدد الأطراف ومثير للانحيازات. فالفرقاء الصوماليون يقيمون ما يشبه الدويلات (بعد أرض الصومال - بلاد بونت..) ويتبع ذلك مع تغير اتجاهات مراكز القوة (عبيد والمهدى) تعدد الانحيازات إقليمياً (بين اثيوبيا وجيبوتى والسودان) أو من خارج الإقليم (مصر ودول الخليج) فضلاً عن التدخلات الأجنبية من قبل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا.

لكن المشهد الصومالي كاد يختفى رغم ذلك أمام انفجار الموقف بين اثيوبيا وإريتريا. والدولتان تملكان إمكانيات قتالية عالية نسبياً، كما تملك إحداهما (اثيوبيا) نفوذاً سياسياً على مستوى القارة، والأخرى موقعاً استراتيجياً على مداخل البحر الأحمر، الأمر الذي أثار اهتمام الدوائر الأفريقية والأمريكية وقدرت من الاهتمام العربي. وقد تعددت الأسباب التي كانت تجعل من الصراع اقتصادياً أو حدودياً لا أكثر، ولكنه سرعان ما تحول إلى أعرق من ذلك بتدخل المصالح الأخرى من حول الإقليم، فقد سارعت إريتريا إلى دول الخليج وليبيا ومصر، واستفادت من حكم المحكمة الدولية لصالح اليمن بالنسبة لأرخبيل حنيش فحوالته إلى مظاهرة حضارية مفعمة بالود تجاه العرب، وبمحاصرته اثيوبيا على المستوى العربي، راحت تحتك بجيبوتي أيضاً رغبة في حصار اثيوبيا، التي استطاعت مضايقتها اقتصادياً رغم عدم توافر منافذ بحرية لها. وإلى جانب ذلك أصبح الطريق مفتوحاً أكثر أمام «إسرائيل» لإعادة دعم تسليح اثيوبيا. ويكاد السودان يكون المستفيد من هذا التوتر، لوقف دعم إريتريا للمعارضة الشمالية السودانية، ومحاولة شل وجود المعارضة الجنوبية في اثيوبيا، فضلاً عن استمرار اقترابها. الهاديء من الصومال عبر التنظيمات الجهادية (في الصومال وإريتريا على السواء). ولم تستطع الجامعة العربية التي استقبلت إسياس أفورقي (تشرين الثاني/نوفمبر) أن تقوم بأي دور ملحوظ في هذه المنطقة المضطربة طوال هذه الفترة، بل إن تعذر مشاركة عدد من أعضاء منظمة «إيجاد» لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي في هذا الاضطراب (حيث مقرها في جيبوتي) قد قلل من فرص المساهمة الأفريقية بدورها في تهدئة الموقف. ومن ثم يسود الخوف من عودة التقسيم إلى جناح أفريقي (مع اثيوبيا) وآخر عربي (مع إريتريا) دون أن يسهم ذلك في حل الصراع.

(٢) منطقة البحيرات الكبرى

هي قلب القارة ومنبع شريان الحياة لمصر - مياه النيل، كما أنها من أغنى مناطق العالم بالمعادن الثمينة (الماس والذهب واليورانيوم)، وتحتزن النفط على شواطئها الاطلنطية (برازافيل - كابيندا). وتتصارع على المنطقة مصالح غربية كبيرة أوروبية (فرنسية بلجيكية)،

كما تتصارع داخلها اتجاهات القيادات الكاريزمية (موسيفيني في مواجهة كاييلا) وصراع التحالفات الشعبية المحلية ضد هذه القيادات من الكونغو وأوغندا وبوروندي ورواندا وقد تمت التفافات عربية متنوعة حول هذه المنطقة التقت برغبات من الجانب الافريقى للتحالف. لكن السلوك العربى بواقعه الراهن لا يتسم بأى تنسيق يحقق مصالح عربية مشتركة. فالسودان يسعى إلى اثيوبيا (حكومة ومعارضة) كما لوح «لكاييلا الكونغو» بالتعاون، ويحاول أسياى أفورقى (اريتريا) بل وموسيفيني (أوغندا) كسب ليبيا بعيداً عن السودان، ومصر تفتقد علاقات الدور فى المشكلات الأفريقية الكبيرة وترغب فى حياد يحفظ مصالح المياه ورجال الأعمال فى معظم هذه المناطق، واليمن سعيدة باتفاقها مع أريتريا. ومعنى ذلك استمرار الصراع فى منطقة البحيرات والقرن الأفريقى وعدم تحقيق مصلحة عربية موحدة من الاقتراب بالوساطة أو بالنفوذ.

(٣) جنوب الصحراء الغربية

هى مناطق الامتداد الجنوبى لليبيا والجزائر والمغرب. لا تفتقد للأساس الثقافى القوى، والاحتياج للمال والخبرات من الشمال. ومشكلاتها الداخلية أو الإقليمية لا تصل إلى حد توريط دول الشمال العربى الأفريقى فى أخطاء سياسية قارية. لذلك بدت هذه المنطقة سندا للبلدان المغاربية رغم عدم وجود موقف مغارىى موحد تجاهها. فهذه الدول الممتدة لتشاد والنيجر ومالى وبوركينا فاسو ونيجيريا، قد حمت الجنوب الممتد للدول العربية المغربية من اضطرابات كان يمكن أن تتعمق من قبل البربر والطوارق والقبائل العربية الأفريقية فى مالى والنيجر.. الخ. بل ان قضية «الجمهورية» الصحراوية كان يمكن أن تكون أكثر اشتعالاً مثيرة أوسع الاضطرابات فى وجه الدول العربية الشمالية، لكن ثمة أساساً متيناً من علاقات تاريخية واقتصاد شعبى وتراث ثقافى مشترك يقلل من فرص اضطراب العلاقات بينها، كما أن الفقر الشديد نتيجة موجات الجفاف، والسياسة الاقتصادية الفرنسية الجافة تجاهها، والاعتماد على المحصول الزراعى الواحد غير الاستراتيجى (القول السودانى - الكولا) يجعلها فى حاجة

للتعاون مع «الآخر» العربى الذى بدا - بالدعم الليبى ولفترة سابقة كان الجزائرى - أفضل من العلاقات مع فرنسا.

ليس مصادفة إذن أن تتكرر محاولات تشكيل تنظيمات إقليمية تجمعها مع معظم دول الشمال تارة (منظمة الدول المطلة على الصحراء منذ السبعينيات) ثم «اتحاد دول الساحل والصحراء» مؤخراً بالتعاون مع ليبيا بالأساس. ولقد بدا هذا التنظيم الأخير على هشاشته متفجراً بالإمكانات عندما اتخذت بعض دوله مواقف إيجابية عالية القيمة السياسية بوقوفها وراء قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى حزيران/يونيو ١٩٩٨، لكسر الحصار عن ليبيا، فراح الرؤساء واحداً تلو الآخر يزورون طرابلس جواً، وهو الأمر الذى لم يقم به الرؤساء العرب حتى من أقرب دول الجوار العربى. وبذلك بدا الأفارقة راغبين فى تأكيد شرعية القرارات الإقليمية فى مواجهة الشرعية الدولية التى تتحكم فيها الولايات المتحدة، وهم مدعومون فى هذا الموقف بسياسة فرنسية يوالونها بأشكال مختلفة - من جهة، كما توالى فرنسا مصالحها الكبيرة فى ليبيا - من جهة أخرى.

وبينما أنماط العلاقات تميل للتهدة على هذا النحو على الجانب الأفريقى، فإن التطورات الجارية فى «موريتانيا» تنبئ بتصعيد بعض التوترات تدريجياً، فثمة اضطراب سياسى عام وتصارع بين الحكم والمعارضة، وعناصر فى الحكم تغريه بالقفز للتعاون مع إسرائيل (زيارة وزير الخارجية الموريتانى لتل أبيب، وتواتر الإشارات إلى التوقيع على اتفاقية لدفن النفايات النووية الإسرائيلية فى صحراء موريتانيا) غير عابئة بتشدد الفصائل القومية الموريتانية فى هذا الصدد. وحيث يحسب السلوك السياسى الموريتانى كثيراً على الجانب الأفريقى، فإن سلوك الحكم فى اتجاه إسرائيل يحى نزوعاً أفريقياً - هدأت حدته - بإثارة المسألة الإسرائيلية فى وجه السياسات العربية.

(٤) شراكة الجنوب الأفريقى فى اتجاه الخليج والشمال

تواصل جنوب أفريقيا بنشاط ملحوظ عملية أفرقة دورها بعد ارتباط النظام العنصرى الوثيق بالغرب. ومن ناحية أخرى، تسجل علاقة جنوب أفريقيا مع منطقة الخليج تطوراً متميزاً

وصل إلى حد توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية لم توقع مثلها مع دول الشمال الأفريقي ذات العلاقات التاريخية مع حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا، حيث التركيز أكثر على المسائل السياسية.

وقد شملت الشراكة اتفاقيات - وبخاصة مع السعودية - للتعاون النفطى، وتبادل التقنية العالية، وأطر للتكامل الاقتصادى فى بعض المجالات، بل واتفاقيات خاصة بتصنيع وبيع السلاح، بما صاغته اتفاقية تعاون دفاعى ويبدو أن روح مثل هذا التعاون قد عممت فى منطقة الخليج بما جعل قمة مجلس التعاون الخليجى فى أبو ظبى تستقبل الرئيس مانديلا وتستمتع إلى خطابه الهام أمامها فى كانون الأول/ديسمبر تأكيداً لتعميم الشراكة الأفريقية مع بقية دول الخليج.

إن كسب جنوب أفريقيا بثقلها السياسى والاقتصادى فى اتجاه العلاقة مع الوطن العربى يعتبر مكسباً كبيراً للقضايا العربية إزاء نشاط إسرائيل الكبير والاستراتيجى مع نظام الأبارتيد من قبل. وقد بدا أثر هذا التحول الفعلى فى قوة رد جنوب أفريقيا على من اعترضوا - من إسرائيل والغرب - على صفقات سلاحها مع سوريا والجزائر من قبل. كما تمثل موقف جنوب أفريقيا أمام كلينتون فى إشارات قوية لقوة علاقتها مع ليبيا التى تقبل بإيجابية وساطة جنوب أفريقيا فى موضوع «لوكيربى». وهذا الشكل الثنائى كان يمكن أن ينبىء بتطور كبير فى مجال التعاون العربى-الأفريقى المنظم، إلا أن تنافسات ثنائية أخرى مع جنوب أفريقيا قد تضعف منتج هذه العلاقات فى المستقبل، وذلك على نحو ما يرصد من أثر تنافس مصر وجنوب أفريقيا على التمهيد لاحتلال مقعد أفريقيا المحتمل فى مجلس الأمن.

(٥) تحركات عربية ثنائية

(أ) كانت هناك تحركات مصرية على نطاق دبلوماسى واسع طوال العام، تمثلت فى أكثر من زيارة لوزير خارجيتها لعدد من دول القارة بصحبة وفود اقتصادية قوية خاصة من رجال الأعمال، ولذا كانت مكاسبها الاقتصادية أكثر منها سياسية، توجّه دخول مصر فى مجموعة

«كوميسا» التي تضم معظم دول شرق وجنوب أفريقيا حزيران/ يونيو، بهدف تنشيط التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع دول هذه المنظومة التي تضم معظم الدول المشاركة في حوض النيل أيضاً، لذا رافق ذلك تنشيط ملحوظ لمجموعة دول «تكونيل» الخاصة بتقنيات التعامل مع مياه النيل وروافده على نطاق إقليمي.

وفي هذا الاتجاه أيضاً كان دخول مصر في وضع المراقب ضمن أصدقاء مجموعة «إيجاد» وهي مجموعة تنمية دول شرقي أفريقيا أساساً، والتي برز دورها تجاه صراعات القرن الأفريقي بل والصراع في السودان، مما جعلها مجال شد وجذب بين الدول الغربية انتهى بتكوين منتدى أصدقاء الإيجاد في روما الذي نشطت اجتماعاته في خريف ١٩٩٨. ومثل هذا المنتدى تجذب الدول الغربية أعضائه ببعض المساعدات المادية والفنية في بادئ الأمر، وهو ما يجب أن تنتبه له جيداً السياسات العربية.

(ب) وهناك المشهد الإيجابي الذي تحقق بصدور الحكم الدولي حول حنيش لصالح اليمن وترحيب أريتريا بالقرار، وتحويل المناسبة إلى رغبة مشتركة في التقارب وعقد الاتفاقيات حول المشروعات سواء في منطقة الجزر أو خارجها. ويتيح ذلك لليمن دوراً متميزاً بدا فعلاً في مشاركتها مجموعة «إيجاد» ومحاولتها الوساطة بين أريتريا وجيبوتي، ويمكنها مع دول الخليج التحرك الإيجابي مع مجموعة دول المحيط الهندي أيضاً.

(ج) إن السودان طرف في معظم التنظيمات والتجمعات الخاصة بشرقي الدائرة في السودان سواء في تحركات الجنوبيين أو تحركات المعارضة ذات القيادة الشمالية، ولا تخدم السودان إلا أحداث أو صراعات ثنائية من خارجه مثل صراع اثيوبيا وأريتريا أو صراع أوغندا مع كوتغو كاييلا، هنا يجد الحكم في السودان بعض منافذ لتحركه، بمنتج مؤقت بالطبع، ولكن التشكيل السياسي لمجمل منطقة شرقي ووسط أفريقيا ما زال يعتبر معادياً، ولا يساعد على حل الصراع الممتد داخل السودان، حيث لا يكفي هذا الاستمرار لاتهام الآخرين بدفع التوتر بينما الصراع الداخلي ما زال في الواقع هو أساس المشكلة.

(٦) الإطار المؤسسى للعلاقات العربية الأفريقية

انعكس تآكل دور جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، فى مناطق نشاطهما الطبيعية، على مجال التعاون فيما بينهما. فحيث أخفقت كل منهما فى قضايا الصراع الكبرى بالمنطقة العربية والأفريقية، فإنه لم يكن منتظراً تحريك الأجهزة المؤسسية للتعاون بشكل بارز (اللجان الوزارية - الصناديق - المصرف - المشروعات الثقافية والاقتصادية). وقد سجل انسحاب دور المنظمتين فى المناطق المختلطة لمسؤوليتهما مثل القرن الأفريقى وبخاصة المسألة الصومالية، أو الصراع الأريتري الجيبوتى (ومن قبله الأريتري اليمنى)، كما حدث ذلك فى جزر القمر، وما زال واقعاً بالنسبة لمشكلات السودان مع جيرانه. إن هذه القضايا تعتمد لا على نشاط المنظمة كمؤسسة فنية وإنما على نفوذها على الأعضاء أو قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية، وهو ما تفتقده المنظمتان كثيراً، كما بدا فى عدم القدرة على تمويل اجتماعات الوفاق الصومالى، أو تمويل فاعليات آلية فض المنازعات الأفريقية، أو بعض المعونة التنموية لجزر القمر لتحقيق قدر من التراضى الاجتماعى الاقتصادى يسهل الوفاق السياسى.



خط كيب تاون - القاهرة من الإستعمار .. للتحرير .. والتعاون

تذكرت وأنا أقف مع بعض الاساتذة العرب فى مارس ١٩٩٩ عند نقطة التقاء المحيط الاطلسى بالمحيط الهندى (على نحو ما يعتقد أهالى كيب تاون فى جنوب أفريقيا)، حيث يسمون هذه المنطقة السياحية الجميلة "ساحة المياه" أو "ووتر فرانت"، تذكرت وقائع عديدة، بعضها يضرب فى التاريخ.. وبعضها مازال حيا فى الذاكرة الشخصية. ها هنا عبر "فاسكودى جاما" المنطقة فى طريقه إلى الهند وشرقى آسيا، فلما عجز عن مغالبة المحيطين، اتجه مع ساحل القارة الشرقى شمالا حتى التقى بابن ماجد فى منطقة بين موزمبيق وزنجبار، تلقى فيها الرياح الموسمية بأهالى الجزيرة العربية والخليج وبحارهم العرب ليكتشفوا عوالم جديدة، وتنمو بينهم علوم البحار التى بلغت مداها فى تلك الفترة على أيديهم، ولتهرب مع الانهيار الحضارى فى المنطقة إلى أبناء "الحضارة الغربية" الصاعدة والزاحفة فى تلك الفترة من القرن السادس عشر والسابع عشر.

قاد ابن ماجد المخامر الأوربى إلى هدفه، وبقي من بقى من الأوربيين ليقودوا حملة الاستيطان فى الجنوب الافريقى منذ ذلك الحين... وفى القرن التاسع عشر، كان المجد الأوربى قد بلغ مداه، وفى العصر الفيكتورى أواخر القرن كان الاستيطان الأوربى قد حقق أغراضه، فأنشأ الولايات الأوربية على أرض جنوب أفريقيا، وأنشأ مستعمرة روديسيا الجنوبية (زيمبابوى الآن) وروديسيا الشمالية (زامبيا الآن) بل وامتدت اطراف الاستيطان إلى مرتفعات كينيا وأجزاء من أوغندا؛ تلك البقاع البالغة الجمال على أرض القارة، التى تتراوح درجة الحرارة فى مرتفعاتها النضرة على مدى العام بين ١٨-٢٢ درجة مئوية!

تطلع "سيسيل رودس" من علٍ وهو يُنشئ مستعمرات "روديسية" فى تلك البقاع، وأطلق مشروعه الاستعمارى الجهنمى لوصل امبراطورية فيكتوريا من كيب تاون حتى القاهرة، وها

هو ورفاقه يصلون بجندهم حتى أوغندا، وما هي السودان ومصر تخضع لرحفهم من الشمال، فلماذا لا يتصل هذا بذاك وفق خط "كيب - كايرو" .. ؟

وكنا في الخمسينيات والستينيات، وفي فترة جيلنا "ضد الاستعمار و أعوانه" نقرأ عن ذلك ولا نكاد نصدق.. لكننا قرأنا أيضا رسائل "هرتزل" مؤسس دولة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والساعى إلى نقل مياه النيل إلى صحراء سيناء والنقب لرى مشروعه، قرأنا رسائله إلى رودس يطلب خبرته ونصيحته، بل وي طرح أمامه أشكالا من التعاون بين مشروعيهما... نقرأ... ولانكاد ونصدق.... حتى استضافني يوما حزب المؤتمر الوطنى الافريقى، ومجموعة حركات التحرير فى الجنوب الافريقى أواخر السبعينيات للاطلاع على أليات نضالهم فى تلك الفترة. وبدأت من لوساكا عاصمة زامبيا وروديسيا الشمالية سابقا. ذكرلى ألفريد نزو- وزير خارجية جنوب افريقيا الحالى- وهو يصحبنى إلى مقر الحزب المتواضع فى منفاه الاختيارى بلوساكا، أنه سيفاجئنى بموقع يريد دراسة أثره على نفسى. وحين بدأنا نقطع اكبر شوارع لوساكا، فاجأنى بأننا الآن فى "كايرو رود" أو طريق القاهرة! واعتبرتها تحية طيبة من الزعيم كاوندا صاحب العلاقة الوثيقة بمصر منذ فترة النضال، فابتسم صديقى قائلا أنها من مسميات سيسيل رودس. حيث كان الطريق على خريطة مشروع "كيب-كايرو" وأبقاء «كاوندا» تحية لعلاقته هو بمصر.

حين وصلت مع زملائى العرب أعضاء ندوة العلاقات العربية الافريقية فى كيب تاون؛ فى منتصف مارس ١٩٩٩، وصعدنا فى نزهة للالتقى المحيطين هناك، خطر ببالى مشروع "رودس" مرة أخرى، وسرعان ما سألت باحثا صديقا من جنوب أفريقيا، هل ثمة أثر لهذه الفكرة هنا فعلا... وعدنى بالكثير من الوثائق الجديرة بالدراسة، تم استدرك قائلا : لماذا نذهت بعيداً، هناك المقهى أو "التكية" التى يجتمع فيها المغامرون الاوربيون، ذلك المكان المغلق حالياً فى وسط المدينة باسم C.T.C أى من "كيب" إلى القاهرة!

لم يكن ذلك حلما إذن! وإنما كابوسا تجسد يوما فى اواخر القرن الماضى. وليس صدفة أن يبلغ مداه فى ذلك التعاون النووى الذى نشأ بين جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل فى الربع الأخير من القرن العشرين، لولا عصف الحركة الوطنية بالمشروع فى جزئه الافريقى، وان أبقت خييات العرب على رأسه الصهيونى!

لم تكن مصادفة أن كانت مكاتب حركات التحرير الأولى فى القاهرة لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى (جنوب افريقيا) وحزب كانو (كينيا) وحزب المؤتمر الوطنى الأوغندى. ولم تكن مصادفة أن جاء جوشوا نكومو (روديسيا الجنوبية) إلى القاهرة منذ ١٩٥٨ لىفاوض فى تمثيل حزب المؤتمر «الروديسى» بها، وأعقبه كاوندا أول الستينيات. بل وكانت رحلة «مانديلا» للوداع فى اديس أبابا قبل عودته لمحاكمة السجن الشهيرة عام ١٩٦٢ مرفوقة برحلته إلى القاهرة والجزائر فى الشمال الافريقى لتأكيد مسئولية الشمال المتحرر عن الجنوب الذى مازال يئن تحت نير الاستعمار الاستيطانى وقتها، وهى تلك الرحلة التى تذكرها «مانديلا» عند استقباله للرئيس الأمريكى كلنتون. فى مارس ١٩٩٨ ملوحا بأنه إذ يقف إلى جانب ليبيا فى محنتها، إنما ليتذكر كيف عاونه إخوانه العرب فى الشمال وقت محنته وبلاده من قبل.. ثم يتبع ذلك بزياراته ودوره فى قضايا ليبيا مع الغرب، بل ودخول مصر منظمة شرق وجنوب افريقيا للتعاون الاقتصادى (كوميسا)، وزيارات «الفريد نزو» وزير خارجية المتكررة للجزائر، وبيعه السلاح لها، دون خوف من السادة الأمريكين أو الأوربيين :

هل نكتفى «بالتاريخ» للرد على «التاريخ»؟

قد يكون فى تاريخ الحركة الوطنية العربية والافريقية ما يكفى للرد على الكثير مما يقال لنفى الذاكرة الوطنية فى المنطقتين؛ حين يرجع البعض بالذاكرة فقط إلى عهودعلاقات التجارة والاسترقاق .. الخ. لكن الذين التقوا فى كيب تاو لم يغفلوا تأسيس منهج علمى للتعامل مع هذا الخليط المربك من الحقائق. لقد كان هناك تفسير هام لابد من طرحه، وهو معالجة قضايا كل مرحلة تاريخية بعناصرها المتكاملة على الجانبين. ففي عصر الممالك والامبراطوريات، فى المنطقة العربية وأفريقيا لعدة قرون، كانت التجارة المباشرة فى المعادن مثل الرقيق مثل الذهب والملح، هى مادة التجارة التى يقوم بها زعماء القبائل ومحاربوها مثلما يتلقاها أو يتبادلها معهم العرب. وكان للفترة غناها الخاص فى وسائل وطرق الاتصال التى امتدت من القاهرة وغدامس والفاشر وفاس وأودغشت إلى جنى وتمبوكتو وبورنو وكانم ..، حتى جاءت أوروبا واكتسحت كل هذه الممالك والامبراطوريات وكسرت شوكة العرب وعممت الرق الجماعى على

ملايين الافارقة، واستقر الاستعمار فى أنحاء القارة عقب ذلك مع ادعائه - وبالفراية - محاربة الرقيق ! وفى مرحلة تالية نهض العرب والافارقة معاضد هذا الاستعمار بكل أشكاله، وتآنت وجاءت نشأة حركة الجامعة الافريقية ومؤتمراتها أوائل القرن العشرين مع حركة الجامعة العربية والاسلامية ومؤتمراتها ايضاً فى نفس الفترة، وأعقب ذلك قياده عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى وبن بلا ومحمد الخامس وموديبوكيتا لحركة الاستقلال والتحرر الوطنى على ساحتى افريقيا والوطن العربى، وسجلوا فى التاريخ اكبر التقاءات شعبية ورسمية فى العالم الثالث طوال الخمسينيات والستينيات نعرف منها جميعاً مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية فى القاهرة، ومجموعة الدار البيضاء فى المغرب، ومؤتمر كل الشعوب الافريقية فى أكرا، ولجنة تحرير المستعمرات فى دار السلام ومنظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا.

بهذه النظرة الشاملة للعلاقات الشعبية والثقافية بين العرب والافارقة استمر الحوار بين مجموعة المثقفين العرب من أنحاء الوطن العربى ومجموعة المثقفين الافارقة من أنحاء القارة، وبرعاية مشكورة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التى ارتحل مديرها العام محمد الميلى من أقصى الشمال فى تونس إلى أقصى طرف فى القارة ليؤكد أن ثمة رغبة اكيدة لدى الطرف العربى لاستمرار وريط ما انقطع من هذه العلاقات، سواء بسبب النظام العنصرى فى جنوب افريقيا، أو محاولات الكيان الصهيونى للتأثير على هذه العلاقات منطلقاً من ارض فلسطين.

الأكاديمية ضد الحساسية

كان اعتماد النظرة العلمية أساساً لهذا اللقاء، عنصر التوفيق فى النهاية والتطلع لمواجهة التحديات الجديدة، وكانت هناك أفكار جريئة بالفعل لتخطى الحساسيات التاريخية المتراكمة. لقد فاجأنا د. محمد هارون «باحث من جنوب افريقيا ومن أصل «آسيوى»، بأن «الأفريكانر» البيض الذين استوطنوا فى جنوب افريقيا وخلقوا لغتهم الخاصة نتيجة الاستقرار فى هذه البلاد، حاولوا أواخر القرن الماضى كتابة لغتهم الجديدة هذه «بالحرف العربى» أو ما يعرف «بالعجمى» (عندما تكتب اللغات غير العربية بالحرف العربى فى افريقيا) وتتالى الحديث عن

أكثر من عشرين لغة أفريقية كتبت منذ عدة قرون بالحرف العربي مثل الفولا والولوف والبمبارا والهوسا والسواحلية وغيرها، ولذلك أهمية في التعرف على التراث الأفريقي العربي الكاشف للتاريخ الاجتماعي والثقافي الخاص والمشارك. بل وإن ذلك يزيل الجهالة بعمق الثقافات الأفريقية حين تؤخذ على أنها ثقافة شفاهية لم تدونها إلا الحروف اللاتينية الحديثة.

بعد ذلك وضعت «فهمية شرف الدين» (لبنان) قضية الجاليات اللبنانية في أفريقيا بجرأة أيضاً في إطار تحديات الصراعات الاجتماعية المثارة في أفريقيا وكجزء منها، وأن سياسات الفقر والتفتت في عصر العولمة لن يحل مشاكلها إلا سياسات اقتصادية جديدة تحل ضمنها مشاكل الاندماج الاجتماعي والجاليات وغيرها. هنا عولجت مشاكل الثقافات الفرعية داخل الوطن العربي مثل البربرية وجنوب السودان، لتنتقل إلى معالجة التحديات التي تواجهنا على نطاق أوسع في عصر العولمة. وقد لخص مصطفى التير (ليبيا) المشكلة في عدم قبولنا بعد لمبدأ التنوع كأساس لا يهدد الوحدة وإنما يدعمها بالاعتراف المتبادل والعمل البناء والمشارك، وأجمل يوسف الحسن (الإمارات) تحديات الموقف الراهن في ثلاث :

النظرة الشاملة للمنطقة العربية والأفريقية معاً، والأخذ بأسباب التقدم التقني والمعلوماتي، ومسايرة لغة الحوار بين الثقافات وخاصة بين الإسلام والمسيحية، وترتبط أفريقيا بالمحاور الثلاث في سعيها للنهوض مثلاً يرتبط العرب في سعيهم للتوحيد.

وقد بدا للجميع أن قضايا أفريقيا والوطن العربي لن تحلها المشروعات الثنائية أو الجهد الفردي، بل وأن المشروعات الإقليمية نفسها تتعرض للصعوبات، بدا ذلك من قراءة عن التجمعات الإقليمية في الشمال العربي الأفريقي كما عرضها أحمد كنيوة (الجزائر) أو في مسيرة التعاون العربي الأفريقي وصعوباته التي صاغتها نجوى الفوال (مصر). وأكدها عرض مارسيل ديوف لجهد منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية في المجال الثقافي. وكان ذلك في إطار اتفاق عام في الملتقى على أهمية الأعمال المؤسسية الجامعة والمشاركة في كافة المجالات بما يتناسب وحركة المناطق المختلفة في العالم نحو التوحد..

ومع نهاية هذا اللقاء الهام في أقصى الجنوب من القارة، وعند ملتقى المحيطين في كيب تاو، سرح الفكر مرة أخرى بين معظم الحاضرين، حول مشروع خط كيب - كايرو، نحياه

هذه المرة تجسيدا لرغبة التعاون الصادقة، بعد أن كان رمزاً للمشروعات الاستعمارية، ثم طريقا للتحرر الوطني.

إن القارة الافريقية حبلت بالمشروعات الكبيرة التي تربط تلقائيا بين العرب والأفارقة، والحلم حول خط كيب - كايرو الجديد نفسه، تؤسس له مشروعات قائمة بالفعل مثل منظمة «كوميسا» التي تضم واحدا وعشرين دولة من جنوب أفريقيا حتى القاهرة تحديدا. أما طرق الصحراء من الشمال الافريقي العربي عبر الصحراء الكبرى ومرورا بدول الساحل الصحراوية وحتى مياه خليج غينيا وبيافرا جنوب نيجيريا، فإنه له تأسيسه الحديث أيضاً في منظمات «الدول المطلة على الصحراء» ومجموعة الدول الصحراوية والساحلية التي تربط ليبيا بهذه المنطقة.

معنى ذلك أن الأحلام التي صادرها الاستعمار بمشروعاته هي التي يمكن أن تحيا على أساس اجتماعي ثقافي جديد ويدعمها نشاط علمي واقتصادي منظم لصالح الشعوب العربية والافريقية.



الرحلة الإفريقية للبلاد العربية

من المؤلف أن نتحدث عن "الرحالة العرب" وتجوّالهم في أطراف "دار الاسلام". وغالباً ما يأتي الحديث في إطار معرفة العرب بعلوم الجغرافيا والفلك، وأحياناً يشار إلى بعض معارفهم الاجتماعية وأهميتها في تأكيد الحضور الاسلامي هنا أو هناك. ومن ثم لم تنشأ "اثنوجرافيا عربية" أي علم وصف الشعوب، أثناء تطور الدراسات في العلوم الاجتماعية الأخرى.

وفي المقابل اهتم الأوروبيون بهذه الدراسات الاثنوجرافية العربية، بل واتخذوها قاعدة لمعارفهم عن أفريقيا وغيرها، بدليل ما ذكر عن معرفة كريستوفر كولومبوس أواخر القرن الخامس عشر بترجمة كتاب "الفرغاني" عن "علم هيئة الافلاك" والصادر باللاتينية في القرن الثاني عشر عام ١١٣٥. ولكن لهذا حديث آخر على أي حال، أما ما أثار اهتمامي حقاً - مع بعض الدارسين المخضرمين أمثال الراحل السوداني العظيم محمد عمر بشير، فهو وجود تراث أفريقي هام اتخذ طابع الدراسة والرحلة تائراً بالمعرفة المباشرة بالعالم العربي، في ظروف ليس من طبيعتها تيسير هذه المعرفة، ومن هنا تأتي أهميتها وغرابة محتواها بل وشجاعة التعبير عن الرأي على هذا النحو.

قد تكون رحلة "أحمد بابا التنبكتي" في البلاد العربية معروفة عنه كعالم إسلامي يحاور المسلمين ويكتب عن أوضاع الزنج في البلاد العربية، ولكن ذلك من موقعه في دائرة الثقافة الاسلامية العربية في النهاية، ولم يتح له أن يؤخذ بوزنه الحقيقي في عصره، أو ينافس فقيهاً واسع الانتشار وذا سطوة إعلامية كالسيوطي، مع أن مساهمة الفقهاء الافارقة في مملكة سنغهاي وتجاه النفوذ العثماني في غرب أفريقيا، ومثلهم في زنجبار عن تكييف الاحكام لمقتضى الحال في الأوضاع الافريقية العربية هناك، من المسائل الجديرة بالدراسة ضمن جهود علم الاجتماع المعرفي في بلادنا، وهو جهد بدأ نسيباً في السودان فترة ازدهار الدراسات الافريقية فيه في السبعينيات والثمانينات، خاصة عن سلطنة سنار وفقهائها بما يمكن أن يؤسس لمعرفة علمية بالمساهمات الافريقية في قضايا الثقافة العربية والاسلامية عموماً.

من هنا يأتي الذكر على جهد متميز له دلالة، أتمنى أن يتحول إلى مبادرة عربية لوضعه أمام القارئ العربي ليأخذه بجذبة في إطار التفهم العربي للواقع الأفريقي، وليس في إطار "تسرية الصيام بعجائب الأخبار"؛ وما أعرضه بإيجاز هو جهد مثقف وسياسي أفريقي يدعى "إدوارد بلايدن"، ولد عام ١٨٢٢ كأحد أبناء الرقيق الذين غرسوا في أمريكا اللاتينية - فنزويلا، ثم جاء مع "الهجرة العائدة" بعد أن أدت تجارة الرقيق عبر الاطلنطي أهدافها في مزارع السكر والقطن بالأمريكتين، عاد ليستقر في ليبيريا عام ١٨٥٠.

ومن الطريف أن تدرج تعليمه في مدارس لاهوتية حرمة من كليات التعليم الجامعي التي كانت قائمة في المنطقة. لكنه نتيجة اجتهاده في تعليم نفسه بعمق ملحوظ في مؤلفاته، متدرجا في مناصب عمله في التعليم الفني وغيره حتى ولى وزارة الدولة في ليبيريا عام ١٨٦٤ وهي الدولة المستقلة الوحيدة الى جانب أثيوبيا في أفريقيا بسيطرة أمريكية لمدة قرن قبل استقلال أفريقيا في منتصف القرن العشرين.

وهو لم يكمل عقده الرابع، كان أحد مفكرى حركة العودة لأفريقيا، ثم أحد زعماء حركة "الجامعة الأفريقية" حتى وفاته عام ١٩١٢. فما الذى كان يشغل هذا المفكر وهو شاب وأحد الزعماء الروحيين لحركة الوحدة الأفريقية المبكرة؟ لقد كان مشغولا بإعادة الرقيق الأفارقة لأوطانهم حتى ثبت له أن لا معنى لهذه العودة دون بناء دولة موحدة قوية في أفريقيا أو على الأقل تجمعات أفريقية موحدة ذات استقلال ذاتي، تعيد بناء وضعية "الجنس الزنجي" وتنمية "الشخصية الأفريقية". ويستدعى ذلك في رأيه إقامة جمهورية فيدرالية واسعة في غرب أفريقيا، قد تتخذ ليبيريا قاعدة لها. ويتطلب ذلك أيضاً بناء الروح الأفريقية في اتجاه التعليم وتدريب القدرات وإعادة الوحدة بين "الجماعات المتصارعة" وقد كان يتحرك بين أمريكا وإنجلترا وجاميكا، ويرحل من سيراليون الى نيجيريا، طلبا لمعرفة أرضه الأفريقية، ومع إحاطته بعالم "اللاهوت الكنسي" المسيحي بدا في كتاباته أنه كان يفاجأ بخدمة الكنيسة لمقولات "الرجل الأبيض" عن الأفريقيين، وربط رجال الكنيسة للحالة الانسانية الصحيحة بالانتساب للحضارة الأوربية وحدها، هذا الى جانب الطاعة والتسليم بسلطة الأوربي القائمة على أرض بلاده التي كانت حرة، والتي يريد لها حرة فعلا في نموذج ليبيريا على الأقل، واسمها نفسه مقرونا بالحرية، ويربطها هو بحركة تحرير الرقيق في «الأمريكتين».

ولاحظ "إيوارد بلايدن" خلال تجوله في الداخل بين من أسماهم "بالجماعات المحمدية" حسب تعريف الكنيسة التي حاصرت في الساحل الذي يسيطرون عليه، لاحظ تخلفا ملحوظا بين هؤلاء من جهة، لكنه قرنه في نفس الوقت بتحركات وطنية لقيادات مثل "ساموري" وزعماء لممالك الماندنج الذين تتوفر لهم وحدات أكبر، ويعلنون أنفسهم مسلمين ومجاهدين ويعلمون أبناءهم "لاهوت" الاسلام دون حاجة لغريب أو وجود "كنيسة" على النحو الذي يعايشه على الساحل، ورأى أن ثمة توفيقاً بين العادات والتقاليد الإفريقية الموروثة في الزواج والتجارة ووضع الرؤساء والفقهاء وبين المعتقد السائد الذي عرفوه وهو الاسلام.

كان "بلايدن" في نفس الوقت يربط دعوته لتوحيد غرب أفريقيا، بخلق كتلة اقتصادية تجذب الاستثمارات والمشروعات الأوربية الكبيرة، خاصة في زراعات الفول السوداني والقطن، وقد ارتبط خلال رحلة صعوده بفئات المستثمرين ورجال الأعمال في أمريكا وأوروبا من المهتمين بتنمية المحاصيل النقدية في الزراعة مثل القطن والكاكاو والفول السوداني وغيره. ويتطلب ذلك مزارع كبيرة وتعاون من المزارعين على نطاق واسع. وباعتباره قد درس قدراً من العلوم الاجتماعية فقد تنبه لأهمية توحيد القبائل واللغة والموروثات العقيدية ليتمكن خلق مجتمع أحدث وأكثر استقراراً وتوحداً.

من هنا جاء اهتمامه بالاسلام واللغة العربية، وبدأ في دراستهما بنفسه عن طريق التجار والفقهاء في المنطقة، بل وروى بنفسه كيف اهتم بالمخطوطات العربية المدونة بمعرفة فقهاء مسلمين أفريقيين ليعرف عن حياة الناس ما يسهل له مخاطبتهم والتعامل معهم.

ويبدو من تاريخ حياته أنه تعرف أيضاً على اليهود وأخذ مفهوم الصهيونية الذي ساد في أواخر القرن كمفهوم للعودة إلى أرض الآباء وليس كمفهوم استعماري استيطاني، وأعجب فيها بوجه خاص بطابعها «الروحي التجميعي» لأنه في أحد مقالاته حذر من جانبها السياسي أو "تضخيم الذات" السياسية! ومن هنا تعلم العبرية أيضاً. لكن الملفت أن الرجل الذي عاش وسط "الكليات الكليريكية" واللاهوت المسيحي ووصل إلى درجة الوزارة، في ظل سيطرة أمريكية؛ يتخذ قراره بزيارة بلاد العرب ليعمق معرفته باللغة العربية والاسلام ويتعرف على عمق الحضارة الفرعونية في مصر وهو الذي فكر مبكراً أنها أحد أمجاد الأفارقة أيضاً ولا تنفصل عن تراث الجنس الزنجي" كما كان يطلق على الأفارقة. وقام بالفعل بزيارة مصر

وسوريا ولبنان والقدس في يوليو حتى سبتمبر ١٨٦٦. ويشير في مذكراته أنه كتب عند أحد مداخل الهرم الأكبر كلمة ليبيريا ووقع باسمه وأرخ لذلك ١١ يوليو ١٨٦٦. ثم سافر إلى لبنان حيث بقى بضعة شهور يتعلم العربية ويتعرف على الاسلام والمسيحية بطريقته الخاصة، وأظنه أيضا ارتبط بحملة تعبئة سفر السوريين اللبنانيين إلى غرب أفريقيا للاشتغال بالمحاصيل النقدية في المناطق الداخلية لغرب أفريقيا. ويبدو ذلك من كتاباته عن فترة إقامته في لبنان واهتمامه بالتعبير عن نفسه كسفير لليبيريا ومقابلاته الواسعة هناك. وعند عودته قرر تدريس اللغة العربية في عدد من مدارس ليبيريا رغم معارضة الحكام والكنيسة.

قد لا يتسع المجال - في هذا المقال - لعرض تفاصيل آرائه التي هضمها وعبر عنها، عن الاسلام والمسيحية واليهودية، وعن مجتمعات البلدان العربية وأثر الاسلام في أفريقيا، والفرق الذي فضل به الاسلام عن المسيحية في القارة، لكن الذي يجب معرفته أن ذلك لم يكن عارضا وأنه سجل ذلك في أكثر من عمل له بعنوانين مثل "الاسلام والتفرقة بين الاجناس" و "المحمدية والزوجة" فضلا عن كتابه الرئيسى عن «المسيحية والاسلام والجنس الزنجى». وحين تولى إدارة التعليم في سيراليون نصح الانجليز بالتقرب من المسلمين لفائدة ذلك في كسب إداريين أكفاء مثلما يفعل معهم الفرنسيون، الذين واستهدفوا تعليم المسيحيين العربية لتيسير الاتصال بأبناء الداخل. وعند زيارته لنيجيريا اهتم بالتوفيق بين الكنسيين ورجال الدين المسلمين خاصة بين "اليوروبا" في منطقة لاجوس. إن هذا الخط التوحيدى على أسس تراثية لم يتصل للأسف بهذه الصيغة بين قيادات حركة الوحدة الإفريقية بعد ذلك؛ عند سنغور ونكروما وغيرهما، وإن بقى تأثيره في الحديث عن الشخصية الإفريقية عند سيكوتورى. بينما بقى عندهم الآخرون من "بلايدن" بتأثيرات غير خافية - اهتمامه بالتراث اليهودى، فأخذ منه البعض الحديث عن "الصهيونية السوداء" إشارة الى روح العودة للوطن التي تبناها لبعض الوقت فقط، مع الفارق الكبير بين الدعوتين.

ما زال دارسو حركة الوحدة الإفريقية عليهم واجب قراءة إدوارد بلايدن لمزيد من المعرفة بالرؤية الإفريقية للعالم العربى وتراثه، وتقديرا لمسعى قديم نحو معرفة عميقة بثقافات البلدان العربية، لأن "بلايدن" فى النهاية لا يحسب على المتدينين، وله فى ذلك روايات أخرى.

حول التراث الثقافي الإفريقي العربي

عجم... لا يقرأ ؟

فى فترات النهوض، تتطلع الشعوب إلى المستقبل، لكنها تتزود بحصيلتها من الماضى أيضا لتفهم الواقع المعقد نفسه، وهنا تختلف القراءات لهذا الماضى أو ذاك، كما تتعدد قراءة المستقبل واحتياجاته. وقد مر الأوربيون مثلا بتجربة مبكرة فى القفز من الماضى الذى كان ملغوما باستبداد الكنيسة، وبمحاولات نفى العقلانية الموروثة عن الفلسفة والحضارة اليونانية القديمة، وبحيث صار الرجوع لهذا "العقلانى" عند بعض التقليديين: "يونانى لا يقرأ"... بل إنها الجملة التى استعملها عميد الأدب العربى فى الخمسينيات، لمواجهة تيارات جديدة فى الأدب والنقد، فأسمى ما كتبه البعض "يونانى لا يقرأ"...

تذكرت هذا الجدل، ونحن نعد لندوة عن العلاقات العربية الإفريقية وأبعادها الثقافية، لتعقد فى كيب تاون بجنوب أفريقيا أوائل ١٩٩٩ بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ربما يكون دافعى لعقد الندوة هناك هو أن الطرف الأفريقى، "مركز للدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى" ومن ثم يوحى اسمه باعتبارات الحاضر والمستقبل معا، ولكن ماذا عن الماضى؟ هنا كشف المركز عن موقفه ببرنامجه الكبير لدراسة اللغات الإفريقية، وكيف أنها جامعة وليست مشتتة للمجتمعات على نحو ما يشاع؛ فليست لغة "الهوسا" فقط هى التى ينطق بها مائة مليون نسمة فى غرب أفريقيا، أو أن "السواحلية" يتحدثها أكثر من خمسين مليونا آخرين فى شرق القارة، ولكن المجموعات اللغوية الأخرى تحتشد متقاربة فى خمس أو ست مجموعات لغوية فقط. وليس صحيحا قول بعض الانثروبولوجيين أو الجغرافيين أنها تتعدى "الألف لغة" وأن يعدها البعض الآخر فى مجتمعات مثل الكونغو بأكثر من مائة لغة، مما يعطى إحياء بتشتت مجتمعى هائل يبرر فى ذاته الاقتتال الدائر هنا وهناك فى أنحاء القارة.

لذلك فالبرنامج التطبيقي للدراسة في هذا المركز الأفريقي الهام، هو السعى لتسجيل التراث الشفوي القائم للعديد من هذه "اللهجات"، باعتبار أنها "ليست ذات تراث مكتوب"، وأن الحرف اللاتيني المكتوبة به الآن هو ما فرض عليها من الإدارة الاستعمارية خلال عملية احتوائها في الإطار الأوربي ونفى قيمتها الثقافية أو الحضارية الخاصة. وقد لا يصدق القارئ العربي أن مجموعة من علماء هذا المركز الموقر، قد فاجأهم الحديث عن التراث الأفريقي بالحرف العربي لحوالي عشرين أو خمس وعشرين لغة أو لهجة أفريقية، وأن هذا التراث هو ما يعرفه البعض بالعجمي Ajami كمسمى متواتر عن الرحالة العرب الاقدمين حين وجدوا الأفارقة يستعملون الحرف العربي في الكتابة بلغاتهم الوطنية. وكان ذلك بالضرورة في قرون الاتصال الوثيق فيما بين القرن الثاني عشر والخامس عشر، وحفظت منه مكتبات فاس ومراكش والقاهرة أكثر ما حفظت في القرنين التاليين؛ أي السادس عشر والسابع عشر، ثم جاءت فترة انهيار العلاقات بين شعوب القارة عامة بالانقطاع التاريخي على يد القوى الاستعمارية الأوربية "الفاتحة".. فتحوّلت الصحراء إلى سور الصين الأفريقي، ودمرت حركة تجارة الرقيق الاطلنطية الأوربية معظم ممالك القارة الساحلية والصحراوية على السواء وهي التي كانت قد نهضت في عصر الاتصال العربي الوثيق. وعقب ذلك أصبحت لغة الموروث الثقافي الأفريقي مجرد "عجمي" "لا يقرأ" حيث صنفت المناطق بعد ذلك وحتى الآن إلى الفرنكفونية أو الانجلوفونية أو الليزوفونية "البرتغالية". والحق أن هذا "العجمي" صار بالغ الأهمية، لا للعرب فقط تأكيداً لاتصال قديم، وإنما للأفارقة بالأساس، تأكيداً لتراث عصر نهضة سابقة شهدته الممالك والإمبراطوريات في "غانة" ومالي "تمبوكتو" وسنغاي وكانم وبورنيو وغيرها. وهو ذلك التراث الذي أبقي على تماسكها الاجتماعي ربما حتى الآن، بينما أدى بعض الاندماج الأوربي إلى خلق طبقة الكريول التي تدمر دول الساحل الآن (ليبيريا- سيراليون- غينيا بيساو) وقد حدث ذلك في الفترة نفسها التي شهدت صعود الممالك الأوربية من قلب الإمبراطوريات القديمة لتشكّل الدول الحديثة، بينما عملت هذه الدول الأوربية برأسماليتها الناهضة على تدمير الممالك الأفريقية وعلاقاتها بالعالم العربي الإسلامي، وجعلت من أدوات التقدم- ومنها اللغة المكتوبة "عجمياً لا يقرأ!" في الوقت الذي اختفت فيه جملة

"يوناني لا يقرأ" لأن الحضارة الأوربية الحديثة كانت أخذة في استعادة مجد الفلسفة اليونانية والأدب اليوناني، كأداة من أدوات تقديمها العقلاني.

"العجمي" في أفريقيا إذن هو جزء من خطاب أفريقي للتقدم أو التخلف، فهو أداة لفهم تطور التاريخ الاجتماعي الثقافي، بل ويبحث بعض عناصره، ورفض النقي الاستعماري لهذا التاريخ، بل وتتضاعف أهميته في عصر تستعيد فيه كثير من الشعوب ذاكرتها المدونة والشفهية وروايتها الخاصة عن تاريخها للحفاظ على هويتها في مواجهة آليات العولمة والتفتت الاجتماعي في نفس الوقت. ولعل إعادة قراءة ما سمي "بالعجمي" في أفريقيا أن تكشف طبيعة المجموعات اللغوية التي كانت قائمة منذ قرون كما تكشف عن النظام الثقافي والاجتماعي الذي قد تنطلق منه محاولات النهوض وقد نعلم بيوم تكتب فيه -ثانية- عشرات اللغات الأفريقية بحرفها العربي الأصيل مع إنجاز النهوض الأفريقي العربي الحقيقي في وجه سياسات الاحتواء العالمية. وقد أدرك بعض الباحثين كل هذه الأبعاد ولكنهم للأسف قوموا حصيلة هذا "العجمي" بالبساطة تارة والتمركز في أمور الفقه ومسالك الشريعة تارة أخرى (كويسي براه) بينما رأى فيه البعض الآخر تراثاً للتنظيم الاجتماعي، ورصداً للمعتقدات المحلية حتى وهي توصف بالبدع على نحو ما فعل أحمد بابا التمبكتي وغيره فيما كتبه بالعربية "والعجمي" في نفس الوقت. والإشارات لذلك مسجلة بدورها من قبل أشهر المؤرخين الأفارقة أمثال "كي- زيربو" في مجلده الرئيسي بموسوعة "التاريخ الأفريقي العام" الذي أعده لليونسكو منذ السبعينيات وعرض فيه بعض النصوص الأفريقية بالحرف العربي (العجمي) مرجعاً له في وصف النظم الاجتماعية الأفريقية المبكرة (المجلد الأول). وقد لا يعرف الكثيرون أن تاريخ الفقه والشريعة هو تاريخ للعلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية. ويذكر الأفارقة ذلك الحوار الذي دار بين فقهاءهم وبعض علماء الأستانة حين طالبهم الأخيرون بإعلان "الجهاد" على دول الحلف الأوربي تضامناً مع تركيا ودول المحور، فأفتى الأفارقة بأن الجهاد لا يجوز في صف الكفار ضد كفار آخرين حتى لو كان ذلك مع الخليفة العثماني! لكن بعض العلماء الأفارقة ما زال يستنكف الرجوع لمثل هذا التراث باعتباره تراث "النفوذ" العربي الثقافي والسياسي على الأفارقة، أو رمزاً لفترة الاسترقاق العربي للأفارقة... الخ وهو قول

غريب بحق إذ أن الفارسية والتركية والأوربية وغيرها من لغات كبرى الحضارات ما زالت تكتب بالحرف العربى حتى الآن دون أن يكون ذلك نفيًا لإبداعها بل تأكيداً لاستمراريته وقدرته على الاضافة المستقلة ومحتفظاً بعلاقته - ومساحته - مع التراث العربى نفسه. والواقع أن معظم المثقفين الافارقة المحدثين لم يتح لهم التعرف الدقيق على هذا التراث بسبب نشأتهم النخبوية فى حوض الثقافة الفرنسية أو الانجليزية على وجه الخصوص، ولذا سرعان ما استجابوا لعمليات النفى لتاريخهم من قبل القوى المهيمنة. لقد فرض الانجليز مثلاً كتابة لغة الهوسا فى غرب افريقيا والسواحيلية فى شرق القارة بالحرف اللاتينى فيما بين الحربين كذلك فعل الفرنسيون مع لغة "افولا" و "الولوف" و "الماندنج" و "السوننكى" وغيرها. ثم جاءت منظمة اليونسكو منذ الستينيات لتعقد المؤتمرات متوالية حول اللغات الافريقية، متنقلة من الشفاهية إلى التدوين الأوربى ومتجاوزة تراث عدة قرون كتبت بها لغات افريقية عديدة بالحرف العربى وأهمها الهوسا والسواحيلية وهذه مسئولية تحاسب عليها دوائر اليونسكو والدوائر العربية الثقافية معا لو أن هناك وعياً عربياً أفريقيا يشارك بمثل هذه القضايا. لقد حول هذا التجاهل القديم والمتجدد تراثاً مشتركاً للافارقة والعرب إلى "عجمى" مجهول أو مهجور، تحفظه المتاحف لمشاهدته مثل الآثار القديمة كما يفعل متحف "إيفان" للثقافة الافريقية بداركار، أو ما يتم بشأنه فى نيامى بالنيجر وتمبوكتو بمالى وكانو وزاريا بنيجيريا. ولقد شاهدت بنفسى آلافاً من هذه المخطوطات فى غرف متربة ومغلقة فى شمال نيجيريا وفى جامعة ليجون بغانا. وكان أطرف ما عرفتته عنها اثناء زيارتى لدغشقر ومشاهدتى لعدد محدود من المخطوطات الملاشية بالحرف العربى فى مكتبة جامعة "تنانا ريفو" أن قيل لى - تفسيراً لحجمها المحدود فى مخزن الجامعة، أن آلافاً منها عند أصحابها فى اطراف الشمال والجنوب من هذه الجزيرة تحمل اسم "السورابى" إشارة محلية إلى قيمتها واستخداماتها السحرية، أو قد تكون ذات صلة "بسور" القرآن ذات القيمة الروحية المؤثرة.. الخ .. وفى كل الاحوال فإن سحرها فى الجهل بها واستحالة قراءة الجيل الجديد لها، وليس فى صلتها بعالم السحر نفسه. المشكلة هنا أن الجانب العربى لم يبد مقاومة ملحوظة لهذا التجاهل الدولى والافريقى للتراث المشترك؛ خلال فترة ازدهار التعاون العربى الافريقى فى السبعينيات وبعض من الثمانينيات. وإن كان

مشروع "المعهد الثقافى العربى الافريقى" الذى وضعت أساسه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الوحدة الافريقية قد بشر بالاهتمام بمثل هذا الموضوع إلا أن المشروع ما زال مجمداً منذ الثمانينات على صخرة التمويل المفتقد عربيا وأفريقيا، ولذا يبذل المعنيون بالثقافة العربية الافريقية جهدهم الآن لإعادة طرح الموضوع على دوائر المنظمة العربية التى عقدت مؤتمرها لوزراء الثقافة العرب مؤخراً، أملين أن يكون الاهتمام العربى دافعاً بدوره للاهتمام الافريقى بما يكشف عن فترة اتصال حية، قد تفيد المعرفة بها ثقافيا خدمة الخطاب السياسى الذى يتردد الآن حول "النهضة الافريقية" خاصة من قبل قيادة دولة كبرى مثل جنوب افريقيا.

إن خلق إطار ذى جذور ثقافية متينة من العلاقات العربية الافريقية، هو الضمان لخلق جوار حضارى وجغرافى آمن، لا تتفجر فيه مشكلات "الاعراق" المحيطة به وبهذا العنف الذى تتفجر به فى وجوهنا وضد مصالحنا وأمننا. إن إحياء جزء من الكرامة الافريقية عبر هذا التراث الثقافى المشترك، جدير أن يبعث فى الهويات الصاعدة والمتجددة الآن فى انحاء القارة، جنوبا ووسطا وغربا، روحا من التضامن مع ما نأمله من بعث للروح العربية، وبحيث لا يصبح تراثنا المشترك مع الآخرين... مجرد... "عجمى لا يقرأ".

العرب

والتجمعات الإقليمية الإفريقية - الإيكواس

الذين يدهشون من استمرار روح «التوحد العربى» - ناهيك عن الوحدة العربية - فى منطقة مثل منطقتنا رغم كل ما يحدث من مشاكل بل وصراعات، يفوتهم النظر لكثير من مناطق العالم الأخرى، ليعرفوا أن للتكتل الإقليمى مائة سبب آخر، بالإضافة لمعانى التاريخ والتراث والمستقبل التى يئن بها كاهل العرب!

وها نحن أمام نماذج من التجمعات الإقليمية الإفريقية أمثال «سادك» (فى الجنوب الإفريقى) وكوميسا (شرق وجنوب)، ويمكن أن نفرد الحديث هنا قليلاً عن «إيكواس» "Ecowas" تحديداً أى «الجماعة الاقتصادية لدول غربى إفريقيا». وسوف نلاحظ هنا منذ البداية منحى «الاقتصادية» الذى اختارته ستة عشر دولة فى المنطقة، لتعلن اتجاهها للتشكل حتى بمطامح سياسية لا تخفى عند طرف أوآخر من كبريات دول المنطقة) بل وإن منظمة فرعية أخرى ذات دور سياسى بارز مثل «الإيجاد» Igad فى شرقى إفريقيا، هى بالاساس منظمة لمواجهة الجفاف ومشكلات التنمية. إذن فثمة إدراك لأهمية اتخاذ التوحد الاقتصادى قاعدة للطموح السياسى، وإن ظل ذلك ضمنياً أو تفرضه المشاكل المطروحة على الجميع.

الملاحظة الأخرى الجديرة بالانتباه، أن الطموحات الخاصة لدول كبيرة داخل هذه التجمعات لا تسارع بكسر شوكتها ولا تهددها بالدمار متلماً حدث ويحدث على المستوى العربى، فها نحن أمام طموحات نيجيريا البترولية الكبيرة (حوالى ١١٠ مليون نسمة) للهيمنة بمؤسستها العسكرية القوية إلى حد التدخل الصارخ بهذه القوات ضمن شرعية إقليمية فى ليبيريا وسيراليون دون أن يمنع ذلك من اجتماع القمة لرؤساء غرب إفريقيا سنوياً وآخرها فى أبوجا العاصمة الدبلوماسية لنيجيريا. إذن فثمة أهداف ومصالح بعيدة لشعوب هذه المنطقة تدفعها للقاء فى مثل هذا التنظيم الجدير بلفت انتباه الرأى العام العربى.

وهذه المجموعة التي تضمها الإيكواس تضم أصواتاً متساوية لبلاد بحجم نيجيريا إلى جانب دول لا تزيد عن نصف المليون مثل جامبيا والرأس الأخضر، وإن توازنت بعدد آخر من الدول متوسطة الحجم مثل غانا والسنغال وساحل العاج ومالي والنيجر وغينيا..

ولم يعق جماعة غرب إفريقيا أنها تضم مجموعة من دول ما يسمى بالفرنكفونية وأخرى الانجلوفونية، خاصة وأن أبناء الفرنكوفونية يدافعون عنها عادة بما يناقش أصحابها الأصليين أحياناً، وذلك على النحو الذي نشهده من أبناء التوجو وبنين وساحل العاج بينما يتصاعد النفس الاستقلالي عادة من دول انجلوفونية مثل غانا ونيجيريا.

والحضور العربي هذا أقل منه في كوميسا، فلا يوجد غير موريتانيا المحدودة النفوذ مقابل وجود السودان ومصر والصومال وجيبوتي وجزر القمر في كوميسا. لكن ذلك لم يؤثر في اقتراب شديد لبعض أطراف هذه الجماعة مع أطراف عربية مثل العلاقات المتميزة لليبيا بمالي والنيجر وبوركينا فاسو وجامبيا أو علاقات السنغال وغينيا بالسعودية ... الخ.

ولعل اشتراك نيجيريا القوى كرايع أو خامس دولة بترولية في العالم في إطار «الأوبك» قد جعل صلاتها بمواقف العالم العربي البترولية مستمرة منذ طفرة السبعينيات وحتى في هبوط الثمانينيات. وبالمثل كان دور السنغال في عمليات التعاون العربي الإفريقي - الاقتصادي أو الثقافي، مما جعل دكاك مركز لقاء عربي إفريقي متصل مهما كانت مشاكل الحكم هناك.

بين التوحيد والانفراط

مازالت النوايا الطيبة التي بدأ بها مشروع هذه الجماعة عام ١٩٧٥ تحرك الكثير من ألياتها بل وتحميها أحياناً من أليات الانفراط الضاغطة بدورها. فمنذ عام ١٩٧٥ وقعت خمسة عشر دولة اتفاقية التأسيس، ثم دخلت الرأس الأخضر عقب ذلك، ومنذ البداية واجهت الجماعة مشكلة تعدد عملاتها التسع السائدة بإعلان النية «لخلق اتحاد اقتصادي قاعدته اتحاد نقدي بمنطقة مالية موحدة، ومنطقة تجارة حرة واتحاد جمركي، وتنسيق حركة الهجرة وتيسيرها لشعوب المنطقة فيما بين بلدانها». ولن نذهب بعيداً لرصد بقية النوايا الحسنة في

مختلف المجالات حتى لا تتوقف عند طريقة الديباجات الرومانسية التي شبعنا منها في المواثيق العربية.

فها نحن في المجال الاقتصادي نشهد فعلا التغلب على تعدد العملات باعتماد الشيكات المصرفية الموحدة لغرب أفريقيا في اتفاقية أكتوبر ١٩٩٨ والتي تسرى بدءاً من عام ٢٠٠٠. وذلك لتيسير حركة المواطنين الذين اعتمدت لهم أيضاً وثيقة سفر معترف بها بين بلدان المنطقة ورفع تأشيرات الدخول بين الدول الأعضاء. كما اتفق على استكمال منطقة التجارة الحرة - مع ما هنالك من مشاكل - لتبدأ بنهاية عام ١٩٩٩. وقعت المنطقة اتفاقيات جماعية لتنشيط حركة الاستثمار وتمويل المشروعات والتدريب مع كل من بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الإسلامي منذ عام ١٩٨٨.

هناك مشاكل مثيرة للاضطراب أمام هذه الاتفاقات مثل الخلاف حول تسويق البن والكاكاو والفول السوداني، وهي محاصيل المواطن الأفريقي الفقير والشركات الكبرى في نفس الوقت، ويعيش مواطن غرب أفريقيا مشكلات العولة من حيث لا يدري، إذ أن تدخل العنصر الصناعي الأوربي في صناعة «الزبدة» أو «النيسكافيه» أدى لانخفاض أسعار محصوله بشكل أكثر أحياناً من تأثير انخفاض أسعار البترول. إن الملايين - وليس فقط الآلاف - من المهاجرين من بوركينا فاسو وغانا ونيجيريا للعمل في هذه المحاصيل بالدول المجاورة تم صدهم بقوة السلاح أحياناً، وهو ما يشكل معضلة إنسانية أمام تجمع مثل الإيكواس لا يمكن الفكك منها إلا بضبط الاتفاقات مع السوق الأوربية. وتعود إلى السطح دائماً قضية رفع أسعار المواد الأوربية المصنعة بينما تنخفض أسعار المحاصيل الزراعية الأفريقية، فإذا حدث الفقر والبطالة واتجه الناس للهجرة إلى أوربا منعته إجراءات الإقامة والعنصرية القاسية على الساحل الشمالي للبحر الأبيض والمحيط الأطلنطي على السواء.

الاقتتال تحت اعلام الشرعية

في هذا الجو تفجرت المشكلات الكبرى في ليبيريا ثم سيراليون. وبرز الاقتتال الداخلي والإقليمي على السواء، وحاولت كل الأطراف خلق «شرعيتها» الخاصة.

قالوا إنه قتال الاقليات العرقية، لكن في ليبيريا كانت «الغلبية» هي الثائرة ضد ذوى الاصول الافروأمريكية. وقالوا أحياناً إنه بسبب العسكر، لكن سيراليون كانت تتمتع بحكم ديمقراطى. وقالوا أنه التدخل الأجنبى، لكن ليبيريا شبه مستعمرة أمريكية سابقاً ولاحقاً ومن اكبر منتجى المطاط الذى تحتكره فايرستون الشهيرة. وقالوا بسبب الفقر بينما سيراليون اغنى منجم للماس فى العالم! وعندما غلبت ذرائعهم قالوا إنهم العرب اللبنانيون الذين يستغلون الفقراء! ووجدوا طبعاً من أشكال أعمال التهريب والإفساد السياسى ما يكفى لاستعمال هذه المقولة ضمن التحليلات العبقريّة العديدة الوافدة على المنطقة ... كان يمكن لهذه الصراعات الحادة فى ليبيريا وسيراليون أن تبقى «داخلية» وتستمر قليلاً أو طويلاً .. وتعالجها اتفاقيات الإيكواس وبروتوكولاتها حول الدفاع والأمن والمعدة جيداً منذ ١٩٧٨ ثم ١٩٨١. بل ويعالجها اعلان المبادئ الهام الصادر عام ١٩٩١ حول الدفاع والتوسط وحفظ السلام، وقرار مبادئ الديمقراطية وحكم القانون!

لكن الرياح لا تأتى دائماً بما تشتهى السفن، ففي لحظة من غياب انتباه أوروبا بل والعالم نحو أفريقيا انشغالا بحرب الخليج الثانية، بل وخفة حدة التنافس الأمريكى البريطانى الفرنسى الذى يمكن أن يكون مرجعية التدخل فى مثل هذه المنطقة الكبيرة، وظروف تخلى المشروع الدولى «البنك والصندوق» عن امكانية بناء دور للدولة، وتكثيف الحديث عن انسحاب هذا الدور لتنجح برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى فى الدول الافريقية وغيرها، وظروف الحديث عن رعاية الاقليات العرقية والطائفية والثقافية بديلة «للدولة الوطنية» وضبطها للايقاع الاقتصادى والاجتماعى ... فى هذه الظروف تطلعت المؤسسة العسكرية النيجيرية لدعم موقفها بقيادة طموحه وقتئذ (١٩٩٠) هى قيادة «بابانجيда» أحد أعمدة العسكرية النيجيرية - حتى الآن - فدفعت الاتفاق الاقليمى لحفظ السلام أو «مجموعة مراقبة السلام» داخل دول «إيكواس» وهى التى عرفت بقوات «إيكوموج»، وبدأت تدخلها العسكرى- بتأييد غربى- لحل النزاع فى ليبيريا فى أغسطس ١٩٩٠ - ويا للغرابة - حيث وصل عشرون الف جندي تقريباً لهذا البلد الصغير بقيادة غانى وخمسة قواد نيجيريين سرعان ما قفز أحدهم للقيادة هناك حتى تولى مؤخراً وزارة الدفاع النيجيرية فى عهد أوباسانجوا..

والطموح النيجيرى لم يلتحف بجو مؤامرة للغزو أو السيطرة، ولكن باتفاقيات لحفظ السلام وبعلاقات تاريخية بين العناصر الأفروأمريكية والنيجيريين طويلة الأمد. ومن ليبيريا انتقلت القوات عام ١٩٩٧ إلى سيراليون وفق علاقة روحية أيضاً تربط النيجيريين بفريتان سياسيا وثقافيا فى إطار نزعات الوحدة الإفريقية القديمة ...

وبعودة الانتباه الأوربي إلى القارة (زيارات كلنتون وشيراك ... الخ) وعودة نيجيريا إلى عالم الديمقراطية بانتخاب زعيم شعبى وعسكرى سابق مثل «أوبا سانجو» يتم التتأم الأوضاع فى سيراليون بعد لها فى ليبيريا وسط موجة من شعور بالأمان عند معظم شعوب هذه المنطقة تجاه طموحات نيجيريا وبالأستقرار الداخلى أيضاً، إلا ما يطرح من مشروعات التوحيد الهادئة من عاصمة أو أخرى بالمنطقة.

هنا يمكن أن تبرز بنود أخرى فى اتفاقيات الإيكواس حول تكوين برلمان موحد والالتزام بالأوضاع الديمقراطية، وبأدوار للمنظمات الوحدوية فى مجال المرأة والشباب والصحافة والجامعات ورجال الأعمال والغرف التجارية .. الخ، وإذا ماكتب لهذه المنطقة أن تستقر وفق ماتشير اتفاقاتها الأخيرة، فإن أدواراً عربية تبدو متوقعة وجاهرة للتحرك هناك بحكم المؤشرات المثيرة مؤخراً، من المغرب والجزائر، ناهيك عن الدور الليبي، بل إن السودان يتحدث عن خط «بلاد السودان» القديمة أو دول الساحل الحديثة. فهل يتأسس التضامن العربى الإفريقى مجدداً بدءاً من الاقتصاد وانتهاءً بالسياسة مثلما تقول تجربة الإيكواس نفسها؟

العرب

والتجمعات الإقليمية الإفريقية - كوميسا

تدخل أفريقيا باضطراب إلى منطقة الظلال العربية، رغم أن أصحاب العولة ومراكز القوة بدأوا في التراجع عن هذا الموقف منذ زيارات كلنتون وشيراك، وانعقاد مؤتمرات الفرنكفونية والكمونولث على أرض القارة ... حتى الاشارات الأوروبية بدأت تصل متأخرة إلى العرب! لن أتحدث هنا عن الأحداث الكبرى التي شدد انتباه زعماء العولة إلى أفريقيا، أحداث بزوغ نجم جنوب أفريقيا أو نيجيريا أو الكونغو، بثرواتها الهائلة وأحجامها الكبيرة وأوزانها المؤثرة، لكن أحداثاً متضمنة بدأت بدورها تجذب هذا الانتباه، مثل مسار عملية التنمية وتعدى معدل النمو في أكثر من ثلث القارة حالياً لرقم ٥٪ ذي المعنى الكبير لشعوب تضم بينها أكثر من نصف أفقر الفقراء في العالم أيضاً. لكن الأحداث المتضمنة الأخرى هي مضي «التنظيم الإقليمي» الفرعي في القارة إلى درجة «الانتظام» أيضاً بدرجة ملفتة، وإذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية كتنظيم إقليمي، مازالت تثبت قدرتها على الحياة كما بدا من مؤتمرها الرئاسي الأخير بالجزائر، فإن ما يبدو أهم من ذلك التنظيم الإقليمي الرئيسي، هو قدرة التنظيمات الإقليمية الفرعية، الأكثر تحديداً، على «الانتظام» وإنجاز بعض خطوات التقدم الهامة. ولا بد أن يحتفظ القارئ العربي في ذاكرته بأسماء مثل منظمة «سادك» SADC أي مؤتمر تنمية دول الجنوب الإفريقي، وكذا اسم إيكواس ECOWAS أي الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، ثم اسم كوميسا COMESA أي السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا ناهيك عن تنظيمات أكثر فرعية مثل «إيجاد» Igad في شرق ووسط إفريقيا، ودول حوض نهر السنغال في غربي القارة... الخ.

لعل القارئ العربي يقرأ بأسى عن جامعته العربية، وإن قال إنها ثوب فضفاض على العرب أن يحبكوه قليلاً، فأين محاولاتهم في المغرب والمشرق بل وحتى الخليج؟

لكن دعنا من التأسى، ولنقترب من موضوعنا هنا، ولنجعل «كوميسا» مثالا نختبر فيه جدوى ما يمكن أن ينجزه التنظيم الإقليمي في غياب تنظيم الوحدة الأكبر الذي تمثله منظمة الوحدة الإفريقية أو الجامعة العربية، ولنقل إن التنظيمات الإقليمية هذه وعلى الأساس الاقتصادي تحديداً، تعتبر معالجة - مؤقتة أو دائمة لا نعرف - لتعثر اتفاقات «وحدوية» كبيرة مازالت تأمل في الحياة، فالإفريقيون مثل العرب توقعوا أن تكون اتفاقات «أبوجا» (نيجيريا) للوحدة الاقتصادية (١٩٩١) مثل اتفاقات السوق العربية المشتركة، محاولة شبيهة باتفاقات السوق الأوروبية المشتركة التي أدت للوحدة الأوروبية المتمثلة أخيراً في «الاتحاد الأوربي». هذا الفشل الإفريقي والعربي على السواء وحتى الآن جدير بالتأمل والمراجعة، ولكننا ننظر الآن إلى كيفية مراجعة هذا الفشل في الأشكال الأخرى المسماة بالمشروعات الإقليمية الفرعية، وإلى أي حد نقابل مشروع «سادك» أو «كوميسا» النشاط بمشروع المغرب العربي أو مشروع المشرق السابق «الاتحاد العربي»، ولن نقارن هنا كثيراً «بالتوحد الخليجي» من زاويته الاقتصادية التي تحميه وحدة الثروة البترولية ولا تدعمه كثيراً السلوكيات والمنازعات السياسية والاجتماعية.

سنأخذ هنا مثال «كوميسا»، لالندم دراسة تفصيلية عن تكوينها الداخلي، فهذا ما تذخر به مصادر المعلومات التبسيطية؛ ولكني أريد أن ألفت نظر المثقف والمسئول العربي بل وأصحاب المصالح ذوي الميول الاستقلالية عن عالم الغولة وهيمنته إلى أن الالتفات إلى منطقة دول «كوميسا» يفرض أيضاً عدة مسئوليات تجاه مشاكلها وتطوراتها. فنحن أمام منطقة تمتد من أقصى شمال وادي النيل بدخول مصر فيها عام ١٩٩٨ إلى قرب أقصى الجنوب عند زامبيا وزيمبابوي، حيث مقر الأمانة في «لوساكا» عاصمة زامبيا. وهي منطقة تمتد في المحيط الهندي شاملة كبريات دوله الإفريقية مثل مدغشقر وحتى الوسط الإفريقي في الكونغو الديمقراطية. ثمة إحدى وعشرون دولة إذن ترتبط بمعاهدة «سوق مشتركة» موقعة منذ ١٩٩٣ وتحمل اسم كوميسا رسمياً منذ عام ١٩٩٤، بعد تسعة عشر عاماً من الترتيبات والمحاولات، والاتفاقات الفرعية، بخطة للوصول إلى منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠٠ وسوق مشتركة تماماً عام ٢٠٠٤ ويجتمع رؤساء هذه المنطقة بشكل منتظم كل عامين بهدف توحيد التجارة كسبيل لتوحد أكبر وليس ذلك من قبيل تهويمات الاعلانات الصحفية المألوفة، لأن التجربة وقعت فعلاً

بدخول مصر فيها مؤخراً وإعلانها إلغاء التعريفة الجمركية بنسبة ٩٠٪ مع دول هذه المنطقة بعد عام واحد من دخولها استعداداً للتجارة الحرة تماماً معها فى العام القادم، وكان ذلك فعلاً نموذجاً للمثل الشعبى «الماء يكذب الفطاس»! إن ما بدا من جدية لتحقيق هذا الهدف فى اجتماع رؤساء هذه المنظمة للمرة الرابعة فى مايو الماضى بنىروبي هو الذى جعلهم يتخذون للاجتماع شعار «العد التنازلى لخلق منطقة التجارة الحرة فى اكتوبر ٢٠٠٠».

فما الذى تشكله هذه المنطقة من إغراءات للاقتصادى والمسئول العربى؟ إننا أمام منطقة من ٣٨٠ مليون نسمة فى ٢١ دولة تضم من الدول العربية مصر والسودان والصومال وجيبوتى وجزر القمر، ترتبط بمصالح المياه فى وادى النيل، وبمصالح وعلاقات الخليج فى المحيط الهندى ومجمل تجارة هذه المنطقة وصل عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٦٨,١ مليار دولار لكن التجارة البينية مازالت تقف عند حدود ٤,٢ مليار دولار. لكن القارئ لابد أن يلحظ جدية العمل داخل هذه المجموعة لتنمية التعاملات فيما بينها والتى قفزت بهذا الرقم الأخير من ١,٦ مليار عام ١٩٩١ إلى ٤,٢ مليار أى بمضاعفته فى إطار الاتفاقية لحوالى أربع مرات فى أقل من سبع سنوات! وهذا رغم أن مجمل الصادرات أو الواردات مع الخارج لم تصل للضعف بحال فى هذه الفترة نتيجة ضعف المكونات الاقتصادية الذى لا ينكر بدوره، ولكننا نرصد هنا تنشط العلاقة أولاً وهو الجدير باهتمامنا.

لاشك أن هناك مناطق اضطراب متعددة فى منطقة «كومييسا»، لكن هل يمكن للعرب أن يتجاهلوا أن «أطرافهم» فى هذه المنطقة هى الأكثر اضطراباً مثل السودان والصومال وجزر القمر، ناهيك عن مسئوليتهم شبه المباشرة فى اريتريا وجيبوتى؟ إذا انتبهنا لذلك فيمكن ملاحظة أيضاً أن أكثر الدول الأخرى غير ذات الصلة بالشأن العربى هى الأكثر استقراراً وتفاعلاً فى هذه المجموعة مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا وزيمبابوى. فهى الدول الأكثر تحريكاً لمجمل الصادرات (٢٢,٢ مليار دولار) والواردات (٣٦,٥ مليار دولار) ولايقولن أحد أن هذه الأرقام بسبب اضافة الأرقام المصرية مثلاً، فالرقم المصرى فى الصادرات لم يزد للأسف عن ٣,٩ مليار عام ١٩٩٧ وإن وصل بين الواردات إلى ١٣,١ مليار، لكن ذلك قد يشير إلى نقطة أخرى هامة حول مسارات الاستثمار فى مناطق الاستقرار ودول التفاعل التى أشرنا إليها

وهى ما بدا أن بعض الرأسماليين المصريين بمشاركات عربية أخرى ينتبهون إليها مؤخراً، فى مجال الطاقة والاختشاب وغيرها وهو ما يجب أن يكون موضع دراسة دائمة لأن المستثمر العربى قد يكتفى بالإعلام السائد أوريبيا فقط عن جنوب أفريقيا، بسبب كثافة الاستثمار الأوربى هناك أو اتجاهه الكثيف وباتجاه واحد نحو الخليج لأسباب لا تخفى فى الاستغلال الاستثمارى إن جاز التعبير! إن الملفت فى اجتماع القمة الاخير لكومييسا هو دفعهم لفكرة «منطقة استثمار موحدة» وإقرار إنشاء وكالة موحدة لهذا الغرض.

وبالعودة للسؤال عما يفرضه الاتجاه نحو هذه المنطقة من مساهمات عربية فى قضاياها قبل الاتجاه لجنى الثمار أو البحث عنها فى بحرها المضطرب؟ نعتقد إن الإجابة تتطلب الانطلاق من أن الحضور فى هذه المنطقة ليس رفاهة سياسية وليس لمجرد الاعتبار التضامنى الشكلى أو الحقيقى، فلئن جاز ذلك مع الكونغو فإنه لن يجوز مع السودان أو الصومال أو جزر القمر أو تنزانيا بما فيها زنجبار. ونحن فى عصر يشكل الحضور والتضامن والمصالح سلة واحدة. وفى تقديرى أن الساحة العربية تحتاج أولاً لضبط مفاهيمها ومذكراتها حول صراعات مثلاً فى السودان وتجاه مطالب جنوبه العادلة، وحول حاجة الصومال لاستثمار كبير (مشروع ماريشال عربى؟) يدفعهم هناك دفعا للتوحد، وحول جذرية المصالح وراء مصالح أريتريا واثيوبيا بعيداً عن أوهام المياه واسرائيل ... الخ، وحول استيعاب تاريخ العرب القديم فى المحيط الهندى الذى ترتع فيه المصالح الأوربية ليضرب العرب من هناك دائماً ومنذ معركة قناة السويس نفسها. هذه الرؤية تفرض على العرب دبلوماسية وثقافة جديدة، ليست فقط دبلوماسية التضامن البترودولارى السابقة ولا مجرد مواجهة العدو الصهيونى ذى المخطط بعيد المدى والذى قد يصل لاستعمالنا هناك مستقبلاً!

فإذا حللنا محتوى القضية الكبرى إلى العمليات والمكونات الإدراكية الابطسط فإن ذلك سيفرض سياسات تضامنية بين العرب ليقتربوا بها من الفضاء الإفريقى بشكل أفضل.

لقد لفت نظرى وأنا أتابع تطورات العلاقات داخل منطقة «كومييسا» وعلاقاتها الخارجية، إن الدبلوماسية الأمريكية التى بدت لفترة عازفة عن الاهتمام بأفريقيا تعطى هذه المنطقة

اهتماما خاصا عبر تدخلاتها السياسية المباشرة فى هذا الموقف أو ذاك.. فالمسؤولون الأمريكيون يزورون مكاتبها وعواصمها الرئيسية باستمرار فى مقدمتهم زيارة خاصة لوزير التجارة الأمريكى للمنظمة ومقرها فى لوساكا منذ عام ١٩٩٨، وتبع ذلك تقديم مخصصات زادت عن عشرة ملايين دولار بين نفقات رسم خريطة الاستثمارات فى بلدان المنطقة إلى مخصصات لدراسات حل الصراعات إلى المعونة الفنية لتيسير عمل أكثر من اثنتى عشرة لجنة فنية فى الزراعة والصناعة والنقل وغيرها تضمها هذه المنطقة. لذلك ليس غريباً أن يحضر ممثل الولايات المتحدة كمراقب فى اجتماع قمة كومييسا بنيروبي مؤخراً.

وأملى كبير ألا ينسى المسئول العربى كل ما قدمت عن هذه المنطقة ليقول فى استرخائه المعهود : لماذا لا نحصل على هذه الدراسات من أمريكا نفسها؟ أو يتسائل آخر، لماذا لانشاركهم العمل هناك ونحن فى عصر العولمة؟

وهنا أذكر فقط ... حتى لا يظن بى البعض قدرة على السخرية، أن العرب دفعوا أكثر من ثلاثين مليارا من الدولارات فى عمليات «المشاركة» إياها مع الأوربيين فى أفريقيا طوال السبعينيات وعليهم الآن الإجابة عن تساؤلى عن العائد.

جزر واق الواق ونظرية الأمن القومي العربي!

ترتبط نظريات الأمن القومي عادة بأفكار التوحيد في العدو، أو حماية أرض الوطن من عمليات التدخل أو ممارسة الضغط عبر عناصر السياسة أو الاقتصاد، أو تحقيق اندماج اجتماعي وسياسي شامل في إطار تنمية متكاملة لترسيخ قوة الوطن الداخلية والخارجية. وقيل هنا أن تسلل اليهود إلى فلسطين واستيطانهم وإعلان دولتهم على أرض الوطن، كان أحد المظاهر الأولى لاختراق الأمن القومي العربي، كما قيل إن بقاء أي أجزاء محتلة من الوطن في قلب أراضيه أو أطرافه هو اختراق دائم للأمن القومي العربي، وأخيرا قيل أن نهب ثروة الوطن أو تشتت الثروة وعدم تخطيطها لضمان سلامة الوطن والمواطن ببرامج تنمية متكاملة هو خرق للأمن القومي.

وأمثلة اختراق الأمن الوطني من قلبه وفي ثروته واضحة دائما ويبدو أنها تستهلك الجهد الرئيسي من الاهتمام وتبقى مسألة أمن الوطن العربي في أطرافه وتهديده من قوى أجنبية، مشكلة كامنة لا تقل في تقدير البعض عن المشاكل المتفجرة في قلب الوطن نفسه، لأنها تشير في معظم حالاتها إلى نفس المصدر من الاستيطان إلى التدخل إلى افتقاد عنصر التنمية المتكاملة لمصائر بناء هذا الوطن.

وفي هذه الحالة تبقى أجزاء من الوطن دائما في طريقها لأن تكون جزر "واق الواق" - وهي التسمية التي أطلقها الرحالة العرب مثل ابن حوقل والياقوت على جزر "القمر ومدغشقر" أول معرفتهم بها منذ القرن التاسع الميلادي (صورة الأرض - معجم البلدان... الخ).

بعض الحالات يبرز فيها بعض الاهتمام مثل جزر الخليج، أو سبته ومليلة في طرف البحر المتوسط والمغرب، وبعضها لا يلفت نظر الرأي العام العربي في قليل أو كثير، وأعنى بذلك جزر القمر، أو جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

نحن أمام أربع جزر كانت أحد مراكز التجارة العربية الأفريقية الكبرى بالمحيط الهندي حتى وصلها البرتغاليون في القرن الخامس عشر، وظلوا مع بقية القوى الأوربية الأخرى يقاتلون من أجلها بالاستيطان وتعديل مسار الاقتصاديات، والعزل حتى إتمام الاحتلال في القرن التاسع عشر، وتعتبر سلطنة عمان وأبناء عدن أكثر العارفين بهذه التطورات في المحيط الهندي حيث الحضور العربي- سياسيا واقتصاديا- ففي جزر القمر وزنجبار وغيرها مما التحق بالتطورات الأفريقية المعروفة لحركة الاستقلال..

يعيش ما يقرب المليون نسمة على هذه الجزر، وقد تسلسل العنصر الأوربي إلى إحداها- مايوتى (أو ماهورى، كما تعرف محليا) وأصبح الخليط يسمون الكريول وهم الذين أعلنوا انفصالها عام ١٩٧٥ وتسلسل النمط الاقتصادي حسب الاحتياج الأوربي فأصبحت الجزر تزرع الزهور المعروفة لاستخراج "البرفان" الفرنسي الشهير والفانيليا التي تدخل أشهر الصناعات الغذائية وكذلك القرنفل. وقد حجب ذلك أصول الاقتصاد الأفريقي العربي المحلي- زراعة الأرز والمصائد- ولم يبق إلا قوى عاملة أفريقية عاطلة إلى حد كبير أو شخوص وعائلات الاقطاع العربي الذي انتهى بهم جميعا وضعهم المتخلف إلى الاستسلام للاستعمار الأوربي لأربعة قرون. ومع موجة الاستقلال الأفريقية والعربية برزت عدة حركات شعبية وطنية، بقيادات أفريقية وعربية جعلت هذه الجزر المعزولة- تعلن استقلالها عن فرنسا بالقوة تقريبا رغم عزلتها عام ١٩٧٥ على نحو ما فعلت سيشيل وموريشيس في مشاهد جديرة بعناية الوطنيين العرب.

لكن لأن الوطنيين العرب يعتبرون بعض حدودهم من بلاد "واق الواق" فقد أتاحوا لفرنسا أن تعزل جزر مايوتى عن جزر القمر وتقر انفصالها رغم رفض الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لهذا الموقف، بينما سكنت العرب عن سلوك فرنسا مثل سكوتهم في ذلك الوقت على اتفاقية استقلال جيبوتى التى أبقتها قاعدة عسكرية رسمية لفرنسا فى وضع غريب عند استقلالها ودخولها الجامعة العربية فى عز نفوذ البترول العربى على المستوى العالمى. ولا ندرى أية مساومة عربية تمت فى ذلك الوقت لقبول هذا الوضع، وإن كانت جزر القمر لم تنضم حينئذ للجامعة العربية فإن ذلك لا يسرى بالنسبة لجيبوتى. والآن وقد دخلت الاستراتيجية العربية إلى منطقة المحيط الهندي بقبول جزر القمر الانضمام إلى الجامعة العربية أى إلى

حدود الوطن العربي (بما قد يحتاج لنقاش ليس هذا مكانه)، فقد دخلت فرنسا مجددا منطقة اختراق لهذه الحدود في أعقاب الدخول العربي، بتشجيع أهالي جزيرة أخرى من جزر القمر (وهي انجوان أو نزواني محليا) لإعلان انفصالهم وطلب العودة للانضمام لفرنسا عام ١٩٩٧ فيما كان فضيحة دولية لم يجف مداها بعد.

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تعلنان سنويا إدانتها لوضع انفصال "مايوتى" ثم باتت تتابع "بقلق" إعلان أبناء "انجوان" لرغبة الانفصال من جانب واحد. وقد نظمت منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمراً كبيراً في مدغشقر في إبريل ١٩٩٩ حضره سبعون من أبناء الجزر الثلاث (بداية تسليم بانفصال الرابعة) واتفقوا على مبادئ للمصالحة والاتفاق على ترتيب قدر من الاستقلال الذاتى للجزر وليس الانفصال وذلك لارضاء "انجوان" وغيرها، واكتفت الجامعة العربية بإرسال مندوب متابعة بعد عقد المؤتمر، ثم قام أحد الضباط بانقلاب في الجزيرة الرئيسية جعل الحكم كله غير شرعى بما يعطى الفرصة لمن يريد تأكيد انفصال الجزيرة الثانية (انجوان بعد مايوتى) ويعطى فرنسا فرصة أكبر لضم مناطق أكبر في المحيط الهندي تدعم مركزها في الاتحاد الأوربي كما يتردد في هذا الصدد، خاصة بعد أن ظهرت أهمية المحيط الهندي في حروب الخليج، والآن لوسط آسيا! ولا بد أن نتوقع ألا تكون إسرائيل بعيدة عن منطقة "واق الواق" هذه في وقت قريب.

الملفت أن دخول هذه "الجزر الاتحادية الإسلامية" للجامعة العربية، لم يثر الانتباه لمشكلة امتداد حدود الأمن القومي العربي إلى هذه المناطق الحيوية، بل أنه مع وقوع محاولة انفصال "انجوان" وفي أول أيامها طالب رئيس الاتحاد القمري الجامعة العربية بالتدخل وفق ميثاق الدفاع المشترك العربي، فاكتفت الجامعة بإرسال مبعوثها إلى أديس أبابا- وليس إلى "موروني" عاصمة الاتحاد- لمتابعة الموقف مع مسئولى منظمة الوحدة الأفريقية!

أذكر أن جزر القمر كان يعبر عن شعبها طوال الستينيات حركة التحرير الوطنية (موناليكو) التي كانت تتلقى مساعدة فنية وعسكرية كباقي حركات التحرر من لجنة تحرير المستعمرات بدار السلام ببتزانيا وكان مندوبيها دائم الحضور لمصر والجزائر، بل وإن قائد الانقلاب الأخير "عثمان غزالي ضابط تلقى تدريباً عسكرياً في المغرب، ولا يعنى ذلك عدم

وجود قوى سياسية ناضجة لا تلتفت نظر الرأى العام العربى، فإن كان أول الرؤساء عند الاستقلال "أحمد عبد الله" رئيس الاتحاد الديمقراطى عندئذ من نوى الأصول العربية المحافظين، فقد تبعه الرئيس "على صويلح" صاحب الاتجاه الاشتراكى الإسلامى الذى خلعتة فرنسا والنظام العنصرى بجنوب أفريقيا عام ١٩٧٨ بفرقة من المرتزقة الأوروبيين خوفا من اتجاهاته التحريرية، كما كان التجمع الديمقراطى (الوسط) بقيادة سعيد محمد جعفر، وغير ذلك من التنظيمات التى تحولت مؤخرا إلى حركات شعبية فى كل جزيرة تقريبا، إلى حد اجتماع ممثلى اثنى عشر حزبا وحركة سياسية للتفاوض على شكل الحكم ومعالجة مشاكله قبل الانقلاب العسكرى الأخير الذى أوقف الدستور والأحزاب وأعلن استمراره لمدة عام بأمل أن يعالج أيضا مشكلة انفصال "انجوان".

والآن: ثمة لقاءات بين عثمان غزالى قائد الانقلاب والكولونيل سعيد عبيد الرجل القوى فى انجوان لمحاولة التفاهم على شكل الحكم الذاتى الذى يبدو أن فرنسا ستكون ضامنته، كما أن جنوب أفريقيا أصبحت معروفة كقوة تدخل فى المنطقة، وثمة وفود من مؤسسات الفرنكفون والاتحاد الأوروبى. وثمة ٦٠٠ مواطن من جزر القمر فى فرنسا يدعم بعضهم التدخل الفرنسى مقابل أكثر من ألف مواطن فى القاهرة ينشد بعضهم تدخلا عربيا إيجابيا. وثمة قرارات من منظمة الوحدة الأفريقية وهمة حقيقية فى أديس أبابا لمعالجة الموقف فى هذه الجزر.، ويبقى السؤال: هل ما زالت هذه المنطقة هى "واق الواق" العرب؟ قد يعالج البعض هذا الموضوع باستخفاف، أو بالاشارة للهيم العربى فى فلسطين، والصحراء الغربية وطنب وأخواتها وجنوب السودان، وسبته ومليلة؟ ولكن فليصدقنى هؤلاء وهؤلاء أن من سلموا أمام الاستيطان اليهودى فى فلسطين بأمل "الاتفاق فى المراحل النهائية" هم أنفسهم الذين استسلموا لتطور المأساة فى جوبا والصحراء الكبرى والصغرى وأمن البحر المتوسط وأخيرا أمن المحيط الهندى.

ويبدو أن منظمة الوحدة الأفريقية هى التى ستبقى أمل الأفارقة وبعض العرب فى التعبير عن الأمنى البعيدة والقريبة رغم الصعوبات الكبيرة لإرسال وفد هنا أو هناك. لكن أملها فى بلاد مثل جنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا وأثيوبيا وحتى أوغندا قد يكون له معنى بالنسبة للأمن القومى الأفريقى، تطور مفاهيم السيادة والتدخلية ومواثيق العمل الوجدوى الأكثر حقيقية أو جدوى.

ويبدو أن العرب في غيبيتهم التاريخية، أو غيابهم التاريخي بتعبير أكثر علمية وحضارية لا يفرقون بين الأمن والأمان الذي يختلط فيه القومي والشخصي للأسف. ولذا يمكن أن تصبح "واق الواق" دون أن ندري قريبة جدا من جلدنا وليس كما تخيلها ابن حوقل أو "الياقوت" .. في بحار الظلمات.

أخشى أن تتساقط عناصر مفهوم الأمن القومي العربي تدريجيا يسقط الاستيطان تارة، والتدخل تارة أخرى، ومشروعات الهيمنة تارة ثالثة، والتنمية الوحدية الشاملة تارة رابعة فيصبح القتال من أجل فلسطين مغامرة وتصبح القدس من مدن واق الواق ناهيك عن مدن وجزر أخرى، وهنا يصبح بعض المال لانقاذ جزر القمر وتنميتها مستقلة عن فرنسا لضمان وحدتها.. ضربا من بذر المال في بحر الظلمات...



لماذا لا تجتمع القمة الإفريقية العربية ؟

تجرى الاستعدادات على قدم وساق لعقد عدد من الاجتماعات الدولية والاقليمية ذات الصلة بعالمنا العربى، وقليل منها ذو فائدة حقيقية لشعوبنا، بينما يجرى تجاهل ما يستحق منها الجهد ليتم انعقاده فى هذه الظروف نفسها، وتتوفر له ظروف أكثر للنجاح.

فها هى الترتيبات تجرى لعقد مؤتمر لمجموعة الدول الإفريقية مع دول الاتحاد الأوروبى بالقاهرة فى فبراير ٢٠٠٠، وتتوفر للمؤتمر مظلة من المصالح الأوروبية مقابل بعض المصالح الإفريقية بالتأكيد، ولذا يحرص عليه الجانبان، بدليل أنه مدعوم بقرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر فى يوليو ١٩٩٩. فلأوروبا مشاكلها فى التنسيق بين اتفاقيات «لومى» مثلاً واتفاقيات الجات ثم منظمة التجارة العالمية بعد ذلك، وتريد أوروبا أن تخرج بالمجموعة الإفريقية إلى جانبها خاصة بعد معارك «سياتل» مع العولة التجارية والاختراقات الأمريكية الكبيرة فى أفريقيا. وإلى جانب ذلك هناك مصالح دول الجنوب الأوروبى وخاصة فرنسا فى منطقة البحر المتوسط والمغاربية منها خاصة بما يستدعى الاتفاق بشأنه، وهى منطقة تتطلع اسرائيل لغزوها سريعاً سواء لاختراق الاتحاد الأوروبى نفسه أو أن تخترق بها الولايات المتحدة هذه المنطقة بدورها. وسوف لا تجد أوروبا أفضل من مصر والجزائر عنصريين فى مقارباتها تلك، وهما جاهزان لذلك بدورهما إزاء الضغط الأمريكى الفج عليهما. ولعل العرب يدركون دلالة الرسائل المتضاربة فى هذا الشأن، كما وردت فى استقطاب، موريتانيا من جهة (الأهداف الاستراتيجية اطلنطية..) أو بمواليد لفلسطين من جهة أخرى (للحد من التجاهل الاسرائيلى لأوروبا أو ضمهما معاً للنادى الأوروبى!)

من ناحية أخرى ترتيبات ملحة لعقد مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط فى خلال عام ٢٠٠٠ أيضاً ضمن ترتيبات تبدأ «عولية عقب اجتماع القمة الاقتصادية العالمية - آخر يناير ٢٠٠٠ فى «ديفوس» (وجماعة ديفوس - جماعة أهلية «متواضعة» تقرر دورها فى وثائق الأمن

القومى الأمريكى عام ١٩٧٩ كتحريك لدور المثقفين والاقتصاديين الحرفيين فى المقاربات الدولية والاقليمية!) وخاصة فى الشرق الأوسط عقب كامب ديفيد).

والمؤتمر الاقتصادى للشرق أوسطية الذى يتجه للانعقاد فى القاهرة، يأتى بعد ضغط متعدد المصادر لعقد الاجتماعات المتعددة الأطراف لتطبيق قرارات مدريد حول تطبيع التعامل مع الكيان الصهيونى لاسرائيل، ومعنى ذلك أنه سيكون مؤتمرا هاماً بدوره بالنسبة لحشد من الدول العربية مع اسرائيل والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية.

وتثير هذه الاجتماعات «الدولية» تساؤلا مشروعا حول وضع المجموعات الاقليمية ذات المصالح المشتركة والمتبادلة ومنها «المجموعة العربية»، فى علاقتها المتشابكة مع بلدان الجنوب. والسؤال خاص بمدى شعور المجموعة العربية - على سبيل المثال وليس الترسد - بإمكان تحريك فعاليات بلدان الجنوب من حولها كمصدر قوة تفاوضية مهما بلغ ضعفها؟ السؤال يتجه للدول العربية خاصة لأسباب عدة لا مجال لتكرارها حول مركزيتها أو وسطيتها فى مناطق الجنوب المتعددة، ولكن الأهم بين هذه الاسباب هو وجود تاريخ مؤسسى معروف لهذه العلاقات «الجنوبية - جنوبية» وخاصة مع أفريقيا.

قد لا يذكر رأى العام العربى أن حركة التعاون العربى الافريقى قد استهلكت أكثر من ثلاثين مليارا من الدولارات الامريكية من الجانب العربى ، فى مشروعات إستنفذت معظمها الشركات الأوروبية نفسها «كطرف ثالث». وقد تبدو قيمة هذا الرقم إذا وجدنا الدول الغربية تتحدث الآن عن سبعة مليارات استهلكتها أفريقيا فى السنوات الاخيرة بما يتطلب دفع المقابل! لكن الأهم من ذلك - كما أشرنا - هو تاريخ المؤسسات القائمة كبنية تحتية للتعاون العربى الافريقى، ليس بدءاً من السياسة فى مؤتمر القمة العربية الافريقية الأول بالقاهرة عام ١٩٧٧ وما نتج عنه من لجان وزارية وفنية، ولكن وصولا إلى مؤسسات كبرى مثل بنك التنمية العربى لافريقيا (باديا) وصندوق المعونة الفنية، والمعارض التجارية المشتركة، ومشروع المعهد الثقافى العربى الافريقى .. الخ، أى أنها بنية تعتمد على فهم تكاملى صحيح للبعد السياسى والاقتصادى والثقافى والاعلامى .. الخ.

والحق أن فترة النشاط «التعاونى» العربى الافريقى - فى السبعينيات خاصة - لم تذهب نتائجها هباء، لو حسبنا مجرد ضياع بضع مليارات حتى ولو عن طريق الطرف الثالث، ذلك

أن التسعينيات قد شهدت من المواقف الإفريقية تجاه العرب خاصة، بقدر ما طرح العرب من رغبة في تنشيط هذه المواقف، والكثير منها كان يخص المجموعة العربية في أفريقيا وبعضه ما خص دول الخليج أيضاً في الشرق.. ولنتأمل موقف التهدة في قضية الصحراء أو النزاع الموريتاني السنغالي كموضوعات إثارة ضد التعنت العربي. أو لنذكر كارثة تحلل الدولة في الصومال أو الأزمة المستمرة في جنوب السودان، أو مأزق المسألة الإسلامية في نيجيريا، وحتى حرب الخليج والنزاع الأريتري اليمني.. الخ كلها كانت من الأمور التي تثير الزوابع ضد العرب في أفريقيا، لكن القارة لم تنكر للجهد التاريخي للعرب فترة التحرر الوطني، وكان أكبر تعبير عنها يوم وقف مانديلا نفسه يعطي الدرس لكلنتون - وهو ضيف جنوب أفريقيا ربيع ١٩٩٨ - عن الموقف العربي من قضايا القارة. بل وراح سريعاً يوثق علاقاته بليبيا والجزائر وسوريا ويقف إلى جانب الشعب الفلسطيني مقدماً نفسه وسيطاً من أجل حق تقرير المصير، وأظنه لم يكن أقل من ذلك ودا حين خاطب مجلس قمة التعاون الخليجي صيف ١٩٩٩.

ويدفع واقع النشاط العربي الإفريقي بين يوم وآخر ضرورة الإلحاح على العودة لمأسسة «التعاون العربي الإفريقي»، أي احترام الأسس المؤسسية التي وضعت لهذا التعاون لأن في ذلك تنمية جذرية لمصالح حقيقية وليست للمظاهر السياسية فحسب. ولنأخذ مثال قبول مصر عضواً كاملاً في منظمة التعاون الاقتصادي لشرق وجنوب أفريقيا «... كوميسا» التي ستفتح باباً واسعاً لمصالحها الاقتصادية في جزء كبير من القارة، وإن كنا لا نعرف ماذا ستفعل الرأسمالية في مصر بهذه الخطوة.

وهناك مثال الاقبال الإفريقي على حضور مؤتمر قمة الجزائر في يوليو ١٩٩٩ تحية لرمز باق من الثورة الجزائرية ودعمًا للجزائر في محنتها الداخلية. أما المثل الأقوى في هذا المجال فهو «القرار الإفريقي» منذ اجتماع القمة الإفريقية ببوركينا فاسو - يونيو ١٩٩٨ - بتحدى القرار الأمريكي - الدولي بمقاطعة ليبيا، وسفر الرؤساء الافارقة فرادى وجماعات إلى طرابلس تأكيداً لهذا القرار الذي لم تستطع القمم العربية الاتيان بمثله ! ثم ها هم يبالغون في التحدي فيقبلون دعوة ليبيا للقمة الإفريقية، لتتعد في اجتماع استثنائي بمدينة «سيرا» بليبيا

فى سبتمبر ١٩٩٩ عقب القمة الافريقية السنوية مباشرة، وهم يعلمون أن فى ذلك تحية «لثورة الفاتح» التى تعتبرها الولايات المتحدة من الدول الشريرة Rogue states، كما يعلمون أن «قائد الثورة» سيكرر عليهم درس الوحدة الافريقية الشاملة بمفهوم لم يكتب له التوفيق منذ طرحه الراحل العظيم «كوامى نكروما» ... لكنهم قبلوا مبدئياً هذا الطرح ليعودوا لبحثه فى قمة عام ٢٠٠٠ فى لومى، وليمهدوا لشكل برلمانى للوحدة السياسية يجتمع فى ليبيا عام ٢٠٠١ كما تنعقد مؤسسات اتفاقية «الجامعة الاقتصادية الافريقية» السابق توقيعها دون فاعلية فى أبوجا - نيجريا منذ عام ١٩٩١.

إذن فالشمال الافريقى العربى يدفع بقوة - لكن فرادى - فى اتجاه لقاءات متنوعة مع «افريقيا الناهضة» كما يتصورها الرئيس ثابو مبيكى. وهناك بلدان الخليج التى تدفع علاقاتها الاقتصادية - بل والسياسية أو قل الدبلوماسية - بكثافة أيضاً مع بلدان قوية الاقتصاد نسبياً مثل بلدان جماعة «سادك» للجنوب الافريقى وعلى رأسها جمهورية جنوب افريقيا نفسها من تجارة الذهب إلى تجارة الصلب إلى السياحة والاعمال التجارية الاستثمارية التى جاءت بمئات الشركات الجنوب أفريقية إلى دىى والامارات عموماً.

لو أن رصداً محاسبياً جيداً وضع فى ميزان المقارنة - والمقاربة - كل هذه الظواهر العربية والافريقية، وأمامها فى الكفة الاخرى ما بين العرب واسرائيل من تاريخ سيئ السمعة وحاضر أكثر تعاسة، بل ووضع تاريخ الاستغلال الأوروبى للثروات والمواقع العربية، ثم سأل شاباً عربياً يافعاً .. ما الذى يجرى على أرض العروبة من أشكال الاعتبار للمصالح الحقيقية، وأشكال التفريط فيها؟ لوقف الشاب مشدوها لا ينطق! لكنه سوف يصرخ فقط عندما يرى صور اللبنانيين الذين يحرق العامة محلاتهم فى شوارع برازافيل وايدجان وكنشاسا، وصور المثقفين والاقتصاديين وهم مرتبكين أمام مؤتمرات تعويضات تجارة الرقيق التى يستوى فيها العرب والأوروبيين - عند البعض - وصور السياسيين وهم أشد ارتباكاً أمام قضايا الصحراء وجنوب السودان والصومال وجزر القمر .. وليتساءل الجميع معى، ألم يحن الوقت لعقد القمة العربية الافريقية؟ وإعادة الحياة لمؤسسات التعاون العربى الافريقى.

عرب وأفارقة ... من المحيط ... إلى المحيط

اعتادت الثقافة السياسية في الوطن العربي، الحديث عن الوطن/الأمة من المحيط إلى الخليج... كان ذلك وقت دعوات القومية والتحرر والوحدة، وكان الأفارقة في نفس الوقت يتحدثون عن الوحدة الأفريقية من "الكاب للقاهرة" أي من الكيب تاون بعد تحررها من النظام العنصري حتى القاهرة صاحبة معارك قناة السويس ومواجهة الصهيونية العنصرية. وما نحن نعيش عصرا آخر، تبقى فيه الصهيونية وحدها تتحدث عن القومية وتحرير العرق اليهودي وتجعل الديانة عنصرية. وقد تدهش الأجيال القادمة أو تفتاظ من هذه الوقائع الغريبة.. لكنها تجد عند "حكماء" العصر، بعض المهدئات مثل القول بأنه في عصر العولة لامجال لأحلام القومية أو الوحدات القائمة على أساسها، وإنما المراهنة الواجبة على "النظم" الإقليمية، فهذا اتحاد مغربي وآخر تجمع لغرب أفريقيا وثالث في الخليج أو الجنوب الأفريقي.. الخ، وقد يمر وقت طويل أمام ذلك الجيل الفاضل، وهو يرى الصهيونية وحدها في ريعان شبابها، لكنه سيجد من يهدئه أن مصير هذا الكيان إلى النوبان في "الإقليم"، فاتفاقيات التجارة العالمية تنفي الحدود كما قد تنفي الوجود!

لكن "العروبيين" و "الأفريقانيين" لا يسعهم الانسحاب من النقاش هكذا بهدوء، وهم أنفسهم الذين شاهدوا- بل قد نقول أسسوا- أشكالاً من التضامن "الإقليمي" مما كان ظاهرة حية بدوره، جمع بين القوميات والأقاليم دون أن يثير كل هذا الشجن. ونقصد بذلك ظاهرة مثل "التضامن العربي الأفريقي" بعد معركة قومية مثل حرب ١٩٧٣، ولتظل مسألة "التضامن" و "التعاون" قاعدة لأي من الحظوظ شئت أن تحقق. وقد ظل "التعاون الإقليمي" هذا في ذاته أملاً يرتجى حتى تعرض بدوره لظواهر "التآكل" العالمية.

تجمع الساحل والصحراء

لكن الآمال الإنسانية لا تتأكل هكذا بسهولة، ولا بد أن تظهر بين فترة وأخرى بعض الأضواء.. فى بعض الأنفاق، إن لم تعبر عن انقاز حقيقى للواقع هنا وهناك فإنها تبعث الآمال على الأقل.. ومن هنا نعالج حالة التجمع العربى الأفريقى الذى تحرك فى العامين الأخيرين بين طرابلس وغيرها من العواصم الثلاث عشرة والتي تمتد من المحيط الأطلنطى إلى المحيط الهندى باسم "تجمع دول الساحل والصحراء". فها هى ليبيا تدفع بالتمدد الثقافى العربى الذى تفاعل وحده عبر قرون على الأقل من شمال القارة لشرقها وغربها فيما أسماه الرحالة العرب "بيلاد السودان"، واسمته اعتباراتهم الجغرافية الصحراوية "بالساحل" باعتبار انتهاء الصحراء عند حدود غابات السافانا جنوبا ممتدة إلى الخلجان الأفريقية فى غرب ووسط القارة. قفزت ليبيا بالاعتبار الثقافى، مثلما دفعتها الحاجة إلى الانفتاح على الشعوب التى اخترقت الحصار من حولها لتجاوز الجهد السياسى والاقتصادى الليبى المتجه جنوبا بعد أن أحبطه الموقف العربى شرقا وغربا. مهدت ليبيا تمهيدا جيدا لهذا التجمع بالاشتباك الإيجابى مع خط يمتد من جامبيا غربا حتى السودان فى الوسط إلى إريتريا وجيبوتى شرقا. والتأم فى ربيع ١٩٩٨ عقد هذا التجمع الذى عقد قمته الثانية فى الأسبوع الأول من فبراير عام ٢٠٠٠ ورغم مغامرات ليبيا المتعددة فى إعلان الوحدة التى كثيرا ما بدت مفاجئة أو غير مؤسسة على التمهيدات الضرورية، فإن تجمع الساحل والصحراء الأفريقى العربى، يبدو أكثر تأسيسا بما استغرقه من وقت وما شرع فيه من مؤسسات. فها نحن أمام أمانة عامة وبنك للتنمية، ولجان وزارية للصحة والتعليم وغيرها من اللجان المتخصصة، وها هو إعلان للمبادئ يشير إلى التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بل والأمم المتحدة لطمأنة الجميع على اتجاه "التجمع الجديد"، وها هى العضوية فى الاجتماع الأخير تضم إريتريا وجيبوتى وجامبيا بعد التشاور الديمقراطى. بل وإن التجمع حرصا منه على طمأنة عضويته والمحيطين به يتحدث بتأكيد ملفت عن مبدأ "عدم التدخل فى الشؤون الداخلية أو معاونة أية قوى معادية للنظم ماديا أو سياسيا"، وإمعانا فى "الأمان من التدخل" يوقع الاجتماع الأخير ميثاقا خاصا بالأمن يؤكد مبادئ التجمع فى هذا الصدد، مما لا يخلو من دلالة! وتتوفر لهذا التجمع عناصر أمن

أخرى بتأمين العلاقة مع جاراته المهمة، فخط "بلاد السودان" أو "الساحل" يقع على جنوبه عمالة مثل نيجيريا في غرب أفريقيا والعلاقة معقولة بين "أوباسانجو" والقذافي والكونغو في وسطها حيث يتلقى "كابيل" المساعدات الليبية الملحوظة. وإن بقيت مشاكل القرن الأفريقي في مشرقه غير مطمئنة. لابد أن المراقب العربي سيأسف ألا يجد من دول الساحل والصحراء "بلاد شنقيط" المركز الثقافي التاريخي في غرب أفريقيا، وأقصد موريتانيا؛ لكن "الشطط الموريتاني" في الفترة الأخيرة في اتجاه "إسرائيل" وحلف الأطلنطي جدير أن يحاصر عربيا وأفريقيا.

إن من أهم خصائص هذا التجمع الجديد، هو في صفته العربية الأفريقية تلك، مهما بالغت الدعاية الليبية في تجاهل ذلك بسبب ألامها مع الموقف العربي إزاء مقاطعة ليبيا. ولابد أن تدرك الدبلوماسية الليبية والأفريقية، أن مثل هذا التجمع "الصحراوي" لابد ألا يبعد نظره عن قوى بحرية أخرى مثل مصر والجزائر عربيا، ومثل أثيوبيا والصومال أفريقيا، فالجزائر تمتد عميقة في الصحراء، ولها فيها تنظيمات قديمة وفي تجمع مماثل أيام بومدين، باسم "الدول المطلة على الصحراء" تحديدا، كان يحل مشاكل مالي والنيجر وموريتانيا الأمنية بوجه خاص. ومصر أصبحت عضوا كاملا في اجتماعات "كوميسا" الشرقية (حيث يسمى اختصار تجمع الساحل والصحراء أيضا كوميسا) والأول يضم معظم دول التجمع الجديد ممتدا إلى أقصى شرق القارة وعلى مشارف جنوبها، وهو يمتلك من امكانيات التوحد الاقتصادي ما يرشحه للمنافسة الجدية للتجمع الجديد. ولا يستطيع التجمع الجديد أن يتجاهل أثيوبيا، التي تطل قمم جبالها على السودان وأريتريا والصومال كما تمسك بمصادر مياه النيل وبقوة اقتصادية كامنة.

لكن؛ يظل التجمع العربي الأفريقي الجديد، له نكهته الخاصة، لأنه يتمتع بنغمة سياسية ذات معنى في كتلتين كبيرتين قد تبشر باحياء فعلية لحركة "التضامن العربي الأفريقي" إزاء هجوم العولة الضاري على الدول والتجمعات على «السواء». والذي نأمل به حق أن لا يكون التجمع مجرد مظاهر سياسية مؤقتة، تديرها بعض النظم السياسية غير المستقرة هنا وهناك، فثمة أرضية ثقافية واجتماعية واسعة لهذا التجمع بوجه خاص. يكفي أن يحرك

شجونها مجدداً، لقد كانت سلطنة سوكونتو جامعة لمعظم هذه المساحة ثقافياً حتى وقت قريب، ومثلها تذكر ممالك الهوسا أو "نويلاتها"، ومعها تذكر عشائر "الفولا" التي تمتد من جبال "فوتا جالون" غرباً حتى العائلات الحاكمة للكمرون في وسط أفريقيا لوقت قريب، وتقرأ رسالة "بن أبى زيد القيروانى" المالكية مصدراً للتشريع للحياه اليومية حتى الآن على طول هذا الساحل وصحراواته بين المسلمين المتواضعين في هذا الفضاء الإنسانى الكبير. إن أى تجمع لا يقوم على عمل ثقافى حقيقى لا يكتب له الكثير، فالوجه السياسى غير مأمونة الاستقرار، والهيكل الاقتصادى معرضة لزحف العولة بالنفى أو الالتهام ويبقى العمل الثقافى فى عصرنا ركيزة الهوية ولحمة الالتقاء النابض بالحياة. وذكريات "الساحل والصحراء" غنية بسير الممالك والامبراطوريات، تتناثر فى صفحاتها التى سجل بعضها "عبد الرحمن السعدى" و "أحمد بابا التمبكتى"، فلمعت على سطحها "تنبوكتو" و "غدامس" و "سوكونتو" و "أودغشت" و "وسنار"، بما يمكن أن يحيى النفوس المستكينه... من المحيط.. إلى المحيط مرة أخرى.



نموذج جنوب أفريقيا لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

ليست مصادفة أن نظام الفصل العنصرى «الأبارتيد» قد أعلن فى جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ ليقول للعالم فى وقت واحد مع النظام الصهيونى الذى أعلن على أرض فلسطين فى نفس العام أن توجهات «النازية العنصرية» لم تنته ايدولوجيا رغم هزيمة النازى العسكرية والسياسية فى ألمانيا بانتهاء الحرب العالمية الثانية. ويومها أعلنت بريطانيا أن «الحزب الوطنى» العنصرى فى جنوب افريقيا جاء عبر «الشرعية الدستورية» بكسب انتخابات عامة بين البيض، وكمثل ديمقراطى وسط الافارقة المتخلفين كما أن الدولة الصهيونية أعلنتها «الشرعية الدولية» فى الأمم المتحدة بقرار التقسيم فى نفس العام، وأصبح «الاستعمار الاستيطانى» واحة ديمقراطية وسط العرب المتخلفين أيضاً!

وقد قاطع الافارقة - مع تدرج وصولهم للاستقلال دولة بعد أخرى - ذلك النظام العنصرى الذى أعلن فى «بريتوريا»، بل وفرضوا على دوائر «الشرعية الدولية» على مدى أكثر من ٤٥ عاماً مقاطعة ذلك الكيان العنصرى بأشكال مختلفة، ودفعوا أقطاب «النظام الدولى» إلى أشكال من المقاطعة بدورهم - ولو للمجاملة وإن لم تتوقف علاقات الدعم التى لم تخف على أحد طوال هذه الفترة، حتى اجبروا نظام الأبارتيد على الاستسلام لإقامة نظام ديمقراطى يساوى بين كل الالوان والاعراق عام ١٩٩١ - أى بعد إعلان النظام العالمى الجديد وتحكم دول الغرب وحدها فى مصيره. فى المقابل لم يستطع العرب أن يلحقوا مثل هذه التطورات بالكيان الصهيونى الذى ازداد قوة وخطورة، بل واتسع نفوذه من دائرة اللوبى الصهيونى فى أمريكا إلى مثيله الآن فى روسيا، ومن دوائر «العلمانيين المعتدلين» داخله إلى دائرة الاستيطانيين المتعصبين فى الحكم المتعاقب «اليكود».

فما الذى يجعلنا فى هذا الإطار غير المبشر بأى تفاؤل نطرح أقصى الممكنات بتطبيق نموذج التطور فى جنوب افريقيا كحل جذرى للصراع الفلسطينى الاسرائيلى، ولا نقول هنا الصراع العربى الصهيونى؟

لقد طرحت هذا التساؤل على مؤتمر حاشد علماء السياسة الأفارقة عقد مؤخراً فى «موريشيس» فى ذكرى مرور ربع قرن على تأسيس الجمعية الافريقية للعلوم السياسية، بل وكان بجوارنا اجتماع آخر للجنة تحضيرية لمؤتمر عن «تصفية الاستعمار» يقيمه معهد غاندى وفرعه فى هذه الجزيرة الصغيرة بالمحيط الهندي فى ذكرى مرور نصف قرن على استقلال الهند وبعث حركة التحرر الوطنى الآسيوية الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية.

وحضر عدد من مثقفى جنوب أفريقيا الشبان والشيوخ الاجتماعين، فلم تبد ورقتى بهذا الطرح للقضية فى هذا الجو نشازاً، بل فوجئت باستقبال المثقفين الافارقة وبعض من حاورها من الآسيويين، بحرارة تدعو لمناقشة المسألة بنفس الجدية على المستوى العربى.

مبررات افريقية

الافارقة لم يدهشهم هذا الطرح ولم يجدوا فيه جرأة خارقة للمنطق الفكرى العلمى الذى يتمسك به معظمهم. فقد شهدوا تجارب الاستعمار الاستيطانى فى أفريقيا تتهاوى واحدة وراء الأخرى من الجزائر إلى كينيا إلى زيمبابوى وناميبيا وأخيراً جنوب أفريقيا.

وكانت جميعاً بدرجات مختلفة وحجج مختلفة، وليدة فترة التوسع الرأسمالى من جهة، وحركة الاستعمار التقليدى وخاصة فى القرن التاسع عشر من جهة أخرى، وهى نفس الظروف والفترة التى شهدت بعث الحركة الصهيونية واتجاه اليهود للاستيطان فى فلسطين تحت مظلة القوى الاستعمارية نفسها. وينفس منطق تعمير «أرض بلا شعب» ونشر الرسالة الحضارية. ولذا يعرف الافارقة أيضاً أن تصفية هذه الحالات الاستعمارية الاستيطانية قد بدأت مع تصفية الاستعمار التقليدى، (وإن اتخذ اشكالا جديدة للهيمنة هنا وهناك) ومع ذلكبقى نظام جنوب أفريقيا العنصرى الاستيطانى لاكثر من ربع قرن بعد هذه التصفيات نتيجة

عوامل مقاومة داخلية كانت أكثر صلابة من الحالات الاستعمارية الأخرى بالتأكيد وقد أدى أقصى التشدد والمقاومة إلى فرض الحل التاريخي النقيض حين تحولت جنوب أفريقيا العنصرية إلى عنصر إقلاق للمصالح الدولية الكبرى بإجراءات «الحزب الوطنى» الفاشية ضد «الوطنيين» وضد الدول المجاورة، ومن ثم اشتدت التحالفات المضادة له خاصة فى الداخل بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى كما زادت الحملة فى الخارج من قبل الدول الإفريقية والرأى العام العالمى.

يعرف الإفريقيون أيضاً أنهم وأباهم طرحوا مذاهب شتى للنضال السلمى لم تفلح مع النظم العنصرية الاستيطانية، طرحوا «المقاومة السلبية» على طريقة غاندى، ومن قلب جنوب إفريقيا نفسها التى نشأت فيها دعوته، بل وهو نفس الأسلوب الذى دعمه «كوامى نكروما» من غانا، مما قاد حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى لفترة فى هذا الاتجاه. ومع بدايات موجة الكفاح المسلح أواخر الستينيات متأثرة هذه المرة بخبرة فيتنام، واعتبار «دار السلام» فى تنزانيا بدعم منظمة الوحدة الإفريقية، هى «هانوى» أفريقيا، طرح البعض «إعلان لوساكا عام ١٩٦٩ طلباً «للسلام» مع النظم العنصرية، ولكن ذلك لم يوقف العنف العنصرى فى روديسيا أو موزمبيق وأنجولا ناهيك عنه فى جنوب أفريقيا، مما دفع حركات التحرير الإفريقية - مدعومة بالموقف الإفريقى مرة أخرى - إلى الرد بعنف الكفاح المسلح الذى أيدته كذلك «الشرعية الدولية» عام ١٩٧٣ كآلية لبدأ حق تقرير المصير، ويومها استقبلت الجمعية العامة «سام نيوما» زعيم ناميبيا كما استقبلت عرفات نفسه.

ولم تسم «الشرعية الدولية» ذلك «إرهاباً» أو خروجاً على مقتضيات الدبلوماسية الدولية أو «التعايش السلمى» الذى كان مطروحاً بقوة يومئذ، بل عممت صفة العنصرية على النظام الصهيونى عام ١٩٧٥ وازداد الحصار على النظم العنصرية والفاشية البرتغالية فاستقلت عقب ذلك مستعمرات «غينيا بيساو» وأنجولا وموزمبيق، وتدرج الموقف فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا فى اتجاه الحل، وإن استغرق ذلك أكثر من عقد من الزمان فى بعضها وعقدين فى بعضها الآخر وآخرها جنوب أفريقيا. وهنا يتساعل الأفارقة معنا: لقد جرب العرب فى فلسطين أيضاً الكفاح المسلح، بل وانتصروا فى حرب ١٩٧٣ ووقف العالم معهم فى إصدار

قرار الصهيونية كشكل للعنصرية، فلماذا لم يقلق ذلك النظام الاستيطاني الصهيوني ليغير من طبيعته؟ ثم طرح العرب كل أساليب الحل السلمى بدءاً من اتفاقيات كامب ديفيد، ولادة عقدين من الزمان، ومروراً بمدريد وأوسلو حتى الآن، ولم يؤد ذلك إلى أى قدر من التطور لصالح حل الصراع، فإلى أى جانب يقف عنصر الزمن، وهل يمكن طرح نموذج جنوب أفريقيا لحل الصراع العربى الاسرائيلى؟ وهل محاولات المقارنة مستحيلة بهذا الشكل، بين طبيعة المصالح الكبرى فى جنوب افريقيا ونظيرتها فى الشرق الأوسط، وبين قوى التنافس الدولى التى قامت من قبل وما يوجد الآن فى آسيا والبلقان والشرق الأوسط نفسه؟ وحتى بين حزب المؤتمر، ومنظمة التحرير بمجموع فصائلها المختلفة؟

المستحيل والممكن

إن الذين شاهدوا «ديككيرك» رئيس جنوب افريقيا السابق - بل ووزير داخليتها الإرهابى من قبل - وهو يسلم «مانديلا» مقاليد الرئاسة عام ١٩٩٤، ثم يقبل منصب نائب الرئيس عقب ذلك، ثم يستقيل ليصبح «زعيماً للمعارضة» فى جو «المكاشفة والمصالحة» والدستور الانتقالى ثم الدائم، لابدأن يتساءلوا عما قدمته تلك الأطراف لتحدث معجزة الحل التفاوضى للصراع على هذا النحو؟ وما الذى تمسكت به القيادة الافريقية أو البيضاء، وما هى الضمانات لتحقيق الدولة الديمقراطية لجميع الأطراف؟ والاجابة على بعض هذه الاسئلة مع مقارنتها بالمشكلة الصهيونية فى فلسطين والمعوقات التى تفرضها وامكانيات التغلب عليها، لا يجد حلاً إلا تسليم جميع الأطراف بتحقيق الدولة الديمقراطية العلمانية على كل ارض فلسطين، ولصالح كل القائمين عليها، على نحو ما تم فى جنوب افريقيا. لابد أن يلفت نظرنا أن تكوين الجبهة الوطنية الافريقية بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى كان عملاً فذا من قبل أبناء هذه البلاد- فالمؤتمر ذو قواعد شعبية واسعة فى المناطق العمالية والفلاحية والسكنية الشعبية والمثقفين، يصطف وراء زعامة ديناميكية تحتفظ بقوة رموزها فى السجن ممثلة فى مانديلا وأصحابه السبعة، زعامة رفضت التصريح بكلمة واحده ضد

«العنف» لتخرج من السجن، بل ولم تتنازل عن مبدأ العنف حتى استقرت قاعدة التفاوض حول التحول الديمقراطي السلمى، كما تصطف معه داخل حزب المؤتمر قوة من داخل البيض والملونين هم عناصر اليسار والحركة الشيوعية الذين عملوا فى إطار حزب المؤتمر منذ نصف قرن. ومن موقع القوة طلب المتفاوضون الافراج عن كافة المسجونين السياسيين وعودة جميع المنفيين قسراً أو اختياراً، ومن هنا بدا التحول لمشروع الدولة الديمقراطية فاتفق على إلغاء نظام العزل العنصرى فى البانتوستانات وخارجها، وفى نفس الوقت رفض «الفيدرالية» بين القوميات العرقية أو العنصرية أو أى تمثيل متميز للجماعات البيضاء. وذلك لتحقيق وحدة حقيقية فى المجتمع الجديد ومع ضمان هذه القواعد الاساسية للتحول كان لابد من تنازلات أفريقية أيضاً يعالجها المستقبل مثل مبادئ التأميم والاشتراكية التى كانت قائمة فى مواثيق وسياسات حزب المؤتمر وحلفائه اليساريين، مع برنامج جديد لتوزيع الثروة التى تشمل ٨٧٪ من الاراضى الزراعية، تحت سيطرة البيض كما اتفق ضمناً على الحد من النزوع نحو «القومية السوداء» التى تنامت ضد قومية البيض وتعصبهم العنصرى، ومثل المرور بفترة انتقالية لمدة خمس سنوات تنتهى مايو ١٩٩٩ ذات دستور انتقالى يضمن تمثيل القوى ومصالحها بما يشبه المحاصصة فى مجلسين تشريعيين مع ضمانات لكل القوى ذات العضوية فى البرلمان أن تمثل فى مجلس الوزراء، ومنح سلطات واسعة للاقاليم ومجالسها بما اعتبر تحفظاً نسبياً على «المطلق الديمقراطى» «المنشود» ولكن ذلك كان لتحقيق المصالحات والترتيبات المستقبلية.

وقد بدا أثر ذلك بعد خمس سنوات من استقرار كل القوى حول «زعامة» مانديلا السياسية، رغم استمرار الهيمنة الاقتصادية نسبياً للبيض حتى الآن. فأين ذلك من الأوضاع الفلسطينية الاسرائيلية؟

لاشك أن الواقع الفلسطينى ملغوم بتعقيدات تفوق كثيراً ما حدث فى جنوب أفريقيا، لكن المعالجة الجزئية لهذا الموقف لا تشكل بدورها أى بشائر للحل بعد ربع قرن من الحلول السلمية الفاشلة. وهنا يأتى دور المثقفين فى المحافل الدولية، ودور الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية على مستوى عالمى بالتعاون مع دبلوماسية عربية مخصصة لطرح فكرة

الدولة الديمقراطية العلمانية على كل الأراضي الفلسطينية» بدلاً من الاختراقات الخائبة من أوصلو إلى كوينهاجن!

إن ذلك يتطلب طرح عدة قضايا بل وتنازلات من جميع الأطراف، ولكنها لا تضحى بالمصالح المحلية لسكان هذا القطر والذي يحمل اسم فلسطين منذ عدة قرون؛ عثمانيا ثم مستعمرة بريطانية. سوف يتطلب هذا الحل إسقاط البنية الايديولوجية للصهيونية، ليس فقط تاريخيتها الاسطورية المضللة ولكن مشروعها لاستحضار كل يهودي من بين العشرين مليوناً أو يزيد في العالم وفق قانون العودة المرتبط بهذه الاساطير مما يجعل الخطر المادي الجديد ببساطة هو وجود «قنبلة سكانية» في العالم العربي، بينما يتحدث الصهاينة عن تزايد السكان الفلسطينيين كقنبلة سكانية داخل فلسطين! من جهة أخرى يسود الفكر الغربي الآن مزاعم سقوط الايديولوجيات والقوميات والأمميات، إشارة إلى ما كان يتمسك به العرب وما زال بعضهم كذلك حتى الآن، إذن فمن الأولى أن تتوقف دعاوى الصهيونية عن نزوعها الايديولوجي، وطبيعتها القومية الدينية وحركتها الصهيونية الاممية ذات الاثر التوسعي والعدواني الصارخ، وأعتقد أن من يتحدثون عن «قوى حوار» داخل اسرائيل «الحالية» يجب أن يبدأوا بهذا النقي. مثلما فعل من قبلهم أصحاب الأبارتيد.

وفي الحل الديمقراطي المقترح، لم تعد المشكلة الديمغرافية تمثل الكثير من العقبات؛ فسكان فلسطين وأصحاب الحق في الارض الفلسطينية من المتناثرين في الشتات لا يتفوقون في العدد كثيراً عن اليهود المقيمين إلا في حدود ما يمكن أن تضمنه أية ترتيبات تشريعية على نحو ما جرى في جنوب أفريقيا من تنسيق المصالح وتنظيم التوازنات. لن يصبح اليهود - ومع توقف قوانين حق العودة اليهودية - تلك الأقلية الضائعة وسط بحر السكان العرب، كما توهم الدعاية الصهيونية، ولذا سوف يفرض ذلك تحديد «الهوية» القطرية وليست الممتدة للدولة الفلسطينية الجديدة.

في هذه الدولة - القطر Country - ولو مؤقتاً كما بدت جنوب أفريقيا في أوائل الحل - سيتحمل العرب في فلسطين بل وعرب الوطن العربي. كما سيتحمل يهود فلسطين مسؤولية معالجة موقفهم في ضوء تنازلات ضرورية متبادلة لن يحسمها إلا النضال الديمقراطي والثقافي بعد ذلك.

فالجانب العربى سيجد نفسه بالضرورة أمام مشكلة فلسطين العربية القومية، أو مطلب الدولة الدينية الاسلامية فى فلسطين. وهى مطالب ذات امتدادات تاريخية، ولكنها سوف تعتمد الآن على مدى قوة حضورها فى الواقع الديمقراطى الجديد بأكثر من أن تكون عائقاً أولياً أمام التحول التاريخى الضرورى.

وبالمثل يحتاج الجانب اليهودى أن يبادر بإعلان القبول بدولة ديمقراطية لكل سكانها لا يهدد كيانه المشروع الصهيونى بأبعاده القومية - الدينية والاممية التى تُشكل عزله العنصرية، ومن ثم يصبح صراع الهوية والثقافة التاريخية هو تحدى المستقبل الديمقراطى فى فلسطين وليس محصناً بالاستقواء بقانون عودة الجاليات العرقية من الخارج أو الحماية الاجنبية.

وفى ظل الدولة العلمانية التوحيدية الجديدة، وفى ظل دستور يرمى كل الحقوق ومصالح الاعراق والقوميات والاقليات على نحو ما صاغه دستور فترة الانتقال فى جنوب أفريقيا يمكن أن تتحدد كثير من الاختيارات للمستقبل الداخلى والخارجى على السواء، ككيان داخل الاقليم العربى مثلما قامت جنوب افريقيا فى اقليم الجنوب الافريقى بل والقارة الافريقية.

وفى تجربة جنوب أفريقيا، لم ينسلخ البيض عن أوربيتهم ولكن مصالحهم نفسها أصبحت سدمجة فى المنطقة أكثر مما كانت أيام محاصرة النظام العنصرى، كما لم ينسلخ الافارقة ولا الملونون والأسويون عن هويتهم مع نشاط القيادة الجديدة «لمانديلا» وصحبه على المستوى الافريقى والعربى والأسويى بما جعلها بأسرع مما تصورنا وفى ظل التنوع والوحدة قوة إقليمية جديدة وجديرة بالاحترام.

إن هناك عشرات الحقائق والدراسات التى يجب على المثقف العربى والفلسطينى خاصة أن يعيد ترتيبها أمام رأى العام العالمى والقوى الديمقراطية لتأكيد جديته وفى نفس الوقت لايمكّن استمرار هذا الوضع المشحون بالتوتر، وعلى رأسه قوة العسكرية النووية الاسرائيلية بنزوعها الصهيونى، ولن يجدى زعم انتظار قوى السلام لتحقيق تقدم تاريخى حقيقى لأن الذى يتقدم فى اسرائيل هى قوى العنف، ولكن اختراقاً جديداً ونزوعاً ديمقراطياً مع فهم ظرف العولة بشكل مختلف يمكن أن يعنى الكثير لدول العالم الثالث على الأقل. وكما كان المشروع

الصهيونى حلما غريبا منذ قرن من الزمان، فإن تحقيقه لفترة لا يجعله أبدياً أيضاً، فهكذا كانت أحلام «رودس» مع صديقه هرتزل ولكن اشتعال الجنوب الأفريقى لمدة عقد الثمانينات بالقتال المدمر ظل ماثلاً أمام العالم طالبا الحل حتى سقط الحلم الأول. ورغم سقوط الاتحاد السوفيتى، والانتصار الأمريكى الكبير فى حرب الخليج، فقد خرج مانديلا من سجنه عام ١٩٩٠ ليصبح رئيساً لجمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ وذلك بينما كان العرب فى مدريد يقدمون آخر كروت الرجاء للنظام العالمى أن يعطف عليهم «بالحل السلمى». ولم يحققوا شيئاً! إن ثمة جهداً لابد أن يبذل لاكتشاف آليات التحرك العربى مع بلدان الجنوب وشعوبه، وإلا تحول الجنوب قوة جديدة لصالح إسرائيل والصهيونية.

ذلك أن الفكر الإنسانى والواقع البشرى وخاصة فى الجنوب لم يعد يقبل كثيراً شروط القيادة الأمريكية وحلفائها للعولة، ولا التعصبات المتشنجة لأوضاع عنصرية أو حتى أيديولوجية، ولذا تتنوع الحلول وتفاجأ بنتائجها على مستويات مختلفة، وتطورات البلقان وحتى الخليج وآسيا تقول جديداً عن مصادر القوة فى بلدان الجنوب.

وفى جنوب أفريقيا - الأبارتيد التى بلغت أقصى قوة لنظامها العنصرى فى المنطقة أواخر الثمانينات، وقف مانديلا ليعطى درساً «لكنتون» عند زيارته لبلاده (١٩٩٨) عن إرادة الشعوب، فلماذا لا ندفع فكرة كبيرة بهذا البعد الديمقراطى عن فلسطين ديمقراطية لكل سكانها؟ وأصحاب أرضها؟ إن البديل لا يبدو ممثلاً فى «عملية للسلام» فى ظل هذا العنف الاسرائيلى والعنف الوطنى المضاد والمتوقع أن يتضاعفاً، بكل ما يحمله من آفاق التعاسة لشعوب المنطقة ولذا لا يتوقع النجاح إلا لمفاجأة تاريخية تستفيد من تجربة الحل التاريخى الذى تم فى جنوب أفريقيا.

وهنا سيتحمل العرب فى فلسطين وعرب الوطن العربى كله معالجة مسألة فلسطين العربية القومية مقابل خلع الدعوى الصهيونية القومية على الطرف الآخر، كما سيقوم الطرفان بوقف مطالب «الدولة الدينية» لدى القوى المتشددة على الجانبين، تاركين ذلك للنضال الديمقراطى المستقبلى بعد إقامة الدولة الواحدة العلمانية الديمقراطية.

قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية

- ١- فؤاد مرسى، مصير القطاع العام في مصر ١٩٨٧
- ٢- لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية في مصر ١٩٨٨
- ٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل ، ١٩٨٨
- ٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨
- ٥- وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨
- ٦- أبوسيف يوسف وآخرون ، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩ .
- ٧- ابراهيم برعى ، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣
- ٨- ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، ١٩٩٠
- ٩- ابراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
- ١٠- أحمد عبد الله (المحرر) ، الانتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ، ١٩٩٠ .
- ١١- حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسى، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان ، ١٩٩٠
- ١٢- محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خريشات رجل بلاد النقط ، ١٩٩١
- ١٣- الفت الروبى ، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١
- ١٤- محمد على بوس ، حياة مواراة فى العمل السياسى العربى الافريقى ، ١٩٩١
- ١٥- أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢ .
- ١٦- أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق) ، ١٩٩٢
- ١٧- سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية ، ١٩٩٢
- ١٨- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢
- ١٩- جويل بنين، زكارى اوكماني ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١ ، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
- ٢٠- إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكرية الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢
- ٢١- أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ،

١٩٩٢ .

- ٢٢- ليلي عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢ .
- ٢٣- أحمد محمد البدوي ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
- ٢٤- مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢ .
- ٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خرف ، ١٩٩٢
- ٢٦- دارام جاي، (تحرير) ، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب ترجمة /مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ، ١٩٩٢
- ٢٧- مايكل دراكو (تحرير) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا، ١٩٩٤
- ٢٨- عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول ، ١٩٩٤ .
- ٢٩- نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين ، ١٩٩٤ .
- ٣٠- آمال سعد زغلول ، نور الحركة الشعبية في حرب السويس ، ١٩٩٤ .
- ٣١- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ، ١٩٩٤
- ٣٢- على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان ، ١٩٩٤
- ٣٣- حلمي شعراوي وعيسى شيفجي ، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي ، ١٩٩٤
- ٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الفن ، ١٩٩٤
- ٣٥- جودة عبد الخالق (تحرير) ، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى ، ١٩٩٤
- ٣٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ، التحالفات السياسية في مصر ، ١٩٩٤
- ٣٧- صادق رشيد ، أفريقيا والتنمية المستعصية ، ت/مصطفى مجدى الجمال ، ١٩٩٥ .
- ٣٨- عبد الغفار أحمد ، السودان بين العروبة والأفريقية ، ١٩٩٥
- ٣٩- بيترنيانجو ، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي ، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمي شعراوي وآخرون ، ١٩٩٥ .
- ٤٠- سمير أمين (تحرير) ، الدولة والمجتمع: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولي ، ١٩٩٦ .
- ٤١- سمير أمين (تحرير) ، المجتمع والدولة : حالة لبنان ، مشترك مع مدبولي ، ١٩٩٦
- ٤٢- مصطفى كامل السيد (تحرير) ، حقيقة التعددية السياسية في مصر، نشر مشترك مع مدبولي ، ١٩٩٦ .
- ٤٣- سيد البحراوى (تحرير) ، لطيفة الزيات : الأدب والوطن ، نشر مشترك مع دار المرأة العربية ، ١٩٩٦
- ٤٤- عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة في الوطن العربي ، نشر مشترك مع المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦ .
- ٤٥- جويل بنين ، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية في مصر الجزء الثانى ، ترجمة إيمان حمدي، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية .
- ٤٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

- مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧ .
- ٤٧- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع : حالة المشرق العربي نشر مشترك مع دار مدبولي ، ١٩٩٧ .
- ٤٨- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع : حالة المغرب العربي نشر مشترك مع دار مدبولي ، ١٩٩٧ .
- ٤٩- كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية ، نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .
- ٥٠- عبد الغفار شكر (تحرير) ، اليسار العربي وقضايا المستقبل ١٩٩٨ نشر مشترك مع دار مدبولي ، ١٩٩٨ .
- ٥١- عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .
- ٥٢- محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار في بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالي، ١٩٩٨ .
- ٥٣- عبد الغفار أحمد (تحرير) ، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو ناز وآخرون، ١٩٩٨ .
- ٥٤- لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو ناز- مجدى النعيم، ١٩٩٨ .
- ٥٥- لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩ .
- ٥٦- أمينة رشيد (تحرير) : التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩ .
- ٥٧- محمود عودة، (إشراف) الأسر المعيشية في الريف المصري، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩ .
- ٥٨- محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩ .
- ٥٩- عبد الحميد حواس وآخرون، الماثور الشعبى فى الوطن لعربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩ .
- ٦٠- عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٩ .
- ٦١- عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل-١٩٩٩ .
- ٦٢- أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩ .
- كراسات المركز**
- ٦٣- احمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر ، ١٩٨٨
- ٦٤- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيروسترويك، ١٩٨٨
- ٦٥- أشرف حسين ، بيليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨
- ٦٦- العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
- ٦٧- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
- ٦٨- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيروسترويك فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠
- ٦٩- نادر فرجاني ، الأزمة العربية الكبرى

- ٧٠- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه في الوطن العربي، ٢٠٠٠.
- ٧١- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، ٢٠٠٠.
- ٧٢- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، ٢٠٠٠.
- * أفريقية عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

كراسات كوديسريا

- ١- أوكوادبا نولي ، الصراع العرقي في أفريقيا ، ١٩٩١ .
- ٢- ايبو هو تشغول ، الجيش والعسكرية في أفريقيا ، ١٩٩١ .
- ٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين في أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١ .
- ٤- جيمى أديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة في أفريقيا ، ١٩٩٢ .
- ٥- أديمولات - سالدو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا ، ١٩٩٣ .
- ٦- م . مامداني ، آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية في أفريقيا .
- ٧- ثانديكا مكانداويري ، التكيف الهيكلي والأزمة الزراعية في أفريقيا .
- ٨- مومار ديوب ، مماروديوف ، تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا
- ٩- أرشي مافيغي، الأسر المعيشية وأفاق إحياء الزراعة في أفريقيا ، ١٩٩٣
- ١٠- سليمان بشير ديانتي، المسألة الثقافية في أفريقيا
- ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشوقون عليها
- ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير في أفريقيا، ١٩٩٩
- ١٣- أمينة ماما ، دراسات عن المرأة ودراسات النساء في أفريقيا ، ١٩٩٩ .
- ١٤- تادي أكين أنيا، العولة السياسية الاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٩ .

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١- التنمية بالمشاركة

- ١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا .
- ٢- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا : دروس من تجارب قطرية .
- ٣- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا
- ٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية في الجامعات الأفريقية
- ٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة في أفريقيا
- ٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية في التسعينيات وما بعدها .
- ٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية في أفريقيا .
- ٨- تعبئة القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا
- ٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية
- ١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في أفريقيا .
- ١١- الإثنية والصراع السياسي في أفريقيا
- ١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

- ١- دراسة حالة في ناميبيا
- ٢- دراسة حالة في أوغندا
- ٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة
- ٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية
- ٥- دراسة حالة في جامبيا
- ٦- دراسة حالة في أثيوبيا

ج- سلسلة الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة الشعبية

- ١- الاتصال في خدمة التنمية بالمشاركة
- ٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المجتمعات المحلية .
- ٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات
- ٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة
- ٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية
- ٦- إدارة المشروعات الصغيرة
- ٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
- ٨- دور مؤسسات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في افريقيا

النشرات

- ١- نشرة البحوث العربية
من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الحادي عشر ١٩٩٨
- ٢- نشرة المجلس الافريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول ابريل ١٩٩١ إلى العدد السابع والثلاثين ،أكتوبر ١٩٩٩
- ٣- نشرة العلوم السياسية الافريقية
من العدد الأول إلى العدد الثاني والثلاثون، ابريل ٢٠٠٠
- ٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداركار
العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧

تحت الطبع

- * سمير أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة في الوطن العربي: حالة السودان ، بلدان الخليج .
- * عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات .
- * التعليم العالي والتنمية
- * المجتمع المدني في مواجهة سياسات الإفقار.
- * المرأة في القطاع غير الرسمي.

للمؤلف

كتب ...

- * دليل الدول الإفريقية (إشراف) القاهرة ١٩٧٥
- * العلاقة بين حركتي التحرر الوطنى العربية و الإفريقية الخرطوم ١٩٧٦
- * انجولا.. الثورة وأبعادها الإفريقية بغداد ١٩٧٨
- * أفريقيا.. قضايا التحرر والتنمية القاهرة ١٩٨١
- * العرب والإفريقيون.. وجهها لوجه القاهرة ١٩٨٥
- * إسرائيل و أفريقيا- مع د. عواطف عبد الرحمن القاهرة ١٩٨٦
- * أفريقيا - كتاب غير دورى (مجلدان) (إشراف) القاهرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧
- * حوارات.. سمير أمين دمشق ١٩٩٤
- * حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى- مع عيسى شيفجى القاهرة ١٩٩٤
- * مواد أفريقيا (فى: موسوعة العلوم السياسية) جامعة الكويت ١٩٩٠
- * الشرق أوسطية مخطط أمريكى صهيونى (تحرير) القاهرة ١٩٩٨

ترجمة ...

- * الفولكلور قضاياه وتاريخه (مع عبد الحميد حواس) القاهرة ١٩٧١
- * من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى القاهرة ١٩٩٥

دراسات ...

- * مقالات أساسية فى: قضايا فكرية (القاهرة) - الطريق (بيروت) شهادات (دمشق) الثقافة العربية (تونس) إضافات (تونس) الثقافة السودانية (الخرطوم) الكرمل (فلسطينية) - الجنوب الإفريقى (هرارى) .

المحتويات

تقديم ٧

* القسم الأول : الجماعة الأفريقية

أفريقيا وقرن الآمال الضائعة ١٣

أثر العوامل الخارجية على الصراعات الأفريقية ١٩

عودة الاستعمار أم تجديده؟ ٢٩

عولة الفساد ٣٣

الاسترقاق الجماعي .. الأمريكي ٣٩

التناقضات الأفريقية.. الأمريكية ! ٤٥

تعويضات تجارة الرقيق الأطنطية! ٥١

كوفى عنان والسيادة المنقوصة ٥٧

افريقيا وخطاب التنمية المرتبك ٦١

اعتزال السلطة واسلوب الديمقراطية الأفريقية ٦٧

روح الجزائر .. فى القمة الافريقية ٧١

الدول الأفريقية المتحدة ٧٩

افريقيا/ أوروبا ١ - حوار الطرشان ٨٥

افريقيا/ أوروبا ٢ - من حوار الطرشان.. إلى صرخة هافانا وبانكوك ٩١

* القسم الثانى : الواقع الأفريقى المتحرك

القنابل الموقوتة .. والدراسات المستقبلية ٩٧

جنوب افريقيا ١ - من التوازن .. إلى أين؟ ١٠٣

جنوب افريقيا ٢ - ثابو مبيكى .. ومشروع النهضة الافريقية ١٠٩

١١٧	الكونغو ١ - بين التحرير والتمرد
١٢٧	الكونغو ٢ - وامبا ضيا وامبا .. المثقف المتمرد
١٣١	نيجيريا ١ - مأزق العسكريين .. والديمقراطية
١٣٧	نيجيريا ٢ - من الفتنة الاقليمية .. إلى الفتنة الطائفية
١٤٢	ساحل العاج : بين معركة الديمقراطية ومعركة الشيكولاتة!
١٤٩	السنغال .. والديمقراطية الملقومة
١٥٥	السودان - حول وحدوية جون جرنق
١٥٩	معركة الديمقراطية من زيمبابوي لأوغندا
١٦٧	الصراع الاثيوبي الاريتري : تناقض الصداقة .. وتوافق المتصارعين
١٧٥	القرن الافريقي : بين القوة الاقليمية والدولة الشريرة

* القسم الثالث : أفريقيا ... والعرب

١٨٩	من افريقيا ١٩٩٨ إلى عرب ١٩٩٩
١٩٧	خط كيب تاون - القاهرة
٢٠٣	الرحلة الافريقية للبلاد العربية
٢٠٧	عجمي... لا يقرأ؟ حول التراث الثقافي الافريقي العربي
٢١٣	العرب والتجمعات الاقليمية الافريقية - الإيكواس
٢١٩	العرب والتجمعات الاقليمية الافريقية - كوميسا
٢٢٥	جزر «واق الواق» ونظرية الأمن القومي العربي!
٢٣١	لماذا لا تجتمع القمة الافريقية العربية؟
٢٣٥	عرب وأفارقة... من المحيط ... إلى المحيط
٢٣٩	نموذج جنوب افريقيا لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي
٢٤٧	* قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية والأفريقية
٢٥٢	* للمؤلف

أفريقيا في نهاية قرن

مضى قرن ويزيد على تقسيم واستعمار أفريقيا ، كان مليئا بالآلام المدمرة قدر ما حفل بحركات التحرر والنهوض .. التي بدت آخر القرن كالآمال الضائعة .

فلم تكد شعوب القارة ، تمسك بطرف من الاستقلال حتى بمظهره السياسى مع أواخر ذلك القرن حتى راحت تتعرض لأشكال لاتخفى من الاقتحام والاختراق والتبعية ، والتفتيت ، ولا يتردد مشتغلوها من ترك بصماتهم على كل حدث .

ويحاول هذا الكتاب أن يمسك الآن بأسباب الاختناق فى القارة من كيب تاون للقاهرة ، ومن داكار إلى جزر القمر ، من قضية العسكر والديمقراطية فى نيجيريا ، وساحل العاج وزيمبابوى .. الخ ، إلى قضايا الحرب والسلام فى القرن الأفريقى ، إلى التحرر والتمرد فى منطقة البحيرات وإلى القنابل الموقوتة فى الصحراء الغربية .

ويدرك الكاتب أن التطلع إلى الجديد لا يتوقف أيضا من مشروع النهضة الأفريقية فى الجنوب الأفريقى إلى مشروع الوحدة الأفريقية من الشمال ، أو مشروعات التجمعات الإقليمية فى ملفات الإكوادور وكوميسا ، ويشكل كل ذلك آمالا لقرن جديد من احتمالات والتقدم

